

المعاهد المصرية الانجليزية

وَدِرَاسَتُهَا مِنْ أَلْوَجْهَةِ الْعَلَمِيَّةِ

تأليف

محمود سليمان غنيم
المحقق

وعضو مجلس النواب

المطبعة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٣٦

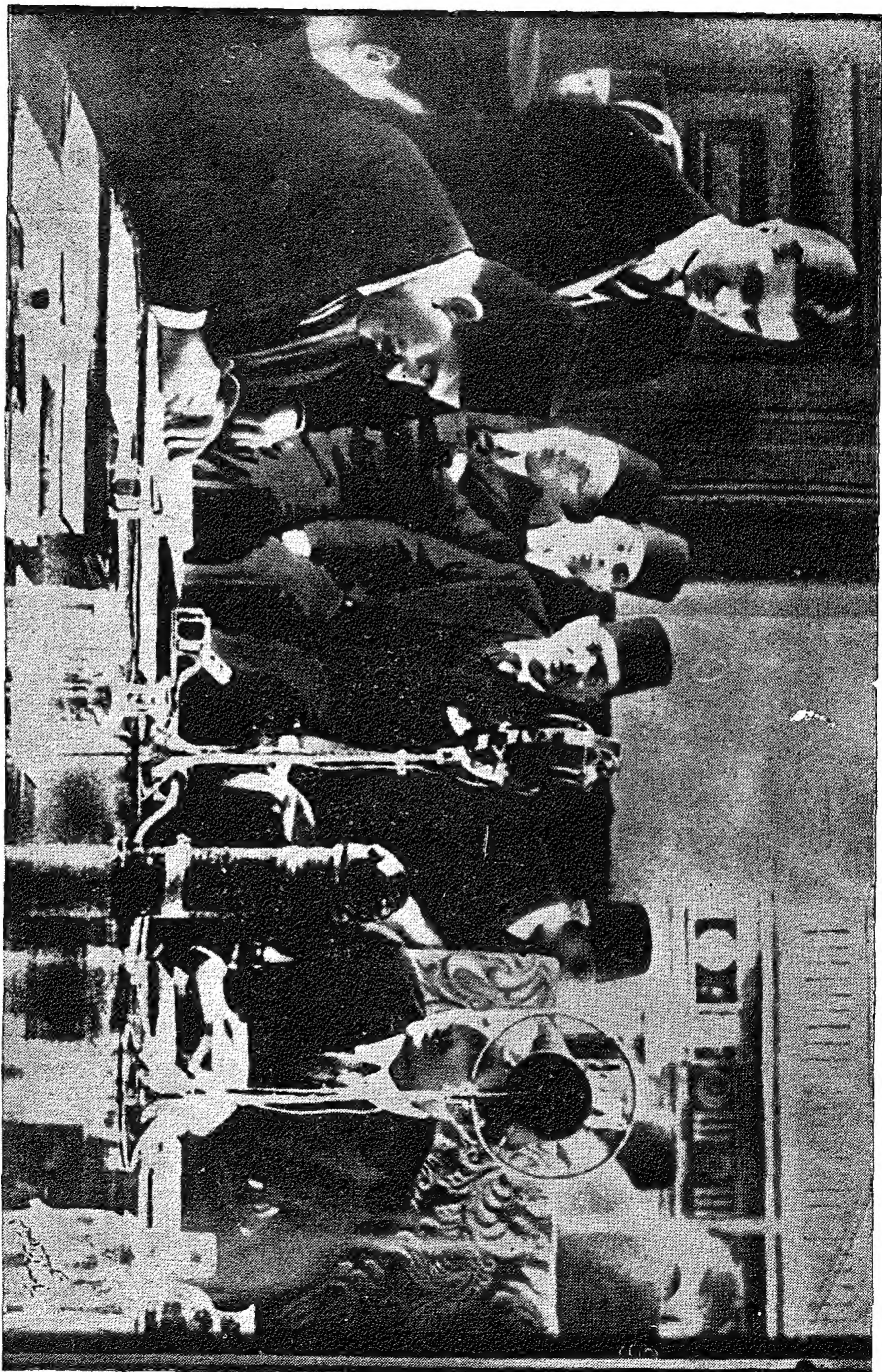
الثمن ٢٠ قرشاً



الزعيم خالد الذكر سعد زغلول

الاهداء

إلى مصطفى النحاس ، أهدى هذا الكتاب ،
بل أهدى إليه قلبي ، وهو كل ما أملك ،
محمود غنام



دولة مصطفی النحاس باشا يوقع المعاهدة يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

حمدا لله وشكرا، وصلاة وسلاما على نبيه الكريم .
لم تكد تنشر نصوص المعاهدة المصرية الانجليزية على الملأ حتى فكرت في دراستها دراسة
عملية ، ولم أرد أن أجعل " القانون الدولي " وجهتي الأساسية في هذه الدراسة ، لأنني أعلم
علم اليقين أن القانون الدولي ما هو إلا أمثلة صارت سوابق ، ثم أصبحت من بعد ذلك
قواعد . وليس معنى هذا أنني أهملت هذا القانون إهمالا ، ولكنني عتبت بالإشارة إليه
في مواضع الاستقرار .

أما سبب دراستي للمعاهدة على هذا النحو العملى فهو أن الأمة قد شرقتى بأن أكون نائبا
عنها ، وبأن أكون قاضيا يفصل في قضيتها ، ولم أشأ وأنا في سبيل حكي في هذه القضية
الخطيرة ، إلا أن أبحث ما استطعت في ملفاتها ، وأن أسير في طريق دراستها ، متوخيا في ذلك
ما يمليه سلطان ضميري ومصلحة بلادى . وهانذا بعد البحث والدرس أعلن حكي المتواضع
في أكبر قضية ، وقد أكون غير كفء للقضاء فيها : أعلن أن هذه المعاهدة خطوة كبرى
في سبيل استقرار أمورنا واستقلالنا بشؤوننا ، وأن ليست بطبيعتها إلا كعقد الصلح الذي يبرم
في القضايا العادية ولا يحقق كل المطالب والآمال . وهى فضلا عن ذلك تحوى الحسنات
والهبات ولكن الحكم عليها ينصب على الترجيع والموازنة . وما دام حكي على المعاهدة
قد جاء على أسس وأسباب اقتنعت بها ، فلا يضيرنى بعد ذلك أن كنت مخطئا أو مصيبا
إذ العصمة لله وحده .

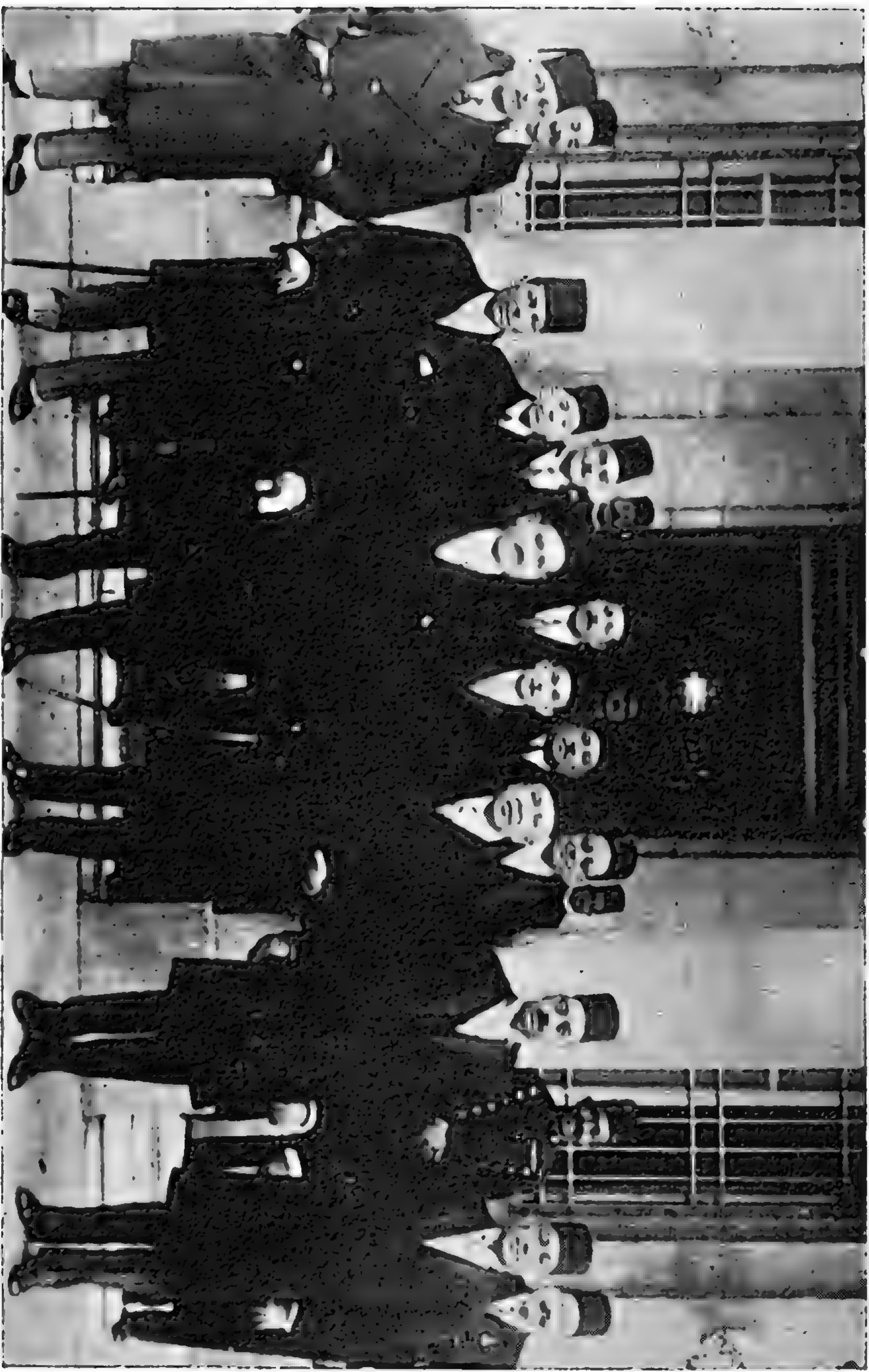
على أننى أرى لزوما على أن أبدى عذرى إن كان فى هذه الدراسة قصور أو نقص، لأننى
 لجأت إليها فى محيط من العمل العام والخاص غمر كل وقتى . ولم أجد متفذا إلى إتمام هذه
 الدراسة إلا أن أختلس الكثير من وقت راحتى ونومى .

فليعذرنى إذن من يرى فى دراستى تقصيرا، وأسأل الله أن يهيئ لى فرصة واسعة لسد
 هذا النقص وإصلاحه .

وإنه لما يملأ البلاد نفرا، ويعزز الأمل فى استقرارها، وزاهر مستقبلها، أن تمت
 المعاهدة فى عهد الملك الشاب "فاروق الأول" الذى يتوقع فيه الوطن بحق أنه
 سيسير به دائما إلى الرقى وإلى الأمام، وأنه سيكون الحصن المنيع للاستقلال وتحقيق الآمال،
 وأنها قد أبرمت على يد صاحب الدولة الرئيس الحليل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد
 المصرى ورئيس الحكومة وصحبه الكرام .

والله أسأل أن يكون عهد "المعاهدة" خيرا وبركة، وأن يتحقق لمصر ما كانت تصبو
 إليه من عهد بعيد فى ظلال الصفاء والوئام . وفقنا الله جميعا إلى طريق الصواب وخدمة
 الوطن العزيز .

محمود غنام



الهيئة المصرية للفناوضات ، سنة ١٩٣٦

الباب الأول

المعاهدة من المفاوضة الى المصادقة

الفصل الأول

المفاوضة^(١)

تعتبر المعاهدة الحاضرة ثمرة جهود طويلة وجهاد عنيف مستمر منذ أن قام سعد في سنة ١٩١٨ ينادى على الملا ببحق مصر في أن تعيش كغيرها حرة مستقلة ، وثارت مصر في سبيل الاستقلال ثورتها التاريخية العظمى ، وبذلت فيها ما بذلت من أرواح غالية ، ومن تضحيات مختلفة ، وقد مرت عليها فترات كان الانجليز يمنحون فيها للسلم كلما رأوا في ذلك فائدة لبلادهم ، وتهدة لثائرة الخواطر في مصر . فكانوا بين حين وآخر يدعون زعماء مصر الى محادثات ومفاوضات ، وكان زعمائنا يلبون النداء إذا رأوا أن تلك المحادثات أو المفاوضات خالية من أية شائبة تشوب أساسها . وكمن مرة يتعب الزعماء أنفسهم ويواصلون الليل بالنهار في المفاوضات في جو صاف لا يلبث قليلا حتى يكفهر ثم ترتطم سفينة المفاوضات بصخرة من صخور مطالب مصر العادلة .

وقد دخلت مصر في مفاوضات عديدة لتلخص أدوارها فيما يأتي :

بدأت مفاوضات الوفد المصري برئاسة الزعيم خالد الذكر سعد زغلول مع لورد ملتر في سنة ١٩٢٠ وقد اتفق الطرفان فيها — بعد استيعاب الموضوعات المختلف عليها — على أن يقدم كل منهما مشروعا بما فهمه من المحادثات ، فقدم الانجليز مشروعا ابتدائيا قرر الوفد

(١) سيجد القارئ في أبواب الكتاب وفصوله المختلفة طرفا من كل جزئية أو كلية من المشروعات السابقة ،

ومقارنتها حسب الأحوال والظروف بما انتهت اليه نصوص المعاهدة الحالية .

بالاجماع رفضه وقد حضر الوفد المصرى مشروع معاهدة أفتره بالاجماع^(١) أيضا ثم أرسله للورد ملتر فورد اليه منه الخطاب الآتى :

”اطلعنا على المشروع المرسل منكم إلينا فوجدناه يخالف كل المخالفة فى المبنى والمعنى عن كل ما توافقنا عليه أو توقعناه . لذلك لا يمكننا قبوله لأن يكون أساسا لاستئناف المناقشة . وإذا كان هذا المشروع يعبر بالدقة عما تسعون للحصول عليه ، فان تقديمه جعلنى أشعرا أكثر من ذى قبل بقلة نجاح محادثاتنا ، وكثيرا ما ملنا للتساهل فى أمور تشككنا كل التشكك فيما إذا كان من الحكمة التساهل فيها ولم يكن هذا إلا بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها تحفظات لا مندوحة عنها والتى نرى أنفسنا مضطرين الى التمسك بها ؛ فان لم ترضوا بها فلا سبيل إلى استئناف المفاوضة “ .

وبعد ذلك أرسل لورد ملتر إلى الوفد مشروعا نهائيا ، وقد صرح أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها . وقد اختلف الوفد فى تقديره فكان من رأى سعد أنه حماية ، وبرا إلى الله من الاشتراك فى وضعه ، وكان من رأى فريق آخر منه أنه نعمة وخير وبركة ، واستقر الرأى على استفتاء الشعب ، وقد انتهى هذا الاستفتاء بأن وضعت الأمة على مشروع لورد ملتر بعض تحفظات لإمكان قبوله ، فرفض لورد ملتر هذه التحفظات .

وأعقبت هذه المفاوضة مفاوضة أخرى بين لورد كيرزون وعدلى باشا فى سنة ١٩٢١ انتهت بمشروع يجعل مصر قطعة من بريطانيا العظمى .

وتلا ذلك مفاوضة ثروت باشا مع لورد أللنبى قبل إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وقد رأى لورد أللنبى أن يتخذ إجراءات ”عما يمنحه“ لمصر من جانب الحكومة البريطانية وحدها متشبها فى ذلك بما كانت تفعله تركيا نحو مصر فى الماضى ، وأن يعدل عن فكرة تسوية المسألة المصرية بمقتضى معاهدة . ويتضح لك تفصيل رأيه جليا من تلغرافه المرسل إلى لورد كيرزون فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ (أى قبل إعلان ذلك التصريح بوقت طويل) فقد قال فيه ما يأتى :

(١) وقد قال سعد فى خطبة له فى ٦ مايو سنة ١٩٣١ : ” وإنى أفتخر أنا وزملائى بهذا المشروع الذى منعت الرقابة نشره “ .

” لا يسعنى إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقونى إذا قلت إنه ليس ثم مصرى — كائنا ما كانت آراؤه الشخصية — يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام ؛ ولذلك فانه من الضرورى العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة .

ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالتهم الأمل فى الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابلة منح قد تعرضها على المصريين . إن العلاقة بين بريطانيا ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا فى الماضى كانت الطريقة التى جرت عليها من جانب واحد ...^(١)“ .

وتلا المفاوضات التى انتهت الى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مفاوضات سعد زغلول مع مستر رامزى ماكدونالد ، وقد انتهت باصدار كتاب أبيض من جانب الأخير نشر فى الصحف فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وجاهر سعد فى خطبه وأحاديثه على إثر انقطاع تلك المفاوضات بموافقه على ما جاء فى ذلك الخطاب من ناحية شموله على مطالب مصر التى بينها وأبداها المستر ماكدونالد وقرر — رحمه الله رحمة واسعة — فى الخطبة التى ألقاها فى الحفلة التى أقامها النواب والشيوخ فى الاسكندرية على إثر عودته من تلك المفاوضات يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أن الكتاب الأبيض البريطانى أغفل مطلباً من مطالبه هو ” أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية “ .

ولمفاوضات سعد مع مستر ماكدونالد ثلاثة محاضر تفصيلية لم تنشر بعد وهى على ما علمت ضمن مذكراته .

وفى سنة ١٩٢٧ أخذ ثروت باشا يتفاوض مع سير أوستن تشمبرلين ، وتبادلا ثلاثة مشروعات ألحقت بخطابات واستفسارات ؛ ولما عرض ثروت باشا ما انتهى إليه فى مفاوضاته على زملائه من الوزراء الوفديين فى وزارته الائتلافية وعلى زعيم البلاد مصطفى النحاس استقر رأى على أن هذا المشروع فى أساسه وتفصيله يجعل الاحتلال البريطانى مشروعا .

وقد تناول سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية الكلام على مشروع المعاهدة

(١) الوثيقة رقم ٧ من الكتاب الأبيض سنة ١٩٢٢

التي كان قد وضعه في خطبته في مجلس النواب البريطاني بجلسته المنعقدة في ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ وقد جاءت فيها العبارة الآتية :

”وبعد تأخير طويل ألحقت على توقيع المعاهدة، فأجاب ثروت باشا بأن الوزارة المصرية لا تستطيع أن تفعل شيئاً إلا بعد أن يقرر الوفد قراره، وقد جاء قرار الوفد ضد المعاهدة فقتلها. إنني أوافق مستر ماكدونالد على أن استئناف المفاوضات في تلك الظروف لا فائدة منه إلى أن يفعل الزمن والاختبار فعلهما^(١)“.

ويقصد بهذه العبارة الأخيرة أن يصب الاستبداد جام غضبه ومصر لعلها تفكر في التسليم والقبول، وقد نفذ الانجليز ما ألمح إليه وزير خارجيتهم وقذفوا مصر بتجربتين قاسيتين — هما عهدا محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا — عانى فيهما المصريون ما عانوا وما لا يزال قائماً في الأذهان ولكن قوة مصر المعنوية قضت عليهما وجعلتهما أثراً بعد عين وعلت بعدهما كلمة الأمة : كلمة الحق والحرية .

وقد عيّن لدولة محمد محمود باشا أن يتصل بوزارة الخارجية سنة ١٩٢٩ ليتحدث معها في موضوعات محصورة بينها في كتابه الأخضر؛ فسلمه مستر هندرسن وزير الخارجية وقتئذ مقترحات ليعرضها على الأمة المصرية في برلمان منتخب انتخاباً حراً، ولما عاد دولته حمل للأمة غصن الزيتون داعياً إلى الوئام والصفاء والاتحاد، ورأى دولة مصطفى النحاس باشا أن يحتفظ برأيه في تلك المقترحات إلى حين اجتماع البرلمان دون إثارتها أثناء الانتخاب، وكانت نظرية جميلة لم يرتح لها الانجليز، وكان كلما عرض دولته لرأى جديد أثناء مفاوضاته سنة ١٩٣٠ يغضب مستر هندرسن لأن النحاس باشا لم يعرض مقترحاته على الأمة المصرية أثناء الانتخابات، اعتقاداً منه أنها كانت تقبل تلك المقترحات دون أن يضيف إليها النحاس باشا أي شيء من تعديل أو حذف أو إضافة .

وجاءت مفاوضات سنة ١٩٣٠ حيث دارت بين الوفد الرسمي الذي يرأسه دولة مصطفى النحاس باشا وبين لجنة من ساسة الانجليز يرأسها مستر هندرسن وزير الخارجية؛ وبعد أن دامت وقتاً طويلاً تقارب فيه رأيا البلدين انقطعت المفاوضات على إثر موضوع السودان .

(١) جريدة الأهرام في ١١ مايو سنة ١٩٢٨

وأرى لزاما على كمصرى أن أشيد بقوة مصطفى النحاس في هذه المفاوضات ؛ فقد كان شديد المراس سديدا حكيما في الوقت ذاته ، أبدى حقوق مصر ومطالبها جلية واضحة بأسلوب سهل مفهوم . كنت تراه كقائد حربى عظيم عند ما كان يتحدث في صدد المسائل الحربية . يقلب الآراء — آراء من ؟ آراء وزير الحربية البريطانية بأقوى حجج الفنون الحربية كأنه يدلى بنظرية من نظريات القانون البديهيّة التي ألفها في القضاء أو المحاماة . وقد يقال إن دولته صعب معه مستشارين في شئون الحرب ، ولا بد أن يكونوا قد ساعدوه في الموضوعات العسكرية . وهذا القول إن صدق ، فلا يسرى إلا على تحرير المذكرات . ولكن مفاجآت المناقشة وتقلب الآراء المختلفة المتنوعة تدلك بأجلى وضوح على أن مصطفى النحاس كان يرتكن في إبداء رأيه وتقلب وجهات النظر على قوة الحق والمنطق .

وقد يقال إن مصطفى النحاس نزل عن بعض آراء كان يبدئها ويستمسك بها ويصر عليها ؛ ومن يقول قولاً كهذا يقر على نفسه أنه غير مدرك لطبيعة المفاوضات من أنها في أساسها أخذ وعطاء ، ويجب أن لا يكون المفاوض جامدا عسيرا ولا ليناً سهلاً بل يجب أن يكون وسطاً بين الأمرين .

وتبين طبيعة المفاوضة في الأخذ والعطاء ، وبين الجود والتيسير ، مما دار في عهد "عهد" رسول الله صلى الله عليه وسلم عند عقد معاهدة "الحديبية" إذ عند ما دب الخلاف بينه وبين آل قريش على العمرة وغيرها من شئون المسلمين ، أرسل إليهم عثمان بن عفان ، فأخذ يفادهم ويقلب الآراء معهم وقتنا غير قصير ، ولكنه عاد بعد ذلك برأى آل قريش دون أن ينزلوا فيه عن صلفهم وعنادهم ، وأبوا على المسلمين نزول مكة المكرمة إلا في العام القابل ، واشتروا مع ذلك شروطا مستثقلة عارضها كثير من المسلمين ؛ ففزع هذا الأمر على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ودار بينه وبين أبى بكر رضى الله عنه الحديث الآتى :

عمر — يا أبا بكر ! أليس برسول الله ؟

أبو بكر — بلى ! ...

عمر — أولسنا بالمسلمين ؟

أبو بكر — بلى ! ...

عمر — فعلام نعطي الدنيا من ديننا ؟

أبو بكر — الزم مكانك فاني أشهد أنه رسول الله .

عمر — وأنا أشهد أنه رسول الله .

ولما انعقدت لجنة التحرير مؤلفة من "أوس بن خولة" من قبل رسول الله عليه الصلاة والسلام ومن "سهيل بن عمرو" من قبل آل قريش اشترط الأخير أن لا يكتب العهد إلا ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم أو عثمان بن عفان . فأمر رسول الله "علياً" كرم الله وجهه بالكتابة، ولما هم بالكتابة ديباجة العهد دار الحوار الآتي :

رسول الله لعلي — اكتب : "باسم الله الرحمن الرحيم" .

سهيل — لا أعرف هذا الرحمن الرحيم، ولكن أكتب : "باسمك اللهم" (فكتبها لأن قريشاً كانت تقولها) .

رسول الله لعلي — أكتب : "هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو" .

سهيل — أمسك ! لو شهدت أنك رسول الله لم أقايلك ولم أصدقك عن البيت، ولكن أكتب باسمك واسم أبيك محمد بن عبد الله .

رسول الله لعلي — أمحه !

علي — ما أنا بالذي أمحوه .

رسول الله — أرنيه ! (فأراه إياه فمحا رسول الله بيده) .

وكان من شروط هذه المعاهدة أن من أتى المسلمين من قريش بغير إذن ردّوه عليهم؛ ومن جاء قريشاً من المسلمين لا يرّدّ عليهم؛ ومن أحب من العرب مخالفة المسلمين فلا جناح عليه، ومن أحب مخالفة قريش فلا جناح عليه .

إذن لا يضير المفاوض أن يأخذ ويعطى لأن هذه طبيعة المفاوضة وإلا سقطت الحكمة منها والترم كل طرف حده، وكان لا أمل في تسوية نزاع وفي صلح يسوده سلام ووئام .

وبعد أن انقطعت مفاوضات سنة ١٩٣٠ جرب الانجليز مع مصر تجربة قاسية وقفوا فيها من وراء ستار ثم جنحوا في النهاية إلى السلام؛ فتمت المحادثات الأخيرة وانتهت بالمعاهدة الحالية، وسنبين الظروف التي برزت فيها عقد هذه المعاهدة في الفصل التالي .

الفصل الثانى

مهد المعاهدة

يتبين مما تقدم أن المعاهدة الحالية لم تكن بنت اليوم، وإنما هى فى الواقع وليدة جهاد دام ثمانية عشر عاما، ولكن مهدها المباشر الذى انبعث فيه ثمارها كان يوم أن غام الحق وكفهر بمناسبة استفحال النزاع بين ايطاليا والحبشة، ومن ذا الذى فكر فى انتهاز هذه الفرصة لعل مصر تستفيد منها؟ ترى جماعة المقعدين الذى يتناولون بالسنتهم على زعماء الحركة الوطنية وهم غير متحركين؟ كلا! وإنما الذى انتهز هذه الفرصة هو هو مصطفى النحاس زعيم البلاد! فقد جاء فى خطبته فى حفلة محامى الاسكندرية التى أقيمت تكريما لدولته فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ جريا على عادتهم السنوية بعد أن استعرض الموقف الدستورى ما يأتى :

” قامت بعد ذلك حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن — كما قال حضرة نقيبكم — متصلون بها اتصالا وثيقا لأن ميدانها هو أرضنا، هو جؤنا، هو بنايع نيلنا، حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسى من عودة الدستور وأجل خطرا، ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والذود عن استقلالها، واجب حياة أو موت، وجود أولا وجود، لذلك انتقلنا من ميدان إلى ميدان، وكنا على أبواب حرب فى أرضنا وفى بلادنا، والضرورة تقضى بأن نتعاون معا ولا يمكن أن نكره على التعاون كما حصل سنة ١٩١٤، فان البلاد قد تنهت إلى حقوقها وعرفت ما لها وما عليها، وترى المصلحة كل المصلحة فى عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين. أما القول بأن الوقت غير ملائم لعقد مثل هذه المحالفة فانه ينظر للامانة وعدمها بحسب ميول الناظر، فلو أنه أراد وثاما وصفاء ومحبة وتحالفا، فهذا هو أنسب الأوقات“.

وبعد أن أورى دولته أنه على اتصال تام بالحكومة المصرية فى هذه المسائل الخطيرة، تابع فكرته قائلا : ” وما دام الأمل موجودا، والباب مفتوحا، فمن الحرام أن نغلقه بأيدينا، إنما نحن نرقب الحالة بدقة وحذر، فلئن تحقق الأمل فقد مهدنا له السبيل، ولئن انقطع فالشأن لنا وللأمة جميعا. هناك يكون واجب البلاد — حكومة وشعبا — بل واجب كل

مصرى أن يبذل ما في وسعه للدفاع عن كيان البلاد وقضيتها وغير عابئ بمنصب ولا بمال ولا بجاه ولا بحياة ... “ .

هذا كان أول صوت فتح الآذان الى وجوب انتهاز الفرصة لحل المسألة المصرية التي طال الوقت على حلها، والتي نال البلاد ما نالها من جراء تأخير حل قضيتها؛ وكان هذا التصريح من جانب دولته بمثابة إنذار مصوغ في قالب من الحكمة والود والقوة معا، ولكن الانجليز من طباعهم أن لا يستيقظوا إلا على صوت داو؛ فقد ظلوا مع ذلك صامتين لا يحركون ساكنا للتقرب من مصر والاتفاق على حل قضيتها .

وكان بعد ذلك أن ألقى سير صموئيل هور وزير الخارجية البريطانية السابق أول شرارة في توقد الموقف المصرى الذى كان يتحفز وقتئذ للنضال في سبيل الاستقلال؛ فقد وقف يخطب في “الجلدهول” عن دستور مصر مصرحا “بأنه عند ما استشيرت الحكومة البريطانية نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة “ .

فسرى أثر الاستياء من هذا التصريح في البلاد مثار الكهرباء، فاحتج الشعب، وفي مقدمته الطلبة، عليه احتجاجا عمليا رائعا .

ولم يكد يحل احتفال عيد الجهاد الوطنى في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ حتى وقف دولة النحاس باشا منتهزا فرصة الحالة الدولية التي كانت قد تفاقمت وفرصة ذلك التصريح غير الكريم، فخطب في شئون شتى، وكان أن أعاد على الأسماع ما كان قد أثاره في حفلة المحامين سالفة الذكر، فقال في هذا الموضوع ما يأتى :

”تفاقمت المشكلة الحبشية، وتعمدت الحالة الدولية، ووالى إيطاليا إرسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية، وعرض الأمر على عصبة الأمم، وبدأ شبح الحرب فى الأفق، وهى اذا وقعت دارت حول حدود مصر وعند منابع النيل، بل ربما كانت مصر ميدانا لها : برها وبحرها وجوها؛ ومن ثم انتقل الموقف الى ناحية أعظم خطرا، فتضاعفت الحاجة لاستئناف حياتنا الدستورية الصحيحة، كي يتولى نواب الأمة تسيير أمورنا فى هذا الحق العاصف، وأصبح تحديد المركز تحديدا دقيقا ضروريا وأصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا

الدستورى وحده بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ويصون مصالح الانجليز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال". وقد أشار دولته الى ما تبادله وزارة دولة توفيق نسيم باشا مع الحكومة البريطانية من مذكرات تضمنت مسائل عديدة منها مسئولية مصر عن الدفاع عن حدودها، ومشاورة الحكومة البريطانية لها في الموقف الدولى .

وأشار دولته أيضا الى أن الحكومة المصرية قد ضمنت مذكراتها التي أرسلتها الى الحكومة البريطانية أنها ترى أن ذلك الوقت كان أنسب الأوقات لعقد معاهدة بين البلدين وأنه يترتب على الاتفاق حل مشكلة الامتيازات ودخول مصر عصبة الأمم

وأنهى باللائمة على الفكرة القائلة بأن الوقت غير مناسب للاتفاق ، ودلل على العكس من ذلك بقوله : " إن هذا الوقت أنسب الأوقات " ، لأنه أبرز بجلاء حاجة الفريقين الى التعاون الودى الشريف ، ولأن الخطر المشترك يقرب بين المختلفين للدفاع عن المصالح المشتركة ، ونحن إذ نطلب الاتفاق لا ننتهز الفرصة أو نستغل الظرف ولكنا نصدر عن رغبة صادقة ونية صافية ، وقد كانت هذه خطتنا منذ تألف الوفد : أن نتفاهم ونتفق على تحقيق استقلال مصر وصيانة المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ... " .

وكان سير صموئيل هور قد رد على الدعوة الى الاتفاق الشريف بين البلدين بما يأتى : " إن الحكومة البريطانية قد بذلت جهدها لإنشاء علاقات متينة على التعاون الودى الاختيارى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة ، ولزيد ارتباطنا رأينا مصر تلجى عن طيبة خاطر صوت الواجب بروح التعاون الحز الذى سيعود ولا شك بالفائدة على الحكومتين عند حلول الوقت لوضع علاقاتهما على أساس دائم ومُرض للفريقين " .

وهذا يدل على أن ديدن الانجليز المطل والتسويق وتخدير الأعصاب ، وموقفهم فى ذلك يمثل موقفهم من مصر سنة ١٩١٤ يوم أن أعلنوا أن الحماية ضرورة وقتية تزول بزوال الحرب ؛ فاذا ما انتهت الحرب وجاءت مصر تذكرهم بما وعدوا تنكروا لوعدهم وتجاهلوه .

ولكن الزعيم مصطفى النحاس لم يفقه أن يفند تصريح وزير الخارجية البريطانية فعلق عليه فى نفس خطبته سالفه الذكر بالآتى :

”إن معنى ذلك : الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملائمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة، بأن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحز على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا، يتولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا شيء فى ذلك من حرية أو اختيار“ .

هذا هو طرف من خطاب الزعيم ، أخذ فيه يجمع القلوب ، وبلغت حماسة الشعب وقتئذ أننا شعرنا بأن مكان الاجتماع يهتر من أثر هذا الحماس اهتزازا .

ولا أغالى القول إذا قلت إن الخطاب المذكور كان أول قبلة فعالة فى ميدان النضال ، وكان له الأثر الإيجابى المباشر ، إذ قامت قومة شباب مصر الناهض ، وفى مقدمتهم طلبة الجامعة المثقفين ، ووقفوا مناضلين مجالدين بأذلين من بينهم أغلى الشخصيات التى فاضت أرواحها وهى تنادى بحياة الوطن وحرية .

فاستيقظ الإنجليز على هذا الصوت المنبعث من أعماق القلوب ، ورأوا الدم الغالى يراق والأرواح تبذل رخيصة ، فغيروا فى الحال من موقفهم ، وكانت هذه الحركة الاجتماعية محفزة إلى اجتماع الشمل بعد إذ شتته الأيام ، ومن ثم تألفت الجبهة الوطنية من زعماء البلاد ورؤساء الأحزاب فيها على النحو الذى سندكره فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

تأليف الجبهة الوطنية

داومت مصر على حركة الاحتجاج على السياسة البريطانية منذ احتفال الوفد المصرى بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وبينما كان الشباب يوالى تضحياته ومهمته اللائقة بالشباب ، كان الوفد المصرى يوالى احتجاجه على الحكومة البريطانية بكافة أنواع الطرق السياسية ، فأرسل مذكرة إلى عصبة الأمم تتضمن احتجاج مصر على تصريح سير صموئيل هور الذى يتعارض مع حقوق مصر واستقلالها والذى أدى إلى وقوع الحوادث الفظيعة التى وقعت وقتئذ ، وأرسل فى الوقت ذاته صورة من هذه المذكرة إلى جميع ممثلى الدول الأجنبية فى مصر ليلغوها

حكوماتهم . كذلك أرسل الوفد احتجاجا إلى الوزارة النسيمية على بقائها في الحكم بعد أن حدثت تلك الحوادث التي أدت إلى قتل الأبرياء .

وقد انتهز بعض المخلصين هذه الفرصة الاجتماعية ؛ فعملوا على توحيد الجهود وسعوا في سبيل التآلف والاتحاد .

وبينما كانت البلاد تتجه هذا الاتجاه ، إذا بدولة محمد محمود باشا يشير نظرية مؤداها أنه يجب المناداة بالاستقلال أولا ، ووجه نداء للأمة بهذا المعنى في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ حتى يضمن بذلك صيانة الدستور بعد عودته ، وقد ختم نداءه مخاطبا الأمة قائلا :

”فاحذروا أن تتخدعوا ؛ أو أن تفقوا دون استقلالكم ، واحذروا أن تلهوا عن الغاية بالوسيلة ؛ فالاستقلال هو الحياة وهو كل الحياة “ .

كأن الوفد المصري لا يطالب بالاستقلال ويقصر طلبه على عودة الدستور ، وكأني بدولته قد نسي أن زعيم البلاد مصطفى النحاس هو أول من تخير فرصة النزاع الإيطالي الحبشي فأعلن في خطبه وجوب الاتفاق الشريف لتحقيق الاستقلال ! وكأني بدولته — وهو زعيم ” الأحرار الدستوريين “ — قد فاتته أن عودة الدستور يجب أن تكون قبل كل شيء ، لأن الدستور هو الطريق الطبيعي للحكم في البلاد من جهة ، ولأنه هو الذي على أساسه يمكن أن تكون سلطة تنفيذية تتولى مباشرة ما تقتضيه المفاوضة وعقد المعاهدة من جهة أخرى .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ذكر الوفد المصري في بيان له أنه لم يشأ أن يسترجع يده الممدودة إلى ذلك النفر القليل من مواطنيه ، وأنه فتح لهم باب الاتحاد على مصراعيه ، وأنه أرسل اليهم من يحاول إقناعهم بوجوب تكوين جبهة وطنية على الأسس الآتية :

(١) أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا صحيحا تاما .

(٢) أن يطالب الجميع بعودة دستور سنة ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى إلى جلالة الملك .

(٣) أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة إليها .

وقد جاء في هذا البيان عقب ذلك أن جواب « الأحرار الدستوريين » وحلفائهم قد جاء برفض هذه المطالب ...

وعلى أى حال ، فقد سوى ذلك الخلاف ، واتفقت كلمة الأحزاب على الأساس ، وساد بينهم ولله الحمد كل وئام : نرجو له الاستقرار والدوام .

ولم يكد يوقع رؤساء الأحزاب فى مصر جميعا ، وفى مقدمتهم مصطفى النحاس باشا عريضة إلى جلالة الملك بإعادة الدستور حتى كان قد صدر هذا الدستور فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ فى الوقت الذى تحررت فيه تلك العريضة ، وذلك بمقتضى الأمر الملكى رقم ١١٨ سنة ١٩٣٥ وقابلت وزارة توفيق نسيم باشا تأليف الجبهة الوطنية بالارتياح ، وأعلنت بيانا رسميا بذلك فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٥ جاء فيه :

”إن رئيس مجلس الوزراء وزملاءه قد ارتاحوا كل الارتياح إلى نجاح المساعى التى كانت ترمى منذ زمن إلى توحيد الصفوف السياسية وتأليف جبهة وطنية بقصد تسهيل تحقيق الأمن القومية والإسراع فيها ...“ .

وكان للوزارة للنسيمية أيضا الفضل الكبير فى المساعدة على عودة الدستور .

وكان طبيعيا بعد أن بعث الدستور من مرقدده ، وبعد أن بدأت الحكومة فى إجراءات الانتخاب لعقد البرلمان ، أن تولى الجبهة الوطنية وجهها شطر المطالب الخاص بتحقيق الاستقلال ، وبمقد معاهدة بين البلدين على أساس مشروع سنة ١٩٣٠

ويحسن بنا أن ندع المستندات الرسمية تفيض بما فيها من قوة ، وها نحن أولاء نبدأ بالكتاب الذى وجهته الجبهة الوطنية إلى المندوب السامى فى الوقت الذى بعثت فيه عريضتها سالفة الذكر إلى جلالة الملك بطلب عودة دستور سنة ١٩٢٣ ، فقد حوت ملخصا عاما للسألة المصرية وآثرنا أن ننقلها هنا بحروفها :

”حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

١ — حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنجلترا بتحديد علاقاتهما وحل المسائل المعلقة بينهما . وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضىها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حدث فى اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادنا فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين ، ولا شيء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقوبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين فى مصر جميعا ، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

(ب) وجود إدارة أوربية جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ح) حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها .

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها فى الدول المستقلة .

ولست هذه إلا بعض الآثار الناشئة عن عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة الى إبرامها .

٣ - وفضلا عن هذه العقوبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها ، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وأدى لذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء .

٤ - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبيشة فى هذا العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد انتهى لهم إلى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميادانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها لتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع ، بمد المواصلات وتهيئة الجيش ، ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها؛ وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل انجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال .

٦ - ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا فى الظروف الحاضرة - التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية - فلن يبرر ذلك عدم إبرامها . فان إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر . وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها .

٧ - لا شك إذن أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض ، يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها .

وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فان عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص .

٨ - ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم ، وتحقيقا لمخافتهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرا مما هو الآن ؛ لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية؛ فيدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها، كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق) .

٩ - لهذا يرجو الموقعون من نخامتك باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تفضلوا فتباثوا الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها

إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات
هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ ، وأن تحمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات
المذكورة بالروح الطيبة التي سادت المفاوضات .

وتفضلوا بخاتمتكم بقبول فائق الاحترام ما

مصطفى النحاس ، محمد محمود ، اسماعيل صدقي ،
حمد الباسل ، يحيى ابراهيم ، عبد الفتاح يحيى ، حافظ عفيفي



وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٣٥ ورد تلغراف من مستر إيدن وزير الخارجية البريطانية
يقول فيه إن مطلب الجبهة الوطنية الخاص بتسوية العلاقات بين بريطانيا ومصر بعقد
معاهدة قد نال عنايته الجدية ، ولكن النظر فيه يحتاج إلى قليل من الوقت نظرا لأنه حديث
عهد بتقلد مهام وزارة الخارجية البريطانية ، ونظرا لاشتغال انجلترا بالأزمة الحبشية اشتغالا
لا يتيسر معه البحث حالا في المسألة المصرية وأنه لا يقصد بذلك كسب الوقت والتسويق ،
لأنه يميل شخصيا كل الميل الى الوصول إلى معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين^(١) .

وطال الأخذ والرد ، وكلما تأخر جواب الحكومة البريطانية على طلب الجبهة ، غلت مراحل
الشباب الذي كان حساسا لأقل شيء في ذلك الوقت على الأخص ، وسرت الحوادث واشتد
الهياج ، وأعمل رجال الكونستابلات من الانجليز بنادقهم في تصيد الأرواح ، فكان أصحابها
يهبون للوطن رخيصة .

وقد جاء رد الحكومة البريطانية بعد ذلك وتلاه المندوب السامي على زعيم البلاد ؛ ولو أنه
كان مقنعا لما كانت الجبهة تطلب تحقيقه من إجراءات تمهيدية للمحادثات ، إلا أنه تضمن
عبارة لتلخص في أنه في حالة فشل المحادثات في هذه المرة تحفظ الحكومة البريطانية كامل حقوقها
قبل مصر ؛ وكان مفهوما وقتئذ أن المقصود بذلك إعادة تلك التجربة الدستورية القاسية .

وكان من حسن حظ البلاد حقا أن تولى الحكم دولة على ماهر باشا بعد أن استقال دولة
نسيم باشا وبعد أن اعتذر مصطفى النحاس عن تأليف الوزارة لجلالة الملك عند طلبه ذلك
منه ؛ فقد استطاع أن يساعد ربان السفينة بحكمته حتى خرجت إلى البر سالمة ؛ ويتضح

(١) جريدة الأهرام الصادرة في أول يناير سنة ١٩٣٦

أثره في هذه المساعدة القيمة من الكتب الآتية التي آثرنا إثباتها تسجيلًا للوقف الحكيم الذي وقفه زعيم البلاد ورؤساء الأحزاب ورئيس الحكومة وقتئذ .

وها نحن أولاء ننقل هذه الكتب بنصوصها :

(١)

القاهرة في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦

حضرة صاحب السعادة

منذ وليت الحكم علمت بصفة رسمية بتبليغ سعادتك الشفوى إلى مولاي الملك وإلى سلفى وإلى رئيس الجبهة الوطنية، ذلك التبليغ الذى تصرح فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية باستعدادها للدخول حالا في محادثات مع الحكومة المصرية، بقصد الوصول إلى الاتفاق على معاهدة بين إنجلترا ومصر، وإنى لأجد من الواجب علىّ ومن دواعى السرور أيضا أن أعرب عن الارتياح الذى صادفه هذا الاستعداد الطيب من جانب الحكومة البريطانية سواء لدى مليكنا المحبوب أو لدى حكومته وشعبه .

وإن الحكومة المصرية لتشاطر الحكومة البريطانية الرغبة في توطيد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على أسس ثابتة صريحة وهى موقنة بأن تحقيق هذا الغرض المشترك إنما يكون في مصلحة البلدين جميعا، ولذلك فهى حريصة أيضا أن تبدأ المحادثات فى هذا الشأن فى الحال .

وتمهيدا لذلك قد صدر مرسوم بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ معينًا لهيئة الوفد الذى كلف لإجراء هذه المحادثات والمفاوضات ومحددًا مهمته .

ولا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار إليه إلا أن ألاحظ أنكم عند قيامكم بالتبليغ الشفهى سالف الذكر قد توهمتم بأن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا شك أنه لم يفت سعادتك ما أثارته هذه التصريحات فى رأى العام المصرى من القلق الشديد . حقا أنكم حرصتم على الإشارة الى أنها لا تنطوى على شئ من التهديد أو الارهاب وأنها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الإشارة من أثر فى تخفيف وقع التصريحات التى كلفتم

ابداءها بصفة خاصة ، لا يسع الشعب المصرى وحكومته ومندوبوه ناطقين بلسانه أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة .

لذلك ومراعاة لاصلاحه المشتركة للبلدين أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لى أن الحكومة البريطانية ترى حق الرأى ألا شىء يمكن أن يحد من حرية ممثلى مصر فى المناقشة والعمل ، وأن استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة .

ويهم الحكومة المصرية بهذه المناسبة أن تتوه بهيئة المندوبين المصريين من الصفة التمثيلية للبلاد ، فهى تضم ممثلى الرأى العام بجميع مناحيه ، وأن تتوه كذلك بما يتمتع به أعضاؤها من شخصية بارزة ومكانة عالية وبما توليها البلاد بأجمعها من ثقة غير محدودة وما خولتها الحكومة من سلطة تامة : كل ذلك دلائل قوية على رغبة مصر وحكومتها فى الوصول الى اتفاق تسوى به العلاقات بين البلدين .

وأرجو عند إبلاغى التأكيدات السالفة الذكر أن تتفضلوا ببيان أسماء المندوبين الذين سيمثلون الحكومة البريطانية .

وأتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أسمى عبارات التقدير ما

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

(٢)

القاهرة فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦

حضرة صاحب الدولة

أتشرف باحاطة دولتكم أنى استلمت مذ كرتكم المؤرخة ١٣ فبراير والتى لفتتم بها دولتكم النظر الى تصريح صدر منى ، وفقا للتعليمات فى البلاغ الشفوى الذى تشرفت بتوجيهه الى سلف دولتكم فى ٢٠ يناير ذلك التصريح الخاص بالتأجج المحتملة لعدم الوصول الى الاتفاق فى المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة .

وتطلبون دولكم الآن تأكيداً بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تسلم بأنه لن يحدث شيء من حرية مندوبي مصر في المناقشة أو التصرف وأن استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين .

بحواجا على ذلك يسرني أن أخبر دولكم بناء على تعليمات حكومتى أن لها وطيد الأمل بل انها في الواقع موقنة أن كلا الفريقين سيدلان قصارى جهدهما كي لا يترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير في العلاقات الودية بين البلدين؛ وأن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى ، وبينما نجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى شأنها في ذلك شأن كل الحكومات ، فانها ترى — اذا كان هناك ثمة فشل في الوصول إلى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة — إنه ليس من الضروري أن يترتب على الفشل تأثير في حسن العلاقات بين البلدين ، تلك العلاقات التي لا تحرص الحكومة البريطانية على استدامتها فحسب ، بل على زيادتها قوة .

وفما يتعلق بأسماء المندوبين الذين سيمثلون حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة في المحادثات المنوية ، فانه لم تصلنى بعد التعليمات النامة في هذا الصدد؛ إلا أنى سأبادر إلى إحاطة دولكم بها حالما أستطيع ذلك .

وأتهز هذه الفرصة لأجدد لدولكم أسمى عبارات التقدير ما

المندوب السامى

مايلز لميسون

الفصل الرابع

تأليف الهيئة الرسمية للمفاوضات

وبعد أن تم الفوز للجهة الوطنية سارت الأمور سيرتها الطبيعية . وكان أول إجراء تأليف الهيئة الرسمية التي ستتولى المحادثات فالمفاوضات ؛ وفي ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ قدم دولة على ماهر باشا بصفته وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء إلى جلالة الملك كتابا جاء فيه :

”لم تزل البلاد منذ أعلنت استقلالها في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ توافقة الى تحقيق ذلك الاستقلال كاملا وإلى أن تتبوأ مكانها بين الأمم عاملة على تأييد السلام ، مساهمة في رفع لواء المدنية ، وها هي اليوم تجاب دعوتها إلى إبرام إتفاق مع بريطانيا العظمى يكفل لها مصالحها دون أن يتنافى مع استقلال مصر .

وان من آيات اليمن ودواعي الاستبشار ، أن البلاد بفضل إرشاد جلالتم وجهودكم الموفقة تستقبل هذا الدور متحدة الكلمة ، متسقة الإرادة ، وأنها قد أجمعت على المبادرة إلى معالجة وضع إتفاق يوثق ما بين البلدين من الصداقة والمودة ويقترع علاقاتها على أساس متين من حسن التفاهم والتعاون “ .

ثم قال دولته في ختامه :

”ويسرنى وأنا أصدع بوحى جلالتم في هذا الصدد أن أتوه بما للهيئة التي أعرض على جلالتم انتدابها لهذه المهمة الوطنية الجليلة من جلال الوحدة وقوة التمثيل لعناصر البلاد ومناحيها المختلفة “ .

وعرض دولته على جلالة الملك المرسوم الخاص بتعيين هيئة المفاوضين من كل من : مصطفى النحاس باشا (رئيسا) ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقي باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وواصف غالى باشا ، والدكتور أحمد ماهر ، وعلى الشمسى باشا ، وعثمان محرم باشا ، ومحمد حلمى عيسى باشا ، والأستاذ مكرم عبيد ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى ، وحافظ عفيفى باشا ، وأحمد حمدى سيف النصر بك .

وأعتبروا جميعا مندوبين فوق العادة ، وخول لهم جلالة الملك السلطة التامة في إبرام المعاهدة المتقدم ذكرها وتوقيعها .

وفي ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ أقسم دولة رئيس الهيئة الرسمية للمفاوضات وحضرات أعضائها اليمين الآتى نصها أمام المغفور له الملك فؤاد الأول :

” أقسم بأن أكون مخلصا للملك وللدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى ما هو معهود أو ما قد يعهد إلىّ به من الأعمال فى مهمتى بالذمة والشرف “ .

والظاهر من الكتاب الذى صحب تأليف هذه الهيئة وغيره من ظروف وملابسات تأليفها أن الذى روعى فى هذا الاختيار « قوة التمثيل لعناصر البلاد ومناحيها المختلفة » كما قال دولة على ماهر باشا فى كتابه سالف الذكر .

وعلى ذلك كانت مكابرة ما سمعناه يتردد فى الصحف والمجالس من أن بعض رؤساء أحزاب الأقلية كان مشتركاً مع هيئة المفاوضات وتوقيع المعاهدة بصفتهم الشخصية لا بصفتهم ممثلين لأحزابهم ، وراحوا يستدلون على ذلك بأن اسم مصطفى النحاس قرن باعتباره « رئيس الوفد المصرى » ؛ أما هم فلم تفرق أسمائهم بهذا الوصف .

وردنا على ذلك أننى أعتقد أن السبب الذى حفز زعيم البلاد مصطفى النحاس إلى إثبات هذه الصفة أنه أراد أن يسجل اسم الهيئة التى حملت علم الجهاد الوطنى عاليا منذ أن وضعت الحرب أوزارها والتى لاقت ما لاقت من عنت ونفى وتشريد واعتقال وضرر فى النفس والمال ، وقد عرف الانجليز لتلك الهيئة المبجلة صدقها فى الجهاد والجلاد وتضحياتها فى سبيل البلاد . أما الأحزاب الأخرى فأقل ما نقول عنها مع احترامنا لأشخاصها أنها تمثل نسبة ضئيلة فى البلاد .

وعلى هذا الأساس تكون الوفد الرسمى الذى نيّطت به المفاوضة مع انجلترا من أشخاص خارجين عن الحكم . وقد أنكر على ” سعد “ جواز تأليف مثل هذا الوفد للغرض المذكور منذ خمسة عشر عاما ، وكانت هذه النظرية مجال خلاف إذ عند ما تمت المفاوضة بين الوفد المصرى ولورد ملنر وقررت الحكومة الانجليزية إلغاء الحماية التى ضربتها على مصر سنة ١٩١٤ وأبلغت جلالة الملك فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ برغبتها فى الشروع فى تبادل الآراء فى اقتراحات لورد ملنر مع وفد يعينه جلالتة . وتألفت الوزارة العديلية الأولى لتحقيق هذا الغرض . وظل الوثام

شاملا الجميع : شعبا وحكومة ، إلى أن جاء دور التفكير في الطريقة التي يتم بها تعيين الوفد الرسمي . وهنا كان الخلاف ... وهنا كان الشقاق وإيجاد ثغرة في وحدة الأمة التي كانت مضرب الأمثال . وكان مثار هذا الخلاف الشكل الذي يتألف به الوفد الرسمي ومن يتولى رياسته ونسبة أعضاء الوفد المصرى فيه ، فرأى سعد تحديد مهمة المفاوضين الرسميين بمقتضى مرسوم ، وأن تكون أغليتهم من الوفد المصرى ؛ وأن تكون رئاسة الهيئة المفاوضة من الوفد ... ورأى رئيس الحكومة وقتئذ أن هذا كله لا يتفق مع التقاليد السياسية والدستورية ، ودافع كل من الرئيسين عن رأيه وبلغت الحدة منتهاها في هذا الدفاع ، وصرح سعد في خطبة له أنه عرض عليه تأليف وزارة تحت رياسته لتتولى المفاوضة مع الحكومة البريطانية فأبى .

وها هى ذه الأيام قد دارت دورتها ومضى على ذلك الحادث المشؤم خمسة عشر عاما ؛ فاذا بهذه الأسباب التي نشأ بشأنها الخلاف ، وحصل الشقاق من أجلها ، يستقر الرأي عليها جميعا في سنة ١٩٣٦ ، واذا بمصطفى النحاس يأبى — كما أبى سعد — أن يؤلف الوزارة في مثل هذه الظروف ويحقق ما فكر فيه سعد وأصرّ عليه .

والعبرة التي نستخلصها من ذلك أن الأيام حققت كما حققت في الماضى بعد نظر سعد وصواب آرائه وأن مصطفى كان وفيا وأميناً على ترائه .

الفصل الخامس

التصديق على المعاهدة وكيف يكون ؟

عندما تزمع دولة عقد معاهدة مع دولة أخرى ، تتولى السلطة التنفيذية الاجراءات السابقة على عقدها من مفاوضة وتوقيع ، ومن المبادئ الأولية المسلم بها أن السلطة التنفيذية تصدر في ذلك عن طريق الوكالة عن الأمة ، ومن ثم يكون للأمة القول الفصل في المعاهدة . ولا سبيل لمعرفة رأى الأمة في أية معاهدة تبرمها حكومتها إلا بعرضها على السلطة التشريعية — أى على برلمانها الممثل لسلطانها . وعلى ذلك نرى نصا عاما في جميع المعاهدات على أنها لا تسرى إلا بعد التصديق عليها طبقا لدستور كل دولة . فهناك بعض من المعاهدات يكتفى بتصديق رئيس الدولة عليها . وهناك بعض آخر يقضى الدستور بضرورة موافقة البرلمان عليها .

ولذلك نصت المادة الأخيرة من المعاهدة الحالية (المادة ١٧) على وجوب التصديق عليها .
ويهمنا الآن أن نبين ماهية هذا التصديق في كل من مصر وإنجلترا .

أما التصديق على المعاهدة في مصر فراجع الى أن المادة ٤٦ من الدستور تنص في فقرتها الأولى على أن الملك — أى الحكومة الدستورية — هو الذى " يبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان " وتتص في فقرتها الثانية على أن " معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل نذاتها شيئاً من النفقات من مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان " .
كذلك تقضى التقاليد الدستورية فى إنجلترا بعرض المعاهدات على البرلمان وبأن يصدق عليها الملك .

وظاهر من حكم الدستور المصرى الذى أتينا به آنفاً أن المعاهدة الحالية من المعاهدات التى يجب لسرياتها موافقة البرلمان بمجلسيه عليها ، لأنها إن لم يعتبر ما تتضمنه صلحاً بين مصر وإنجلترا فهى تحوى تحالفاً صريحاً لا شك فيه .

أما الشكل الذى يتم التصديق عليه فى برلماننا فهو أن ترفق المعاهدة بمرسوم يتضمن " مشروع قانون " تقدمه الحكومة الى المجلسين أو الى أحدهما ، ويسرى على مشروع القانون المذكور ما يسرى على كافة القوانين فيما عدا استثناء واحداً سنينه بعد . وبعد نظر مشروع هذا القانون فى كل مجلس كالمعتاد تحصل الموافقة عليه أو عدم الموافقة بمقتضى " قانون " يجمع عناصر التقنين العادية وأشكاله .

على أن هناك استثناء أساسياً مما يجب مراعاته عند نظر المعاهدات فى البرلمان . فقد نصت المادة ٨٧ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب^(١) على أنه " عند ما يرد للمجلس مشروع قانون بطلب التصديق على معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية — غير مسموح بإدخال تعديل على نصوصها ؛ فله أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها . وفى هذه

(١) وتستند لائحة مجلس الشيوخ والنواب قوة دستورية من المادة ١١٩ من الدستور التى تنص على أن كل مجلس يضع لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير فى تأدية أعماله .

الحالة الأخيرة يافت المجلس نظر الحكومة الى النصوص التي كانت سبب امتناعه عن الموافقة على المعاهدة .

أما لائحة مجلس الشيوخ فخلو من مثل هذا النص ؛ فهل يستفاد من ذلك أن لهذا المجلس حق إدخال التعديل في " المعاهدات " أم له أن يوافق عليها أو يرفضها بلا تعديل كما يقضى بذلك نظام مجلس النواب ؟

الواقع أن النظام واحد ولو كانت اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ خلوا من نص مماثل للمادة ٨٧ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب ، بل ولو كانت اللائحة الأخيرة أيضا خالية من النص الذي أثبتته . ذلك لأنه من المبادئ الدولية والدستورية المقررة أن إدخال تعديل على معاهدة معروضة على البرلمان يعتبر عرضا لمعاهدة جديدة ، للدولة الأخرى المتعاقدة حق قبولها أو رفضها ؛ ولكن التصديق على المعاهدة لا يمنع الدولة المصدقة من أن تقرر تصديقها بما يدل على وجهة نظرها في تفسير بعض نصوصها دون أن يعتبر هذا تعديلا فيها ، ولا عرضا لمعاهدة جديدة ، إذ أن كل ما تقصده الدولة من هذا التفسير هو أن توضح الغامض من عبارات المعاهدة دون تغييرها أو تغيير التزامات الطرفين فيها^(١) .

هذه مبادئ مقررة تحدث عنها فقهاء القانون الدولي وهي حكيمة في مرماها ، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لأصبح لبرلمان كل دولة أن يعدل ما يشاء في المعاهدة المعروضة عليه ، وبطبيعة الحال يجب أن يعرض هذا التعديل على الدولة الأخرى المتعاقدة . وهذه قد توافقت على التعديل أو ترفضه أو تعدل فيه . وفي هذه الحالة يعاد الأمر الى الدولة التي أدخلت أول تعديل فيها . وإذا فعلت الدولة الأخرى مثل هذا الاجراء أصبحت المسألة سلسلة من التعديلات التي لا نهاية لها والتي قد تهدم غرض المتعاقدين رأسا على عقب ، ومن ثم ينقلب القصد من إبرام المعاهدة التي ترمى الى استقرار حالة مضطربة بين دولتين أو تصالح على أمر حيوى بينهما .

ومع أن القاعدة التي نحن بصدد الإشارة اليها عامة مسلم بها ، فإن بعض لوائح المجالس النيابية تنص عليها صراحة كما حدث ذلك في لائحة مجلس النواب عندنا ، وكما حدث في لائحة البرلمان في فرنسا ؛ فقد نصت المادة ٧٣ من لائحة مجلس الشيوخ الفرنسي والمادة ٩٣ من

(١) كتاب " دروس القانون الدولي " للدكتور محمود سامي جنتي — الجزء الأول ، طبعة سنة ١٩٢٩ ، ص ٣٥٢

لأنه مجلس النواب الفرنسي على أنه لا يجوز تقديم تعديلات في نصوص أية معاهدة سياسية، ولكنه غير محظور تقديم تعديلات اضافية في مشروع القانون الذي يتضمن التصديق على معاهدة بشرط أن لا تتضمن هذه التعديلات في نتائجها اعتداء مباشرا أو غير مباشر على أى شرط من شروط المعاهدة ذاتها . وقد ضرب لذلك مثل أنه عند ما عرضت معاهدة فرساي على مجلس النواب الفرنسي للتصديق عليها في ١١ يولييه سنة ١٩١٩ اقترح النائب مسيو "موريس فيوليت" إضافة نص في مشروع القانون الخاص بالتصديق على تلك المعاهدة مؤداه أن التعويضات التي قضت بها المادة ١٢٤ من المعاهدة المذكورة يجب أن تحدد بمرسوم يكون محل تصديق المجلس، وأن هذه التعويضات لا يمكن أن تدفع على أى حال لمن يكون لهم الحق فيها إلا اذا كانت موازية لمجموع المبالغ المستحقة في تعويضات الحرب .

وقد أخذ هذا الاقتراح دورا كبيرا، فقد انعقد من أجله مؤتمر من مسيو كليمنصو رئيس مجلس الوزراء وقتئذ ومسيو پول ديشانل رئيس مجلس النواب، وقرر الأول للأخير أن هذا التعديل لا يجوز أن يطرح على المجلس لأخذ الرأى فيه باعتباره نصا اضافيا في مشروع القانون لأنه يتضمن — كما قررت وزارة الخارجية الفرنسية — تحفظا على التصديق، وزاد على ذلك أن الحكومة لا تعارض في اقتراح النائب المذكور اذا عرض على المجلس "بعد" إقرار مشروع القانون الخاص بالتصديق على المعاهدة كرجبة مستقلة، وقد أنهى رئيس المجلس هذه الاعتراضات الى النائب المقترح، ثم أحيل الاقتراح مع ما دار بشأنه آنفا الى "لجنة معاهدات السلام" التي انعقدت خصيصا في مجلس النواب لنظر هذه المعاهدات بدلا من "لجنة الشؤون الخارجية" وسارت اللجنة في طريقها ووضعت تقريرها متضمنا التصديق على المعاهدة كما هي، ووافق المجلس في ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ على تقرير اللجنة المذكورة^(١).

فمن كل ما تقدم يتضح أن المعاهدة حين عرضها على البرلمان للتصديق عليها يجب أن تكون في ذلك كلاً يقبل بحذافيره وعلى علاته أو يرفض بحذافيره وعلى حسناته .

وقد بينا آنفا أن مشروع القانون الذي يرافق المعاهدة يسرى عليه ما يسرى على كافة القوانين من الاجراءات، ولكنه يتفترع من هذا الحكم قاعدة يقررها العقل والمنطق وهي عدم

(١) راجع كتاب (Traité de Droit Politique) مؤلفه : "أرچين بير" — الملحق ، طبعة

الحاجة الى قراءة مواد المعاهدة وملاحقاتها ومحاضرها ومذكراتها مادة مادة كسائر القوانين ، لأن الحكمة من تلاوة المواد واحدة بعد أخرى في مراحل معدودة هي لجواز إدخال تعديل في احداها من حذف نص أو إضافة آخر أو تعديله . أما وقد تبين أن من المقرر أن المعاهدات لا تقبل عند نظرها في البرلمان أى تعديل فانه لا محل اذن لهذه التلاوة المتعددة اكتفاء بالتلاوة الأولى لمواد المعاهدة وهي التى يجب أن يجرى عليها التصويت .

ويقول المرحوم فؤاد بك كمال فى مؤلفه "الأوضاع البرلمانية" فى هذا الصدد (بند ٢٦٧) أنه ما دام مجلس النواب لا يملك التعديل فى نصوص المعاهدات ، فلا معنى لأخذ رأى على مواد المعاهدات نفسها مادة مادة ، لأن المجلس لا يستطيع قبول بعضها ورفض البعض الآخر ، فاذا كان هناك اعتراض على أية مادة فسبيل الإعراب عنه لا يكون برفض الموافقة عليها مع اعتماد غيرها ، بل يكون بطلب الإحالة على اللجنة المختصة وليس للجنة أن تقترح إلا القبول أو الرفض أو التأجيل .

أما موعد التصديق على المعاهدة وأى البرلمان : المصرى أو الإنجليزى يصدّق أولهما فلا نص عليه إلا قول المادة الأخيرة من المعاهدة بأن التصديق وتبادله يجب أن يكونا فى أقرب وقت ، والظاهر من ملائسات الظروف أن البرلمان المذكورين سوف ينظران المعاهدة فى وقت متقارب ، ولا ندرى أى البرلمان يصدر قراره قبل الآخر .

وتقدّم المعاهدة فى العادة الى المجلسين فى وقت واحد — خصوصاً اذا كانت ستنظر فى دور غير عادى — وذلك ليتيسر للجنة التى ستخصص لنظرها البحث فيها .

ونذكر بهذه المناسبة أن معاهدة العراق التى أبرمت بينها وبين إنجلترا فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ عرضت أولاً على مجلس النواب فى اجتماعه العادى الذى انعقد فى ١٦ تشرين الثانى سنة ١٩٣٠ ، وظل يبحثها من الساعة التاسعة صباحاً الى الساعة الثانية والدقيقة ٤٥ بعد الظهر حيث صادق بالأغلبية على "لائحة قانون تصديق المعاهدة" ثم أرسل هذا التصديق فى اليوم نفسه الى مجلس الشيوخ ، فانعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر ونظر المعاهدة وصدّق عليها بالأغلبية أيضاً ، ثم انفض فى الساعة الرابعة والدقيقة ٤٠ بعد الظهر وسنبن السبب فى نظر البرلمان العراقى لهذه المعاهدة بهذه السرعة فى الباب الأخير من هذا الكتاب .

الفصل السادس

تبادل التصديق على المعاهدة

نصت المادة الأخيرة من المعاهدة — فيما نصت عليه — على وجوب تبادل التصديق على المعاهدة بين الدولتين وبيئت أن محل هذا التبادل مدينة القاهرة .

وذلك لأن القانون الدولى لا يجعل المعاهدة نهائية وملزمة إلا إذا تبادل الطرفان المتعاقدان التصديق عليها حتى يتحقق بذلك إعلان قبول الدولتين المتعاقدين — ممثلين فى برلمانيهما — للمعاهدة وإخطار كل دولة منهما الأخرى بذلك وإن لم يتم التبادل كانت المعاهدة غير ملزمة ولا تنتج أثرها .

وقد اختيرت مدينة القاهرة ليحصل التبادل فيها بين مصر وإنجلترا من التسهيل والتيسير؛ ونظرا لأن المادة الأخيرة من المعاهدة تقر أن المعاهدة يبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها ، فهل تخطر مصر حليفها إنجلترا بالتصديق ومبادلتها إياها فى شخص العنوان الجديد لمثل إنجلترا كسفير لها فى مصر أم باعتباره مندوبا ساميا ... ؟ فى الواقع أنه عند تبادل التصديق على المعاهدة لا يكون المندوب السامى الحالى قد قدم أوراق اعتماده بعد بلحالة ملك مصر باعتباره سفيراً لإنجلترا ، لأن المعاهدة لا تكون قد بدأت بعد فى التنفيذ ، وفى اعتقادى أنه يمكن تسوية الأمر بمخاطبته باعتباره "ممثلاً" لبريطانيا العظمى . هذا إن لم يكن هناك حل آخر .

الباب الثاني

في انتهاء الاحتلال

الفصل الأول

مصر قبل الاحتلال

كانت مصر في أقدم عصور التاريخ — وقبل أن تقوم للدول الكبرى في العهد الحاضر أية قائمة — أعرق الأمم محتداً ، وأوسعها حرية واستقلالاً ، وظلت تصبو الى العظمة فبلغت قمتها ؛ وقطعت شوطاً طويلاً في سبيل المدنية فوضعت لهذا العصر الحديث أسس الحياة الحقة ، والعمران الصحيح ؛ وأخذ علمها يرفرف على كثير من بقاع الأرض امتدت إليها أملاكها وسرى فيها سلطانها ؛ وبعد أن ثبتت في السياسة أقدامها داخلتها — بعد رده طويل من الزمن — عوامل الضعف لعل وأسباب ، يضيق المقام عن تبيانها ، وإن كان أهم ما فيها تفكك أوصال أبنائها ، وعملهم على مناهضة الوحدة التي بهرت علماء التاريخ ، فأخذت بعدئذ تتجاذبها الأهواء وتتقاذفها الأنواء الى أن باتت مطمع الطامعين من كل حذب وصوب ، وزاد في طمع هؤلاء موقعها الجغرافي وما حباها الله من نضرة وثروة وخير عميم ، فوقع تحت أيدي غزاة وفاتحين لم يرعوا في الحق والانسانية إلا ولا ذمة .

ويحزننا أن نقول ان مصر رزحت — بعد أن دالت دولتها الفرعونية القديمة — تحت نير الاستعباد والاستعمار زمناً كبيراً فغار عليها الآشوريون والبابليون والفرس والإغريق والرومان والعرب والأتراك والانجليز والفرنسيون وغيرهم ، وإن أحرزنا ذلك أعظم الحزن فإنه ليسرنا أعظم السرور أن مصر ما كانت تستسلم للطغاة من الغزاة بل كانت تستبسل وتستमित في الدفاع عن مكانها بكل ما أوتيت من بأس وقوة ، وكانت في جميع العصور لا تعدم وسيلة لمقاومة كل استعباد ومناهضة كل استعمار بل كانت في بعض الأحيان تنتزع استقلالها انتزاعاً

من يد غاصبيه . مثال ذلك : أنه لما اضمحل سلطان تركيا في أواسط القرن الثامن عشر نزع "علي بك الكبير" الذي أصبح في سنة ١٧٥٧ شيخا للبلد الى أن يعلن في سنة ١٧٦٦ استقلال مصر عن تركيا ولقب نفسه بسلطان مصر ثم توسع في فتوحاته حتى دانت له شبه جزيرة العرب وغيرها وأصبح "سلطان مصر و خاقان البحرين" .

هذا ما يسجل لمصر من الفخر الذي توارثته الى الجيل الحاضر ، ولكنها مع ما أبدته من المقاومة في كل حين فقد غلبت على أمرها وأخذ كل طامع متناس جلال تاريخها وعظمة مركزها يعيرها بأنها لم تنقسم في أي زمن نسيم الحرية ولم تنعم في يوم بنعيم الاستقلال .

ولكن الله قبض لمصر ذلك الرجل العصامي الذي نسلها من الوهدة التي كانت متردية فيها وهو : "محمد علي" فترجع الى العمل على استقلال مصر والسودان وتوسع الجيش المصري في فتوحه في عهده الى أن فتح معاقل أتيننا وسوريا ، ولما أحست الدول الأوروبية بخطر مصر المهدق بها سارع ساستها الى الكيد لها في شخص واليها "محمد علي" وأخذوا يعقدون الاجتماعات ويبرمون المعاهدات التي تحت من بسط سلطانها وقوتها^(١) ، وانتهى ذلك الى تولية "محمد علي" على مصر والنوبة ودارفور وكردوفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجية عن حدود مصر ، والى استقلال مصر بعد ذلك استقلالاً ذاتياً تحت السيادة التركية .

وكان الإنجليز هم العنصر الغالب في صدد مصر عن أن تتقدم في طريق الرقي منذ ذلك الحين ؛ وكانوا يعلنون ذلك بحنوهم على سلطان تركيا وودهم له ورغبتهم في صيانة ممتلكاته وعدم عدوان محمد علي عليها ، ولكنهم كانوا في الواقع يضمرون غرضاً آخر هو العمل على عدم تقوية مصر وشل قوتها حتى لا تبلغ مركزها اللائق بها لخشيتهم من أن تكون في وقت من الأوقات حجر عثرة في سبيل امتداد نفوذ بلادهم وشوكة في جانب عظمتهم .

(١) من ذلك معاهدة لوندرة التي أبرمت في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ بين سلطان تركيا ومملكة بريطانيا العظمى وإمبراطور النمسا وملك روسيا وقبصر روسيا ، وافقت فيها هذه الدول على "إرغام محمد علي على قبول الشروط التي اتفق عليها" وكان مؤدى هذه الشروط أن تعرض على "محمد علي" حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته على أن تستقل مصر استقلالاً داخلياً بشروط منها فرض جزية عليها واشتراط عدم تمثيلها في الخارج وتحديد عدد الجيش والأسطول ومنح الرتب والنياشين وسك النقود .

الفصل الثانى

متى تطلع الانجليز الى مصر ؟

لم يقف الأمر بالانجليز عند هذا الحد الذى بيناه ، وإنما أخذوا يتحينون الفرص لاقتناص مصر — تلك الفريسة المطموع فيها — وكانت أول فرصة فكر الانجليز فيها فى تحقيق غرضهم هى الحملة الفرنسية التى جردها نابليون الأول على مصر ، والذى قصد بها فيما قصد مناهضة انجلترا فى الشرق بأسره والعمل على قطع ما بينها وبين مستعمراتها من سبل الاتصال ثم الاستيلاء على مصر وجعلها مستعمرة فرنسية ، ولكن لم يكد تطيب لنابليون عاصمة مصر وغيرها من القرى والبلدان فى مديريات البحيرة والحيزة والشرقية حتى اتبه الانجليز إلى تلك الحملة الفرنسية ، فجردوا لها أسطولهم ، وباغت الأسطول الفرنسى فى "أبى قير" فدمره تدميرا ، وكان فى ذلك القضاء على تلك الحملة .

وكان طبيعيا أن نتفتح أعين الانجليز إلى موضع الخطر على مستعمراتهم وممتلكاتهم ممثلا فى مصر ، ففزت انجلترا تركيا إلى إعلان الحرب على فرنسا وتم لها ما أرادت ، فأعلنت هذه الحرب فعلا فى سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وتحالفت انجلترا فى ذلك الحين مع تركيا والروسيا ضد فرنسا ودخلت انجلترا بعدئذ فى حرب ضد فرنسا من أجل مصر ، وأرسلت ضمن ما أرسلته حملتين : إحداهما انجليزية ، والأخرى هندية . وفى أوائل مارس سنة ١٨٠١ نزل الانجليز عند "أبى قير" . وفى ٢١ يونيه سنة ١٨٠١ سلم الفرنسيون القاهرة وغادروها إلى بلادهم فى أول سبتمبر سنة ١٨٠١ ودخل الأتراك وأمراء الممالك القاهرة وربض الانجليز بجيوشهم فى "الحيزة" .

ولقد أجمل الأستاذ محمد رفعت فى الصفحتين ٦١ و ٦٢ من مؤلفه "تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة" طبعة سنة ١٩٣٤ أثر الحملة الفرنسية من الوجهة السياسية وآثرنا نقله فيما يلى لدقة عباراته وإحسانه الإلمام بالموقف الصحيح فقد قال :

"أما من الوجهة السياسية الدولية فانه منذ ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ — وهو اليوم الذى خرجت فيه الحملة الفرنسية من ميناء طولون قاصدة مصر — ولدت "المسألة المصرية"

وأخذت صبغتها السياسية فوراً ، لأنه إذا كان الاستحواذ على الهند يعدّ مغنياً اقتصادياً هاماً ، فإن الاستيلاء على مصر بعد أن استقرت بأرضها نابليون يمثل تلك السهولة أصبح من المسائل السياسية الدولية الأولى التي ما فتئت تشغل بال الدول إلى الآن ، ففرنسا وحدها هي الأولى التي اخترقت بصدق نظرها الحجب السميكة التي أخفت مركز مصر عن أنظار الدول في ذلك الوقت وهي التي عملت على أخذ العالم على غرة بالاستحواذ عليها ، وكانت مصر إلى ذلك الوقت بعيدة عن أفكار الدول لا يعلمون عنها إلا أنها ولاية عثمانية شرقية ، فلما نجح الفرنسيون في احتلالها ورأت الدول ما يمكن أن تجنيه فرنسا من الفوائد التجارية والسياسية ، تآقت نفس كل منها إلى التدخل في مصر وإحراز بعض الغنائم منها .

وما كانت الدول لترتبك بشأن مصر بسبب خصب أرضها ، أو جودة هوائها ، أو سوقها التجارية ، بل هناك أشياء خاصة تتنازع من أجلها الدول وهي المواصلات المختلفة والموقع الحربي والنفوذ السياسي فيها ؛ لأن مركز مصر في شرق البحر الأبيض المتوسط بين القارتين الثلاث مع قربها لأوروبا وسيطرتها على طريق الشرق ، وسهولة تهديدها لفلسطين والشام من الوجهة الحربية جعل لها شأنًا دولياً زاده أهمية فتح قناة السويس وكشف منابع النيل في النصف الأخير من القرن التاسع عشر . هذا سبب اهتمام الدول وخاصة إنجلترا بأمر مصر . أما إنجلترا ففطنت في الحال إلى أن لمصر مركزاً حيويًا بالإضافة إلى علاقاتها مع مستعمراتها في الشرق ، وإنه إذا فاقها في مصر عدوها أمكنه أن يكيد لها كيداً عظيماً . ولذلك لم تأل جهداً منذ ذلك الوقت في انتهاز كل فرصة للتدخل في مصر ومحاربة من يتصدى لتقوية مركزه فيها دونها “ .

وقد سبق أن ذكرنا أن الانجليز على إثر مغادرة الفرنسيين للقاهرة رابضوا تجاهها بالحيلة ، والآن نذكر ماذا فعلوه بعد ذلك ؛ هل استقروهم المقام بعد أن عاونوا الأتراك على إخراج الفرنسيين أم اعتبروا أن مهمتهم قد انتهت ثم غادروا البلاد ؟

و يكاد يكون من البديهي التنبؤ بموقف الانجليز في هذا الصدد ؛ لأن أساس تطلعاتهم إلى مصر يملأ الإنسان اعتقاداً بأنهم قد رأوا أنهم لا غنى لهم عن التفكير في طريق يقتنصون بها مصر فظل الانجليز بقواتهم محتلين سواحلها ومراقبها إلى أن أبرم صلح أمين سنة ١٨٠٢ بين إنجلترا ومصر ، وتم بمقتضاه خروج الجيش الإنجليزي من مصر في مارس سنة ١٨٠٣

غير أن سياسة الانجليز بالرغم من ذلك ظلت تعمل عملها في مصر واستطاعت أن تصطنع لها حزبا يروج لها أغراضها، ولكنه انتهى بالخيبة والفشل وقويت جبهة مصر في ذلك الحين؛ وكان "محمد علي" قد برز في الجيش العثماني الذي أتى إلى مصر في سنة ١٨٠١ واشترك في بعض المواقع الحربية مع الحملة الانجليزية؛ ثم تطورت الظروف بعد ذلك إلى عزل الشعب المصري لوالى مصر المعين من قبل سلطان تركيا بالقوة وتولية "محمد علي" نزولا على إرادة هذا الشعب المجيد في يولييه سنة ١٨٠٥ وأرسلت إنجلترا بعدئذ حملة رابطة تجاه الاسكندرية في ١٧ مارس سنة ١٨٠٧؛ ولكن مصر قاومتها أعنف مقاومة حتى اضطرتها اضطرارا إلى الجلاء بعد وقت قصير في سبتمبر سنة ١٨٠٧

وقد أدخل هذا الفشل الذريع الحفيظة في قلب إنجلترا فأخذت تعمل على الكيد لمصر وصدها عن التقدم على النحو الذي ذكرناه آنفا؛ وأخذت تترصد للإيقاع بها والتدخل بلا مبرر في شئونها؛ وكانت أول فرصة حققت فيها أغراضها أن اشترت حكومتها أسهم قناة السويس في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ مقابل ثمن بخس؛ وبذلك تحقق للانجليز ما اتجهت إليه نيتهم من التطلع إلى مصر للأسباب التي بينها آنفا .

الفصل الثالث

الاحتلال البريطاني لمصر

١ - كيف وقع ؟

وقد تلا الخطوات التي سارت فيها إنجلترا في ذلك العهد وقوع الثورة العرابية المعروفة، فتصيد الانجليز هذه الفرصة واقتحم جيشهم البلاد اقتحاما وكان مندوبهم^(١) في مصر يرافق الخديو توفيق في تصديده للجيش المصري برئاسة المغفور له أحمد عرابي باشا في طلباته العامة التي كان ينادى بها معبرا فيها عن شعور الأمة كالمطالبة بتأليف مجلس النواب وتحسين حال الجيش

(١) وهو سير أوكلند كلفن (Aukland Colvin) الذي لقب فيما بعد باللورد كرومر، وكان المراقب الانجليزي على المالية المصرية .

المصري؛ ويزيد نار الخلاف بينهما لهما بينما كان الأسطول الانجليزي يتأهب للقدوم الى مصر ثم ينتهي الأمر بمرايضته بالاسكندرية، وطلب قائده "سيمور" الى عرابي باشا في فجر ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ تسليم قلاع الاسكندرية في ظرف أربع وعشرين ساعة وإلا اضطر الى إطلاق نار أسطوله عليها، ولما أبت وطنية عرابي باشا عليه هذا التسليم، حقق الإنجليز تهديدهم واحتجت الحكومة المصرية في الحال على هذا الاعتداء في الصباح المبكر من يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ وبذل عرابي باشا قصارى جهده في ردّ عادية الأسطول الإنجليزي ولكن كانت الغلبة لهذا الأسطول فدكت القلاع والحصون المصرية على النحو الذي سنبينه عند الكلام على مكانة الجيش المصري فيما بعد، وهكذا تم للإنجليز ما أرادوا وفتح ثغر الاسكندرية لهم على مصراعيه، وسارع عرابي باشا الى تحصين جيشه بكفر الدوار، ولما أحس الإنجليز بقوة وتحصنه بتلك الجهة ولوا وجوههم شطر شرق مصر، وعن طريق قنال السويس حطوا رحالهم، ولما شعر عرابي باشا بخطتهم أسرع الى مقاومتهم في التل الكبير، ولكنه رغم المجهود الذي بذله هو وجيشه، ولعل ليس هذا مقام بيانها وتفصيلها غلب على أمره ودخل الإنجليز عاصمة البلاد في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وهكذا وقعت المأساة وضربت الذلة والمسكنة قهرا على بلادنا مع شديد الحزن والأسى، وإن كانت قد أدت واجبا فقاومت هذا الاحتلال جهد إيمانها، وبذلت كل رخيص وغال في سبيل مناهضته، ونصارع القول أن من الأسباب التي ساعدت الإنجليز على تحقيق آمالهم، تنازل بعض المصريين وضعف الولاة وبعض الحاكين، وأرتماء هؤلاء جميعا في أحضان الغاصبين.

(١) فقد أرسل اسماعيل راغب باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وقتئذ الى الأميرال سيمور الاحتجاج الآتي نصه على الانذار الذي وجهه الى الحكومة المصرية :

"ان مصر لم تفعل شيئا يبرر ارسال الأساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الأميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التي كانت عليها عند وصول الأسطول ولم يصنع بها شيء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم . وزيادة على ذلك فنحن هنا في بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لردّ عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام . ولا يمكن مصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافضة على شرفها أن تسلم حصنا واحدا من حصونها ولا مدفعا من مدافعها إلا اذا أرغمت عليه بالقوة . وهي تحتج على تصرّحاتك التي أعلنتها اليوم وتلقى تبعه كل النتائج التي تحدث من إطلاق القنابل أو هجوم الأسطول على الأمة التي تطلق أول قذيفة في أوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية "

٢ - تبرير الانجليز له

وقد أراد الانجليز أن يتغفلوا مصر عند ما احتلوها قهرا وقسرا، فزعموا أنهم أتوا اليها لكي يعيدوا الى الخديو توفيق سلطانه ، ونفى رجالهم الرسميون ورود فكرة احتلال مصر على خاطرهم ، وفاقوا بتصريحات رسمية عديدة تؤكد مزاعمهم ، وشايعهم في هذه المزاعم الخديو توفيق ومن لف لفه ، فأرسل في الناس منشورا يطمئن بالهم ويبعد المخاوف من نوايا الانجليز عنهم^(١) ، وأن استقراء عبارات هذا المنشور يظهر مدى ما وقع في قلوب الأهاليين من كره لهذا الاحتلال وللخديو توفيق الذي استسلم له واستكان ، والذي أصبح في حاجة الى الدعاية له والدفاع عنه .

والواقع الذي لا مريه فيه هو أن الانجليز لم يفكروا في مصر إلا لأنها في مفترق الطرق الموصلة الى أملاكهم ومستعمراتهم كما بينا ذلك سابقا . ولم تلبث الأيام طويلا حتى أكدت أن ما برروا به احتلالهم كان هراء وهباء ، فلم تكد تدور رحي الحرب العظمى حتى أعلنوا حمايتهم على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهكذا برزوا بنواياهم الحقيقية ضد مصر .

٣ - آثاره

وكان من آثاره أن غار على دستور مصر وعلى مجلس نوابها اللذين كانا قائمين في ذلك العهد ، وكانا يضارعان أشباههما في البلاد الأوربية وقتئذ ثم استبدل الانجليز بهما مجالس

(١) وقد عثرنا على هذا المنشور في عدد الوقائع المصرية رقم ١٤٨٦ من السنة الواحدة والخمسين الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ والذي ينص على ما يأتي :

”لنعلم كل أن حلول الجيش الانجليزى المحروسة وضواحيها لم يكن لنية سوء نحو أهلها ولا الاستيلاء على نفس الديار بل هو اعانة ومساعدة لنا على قمع وإزالة العصاة العاصية وارجاع الأمن والراحة في سائر الانحاء المصرية فلا يكن عند أحد ذرة من الشبهة في ذلك ولا يستفزهم ما يشيعه العصاة وأشياعهم من جهة الأمة الانجليزية بعكس الحال فكله باطل لا حقيقة له ولا أثر ، وما هم إلا ساعون في مصلحة البلاد والعباد حقا ، فاعلموا ذلك علم اليقين وأعلموا به جميع الأهالي والقاطنين لينفزعوا ويلتفتوا لأحوالهم وأشغالهم بلا زعزعة ولا رية ولا يصفوا لأقوال أهل البنى والعصيان ولا يساعدوهم بوجه من الوجوه في شيء ، ومن مال لهم وساعدهم فقد خرج عن الطاعة واستحق العقوبة ومن أذن وراعى مصلحة نفسه وبلده فقد استوجب رضانا وحسن التفاتنا وأصدرنا أمرنا هذا إليكم لتجروا مقتضاه مع كمال الاعتناء والاجتهاد وها نحن مرسلون من قبلنا وبالنيابة عنا سعادة محمد سلطان باشا مع جناب الجنرال قومندان وقائد الجيش الانجليزى لتنوير أفكار العالم وإرشادهم الى طرق الرشاد والعدل عن سبل البنى والفساد حتى يحل ركابنا المحروسة فيجب على كل طاعة وأمره والاجتناب عن ما ينهاه والحذر من المخالفة وهذا ما أقتضته ارادتنا“ .

هنزيلة بعيدة عن تمثيل الأمة تمثيلا حقيقيا ، ولم تقف الآثار عند هذا الحد ، بل أصبح للانجليز الأمر والنهى فى الادارة وفى كل فروع الحكومة ، وعطلوا وظيفة الجيش ووقفوا فى سبيل رقيه ، وكانوا هم الذين يقيمون الوزراء ويقيلونهم إلى غير ذلك من الآثار التى رجعت بالبلاد القهقرى سنين عدة .

الفصل الرابع

هل انتهى الاحتلال حقا ؟

١ - فى المعاهدة الحالية

نصت المعاهدة فى أول مادة من موادها على ما يأتى :

” انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والأمبراطور “.

ويهمنا أن نأتى على تاريخ هذا النص ثم نعقب ذلك ببيان ما إذا كان قد انتهى الاحتلال حقا أم لا .

٢ - فى مشروع ملنر^(١)

لما تألف الوفد المصرى برئاسة المغفور له سعد زغلول باشا فى سنة ١٩١٨ والتهمت نار الثورة فى سنة ١٩١٩ وعمت أرجاء البلاد ، أفاقت الحكومة الانجليزية من غفوتها بعد أن قابلت تلك الثورة بصلف واستخفاف ؛ فكوّنت لجنة برئاسة الفيكونت (لورد فيما بعد) ملنر الوزير الأكبر لمستعمرات ملك الانجليز وقتئذ وكانت مهمتها الرسمية : تحقيق ” أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائما والتقدم والترقى والحماية المصالح الأجنبية “.

(١) رأينا عند البحث فى تاريخ النص الوارد فى المعاهدة الحالية عن انتهاء الاحتلال أن نشير بإيجاز الى مختلف المفاوضات الماضية وإلى طرف وجيز من ملامساتها . على أن نكتفى بذلك عند إجراء المقارنة عن باقى مواد المعاهدة .

ولما كانت مهمة هذه اللجنة تنظيم الحماية قوبلت من الأمة بمقاطعة إجماعية رائعة اعترفت بها في تقريرها^(١) ، وقد اضطرت إزاء ذلك اضطرارا الى أن تعلق في بلاغ نشر في الصحف أن اللجنة لا ترغب في تقييد حدود المناقشة وأن لا يخشى أى فرد من أن تعتبر مقابلته لها تنازلا منه عن معتقداته ، ثم اتصلت اللجنة بسعد ودارت بينها وبين الوفد المصرى محادثات انتهت الى مشروع للاتفاق لم يحويين مواده شيئا عن اتهاء الاحتلال وإن كانت اللجنة سالفة الذكر قد تكلمت في عدة مواضع في تقريرها عن عدم شرعية هذا الاحتلال مما سنشير اليه فيما بعد .

٣ - فى مشروع الوفد سنة ١٩٢٠

ولما كان مشروع ملز سالف الذكر لا يتفق مع آمال مصر فى الاستقلال ومؤيدا لتنظيم الحماية فقد قدم الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ الى لجنة ملز مشروع معاهدة نص فى مادته الأولى على ما يأتى :

”تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

تنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الانجليزى وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى“ .

وقد نص فى مادته الثانية أيضا على ما يأتى :

”تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ... من تاريخ العمل بهذه المعاهدة“ .

(١) ويحسن بنا أن نشير هنا الى نداء سعد الذى وجهه الى الأمة بخصوص مقاطعة لجنة ملز لأنه قطعة من الأدب الرائع : ”يحاول الأقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تتخذوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام ، فهو أمضى سلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم فإن لم تفعلوا — وليس فى قوة إيمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك — خذتم نصراكم وأهنتم شهداءكم وحفرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمكم ذلا لا يرفع منه عز ، وان تفعلوا — كما هو أكبر ظنى فى عظيم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم — فقد استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعدتكم لنصرتكم قوة العدل . فلا تذلوا وإن قهرتم ولا تخشوا وإن ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلوفيه حقكم على باطل غيركم وينصرف فيه عدل الله على ظلم خصومكم وتحقق باذن الله القدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام“ .

فترى من ذلك أن أصل النص الوارد في المعاهدة الحالية — معاهدة سنة ١٩٣٦ — ترجع الى النص الذى اقترحه مشروع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول باشا فى سنة ١٩٢٠

٤ — فى مشروع لورد كيرزون

وبعد أن انقطعت المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة لورد ملنر، وبعد أن قام الخلاف بين كثير من أعضاء الوفد وبين سعد بسبب نزوع هؤلاء المخالفين له الى قبول مشروع ملنر واعتبار سعد ومن ظلوا معه فى رأى كمصطفى النحاس بك سكرتير الوفد فى ذلك الحين أن هذا المشروع يحوى فى ظاهره الاستقلال والاعتراف به وفى باطنه الحماية وتقريرها، بعد ذلك كله ضمنت لجنة ملنر آراءها بعد أن استعرضت حالة مصر وأكدت أنها تعتبر "الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأساً على عقب".

ثم نصحت حكومتها بأن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى أوردتها فى تقريرها وحيدتها، واعتبرت إضاعة هذه الفرصة « مصيبة عظيمة ».

ولما اشتد وطيس الحركة الوطنية بقيادة زعيم مصر خالد الذى ذكر سعد زغلول بعد انقطاع المفاوضات الأولى أصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ القرار الآتى نصه:

"إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى. ومع أن حكومة جلالتهم لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول — اذا أمكن — الى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر وللشعب المصرى".

وعقب ذلك تألف وفد رسمى برئاسة المنصور له عدلى يكن باشا دخل فى مفاوضات مع لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى ذلك العهد ابتداء من ١٢ يوليه سنة ١٩٢١

ولما لم تؤيد الأمة وقائدها سعد هذه المفاوضات^(١) انتهت تحت ضغط ثورة الأمة وغضبها الى عدم قبول ذلك الوفد الرسمي لمشروع الاتفاق الذي انتهت اليه .
والمهم في ذلك كله أن مشروع الاتفاق المذكور لم يحو شيئاً عن انتهاء الاحتلال وإن كان قد تضمن موافقة الحكومة البريطانية على رفع الحماية التي أعلنت على مصر سنة ١٩١٤ والمستخلص من ذلك أن عدم أخذ الحكومة البريطانية بالنص الذي تضمنه مشروع الوفد في سنة ١٩٢٠ "عن انتهاء الاحتلال العسكري" يعتبر استمراراً لهذا الاحتلال بلا مرأى بل تضمنت شروط ذلك الاتفاق ما هو أدهى من الاحتلال ذاته وأمر .

٥ - في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وعلى إثر انقطاع مفاوضات عدلى باشا مع لورد كيرزون وجهت الحكومة البريطانية الى مصر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ تبليغا مهينا لشعورها وبلهجة حربية قابلتها الأمة المصرية بزعامة سعد باشا بأشد منها ، ومما جاء فيه العبارة الآتية : "ولولا قوة بأس الامبراطورية البريطانية في الحرب وشدة مراسها لأصبحت مصر حتما ميدانا لتلاقى فيه القوات المتحاربة وتطاحن ، ولوطشت هذه القوات حقوق مصر بالأقدام وأودت برخائها . وكذلك لولا فوز الحلفاء ما كان بمصر اليوم أمة تطالب بما لها من الحق في حكم قومي قائم على معنى السيادة بدلا مما ضرب عليها من الحماية الأجنبية . فما نتمتع به مصر اليوم من حرية وما نتطلع اليه من حرية أوسع هي مدينة بهما للسياسة البريطانية والجيش البريطانية" .

وكان من جراء موقف العنف الذي برز في ذلك العهد أن نفى سعد وأصحابه الكرام مصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا وفتح الله بركات وعاطف بركات الى سيشل في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وظنت الحكومة الانجليزية أن الحق قد خلا لها بعد ذلك ؛ ولكن تبين لها فاحش خطئها وأن مصر جادة في الدفاع عن مكانها وحريتها فأصدرت من جانبها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت فيه انتهاء الحماية واعتبار مصر مستقلة ذات سيادة وذلك دون أن يرد فيه نص على انتهاء الاحتلال بل احتفظت فيه بتحفظات هي الاحتلال والحماية معا بأجل معانيهما .

(١) وقد ظهر حق الحكومة الانجليزية على سعد من جراء موقفه إزاء تلك المفاوضات فقد طلب رئيسها مستر لويد جورج أثناء الجلسة العشرين المنعقدة يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ نفيه من مصر فأبى عليه ذلك عدلى باشا .

٦ - في مشروع سعد سنة ١٩٢٤

ولما أعيد سعد من النفي وغلبت كلمة الحق والأمة، وصدر الدستور تولى أول وزارة شعبية دستورية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤؛ أبدى مستر رمزي مكدونالد في تلغراف تهنئة أرسله له سعد في ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ استعداد حكومته وقتئذ وفي كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية؛ وقد لبي سعد هذه الدعوة ودخل مع رئيس الحكومة الانجليزية في محادثات حرة غير مقيدة بأى قيد انتهت بنشر كتاب أبيض من جانب وزارة الخارجية البريطانية في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ كان أول طلب طلبه سعد فيها: "سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية"؛ ولم تقبل الحكومة البريطانية هذا الطلب واستمسكت بوجود قوة بريطانية في مصر؛ ثم انتهت هذه المحادثات وكان ما كان من حادث قتل السردار واستقالة سعد على إثرها.

٧ - مشروع أوستن تشمبرلين

وقد ظلت الفترة ما بين حادث قتل السردار في نوفمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ٤ يولييه سنة ١٩٢٧ دون إجراء أية محادثة أو مفاوضة عرفت علنا للشعب؛ إلى أن كانت زيارة المغفور له الملك فؤاد الأول لـ إنجلترا حيث اتهم المغفور له ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء هذه الزيارة وتحادث مع سير أوستن تشمبرلين بواسطة لورد لويد الذي كان مندوبا ساميا لانجلترا في مصر وقتئذ، ودامت هذه المحادثات الى ٤ مارس سنة ١٩٢٨ حيث أنتجت مشروعا قال عنه ثروت باشا في خطابه الذي أرسله الى المندوب السامي أن زملاءه رأوا أنه "لا يتفق في أساسه ونصومه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا". ولم يرد في نصومه أى شيء عن انتهاء هذا الاحتلال إزاء ذلك بطبيعة الحال .

٨ - مقترحات هندرسن - محمد محمود^(١)

وبعد تولى محمد محمود باشا رئاسة الوزارة تحادث في صيف سنة ١٩٢٩ مع مستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية في موضوعات معينة بينها دولته في كتابه الأخضر الذى نشره

(١) جاء في حديث دار بين دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا والمستر هندرسن في ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ "أننى في الصيف الماضى عند ما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا الى الدرجة القصوى وأعلنت أن هذه المقدمة هى للشعب المصرى دون سواء ... ولقد طلب منى أن أخرج من دائرة المقترحات فأجعلها معاهدة بوقع عليها دولة محمد محمود باشا، فرفضت . وجاءنى في يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد يسألنى عن إشاعة إبرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها، وكنت أعلن في الدوائر الرسمية إنى إنما أريد أن أتفاوض في وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه".

في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وقد أشار فيه الى أنه "سئل عما إذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها فكان جوابه بطبيعة الحال إيجابا . ثم قال بعد ذلك : "طلب إلى أن أحدد ما تريده الأمة المصرية لينظر فيما اذا كان من الممكن أن يتسع له صدر الحكومة البريطانية ولفت نظري الى أن المشروع الذي تمخضت عنه المفاوضات بين المغفور له ثروت باشا وبين سير أوستن تشمبرلين في سنة ١٩٢٧ اعتبر أقصى ما ترضاه الحكومة البريطانية ، وإلى أنه لا مندوحة من اتخاذه أساسا للحديث إذ كان ثمرة أبحاث مستفيضة..." ثم وصف المشروع سالف الذكر بأنه يترك احتلال البلاد قائما وأنه لا يمكن في يقين الناس أن يستقيم للاستقلال معنى أو تنسق له صورة إلا إذا اقترن بزوال الاحتلال .

وقد نصت المادة الثانية من المشروع الأول المرقوم في كتابه الأخضر سالف الذكر بحرف (١) على ما يأتي : "جعلت العلاقات بين الطرفين المتعاقدين قائمة على أساس مخالفة أبرمت تثبتا لصداقتهما وتفاهمهما الودى وعلاقتهما الحسنة . وقد انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية الذى كان قائما حتى الآن" .

وظاهر من هذا النص أن مستر هندرسن أراد أن يخطو خطوة ترضية للأمانى المصرية فاستقى "اتهاء الاحتلال العسكرى" من مشروع الوفد في سنة ١٩٢٠ الذى ألحنا إليه آنفا . والدليل على أن هذا النص من وضعه لا من وضع محمد محمود باشا كما يريد أن يذهب دولته الى ذلك — أنه اعترض على المادة الأولى من ذلك المشروع الأول والقاضية "بأن المسائل المعلقة بين الطرفين المتعاقدين ولا سيما ما كان منها ناشئا عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وإنذار ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ قد حلت بموجب نصوص هذه المعاهدة" ورأى حذف هذه المادة أصلا وأن يحل محلها كمادة أولى بعد تعديل طفيف الجزء الأخير من المادة الثانية وهو إعلان زوال الاحتلال باعتبار أن ذلك الإعلان هو الطابع الظاهر المميز للمعاهدة ، وأشار إلى أن ما رؤى حذفه هو عبارة "الموجود حتى الآن" في وصف الاحتلال مع لاء هذا الحذف بأن هذا الوصف قد يفهم منه من طرف خفى أن بقاء القوات البريطانية في منطقة القنال ضرب جديد من الاحتلال أو احتلال غير الاحتلال المعروف !!

(١) ويلاحظ أن مستر هندرسن قد أنكر في عدة مواضع أن المشروع الذى أشار إليه دولة محمد محمود باشا بأنه حرف (١) من وضعه — أى من وضع مستر هندرسن كما سيبنى . ذكر ذلك تفصيلا عند التكلم على "تفسير المعاهدة" .

ومن ثم صارت المادة الأولى في المشروع الثانى حرف (ب) الذى تسلم إلى دولة محمد محمود باشا كالآتى :

” يتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية “ .

٩ - فى مشروع النحاس - هندرسن

ولما أذيعت المقترحات سالفة الذكر على الشعب المصرى كان مفهوم ما أذاعه مستر هندرسن فى حديثه مع دولة النحاس باشا آنفا من أنها تقدمة للشعب ذاته ، وقد اشترط مستر هندرسن وجوب عرض تلك المقترحات على البرلمان المصرى الذى كان قد عطله محمد محمود باشا وأوقف حكم الدستور وأطلق يده الحديدية فى البلاد . وتبعاً لذلك وليت وزارة عدلى باشا الثانية الحكم لتجرى الانتخابات فى عهدها فى جو محايد ثم ظهرت إرادة الأمة فى تأييد الوفد المصرى برئاسة دولة مصطفى النحاس باشا ظهوراً بارزاً لكل عهد من العهود الماضية .

فتولى النحاس باشا الوزارة بإرادة الشعب ، ودخل فى مفاوضات مع مستر هندرسن ذاته ؛ ولما عرض دولته فى أول جلسة للمفاوضات إلى مبدأ اتهاء الاحتلال قرر أنه لا يطيل الكلام فيه ” لأن هذه هى الغاية التى يرمى إليها “ .

وهكذا وصلنا إلى النص الذى ورد فى المعاهدة الحالية وهو يرجع فى أصله إلى مشروع الوفد الذى قدّمه للجنة ملنر فى سنة ١٩٢٠ وقد اقتبسه مستر هندرسن منه فى مقترحاته . ولا خلاف فى المعنى بين النص الوارد فى المقترحات سالفة الذكر وبين النص الوارد فى المعاهدة الحالية .

١٠ - هل انقضى الاحتلال ؟

والآن وقد انتهينا من سرد تاريخ النص الوارد فى المعاهدة الحالية عن انتضاء الاحتلال نرى واجباً أن نبحث فيما إذا كان هذا النص قد قضى على الاحتلال العسكرى الانجليزى حقاً أم لا ؟

ولا شك أن النص صريح فى إنهاء الاحتلال ، ولا يحتاج هذا إلى تبين كبير فى إثبات أن الاحتلال أصبح زائلاً ، وأنه يكفى أن يسرى هذا النص فى ربوع العالم وتعلم به كافة

الدول عن طريق تسجيل المعاهدة في عصبة الأمم حتى يعرف أن الاحتلال البريطاني لمصر قد انقضى و زال بعد أن كان ضاربا في مشارقها ومغاربها وفي أقصى البلاد وأدناها كما سنبين ذلك بعد .

وليعلم الجميع فوق ذلك أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى صدر من جانب الحكومة البريطانية وحدها قضى بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبأن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة، ولكنه احتفظ للحكومة البريطانية بتولى أمور أربعة منها : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

ومفاد هذا بلا مرأى بقاء جيش الاحتلال كما هو وكما كان . وهذا ما فسر به صراحة لورد اللبني التحفظات الملحقة بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في تلغرافه المرسل إلى لورد كيرزون في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ (الوثيقة رقم ٢٣ من الكتاب الأبيض) .

وإن مجزء النص في المعاهدة الحالية على انتهاء الاحتلال العسكرى دليل على أنه كان قائما الى حين إبرام هذه المعاهدة بلا أدنى شك .

نقول ذلك كله لمناسبة ذلك التلغراف الدورى الذى أعقبت به الحكومة البريطانية ذلك التصريح والذى بعثت به الى الحاكم العام لكندا، والى حكومات أستراليا وزيلندا واتحاد أفريقيا الجنوبية فقد جاء ضمن بنوده العبارات الآتية :

(١) ”وهذا التصريح — مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة — يقرر المركز الذى ندعيه في مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الامبراطورية، وقد أبقى الحالة الراهنة في كل هذه الأمور“ .

(٢) ”ونحن ننوى في إبلاغنا جوهر هذا التصريح — أى تصريح ٢٨ فبراير — الى الدول الأجنبية أن نعلن أن لإنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرا ما في الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى في مصر...“ .

(٣) ”وستحافظ بريطانيا دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية . ونحن

بلغتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي محدّدة في التصريح الذي يعترف باستقلال مصر - ننوى أن نصرّح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى، وإننا نعدّ كل محاولة يراد بها التدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملاً غير وديّ . وإننا نعتبر أى اعتداء على أراضي مصر عملاً يردّ بكل الوسائل التي لدينا “ .

وقد نفذت الحكومة البريطانية إنذارها هذا وأرسلته إلى الدول الأجنبية فعلاً في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

وإن أكبر فائدة تجنيها مصر هو إزالة الأثر الرسمي الباقي في سجلات الدول الأجنبية أجمع والممتلكات البريطانية، فقد كانت إنجلترا صريحة غاية الصراحة في قولها إن إلغاء الحماية التي ضربت منها على مصر والإعتراف باستقلالها لا يغيّران الحالة الراهنة التي في مصر - وهي حالة الاحتلال العسكري البريطاني بلا نزاع . وعلى ذلك فإن إعلان إنجلترا في معاهدة منشورة على العالم أن هذا الاحتلال قد انتهى ، ومن مقتضيات تسجيل هذه المعاهدة في سجلات عصبة الأمم إبلاغها للدول رسمياً، كل ذلك يؤدّي إلى أن يغير العالم الوضع الذي كانت مصر موضوعة فيه إثر التبليغ الملحق لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛ فبعد أن كان العالم يعرف أنها كانت ولا تزال إلى ما قبل إبرام المعاهدة دولة محتلة بجيش أجنبي، أصبح يعلم علم اليقين أن هذا الاحتلال قد انقضى وزال وأن مصر داخلة في طور جديد ترجو فيه أن يتحقّق آمالها في الاستقلال التام بتنفيذ هذه المعاهدة تنفيذا مشرباً بالشرف وحسن الطوية .

وظاهر مما تقدّم أن المعاهدة صريحة في انقضاء ذلك الاحتلال الذي ظل كابوسه على أرض مصر أربع وخمسين سنة، والذي يحمل في ذاته معنى ياباه كل وطني شريف له إحساس، وفي عروقه تجري دماء العزة والكرامة القومية .

ولكن قد يقال - بل قد قيل فعلاً - إن الاحتلال لم ينته بعد بل لا يزال قائماً في مصر حيث نص في المادة الثامنة من المعاهدة الحالية على بقاء قوات إنجليزية بجوار قناة السويس، وفي هذا ما يناهض الاستقلال وفيه أيضاً معنى الاحتلال .

وبالرجوع إلى المادة الثامنة من المعاهدة يتبين أن هذه القوات التي ستراط بجوار القنال ستكون لسبب معين، وبقيود سياقي تفصيلها كلها عند التكلم على النقطة العسكرية بإسهاب،

ولكن المهم بالنسبة لموضوع الاحتلال الذى نحن بصدد الكلام فيه الآن أنه نص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة المذكورة على ما يأتى :

” ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية “ .

وفى هذا التحفظ الظاهر الصريح أكبر تأكيد — لو صدقت نية الحكومة البريطانية ، وإخالها الآن صادقة ، واحترمت نصوص المعاهدة ونفذتها بالأمانة والشرف — على أن الاحتلال قد زال حقا وبغير جدال .

والذى يحدو بنا الى هذا التحفظ الذى نبديه أن بريطانيا قد تركت فى الماضى شرفها وصدق وعودها مثار نزاع وقاش .

فالعالم أجمع يعلم علم اليقين أن المسيو فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية فى سنة ١٨٨٢ اقترح على الدول فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ عقد مؤتمر دولى لبحث المسألة المصرية ، وقد اجتمع هذا المؤتمر فى طرابيا فعلا يوم ٢٣ يونيه من تلك السنة ، ووقع أعضاؤه ومنهم انجلترا عهدا تضمن ما يأتى :

” نتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا العهد بأنها لا تبحث فى كل اتفاق يتم فى صدد تسوية المسألة المصرية عن احتلال شئ من أراضى مصر ، أو امتلاكه ولا على الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نياله “ .

وقد استمر المؤتمر منعقدا بعد ذلك للبحث فى شئون مصر التى انشغلت بها الدول منذ تقدم ”محمد على“ بها فى سبيل الاستقلال ، وبالرغم من استمراره ومن العهد الذى قطعه الدول على أنفسها وفى مقدمتها انجلترا ، فقد غارت انجلترا على مصر قبل أن ينقضى شهر على هذا العهد ، وضربت الاسكندرية ودخلت مصر عنوة وقسرا .

كذلك يعلم العالم أيضا أن الحكومة البريطانية أرسلت مندوبها سير هنرى دراموندولف سنة ١٨٨٧ إلى الأستانة ليمهد لها الجلاء عن مصر تنفيذا لوعودها ، وقد وضع اتفاقا مع سلطان تركيا وافقت انجلترا بمقتضاه على الجلاء من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات ولم يتم هذا

الاتفاق؛ ولم يقف تعهد الانجليز عند هذا الحد بل صارحوا العالم في تصريحات رسمية عديدة من رؤساء وزرائهم بأنهم لا يقصدون احتلال مصر وأن لا مفتر من خروجهم منها؛ ونكتفى بأن نختار مثلاً ضئيلاً من تلك التصريحات التي امتلأت بها صحف العالم؛ فقد صرح لورد سالسبوري رئيس الوزارة البريطانية في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بما يأتي :

”إن جميع الوزراء الانجليز الذين تعاقبوا في الحكم منذ أربع سنوات قد أجمعوا على الاعتراف بأن احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة؛ وأن دول أوربا قد سجلت هذه الاعترافات، ومن ثم فان طول الاحتلال لا يؤثر مطلقاً في مركز مصر“ .

كذلك صرح رئيس الوزارة سالف الذكر في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

”لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولي وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الحديو ضد الفتن السياسية؛ ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل، ولقد عقدت إتفاقية في هذا الصدد مع تركيا تقضى بأن الاحتلال الانجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات“ .

بهذه الأمثال الموجزة نكتفى؛ لأننا لو استطردنا في نقل وعود رجال الحكومة الانجليزية بالجلء عن مصر وبعد نواياهم عن الاحتلال لضاق المقام عن سردها .

ولعل أحسن ما نختتم به هذه الوعود التي لم تهر الحكومة بواحد منها ما قرره اللورد ملتر في تقريره ”ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد (وعد إعطاء مصر الحكم الذاتي في نظره) لا يمكن تأجيله، والروح الوطنية المصرية لا يمكن إطفائها، وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها، ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا، يهتموننا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسئول عنه“ .

كذلك ندد لورد ملتر في موضع آخر من تقريره بالحكومة البريطانية بقوله إن المصريين ”قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زماناً طويلاً؛ ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها“، لأنهم يرون بعد مرور ٤٠ سنة تقريباً^(١) على الاحتلال البريطاني لبلادهم أنهم

(١) ذلك لأن تقرير لورد ملتر وضع في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

لم يدنوا من الغرض الذى ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى إليه، بل بعدوا عنه وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية التى يعتقدون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعاً دائماً عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الأولى ونكثت عهداً...“ .

وقال اللورد المذكور فى موضع آخر من تقريره فى هذا الصدد : ” فالإنجليز يعلمون الحوادث التى حالت دون إنجاز هذه العهود حتى الآن ، ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الإنجليز لاتهامهم بسوء النية ...“ ؛ وقد استمروا ينقضون وعودهم حتى فى العصر الحديث فقد صرحوا أن مصر وديعة لديهم وقت الحرب ، ولكنهم تنكروا لهذه الوديعة بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، مطالب أهلها بها .

فالمصريون لهم العذر كل العذر إزاء نكث إنجلترا لعهودها ونقضها لأيمانها بالرغم من توكيدها إذا هم توجسوا خيفة من أن تقلب قواتها المرابطة بجوار قناة السويس إلى غير الغرض الذى من أجله اتفق على وضعها هناك أو أن تأخذ من وجودها ووجود التحالف ذريعة للتدخل بأى نوع كان من أنواع التدخل فى شئون البلاد الداخلية أو الخارجية .

ولكننا نشعر بأننا كبىرو الأمل فى أن يترك سياسة الإنجليز تلك السياسة العتيقة المنافية للشرف ، والناكسة للعهود ، والناقضة للعقود ، حتى ساءت سمعة بلادهم بين الدول ؛ ونعتقد أنهم يقدرون الحالات الدولية المفاجئة النادرة التى قد تؤدى بعظمتهم وبصلفهم فى أقل من لمح البصر . فعلى هذا الأساس نشهد العالم على أن مصر لم تكن ساذجة عند ما قبلت أن تمنح حليفتها إنجلترا حق إبقاء قوة من قواتها لتربط بجوار قناة السويس للأغراض وبالقيود التى حصل الاتفاق عليها فى المادة الثامنة من المعاهدة ؛ فان وفّت إنجلترا بعهدا فيها ونعمت ، وإلا فان مصر لها من دم شبابها ما يقدمونه قربانا وتضحية فى سبيل التزام كل عاد عند حده . ولم تبلغ مصر من الكهولة ما يقعد بها عن مناضلة من يعتدى على كرامتها واستقلالها بل هى لا تزال فتية تكافح وتجاهد كما فعلت من قبل ، ولا يسعها إلا أن تردّد قول بعض زعمائها فى وقت الشدة : ” إن فى ميدان التضحية لمسعا للجميع “ .

١١ - هل صار الاحتلال مشروعا ؟

ومن المآخذ التى وجهت إلى النص فى المعاهدة على انتهاء الاحتلال القول ” بأنه إذا قيل فى المادة الأولى من المعاهدة بانتهاء الاحتلال ، فالأمر الواقع أنه لا ينتهى بل يتحوّل من

احتلال غير مشروع الى احتلال مشروع^(١)؛ وإنه لمن العجب أن يخرج هذا النص الصريح ذلك التخريج: فما قال مصرى إن احتلالا جديدا وقع حتى يوصف بأنه مشروع. وإن الموضع الذى ذكرت فيه هذه العبارة — وهو موضع القوة التى سترابط بجوار القنال — يحمل فى طياته نصوصا صريحة تنفى هذا القول، وتقضى بأنه لا يكون لوجودها صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال. ولستأ ندرى ماذا كان يراد قوله فى هذا الصدد؛ هل يراد ترك النص على انتهاء الاحتلال، وصاحب هذا القول يعلم أن فى ترك مثل هذا النص دلالة واضحة على بقاء الاحتلال واستمرار نفوذه كما كان منذ أربع وخمسين سنة.

ولقد كان المفاوض المصرى فى حل من أن يقيد بقاء القوات البريطانية التى اتفق على أن ترابط بجوار القنال من أن وجودها لا يكون له صفة الاحتلال، لأن المادة الأولى القاضية بانتهاء الاحتلال العسكرى عموما تنفى عن مثل هذا النص، ولكنه رأى تحديدا لكل موقف وخروجا من كل غموض ومنعاً من كل لبس وتأويل أن ينص على أن وجود تلك القوات لا يكتسب صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال.

وإنه لمنطق معكوس حقا أن يقال إن النص على انتهاء الاحتلال يقلب الاحتلال غير المشروع إلى احتلال مشروع؛ ذلك لأن الانجليز أنفسهم لم يدعوا شرعية احتلالهم فى عهد من العهود كما يدل على ذلك تصريحات ساستهم التى ألحنا إليها آنفا^(٢). وقد كانوا يبنون احتلالهم على القوة فى كل حين منذ وجودهم فى مصر، ولكنهم مع قوتهم وجبروتهم لم يدعوا أن احتلالهم كان مشروعا. نعم إن الواقع جعل من وجودهم طوال هذا العهد مصلحة خاصة بهم فى مصر غفلت بهم فى أعماق الادارة والسياسة والحكومة حتى قال لورد ملز فى تقريره فى هذا الموضوع أنه "لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجيا من الواجبات والمسئوليات بحكم الأحوال أضفى (أى هذا الجيش) الحكم الحقيقى فى البلاد".

(١) من مقال لحضرة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك المحامى نشر فى جريدة الأهرام الصادرة يوم ٦ سبتمبر

سنة ١٩٣٦

(٢) وقد قال لورد ملز فى تقريره فى هذه المناسبة: "ومع أن بريطانيا بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئا فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك (أى اتفاق سير هنرى دراموندولف مع سلطان تركيا فى سنة ١٨٨٧ بالأسنانة) يجعل مركزها فى مصر شرعيا أو لمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالاً داخليا تحت سيادة سلطان تركيا...". يقصد بذلك مركز إنجلترا فى مصر الى أن بسطت حمايتها عليها سنة ١٩١٤

كذلك لم يبد من الدول الأجنبية ما يفيد اعتبار ذلك الاحتلال البريطاني مشروعاً على أى حال^(١).

ومهما يكن من أمر انجلترا أو الدول الأجنبية فيما يختص بمركز الاحتلال في مصر ومشروعيته أو عدم مشروعيته، فإن البت في ذلك كله ليس في يدها وإنما الكلمة العليا لمصر — ولمصر وحدها — ويكفيها فخاراً أنها لم تسلك في وقت من الأوقات مسلكاً يعتبر إقراراً منها بشرعية الاحتلال بل أخذت في كل حين تناضله وتحاربه بكل ما أوتيت من قوة، كذلك لم تجرباً حكومة من حكوماتها (وإن كان بعضها قد مالاً الانجليز ضعفاً وخوراً) على الاعتراف بأن احتلال انجلترا لمصر كان مشروعاً.

ولا يمكن أن يفسر وضع مبلغ خاص في ميزانية الحكومة المصرية لنفقات جيش الاحتلال حجة على مصر ذاتها لأن حكوماتها ما كانت معبرة عن آرائها كما سنبين بعد، وعلى أى حال ففي ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ قُدر مجلس النواب — الممثل تمثيلاً صحيحاً للأمة — بإجماع الآراء حذف مبلغ ١٤٦٢٥٠ جنيهاً مصرياً الذي كان قد أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ (تراجع مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين سنة ١٩٢٤ ص ٦٦٢ و ٦٦٨). وقد عرض سعد زغلول رئيس الوزارة في ذلك الحين في خطبة ألقاها بمجلس النواب في ٩ يوليه سنة ١٩٢٤ لموضوع حذف هذا المبلغ قائلاً: "لقد توقفنا عن دفع المبلغ المطلوب لجيش الاحتلال لأن دفعنا له قبول للاحتلال وللهانة التي يسببها وجوده. وقد تحملنا مسئولية التوقف عن الدفع ...".

وقد حدث أن دار المندوب السامي عند ما شعرت بقرار اللجنة المالية بمجلس النواب القاضي بحذف المبلغ المذكور من الميزانية سارعت إلى مخاطبة "سعد زغلول" قائلة إن الوزارات كلها أقرت دفع هذا المبلغ فأجاب سعد على ذلك بأن الوزارات الماضية كانت

(١) هذا فيما عدا موقف الدول بالنسبة للحماية التي بسطتها انجلترا على مصر سنة ١٩١٤

(٢) تناولت الميزانية المصرية المبالغ الآتية في السنين الآتية ذكرها بعد عن نفقات جيش الاحتلال :

جنيه	جنيه
سنة ١٨٨٦ و ١٨٨٧ مبلغ ١٩٥٠٠٠	سنة ١٨٩٥ لغاية ١٩٠٤ مبلغ ٨٤٨٢٥
» ١٨٨٨ » ٩٧٥٠٠	» ١٩٠٥ و ١٩٠٦ » ٩٧٥٠٠
» ١٨٨٩ » ١٠٧٢٥٠	» ١٩٠٧ » ١٤١٣٧٥
» ١٨٩٠ » ٩٠٠٠٠	» ١٩٠٨ لغاية ١٩٢٣ » ١٤٦٢٥٠

وزارات يعينها الانجليز فعلا فكان مفهومنا أن توافق على ما يطلبه الانجليز من النفقات لجيشهم وزاد على ذلك أن الشعب لم يقبل الاحتلال في وقت من الأوقات؛ وأن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية طالبا احتجا على وجوده؛ وكان ردا حاسما منه — رحمه الله — أن قال لمحدثه إنه هو نفسه يوافق على حذف المبلغ المذكور. فعز على دار المندوب السامي أن تستسلم لهذا الرد فأعادت الكرة بعد بضعة أيام، وخاطبت الحكومة المصرية كتابة طالبة دفع تلك النفقات التي كان قد حل القسـط الأول لدفعها في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤؛ فاجتمع مجلس الوزراء برئاسة سعد زغلول وقتر بالاجماع عدم الدفع وأرسل خطابا بهذا المعنى إلى دار المندوب السامي ووقف الأمر عند هذا الحد.

إذن ليس من المعقول، والحال كما ذكر، أن تأتي المعاهدة الحالية فتقلب الاحتلال غير المشروع إلى احتلال مشروع، لأنه إذا كانت كرامة مصر — شعبا وحكومة — قد أبت أن تقر انجلترا في احتلالها، وأن تعترف بشرعيته أمام جبروتها وعنفها واستبدادها، وبقوة حكمها العرفي القاسي؛ فانه ليس من المعقول أو الجائز أن تقر هذا الاحتلال أو احتلالا جديدا غيره في عهد يسود فيه الوثام بينها وبين انجلترا.

على أنني لا أدري في الواقع القصد الحقيقي من تلك العبارة التي تناقشها الآن؛ هل يقصد بها: أن مصر باقرارها في المعاهدة أن الاحتلال العسكري البريطاني قد انتهى — تكون قد أقرت بهذا الاحتلال في الماضي وأنه بذلك يصبح مشروعا بعد أن كان غير مشروع؛ أم أن قصد الناقدين يرمى إلى أن الاحتلال يعتبر باقيا لبقاء القوات البريطانية معسكرة في قطعة أرض مصرية، وأن إقرار بقائه من جانب مصر يجعله مشروعا بعد أن كان غير مشروع.

أما عن القصد الأول فإنني أستبعد أن عقلا حكيما يقتره، لأن مثلنا في النص على إنهاء الاحتلال كمثل غاصب ينصب عقارا، فلما يقاضيه مالك هذا العقار ويرى بعد ذلك عقد صلح بين الغاصب والمالك يذهب فيه الغاصب إلى الاعتراف برفع يده عن العقار المغصوب، وبذلك ينفض النزاع ويعود العقار إلى مالكه؛ فهل النص في عقد الصلح على زوال الغصب يعتبر إقرارا من المالك بأن الغصب كان على حق؟ اللهم إن هذا القول مخالف للنطق

وللعقول . ولكن الذى لا مفتر من قوله فى هذه الحالة أن المالك إن أقتر بشىء فلا يقتر إلا بأمر وقع — هو النصيب — لا بأن هذا الأمر كان مشروعا .

وهكذا حال مصر بالنسبة للاحتلال ، فإنها لم تقتر بشىء عنه فى المعاهدة إلا على سبيل أنه حادث وقع ليس إلا دون أن تقتر بمشروعته فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل بل إن النص على أن الاحتلال البريطانى قد انتهى ، إن كان فيه إقرار بشىء فهو من جانب الإنجليز بأنه كان على غير حق ؛ ولذا قبلوا رفعه كما قبلوا من قبل إتهاء الحماية وإلغاءها .

أما إذا كان قصد الناقد أن ذلك النص يجعل للقوات البريطانية المراقبة لقنال السويس صفة الاحتلال ، فقد ناقشنا ذلك آنفا مبينين أن المادة الثامنة من المعاهدة صريحة فى أن ليس لهذه القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال .

ويتبين من كل ما تقدم أن وضع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول فى مشروعه سنة ١٩٢٠ نصا على إتهاء الاحتلال العسكرى كان لازما وفى محله ، وكأنه تنبأ بمجريات الحوادث فى مستقبل الأيام ، وإن أخذ الإنجليز بهذا النص فى أساس المعاهدة الحالية ينبئ بتحولهم فى سياستهم ورجو أن يكونوا فى ذلك صادقين .

الباب الثالث

في تحقيق الاستقلال

الفصل الأول

جهود مصر في الاستقلال

لم يكد ينحفت صوت المدافع في الحرب العظمى، ولم يكد ينخبو نارها حتى قامت مصر في شخص زعيمها الأمين سعد زغلول قومة المتحفز المنتظر، فتألف الوفد المصري ونادى ثلاثة من أقطابه في ذلك الحين، وهم : سعد زغلول، وعلى شعراوي، وعبد العزيز فهمي بطلب الاستقلال في وجه ممثل إنجلترا — إنجلترا التي خرجت من تلك الحرب الضروس متصرة رافعة الرأس .

ولم يكد يسمع ممثل إنجلترا — سير ريجنالد ونجت — كلاما على لسان على شعراوي باشا يترع فيه إلى خروج مصر من آثار الاستعباد التي رسفت فيها، ولم يكد يسمع منه قولته المشهورة : ” إننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحز للحز لا العبد للسيد “ حتى ثارت ثائرتة وأجاب في استنكار ودهشة واستنكار : ” إذن أتم تطلبون الاستقلال؟ “ فكان جواب سعد عليه في الحال : ” نعم ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقي الأمم المستقلة؟ “ ودارت بين الطرفين مناقشة حادة انتهت بغير نتيجة .

فلم يأبه سير ونجت بهذا الكلام ، وظنهم غير جادين فيما يطلبون . وهنا يقول لورد ملز في تقريره إن سير ونجت أبلغ مطالب الوفد وزارة الخارجية بجاءه الجواب بأن ” لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالهجرة إلى لندن “ .

وقد تلا ذلك أن بدأ الوفد المصري العمل جديا في سبيل الاستقلال بمختلف الطرق، وأحس الانجليز بأن حركة المطالبة بالاستقلال قد سرت كالكمه رباء في أنحاء البلاد فحشوا مغبة

الأمر ، وسارعوا الى تقى سعد وبعض من زملائه الى مالطة ، وتبع ذلك اندلاع نار الثورة وشبوبها في البلاد جميعا وباجماع رائع بين الأهلىن ، وضحت مصر بأبنائها وبأموالها ما ضحت وما لا سبيل الى حصره .

فاضطرت الحكومة الانجليزية اضطرارا الى الافراج عن الزعماء والسماح لهم بالسفر الى الخارج ، فولى الوفد المصرى بكامل هيئته وجهه شطر باريس حيث مقر مؤتمر الصلح ، وأخذ يناضل مناضلة الأبطال فى سبيل الاستقلال ، ولكنه لم يكد يستقر به المقام حتى أوصد باب المؤتمر فى وجهه حيث أعلن فى معاهدة فرساي الاعتراف بالحماية التى ضربت قسرا على مصر .

ولكن الوفد المصرى الذى أكدت الأيام صبر زعمائه لم ييأس من رحمة الله ، فاحتج على ما ورد عن مصر فى مؤتمر فرساي ، وأخذ ينادى فى باريس وأمريكا بآمال البلاد فى الحرية والاستقلال ، وتطورت الحركة واستمرت ، وتكرر تقى الزعماء ، وتشتيت الأنصار ، والتنىكل بالأمة تنكيلا مرا كان حلو المذاق فى سبيل الوطن العزيز الى أن كان هذا العام حيث أبديت رغبة البلدين المتنافرين فى الصلح والوئام على أسس من الشرف والأمانة والكرامة ، وقد تم لهما فعلا ما أرادا ، وتحزرت بينهما معاهدة سنبحت الآن فيما إذا كانت تحقق الاستقلال المنشود أو تنقضه .

الفصل الثانى

كيف نص فى المعاهدة على الاستقلال

لما اجتمع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول بلجنة لورد ملنركا أشرنا الى ذلك آنفا تناقش الطرفان فى مطالب مصر ، وفى يوم ١٧ يولى سنة ١٩٢٠ سلم اللورد الى سعد مذكرة تتضمن "نقطا استوثق من تيسر الوصول الى اتفاق بشأنها مع الوفد الموجود بلندره الآن" . واقرحت المذكرة أيضا "استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائمى بين بريطانيا العظمى ومصر" على أن تبنى هذه المعاهدة على شروط أولها ينص على ما يأتى :

(١) وان المقام ليضيق فى هذا الكتاب حتى عن مجزء الاشارة الى ما بذلته مصر من مجهود وتضحيات ؛ لأن تفصيل ذلك يفتقر الى تحرير مجلدات .

”تتعهد بريطانيا بضمان سلامة مصر واستقلالها كملكية (سلطنة) دستورية ذات
أنظمة نيابية“ .

وهذا الشرط بلا شك هو الوصاية والحماية بعينها دون حاجة إلى تأويل ولا إلى تمنح
في التفسير .

وفي اليوم نفسه أرسل سعد إلى لورد ملتر مشروع المعاهدة التي وضعها الوفد المصري؛
وقد جاء في مادته الأولى النص الآتي :

”تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر، وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى
على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكري الانجليزي، وبذلك تسترد مصر
كامل سيادتها الداخلية والخارجية، وتكون دولة ملكية ذات نظام دستوري“ .

وقد دارت المناقشة بين الطرفين من جديد ثم انتهت بأن وضعت لجنة ملتر مشروعا جاء
ببند الأول :

”لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم، يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا
العظمى ومصر تحديدا دقيقا“ ؛ ثم اقترح إجراء مفاوضات بينهما ترمي إلى الوصول إلى
اتفاقات معينة على قواعد أولها : ”عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا
العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ...“ .

وشتان بين النص في مشروع ملتر الأول والنص الذي أتى به في مشروعه الثاني على إثر
تقديم مشروع الوفد المصري ، إذ الأول يتضمن حماية انجلترا لاستقلال مصر ؛ أما النص
الثاني فيعترف بالاستقلال لمصر على أنه أمر له وجود، ولو من الوجهة النظرية، ولكن هذا
النص أهمل ذكر كلمة ”السيادة“ التي لمصر والتي أشير إليها في مشروع الوفد ولم يذكر شيئا
عنها، ذلك لأن باقي مواد مشروعه يحمل بين طياته ”الحماية“ مجسمة . وقد يكون بلد مستقل
في ظل الحماية، ولكنه مع ذلك منعدم السيادة .

وفي مشروع لورد كيرزون اقتصر على ذكر ”رفع الحماية والاعتراف بمصر منذ الآن
دولة ذات سيادة في ظل حكومة دستورية“ ؛ وذلك دون الإشارة إطلاقا إلى الاعتراف
بالاستقلال، وعلى أساس أن السيادة لم تكن لمصر إلا منذ تحرير ذلك المشروع خلافا لنظرية

الحكومة الانجليزية ذاتها وقت أن بسطت حمايتها على مصر سنة ١٩١٤ كما سيأتى بيان ذلك فى الفصل التالى .

أما تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فقد شمل الاعتراف بالأمرين : الاستقلال ، والسيادة — وإن كان ما ذكره من المقدمة ومن التحفظات الأربعة هادما لهما هدمًا من أساسهما — إذ نص فيه على ما يلى :

”بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة“ .

وأعلن التصريح بعد ذلك ضمن المبادئ التى ذكرها أن ”الحماية البريطانية على مصر انتهت . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة“ .

ثم ترك التصريح أمر التحفظات التى ذكرها لمفاوضات مستقبلية .

ولهذا السبب بنى ثروت باشا وسير أوستن تسمبرلين مشروعيهما اللذين تبادلاه على أساس حل وتحديد تلك التحفظات ، ولذلك لم يرد للاستقلال أو السيادة ذكر فيهما على الإطلاق .

وعلى هذا النمط سارت مقترحات محمد محمود — هندرسن ، فقد ذكر فى مقدمة المشروعين حرفى (١ ، ب) اللذين وردا فى الكتاب الأخضر الذى نشره دولة محمد محمود باشا أن القصد من توثيق عرى الصداقة ودوام حسن التفاهم بين البلدين ”أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع المعلقة التى كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢“^(١) ولما سلم مستر هندرسن مشروعه الأخير إلى محمد محمود باشا كان خلوا من المقدمة ، ولم يحو أية إشارة إلى الاستقلال أو السيادة^(٢) .

ومفهوم أن المشروع الأخير هو الذى نشر بصفة رسمية على العالم مصحوبا بكتاب مستر هندرسن المؤرخ ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ الذى يطلب فيه عرضه على البرلمان المصرى ؛

(١) وقد قال محمد محمود باشا فى كتابه الأخضر فى هذا الصدد ما يأتى : ”لم أتردد إذن فى إعلان قبولى فى ١٤ يولى سنة ١٩٢٩ ، ودلت عليه بالتوقيع بالحروف الأولى من اسمى على نسخة من المشروع حرف (ب) أودعت وزارة الخارجية البريطانية“ .

(٢) وقد علل دولته حذف المقدمة ”بأنه كان من مقتضيات الشرع عدم إيراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التى تستعمل فى تحرير المعاهدات ...“ ؟

فكان قصورا أن لا يذكر فيه الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها ، وما كان في وسع المطلع أن يتعرف أن هناك مقدمة تتضمن الإشارة إلى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعترف بالاستقلال والسيادة ... وعلى أى حال فليس من المستساغ أن يجعل هذا التصريح الذى كان وليد إرادة واحدة — هى إرادة إنجلترا — والذى أعلن فى مصر فى وقت كانت المدرعات الحربية تمخر عباب المحيط فيه بسعد وأصحاب سعد المطالبين باسم الأمة باستقلال مصر وتحقيق سيادتها وتحط بهم فى أمكنة سحيقة نائية ، وتبقيهم هكذا فى المنفى زمنا طويلا على إعلان ذلك الاستقلال ... !! ليس من المستساغ أن يجعل هذا التصريح أساسا لمعاهدة يراد بها أن يحقق لمصر استقلالها وسيادتها ...

وقد لحظ الوفد المصرى الرسمى برئاسة مصطفى النحاس هذا الأساس الفاسد النابى عن الذوق والذى كان إعلانا من طرف واحد لا إعلانا من الطرفين كما تقضى بذلك طبيعة المعاهدة ، فانتهز المفاوضة مع مستر هندرسن وقدم له مشروعه الأول ، وعدّل المادة الخاصة بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم حتى صارت : ” تعترف بريطانيا العظمى بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة “ ، وظل هذا الوصف الحديد بل الجوهري الأساسى قائما دون اعتراض عليه من جانب المفاوضين الانجليز إلى حين انتهاء المفاوضات بعد تعديل فى المادة ذاتها دون الوصف كما سنبين ذلك بعد ، وانتقل هذا الوصف كما هو فى المادة الثالثة بالمعاهدة الحاضرة .

ولا شك فى أن ذلك كان انتباها من الوفد المصرى الرسمى ورئيسه مصطفى النحاس نسجه بالاجتباط ، لأنه لو أتى النص كما كان فى مقترحات محمد محمود — هندرسن خلوا من الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها لكان فى ذلك عيب جوهري يشوب المعاهدة ، ولنقص ركن أساسى فيها هو وصف شخصية مصر الدولية — وهى المنكورة عليها أو المنقوصة فى عهد النزاع الماضى .

كذلك مما يسجل لمفاوضات سنة ١٩٣٠ بالاجتباط أنها أهملت الأخذ بدياجة مشروع المعاهدة الذى وقعه محمد محمود باشا والذى نص فيها على أن القصد من إبرام المعاهدة ” أن يتفق البلدان على حل المسائل الأربع التى كانت موضوع احتفاظ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ “ بل إن مستر هندرسن نفسه لم يشأ إعلان

الديباجة المذكورة عند ما سلم مقترحاته سنة ١٩٢٩ إلى محمد محمود باشا كما بينا آنفاً كأنه أحس بسوء وقعها على نفوس المصريين .

أما تعليل محمد محمود باشا حذف الديباجة سالفه الذكر بقوله : " كان من مقتضيات النشر عدم إيراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التي تستعمل في تحرير المعاهدات ولذلك أطلق على المشروع اسم مقترحات " . أما هذا التعليل فأمر غير مفهوم لأنه يكفي أن المشروع الذي سلم إليه سمي "مقترحات" ، وأن في قدرة المصريين أن يميزوا بين المعاهدة والمقترحات ، ولكن أغلب الظن أن دولته أراد أن يجتهد المقترحات التي حملها من أساس منفردا اعتقد أنه قد يودى بها .

وقد يرد على ذلك بأنه نشر بيديه في كتابه الأخضر هذه الديباجة في المشروعين (١ ، ب) ؛ ومن ثم فانه لا يخشى النشر ؛ وجوابنا على هذا الرد أن المقترحات ذاتها نشرت مجزأة من الديباجة غير الكريمة في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩ ؛ أما نشر كتابه الأخضر فكان في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ؛ وإن في مرور ٤٨ يوما على نشر المقترحات ما يكفي لما يقدره دولته من حسن أثرها في النفوس والدفاع عنها .

الفصل الثالث

هل صارت مصر مستقلة ؛ ومتى يبدأ استقلالها ؟

والان وقد سردنا النصوص الخاصة بالاعتراف بالاستقلال ، نبحت أولا فيما اذا كانت المعاهدة قد حققت لمصر الاستقلال أم لم تحققه ؟ . واعتقد أن البحث في ذلك يجب أن يدور على وجهتين : (أولاها) الوجهة النظرية ، (وثانيتهما) الوجهة العملية .

أما من حيث الوجهة النظرية ، فلا مرأى في أن مصر تعتبر مستقلة تمام الاستقلال بعد أن سار بها "محمد علي" قدما إلى الاستقلال . ولما وقفت الدول الطامعة في وجهه ، لم يتحقق لمصر سوى الاستقلال الداخلي تحت السيادة التركية ، وقد سارت مصر خطى واسعة المدى في تحقيق الاستقلال التام ؛ فكان لها دستور كأحسن الدساتير ، وكان لها مجلس نواب ؛ ولكن

الجشع البريطاني غار على مصر، وحارب استقلالها وهدم دستورها وأغلق مجلس نوابها . ثم ازداد الطين بلة أن إنجلترا لم تكتف باحتلالها، ولكنها بسطت على مصر حمايتها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بعد أن مهدت لذلك بكم الأنفاس وتكبير الحزبات بقوة حكمها العرفي الذي سبق أن أعلنته قبل ذلك في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، والذي لولاه لانهدمت حمايتها يوم إعلانها .

وما كانت سيادة تركيا على مصر إلا سيادة اسمية مجردة عن أى تدخل فى شؤونها الداخلية أو الخارجية ؛ ولذلك لم ينكر الانجليز على مصر هذا الاستقلال حتى فى الوقت الذى بسطوا فيه حمايتهم ، فقد بعث ملك بريطانيا العظمى جورج الخامس الى السلطان حسين كامل الذى ولى الحكم وقتئذ كتابا جاء فيه :

” ... ولانى على يقين أنكم بمؤازرة وزارتم وحماية بريطانيا العظمى ، ستغلبون على كل المؤثرات التى ترمى الى القضاء على استقلال مصر “ .

وليس هناك أى سند قانونى إطلاقا لبسط الحماية البريطانية على مصر ومن ثم فهى باطلة فى نظر القانون ، لأنها فرضت فرضا على مصر بغير حاجتها اليها وبغير رضاها وقرارها ؛ وأكبر دليل على ذلك أن الانجليز سبقوا إعلانها بإعلان أحكامهم العرفية حتى يكتسبوا الأنفاس وقت بسط حمايتهم ، وحتى يغلوا الباب أمام إعلان عدم رضا مصر بها .

كذلك كتب الانجليز بأيديهم عهودا على أنفسهم وقت إعلان حمايتهم بأنها ضرورة حربية تزول بزوال الحرب ؛ فقد ورد فى نفس الاعلان الذى بسطت بمقتضاه الحماية أنه ” بذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر “ وجاء سيرملن شيتهم المعتمد البريطانى يؤكد فى تبليغه الذى أرسله غداة إعلان الحماية الى السلطان حسين كامل قائلا :

” إن الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق (عباس الثانى) على بلاد مصر قد سقطت وآلت الى جلالته (أى الى جلالة ملك بريطانيا العظمى) “ ! ! وقد أعقب هذا القول بما يأتى :

” فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة “ .

ولما انقضت الضرورة الحربية، اذا بانجلترا نلتكر للوديعة، وتتناسى كعادتها وعودها؛ وهذا شر سياسة تسير عليها دولة، وإن نجت منها وقتا ما، فإن نجاتها لن تستمر على الدوام .

واسننا في حاجة بعد ذلك الى تدعيم هذه الآراء البديهة بآراء الفقهاء في القانون الدولي؛ فان أماننا آراء عديدة في هذا الصدد تؤيد حقنا؛ ولكنا نصارح العالم القول بأننا في تقرير مصيرنا في غنى عن الاستشهاد بآراء غيرنا؛ لأن الكلمة الأولى والأخيرة لنا؛ فلو أجمع العلماء في القانون الدولي في العالم على أن لا حق لنا في الاستقلال، لضربنا بآرائهم عرض الحائط ...

واننا نخرج مما تقدم أن مصر مستقلة استقلالاً تاماً من الوجهة النظرية القانونية؛ ولكنا نبحث الآن من أى تاريخ يبدأ هذا الاستقلال . وتحديد التاريخ المذكور لا يحتاج الى كبير نصب : فهو يبدأ من حيث سقطت السيادة التركية ؛ وهذه السيادة قد زالت عن مصر بدخول تركيا الحرب وعدم دفع الجزية المقرر عليها دفعها لتركيا . ومعلوم أن تركيا صارت في حالة حرب مع انجلترا في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤^(١)؛ ومما يؤيد هذا الرأي ما ورد في المادة السابعة عشر من معاهدة لوزان المبرمة بين انجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا وحكومة السرب والكروات والسويقات من ناحية، و تركيا من ناحية أخرى في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ حيث نصت على ما يأتى : "يتبدى تنازل تركيا عن كل ما لها من الحقوق والمزايا على مصر والسودان من اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ " .

ومن الآراء المؤيدة لهذه النظرية والتي يجب الاعتداد بها، ما قررتة الجمعية التشريعية التي انعقدت ببيت الأمة في الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة من مساء يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ وسيوف الأحكام العرفية الانجليزية سلطة على الرقاب من أنها "تعتبر الحماية التي أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملاً باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية، وأن البلاد المصرية التي تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالاً تاماً وفقاً لقواعد الحق والعدل والقانون، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر في وجوده من الوجهة القانونية، وليس من شأنه إلا أن يزيدنا تمسكاً به " .

مما تقدم يتضح أن مصر مستقلة تمام الاستقلال وكاملة السيادة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ من الوجهة القانونية . أما من الوجهة العملية، فإن مصر ظلت منذ أن انتهك الانجليز حرمتها

(١) راجع بلاغ السائلة العسكرية البريطانية في مصر في "الوقائع المصرية" الصادرة في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤

واحتلوها عنوة وقسرا راسفة في أغلال الاستعباد ؛ ويميل البعض الى القول بأن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر؛ ولكن من العبث تكرار كلمة الحق في هذا التصريح إذ أنه أخذ بالشمال ما أعطاه باليمين ، لأنه ثقل بأصمخ القيود وأمتن الأغلال باحتفاظه تولى الحكومة البريطانية الأمور الأربعة المعروفة بالتحفظات ، وأن أصغر فقرة في أقل التحفظات شأنًا فيه تجتث الاستقلال من أساسه ، وتقلبه رأسا على عقب . ولذلك حقت كلمة سعد في وصفه في الفكاهة الآتية (التي جاءت ضمن خطبته يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣) بنادى سيروس حيث قال رحمه الله :

”وجد أعرابي ناقة جميلة معروضة في السوق للبيع وفي عنقها حذاء صغير ، فسأل ربهيا بكم تبيعها ؟ فقال : انى أبيعها مع الحذاء بألف دينار وبدونه بدينار واحد ، ولكن لا يمكن بيعها إلا معه ، فقال إنها والله للمليحة رخيصة لولا الملعونة في عنقها “ .

ومن ثم فإن الارتكان الى أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ هو الذى أعلن الاستقلال فحققه وجعل من مصر دولة مستقلة ذات سيادة غير صحيح ؛ ففي ظله حصلت هجمات الانجليز العديدة على أخص الشؤون الداخلية ، وأقاموا بخصوص بعضها الدنيا وأقعدوها ؛ ورصدوا لمصر أساطيلهم في البحر الأبيض المتوسط ، لتأهب للاغارة عليها وهى آمنة مسالمة ؛ فلم يتركوا التشريع حتى هاجموا ، ولم يدعوا الدستور حتى وأدوه وقتلوه ، وسلطوا نفرا من أبناء مصر كانوا أداة الاستبداد والعسف في أيديهم .

وعلى أى حال ، فقد كانت السلطة مركزة في أيدي الانجليز بعد إعلان ذلك التصريح إلى الآن — مع استثناء الفترات التي كان فيها سعد زغلول أو مصطفى النحاس في دست الحكم — وكانوا يتخذون من تلك التحفظات الأربعة ذريعة للتدخل في شؤون مصر الداخلية والخارجية .

فالرقابة أو الوصاية البريطانية كانت مضروبة على مصر بحكم تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلن الاستقلال لفظا لا فعلا ، وهزلا لا جدًا .

أما الاستقلال الفعلى الحقيقى والذى لا تشوبه رقابة أو وصاية ولا يفسده تدخل فلن يتحقق لمصر إلا بالمعاهدة الحاضرة ، وإلا بتنفيذها بروح الحق والعدل والشرف ، لأن مجرد إلقاء نظرة على نصوصها ، واستقراء شروط الاستقلال وأركانها واستعراض المياضى وأثقاله

وملابسات الظروف الدولية الأخيرة — كل ذلك يؤكد للناظرين أن المعاهدة الحاضرة هي خير ما أخرج للناس؛ فهي تتمخض عن انتهاء الاحتلال العسكري، والاعتراف جدياً بالاستقلال، وتجعل مصر حرة من كل قيد يقيد في شؤونها الداخلية والخارجية على السواء، وتحقق تمثيل مصر السياسى وتخلق منها شخصية دولية كانت من قبل منكورة، وتعطى الحرية لها بصفة جدية في إعداد جيشها على الوجه الذى ترى فيه مصلحتها بلا قيد ولا شرط، وتقضى بالاشتراك في إدارة السودان، وتفتح باب المهاجرة اليه، إلى غير ذلك مما سيرد ذكره بعد من تفاصيل نرى من الأوفق أن نتركها لموضوعها من هذا الكتاب حتى لا يقال إن هذا قول يلقى على عواهنه، وحتى يبرز الدليل على كل منها أمام العيون .

الفصل الرابع

مصر والامبراطورية المرنى

وعلى إثر نشر نصوص المعاهدة في مصر تناولها بعض الباحثين بالنقد، ونشروا أبحاثهم في الصحف، ورد عليهم باحثون آخر مفندين نقدهم ومؤيدين للمعاهدة، وقد راقى لنا هذه الأبحاث، وكان الناس يتلون بها اهتمام، والمهم الذى نريد لفت النظر إليه أن تلك الأبحاث — سواء أكانت معارضة للمعاهدة أو مؤيدة لها — مما يجوز أن تعرض على الأنظار وتدخل في نطاق النقد المجدى البرىء، ولكنى لا أخفى القارئ رأى أن نفسى تفرزت عند قراءتى لبحث نشر في جريدة الأهرام أبيح لقلمى بأن يصفه بأنه كان ملتوياً غير واضح؛ أقول هذا وأنا كاره لهذه الألفاظ حقاً، خصوصاً اذا لحظت أن صاحبه أستاذ مفروض فيه أن يلحق الطلاب الوقائع الصحيحة على أقل تقدير؛ ولكن من يقرأ ذلك البحث بعين غير مغرضة سواء أكان من المعارضين للمعاهدة أو المؤيدين لها، لا يصفه إلا بالوصف الذى وصفناه . ولقد تلونا أبحاثاً لأشد الناس معارضة للمعاهدة ورأينا أن كلامهم مما يجوز أن يدخل في نطاق النقد سواء أكان بريئاً أو غير برىء . ولكن هذا البحث الفذ الذى سنشير إليه كان مغالياً في قلب الأوضاع والحقائق، وكان بعيداً على أى حال عن دائرة النقد أياً كان .

أما صاحب هذا البحث فهو : ” الدكتور أحمد محمد ابراهيم “ . وأما وظيفته فهي :
” أستاذ الاقتصاد السياسى بكلية التجارة “ !

وأما البحث ذاته فيتلخص فى أنه أورد تاريخ الامبراطورية البريطانية والرباط الذى يربط بريطانيا العظمى بممتلكاتها ومستعمراتها، وأورى أنه بعد أن كانت مقاليد الدفاع الوطنى عن تلك الممتلكات والمستعمرات وإدارة دفة شؤونها الدولية وتنظيم تجارتها الخارجية فى يد إنجلترا وحدها، أصبحت هذه الأمور كلها فى يد تلك الممتلكات والمستعمرات نفسها، وصار لها الحق فى أن تعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية، وأن تتبادل معها الممثلين السياسيين، وتقوم فيها الآن برلمانات ووزارات مسئولة ثم انتهى هذا الباحث من ذلك إلى المقارنة بين حال هذه الممتلكات والمستعمرات البريطانية وبين المعاهدة المصرية الانجليزية؛ ونخرج من بحثه هذا الخطير إلى ” أن المعاهدة إذ تصوغ العلائق بين مصر وإنجلترا فى صورة جديدة فهي لا تخرجها عن حدود الإطار الذى تتحرك داخله الامبراطورية، وأنه فى حالة مصر — كما فى حالة الدومينيون — إن كان ثمة استقلال، فليس أيضا ثمة انفصال “. وقال فى آخر بحثه : ” ونحن إذا شئنا أن نقارن بين مركز مصر الناشئ عن المعاهدة ومركز الدومينيون لوجدنا أن الخيوط التى تربط مصر أشد وأقوى من تلك التى تربط الدومينيون بها “ ولم يجد ما يصف به حضرته علاقة مصر بإنجلترا فى نهاية هذا البحث إلا قوله : ” وليس يضير الانجليز أن تكون مصر مستقلة شكلا، مادامت هى فعلا مشدودة إلى عربة الامبراطورية بخيوط معلومة “ !! .

هذا هو ملخص البحث، ولا نجد صعوبة فى الرد عليه بل إن بحثه ذاته يرد عليه .

وقد فات حضرة الباحث أن المظاهر التى نمتع بها تلك الممتلكات والمستعمرات لم تغير فى الأساس من وصفها بالممتلكات والمستعمرات . وفى هذا معنى التبعية الحقيقية لبريطانيا العظمى التى يطلق عليها فى الاصطلاح أنها : ” Mother Country “ أى ” الأم “ التى تنشئ أولادها على نزعات الاستقلال مع بقاء حق الأمومة الذى لا تنفصم . وإنما لا تزال نرى فى كل معاهدة تبرمها إنجلترا مع الدول الأجنبية يعقدها ملك الانجليز بهذا الاعتبار وبوصف كونه ممثلا لتلك الممتلكات والمستعمرات .

وإذا كان قد بهر الباحث تلك المظاهر التي تتمتع بها تلك الممتلكات والمستعمرات، فإنه يجب إنصافاً في البحث أن يدلنا على الفارق بينها إذن وبين إنجلترا ذاتها أو الولايات المتحدة أو فرنسا أو إيطاليا مثلاً ؟ .

ما الفارق يا حضرة الباحث بين هذه الدول وتلك المستعمرات والممتلكات ما دامت كلها في تلك المظاهر سواء : تعقد المعاهدات وتبادل الممثلين السياسيين وتدافع عن بلادها ... ؟ .

الفارق هو الجوهر ؛ هو أن هناك تابعا ومتبوعا ، بل ان هناك مالكا ومملوكا ، ولكن هذا لا أثر له في الدول العظمى وغير العظمى . كذلك لا أثر له في مصر — مصر التي ما كانت يوما — ولن تكون — تابعة من أتباع إنجلترا أو ضمن ممتلكاتها . وإن كان يأخذ من رباط التحالف ذريعة لهذه التبعية، فإنه يعلم علم اليقين أن التحالف لا يؤدي هذا المعنى بحال من الأحوال . فهذه دول الحلفاء أيام الحرب ودول أوروبا الوسطى قد تحالفت أيضا في ذلك الحين بل هاهي ذه إنجلترا تسعى الآن لتربط بلادها برباط التحالف مع تركيا وغيرها، ولن يقول قائل ان هذا الرباط مهما استمر يقلب وضع البلاد ويجعل ما تحالف منها مع إنجلترا قد أصبح في إطار الامبراطورية البريطانية أو مشدودا في عربتها !! .

وقد أغنانا حضرة الباحث عن إيراد ما كنا سنحاججه به ، فقد أورد قرار المؤتمر الأمبراطوري الذي انعقد في سنة ١٩٢٦ والذي اشتمل على ما يأتي : ” إن بريطانيا العظمى والدومينيون (أي الممتلكات) هي أمم مستقلة داخل الامبراطورية البريطانية متساوية في مكانها القانوني غير خاضع بعضها لبعض سواء أكان ذلك من وجهة المسائل الداخلية أم الخارجية، ولكنها مرتبطة برابطة الولاء المشترك للتاج (أي ملك بريطانيا العظمى) ومتحدة اتحادا حرا باعتبارها أعضاء في مجموعة الأمم البريطانية “ . وقد أتى حضرته بعد ذلك بتصريح صدر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ جاء فيه ما يأتي : ” إن التاج (الملك) هو رمز الاتحاد الحزبين أعضاء الأمم البريطانية، ومن حيث أن جميع الأعضاء مشتركون في الولاء للتاج ، فان كل تعديل في قانون وراثة العرش وفي لقب الملك يجب أن يعرض على برلمانات الدومينيون جميعا كما يعرض على البرلمان الانجليزي “ .

فهذان القراران الرسميان يدلان دلالة واضحة على أن الفارق الجوهرى الأساسى بين استقلال تلك الممتلكات وبين الاستقلال الذى تتمتع به كافة الدول هو دخولها فى نطاق الامبراطورية البريطانية أولا وولاؤها المشترك لملك الانجليز ثانيا .

فهل وجد حضرة الباحث شيئا من هذا القبيل فى المعاهدة المصرية الانجليزية ؟
هل وجد أن مصر أصبحت بهذه المعاهدة داخلة فى نطاق الامبراطورية البريطانية ومن عداد ممتلكاتها ومستعمراتها ؟

وهل وجد فى المعاهدة المذكورة نصا يفيد ولاء مصر للتاج البريطانى ؟
اللهم لا شئ من هذا القبيل فى هذه المعاهدة ، ولا أدرى من أين استقى الباحث ما استقاه فى بحثه ، وعلى أى أساس دارت عليه فكرته .

ويكفى لدحض بحثه وهدمه أيضا ما أشار إليه فى مقاله من أن كلا من تلك الممتلكات يحكمها حاكم عام (بريطانى طبعاً) أصبح يمثل الآن التاج البريطانى لا الحكومة البريطانية .
إذن ماهى وظيفة هذا " الحاكم العام " وإن كانت فى تسميته ذاتها دلالة على وظيفته ؟
أليس هو الرقيب الفعال على وزارات هذه الممتلكات وبرلماناتها فعلاً ؟

وإن كان حضرة الباحث فى شك من ذلك فلا أدله على ما يقنعه . فقد كان الانجليز مصريين فى مفاوضات سنة ١٩٢١ على أن يبقى " للمندوب السامى " لقبه حتى بعد الاستقلال وإنه يجب أن ينص فى المعاهدة على أنه يجب على وزير الخارجية المصرية الاتصال بهذا المندوب وإطلاعه على كل ما يجرى من الأعمال - وقد فصلنا ذلك تفصيلاً فى باب " التمثيل السياسى " - وقد حدث أن لورد كيرزون أراد فى طرف من هذه المفاوضات أن يهون من أمر هذا الاتصال الذى يقترحه فضرب للمصريين المثل الآتى :

" وفى الأملاك المستقلة حيث الحكومة مستقلة حقيقة تجدهم (أى الوزراء) يطلعون الحاكم العام على ما يجرى وإذا فكر رئيس الوزارة فى أمر هام حدث الحاكم العام فيه ، وما أريده هو أن لا يكون المندوب السامى جاهلاً بما يجرى " .^(١)

ليس في المعاهدة شيء من هذا القبيل حتى يغمطها حقها ويرتب عليها أمورا بعيدة عنها،
وجماع القول أن مصر لم تكن في يوم من الأيام داخلة في إطار الامبراطورية البريطانية
ولا مشدودة إلى عريبتها، وإنما هي مستقلة وتسعى في حياتها الجديدة إلى ترسيخ أقدامها
في هذا الاستقلال وفي أن تعيش عيشة حرة مستقرة !

الفصل الخامس

حدود مصر

يتصل باستقلال كل بلد وجوب تحديد معالمه وأراضيه حتى يمكن معرفة مدى ما تستظل
به ربوعه من وارف هذا الاستقلال وما يمتد إليه سلطان سيادته .

وتعين حدود الدولة أمر هام من كل ناحية، من الناحية الحربية والسياسية ومن ناحية
استقرار حسن الصلات بين الجيران .

ولكن الذي دفعني إلى طرق هذا الباب أننى لاحظت — كما سيتبين من الباب الخامس —
أنه يجب على كل دولة لكي تقبل عضوا في عصبة الأمم "أن تكون لها حدود معينة" .

وإننا للأسف غاية الأسف أنه لم يخل حد من حدود مصر من الخلاف والطمع في كل
وقت من الأوقات إلى أن استقر بها الحال الآن مع الغبن العظيم .

وقد أشير إلى حدود مصر في العهد الحديث في فرمان الذي أرسل من سلطان تركيا إلى
"محمد علي" في يونيو سنة ١٨٤١ والذي ولى بمقتضاه حكم مصر، وصار هذا الحكم وراثيا
في أسرته حيث ورد فيه : "ولذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها
في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم" .

ولما حدث خلاف على الحد الشرق لشبه جزيرة سينا الذي فصل فيه نهائيا في سنة ١٩٠٦
أريد في خلال هذا الخلاف مراجعة الخريطة المشار إليها في ذلك فرمان ولكن لم يوقف
لها على أثر في مصر أو الأستانة كما قال ذلك نعوم بك شقير الذي كان مندوبا من قبل الحكومة

المصرية في اللجنة التي تألفت للفصل في حدود تلك الجهة في كتابه : "تاريخ سيناء القديم والحديث" ^(١) ص ٥٨٨

أما أساس هذا الخلاف الذي ألمحنا إليه أيضا فيرجع إلى أنه لما ولي الخديو السابق عباس حلمي الثاني الحكم في مصر أرادت تركيا أن تحدد ما بين ممتلكاتها ومصر من تخوم ورأت تحقيقا لذلك أن تضم العقبة وملحقاتها وشبه جزيرة سيناء إلى ولاية الحجاز وأن تكون آخر حدود مصر مدينة العريش، فعارض الخديوي في ضم شبه جزيرة طورسيناء، ورأى أن تبقى كما كانت في ملك مصر وضمن حدودها، ورفض سلطان تركيا الأخذ بما رآه خديو مصر وقتئذ .

وقد أثار هذا النزاع إخراج فرمان تولية الخديو عباس على مصر شبه جزيرة سيناء من أراضيها، ولم يتل هذا فرمان كالمعتاد حتى لا يعدّ قبولاً لما ورد فيه؛ وقد تدخلت كل من إنجلترا وفرنسا والروسيا في هذا النزاع وتبذلت بينها وبين مصر وتركيا مكاتبات رسمية عديدة ^(٢) ذهب فيها سير أفلن بارنج (أورد كرومر) إلى أنه "لا يمكن حدوث تغيير في الفرمانات المقررة بها الصلات بين الباب العالي ومصر بدون رضا حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى" وأنتهى هذا النزاع في أول مراحل بتلغراف أرسله سلطان تركيا في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ إلى الخديو عباس إلحاقا لفرمان توليته على مصر . ولأهميته وما يحويه من وقائع نشته كما هو فيما يلي :

"في علم نخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم قد أباح إقامة عدد كاف من الضبطيات تضعها الحكومة المصرية في (الوجه والمويلح وضبه والعقبة) من ولايات الحجاز وفي بعض

(١) وقد بحثنا عن هذه الخريطة طويلا أيضا فلم نثر عليها ولكنها عثرا في ملف مجلس النواب الخاص رقم ٥٨ — ١٠/١ الخاص باتفاقية "جغوب" على خريطة مقاس ١ : ٢٠٠٠٠٠ مبين عليها مضاهاة حدود مصر في فرمان "محمد علي" على حدود مصر في العهد الأخير . ويراد بهذه الخريطة إظهار أن مصر أيام حكم "محمد علي" كانت أقل مساحة من الآن وقد قيل في محضر الجلسة التاسعة للجنة الخارجية بمجلس النواب المنعقدة في أول يونيو سنة ١٩٣٢ على لسان رئيس اللجنة أن الخريطة المرافقة لفرمان "محمد علي" لم يثر عليها إلا بعد توقيع اتفاقية جغوب ببضعة أيام حيث عثر عليها وزير مصر المفوض في تركيا في مستندات الباب العالي .

(٢) تجدد صور هذه المكاتبات الرسمية في كتاب "الوزارات المصرية في ظل حكم الأمرة العلوية" ص ١١٤ — ١٢٣ ، كما تجد أدوار هذا النزاع تفصيلا في كتاب "تاريخ سيناء القديم والحديث" المشار إليه سابقا، ص ٥٨٨ — ٦١٦

الأماكن من (شبه جزيرة طور سيناء) بسبب مرور المحمل الشريف المصرى على طريق البر، ولما كانت هذه الأماكن غير واردة في الخريطة المؤرخة عام ١٢٥٧ هـ المسلمة إلى المرحوم محمد على باشا والمبينة فيها حدود مصر، فلذلك قد عاد (الوجه) إلى ولاية الحجاز بإرادة من جلالاته الشاهانية، كما عادت أيضا أماكن (الضبه والمويلح) ومثل ذلك قد ضمت العقبة اليوم إلى ولاية الحجاز المذكورة . أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء فإن الحالة الراهنة تبقى فيه كما هي وتكون إدارتها على يد الخديوية المصرية كما كانت في عهد جدّ نخامتكم إسماعيل باشا والمرحوم والدكم محمد توفيق باشا .

وكانت تركيا تزعم أن الخريطة الملحقه بفرمان تولية "محمد على" على مصر تجعل الحد الشرقى خطا ممتدا من العريش إلى السويس . وكانت مصر تجعل هذا الحد خطا مستقيما ممتدا من رخ على نحو ٢٨ ميلا من العريش إلى جنوب "قلعة الوجه" فأدخلت بذلك شبه جزيرة سيناء كلها وقلاع العقبة وضبه والمويلح والوجه تحت كنفها وسلطانها ، وقد صار هذا الحد في سنة ١٨٩٢ خطا مستقيما ممتدا من رخ إلى رأس خليج العقبة .

ولما استفحل النزاع ثانية بين مصر وتركيا من ناحية أخرى، تألفت لجنة من مندوبين من قبلهما لتسوية الحدود بين العقبة ورخ ، وقد باشرت هذه اللجنة مهمتها . وفي أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ تحررت اتفاقية بما انتهى إليه النزاع ووقع عليها وتبودلت في "رخ" وقد توضحت فيها هذه الحدود تفصيلا ومكوّنة من ثمانى مواد وتوقع عليها من "أمير اللواء إبراهيم فتحى باشا والأميرالاي أوين" بالنيابة عن الحكومة المصرية ومن "الأميرالاي أحمد مصطفى بك والبكباشى محمد فهمى بك" بالنيابة عن الحكومة التركية^(١) .

وقد فصلت هذه الاتفاقية هذا الحد تفصيلا دقيقا وبينت سيره وأعوجاجه ما بين "رأس طابا" الكائنة على الساحل الغربى لخليج العقبة ورخ .

هذا هو الحد الشرقى الأعلى لمصر من ناحية طور سيناء . أما باقى الحد الشرقى لمصر فيما عدا ذلك فهو البحر الأحمر لغاية بيرشلاتين جنوبا والحد الجنوبي واقع عند خط عرض ٢٢° .

(١) تراجع هذه الاتفاقية بنصوصها في "كتاب تاريخ سيناء القديم والحديث" ص ٦١٢ — ٦١٤

وهو الذى يحدّ مصر والسودان ، ويعز علينا أن نقول ”يفصل“ مصر والسودان ، لأنهما أمام الحق الطبيعى بلد واحد لا تنقسم عراه .

على أنه حدث أن صدر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ قرار من وزير الداخلية حدّد ”منطقة قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية“ بعد أن تم الاتفاق بين وزارتي الداخلية والحربية على تشكيل قوميون لهذا الغرض تحت رئاسة المدير وبعضوية ثلاثة مفتشين : أحدهم من وزارة الداخلية ، والثانى من قبل حكومة السودان ، والثالث من مصلحة خفر السواحل . وقد اجتمعت فى ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ وبشرت مهمتها وقدمت تقريرها مصحوبا بخريطة مرسوم بها المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة .

وبدئى أن هذا التقسيم إدارى ليس إلا ولا يؤثر على ملكية مصر للأراضى التى أدخلت فى إدارتها فى السودان ، ولا ملكية السودان للأراضى التى أدخلت تحت إدارة مصر ، خصوصا إذا لوحظ أن اتفاقية السودان التى انعقدت بين مصر وإنجلترا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ تقرر فى مادتها الأولى أن لفظة ”السودان“ تطلق على جميع الأراضى الكائنة الى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض .

وقد ظلت مصر واضعة يدها على حدودها الطبيعية الغربية منذ عهد بعيد ، ولكن حدث فى عهد وزارة زيور باشا أن تعاقدت الحكومة المصرية غير الدستورية مع الحكومة الإيطالية فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ على تعيين الحدود الغربية لمصر ، واقتطعت إيطاليا بمقتضى هذا الاتفاق المبرم جزءا كبيرا من أملاك مصر الغربية ودخلت بمقتضاها واحدة جغوب ضمن الأملاك الإيطالية ، وتمخض الجبل فولد فارا حيث قنع دولة زيور باشا بقول إيطاليا فى محضر توقيع الاتفاق بأنها ستكفل حرمة الأماكن الدينية الإسلامية بجغوب وبعض حريات منها ”وصول النذور الى تلك الأماكن“ .

على أننى لست أدري ما الذى أسكت إيطاليا طوال الزمن الماضى عن المطالبة برّد جغوب إن كانت ملكا لها كما تدعى .

وقد رغبت فى أن أعرف مبدأ وضع يد الحكومة المصرية على جغوب فوجدت المرحوم إبراهيم باشا وجيه وكيل وزارة الخارجية سابقا يجيب فى الجلسة الرابعة للجنة الشؤون الخارجية

بمجلس النواب المنعقدة في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ عن ذلك، بأن بدأت الحكومة بوضع يدها في عهد الخديو توفيق باشا، وقد توطن فيها السنوسيون في أول حكمه وقتئذ، صرف لهم مبلغ من المال لبناء الجامع الموجود الآن في جغبوب حيث يؤمه كثير من الطلبة وفيه ١٢٠ طالبا يتلقون العلوم الدينية، وأشار في معرض كلامه إلى أن وزير إيطاليا المفوض أخطره بأن الحكومة الإيطالية أظهرت استعدادها للتنازل عن المدة الباقية من المعاهدة الجمركية المعقودة بين مصر وإيطاليا لمدة تنتهي في سنة ١٩٣٠ وإن ذلك لو تم يكسب مصر أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات، وأنه اقترح عند تحرير الاتفاق النص عليها في الاتفاقية وأن زيور باشا اعترض بأنه لا محل للنص على مسألة تجارية في اتفاقية سياسية .

وهكذا ضاعت جغبوب مقابل وهم يصدقه كبار موظفي الحكومة، وقد ضاقت زيور باشا الحيل، أو كأن قسم قضايا الحكومة قد هجر ديوانه فلم يهتد هو ولا استشار هذا القسم فيما يجب أن يوضع من الاشكال لضمان الحصول على هذا المبلغ إن كان الأمر جذا لا هزلا وضحكا ! وإن الأمر في غنى عن الاسترسال في إثبات ملكية مصر لجغبوب وما جاورها من أرض بعد أن وضعت يدها عليها منذ عهد بعيد .

ولكن المهم الآن — وقد تعقدت المسألة وختمت المأساة بالتصديق على هذه الاتفاقية في جلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٣٢ بمجلس النواب في عهد دولة صدق باشا — أن نلجأ إلى حل هذه المشكلة التي قد نجابه فيها من دولة أجنبية بأن ” برلمانا مصريا “ صدق على تلك الاتفاقية، وأنها بذلك كسبت قانونيتها وأصبحت ملزمة لمصر .

وقبل أن نلجأ إلى حل عملي يخرجنا من هذا الاشكال نمهد له بأنه لما تكهروا الخو وقامت النذر على إثر حادثة قتل السردار في نوفمبر سنة ١٩٢٤ فقرر مجلس النواب في آخر جلسة عقدها أن كل عمل تأتية وزارة غير دستورية يعتبر باطلا لا قيمة له : كذلك قضى الأمر الملكي الذي ألغى دستور سنة ١٩٣٠ بأنه يعيد إلى البلاد الدستور الذي ارتضته .

ونخرج من ذلك بأن الوزارة التي عقدت اتفاق جغبوب غير دستورية ولا تملك التصرف في أرض مصر مثل هذا التصرف، كما أن قرارات البرلمان الذي انعقد في ظل دستور سنة ١٩٣٠ وإن كان قد حماها الأمر الملكي الذي ألغاه إلا أنه مفهوم قطعاً ويقينا أن هذا البرلمان ما كان يمثل الأمة في شيء قل أو أكثر .

كذلك لا نريد — ونحن أحوج ما نكون في عهدنا الحديد إلى صداقة الجيران وعطف
الحوار — أن تخلق مشكلة سياسية مع إيطاليا قد تجرنا أو تجرنا إلى ما لا نرضى ولا نحب .
إذن لا حيلة لنا إلا أن نذكر الحدود الغربية كما وردت في اتفاق جنجوب ، ونحتفظ
في الوقت ذاته بحقنا في الحدود الأصلية حتى نستطيع أن ندلل هذه المشكلة بالطريق الودى
فيما بين مصر وإيطاليا شخصيا ، أو عرض الأمر على عصبة الأمم باعتبار أن هناك نزاعا بين
عضوين من الدول .

وتحد مصر من الشمال بالبحر الأبيض المتوسط ، من ربح شرقا إلى رأس السليم غربا .
ومن المبادئ المقررة دوليا أن حدود البلاد من جهة البحار تمتد إلى ثلاثة أميال من
الشاطئ ، وإن كانت هذه النظرية مثار نزاع بين علماء القانون الدولي .
هذا ما استطعنا ذكره عن حدود مصر ، وقد اعتمدنا به لأن إثبات تلك الحدود مهم
وضروري في طلب انضمام مصر إلى عصبة الأمم .

أما السودان فنظرا لأن الإدارة مشتركة فيه بين مصر وإنجلترا بحكم وفاق سنة ١٨٩٩
والمعاهدة الحالية ، فانه من العبث إثباته ضمن حدود مصر ، ولكننا إذا لم نثبت حدود السودان
ضمن هذه الحدود ، فليس معنى ذلك أننا قد تنازلنا عن حق مصر في السودان . كلا ! وإنما
أردنا الاستقرار إلى أن يتبع الله لمصر القوة — قوة المصادقة واستيثاق إنجلترا الحليفة من
حسن طوية مصر ونزوعها إلى السلام .

ونعتقد أنه يكون من الأفضل أن ترفق بالطلب الذي سيقدم لعصبة الأمم خريطة رسمية
عن الحدود الحالية .

ولما كانت عصبة الأمم تشترط وجوب بيان مساحة البلد التي تطلب الانضمام إليها وعدد
سكانها ، فيهمنا أن نشير إلى أن مساحة مصر تبلغ مليون كيلومتر مربع ، وأن عدد سكانها طبقا
لآخر إحصاء تم في سنة ١٩٢٧ بلغ ١٤,٢١٧,٨٦٤ نسمة .

الباب الرابع

في تمثيل مصر السياسي

الفصل الأول

مظهره وتطوّراته

التمثيل السياسي لبلد هو عنوانه الذي يميزه عن غيره من الدول الأخرى ؛ هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ؛ هو الذي يشعر الناس أن بلدا تحت وصاية دولة أجنبية أو أنها رفضت عنها هذه الوصاية وأصبحت مستقلة ؛ فهو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدّم بلد في شخصيتها الدولية وما إذا كانت مستقلة أو أنها داخلة في نطاق التبعية لدولة أخرى .

وإذا قلنا إن التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر استقلاله ، لا نقصد ذلك التمثيل الصوري الهزلي الذي لا يقصد به إلا تغيير الأفهام وإدخال الوهم في روع الناس بأن بلدا ها هو ذا قد استقل وأصبح من حقه أن يرسل إلى الخارج ممثلين سياسيين عنه .

نقصد إذن بالتمثيل السياسي ذلك التمثيل الجدي الذي يتجسم فيه شخصية الدولة المستقلة تجسما يشعر العالم بمركزها وقيمتها وخطرها بين الدول ، وأنها ليست في تبعية دولة أخرى كبرت أو صغرت .

لذلك نرى أن فكرة التمثيل السياسي قد أخذت دورها في المفاوضات التي تمت بين مصر وإنجلترا منذ بدايتها إلى نهايتها . فالإنجليز يريدون بما يتقدمون به عنه ، إما أن يدخلوا مصر في نطاق الدولة التابعة لهم أو أن يجعلوا منه مظهرا وهميا كفارغ البندق لا ينهض بقدميه ، ولا يمكن أن يقال عنه بأنه يمثل دولة مستقلة حقا . أما المصريون فقد أرادوا به مظهرا محققا لسيادة مصر في شؤونها الخارجية بحيث لا يتسرب إلى ذهن أنه لا يمثل مصر المستقلة

بأى حال من الأحوال ، وأن لا يكون لمثل انجلترا ما يشعر برقابة أو وصاية ، وإنما يكون شأنه شأن باقى ممثلى الدول الأجنبية الأخرى فى مصر .

وسنسير بالقارئ بتطورات الراىن منذ بداية المفاوضات محل القضية المصرية ونختمها بما استقر عليه الراى فى المعاهدة الحالية .

١ - فى مفاوضات لورد ملتر

قضى مشروع ملتر الأول فى المادة التاسعة منه على ما يأتى :

” ترضى حكومة جلالة الملك (أى الحكومة الانجليزية) بأن تأخذ على عاتقها تمثيل مصر فى أية مملكة لا يعين فيها معتمد مصرى ، ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو إلى أية دولة أخرى “.

ونص نفس هذا المشروع فى مادته العاشرة منه على ما يأتى أيضا :

” تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطانى فى مصر صبغة خاصة وأنه بصفته ممثل دولة حليفة تكون له الأولوية على جميع المعتمدين الآخرين “.

وجاء عن تمثيل مصر السياسى فى مشروع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول الذى قدّمه للجنة لورد ملتر فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ والذى وافق عليه أعضاء الوفد بالإجماع أنه ” فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصرى عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى “ (المادة التاسعة) .

ونص فى الفقرة الأولى للمادة الرابعة من مشروع ملتر النهائى على الآتى :

” نتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى ... “ .

وجاء فى المادة السادسة من هذا المشروع ما يأتى نصه أيضا :

” نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر وينحّول حق التقدّم على جميع الممثلين الآخرين “ .

وقد أظهر لورد ملتر فى تقريره الحكمة من وضع النصوص والمبادئ التى ذهب إليها فى مشروعيه فقال :

” إن سياسة المذكرة (أى المشروع النهائى الذى وضعته بلحته) التى مرّ ذكرها مطابقة بجلتها للتأجج التى توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التى أبناها آنفاً، ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب الى أبعد منها . وأهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيماً وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الأجنبية، فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم “ .

ثم قال بعد لك :

” وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار اذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها ، وهذه أولية لم ينازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم ، بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى ارتباك ... “ .

ثم أوضح بعد ذلك مهمة ممثل مصر فى البلاد الأجنبية فقرر :

” كما قد اتفقنا على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فى هذه المسألة . وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية ، وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين ، وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد ، فالتوسع التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الان إلى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوروبا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية ، فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم ثقلت أعباء ذلك جداً عليهم . ولذلك رأينا من بادرى الأمر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب .

ولكن الذى كنا نقصده فى الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية، فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين، غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع، فان المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة

المخالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التي كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبيون فيما يقولون، لأننا أدركنا ونحن في مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزرائه في جملتهم يرومون تمثيل بلادهم في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الأخرى . وكانوا كلهم ممتنعين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصري عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها إلى المعتمد السامي البريطاني ...” .

ثم قال بعد ذلك في عدة مواضع أن المصريين رجوا أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التي تكون لممثلي الدول الأجنبية في مصر، ثم انتهى من ذلك كله إلى إقتناعه بوجهة حجج مصر في هذا الموضوع ولكن لغرض آخر يمثّل في قوله الآتي :

”... فاعطاء الصفة السياسية لمثلي مصر في الخارج نافع لنا لا محالة لأنه إذا بقي قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مصريين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر، اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وإيقافهم عند حدّهم، إذ لا يسع معتمدا مصريا إلا الإعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه، وإلا قصر في الواجب عليه وتعرض للعزل من منصبه“ .

ولما عرض مشروع ملء النهائي على الأمة المصرية طبقا لآراء بعض أعضاء الوفد المصري، أبدت تحفظا في هذا الصدد مؤداه أن لا يكون للممثل البريطاني في مصر مركزا استثنائيا وأنه إذا كان المقصود من المركز الاستثنائي أولويته على باقي ممثلي الدول الأخرى فليخص على : ” أنه ينحّول حق التقدّم في الرسميات على باقي الممثلين الآخرين“ .

٢ - في مفاوضات لورد كيرزون

وقد حرص لورد كيرزون على أن يتكلم بادئ ذي بدء في مركز المندوب السامي في مصر قبل أن يتحدّث في موضوع تمثيل مصر في الخارج بغاية المفاوضات المصريين في الجلسة الثانية التي انعقدت يوم ١٣ يولييه سنة ١٩٢١ بقوله : ”أرى أنه يجب أن يكون لممثل إنجلترا وهو (”High Commissioner“ المندوب السامي) مركز ممتاز في مكانته وسلطته وأن يحمل ذلك اللقب كما يحمله الآن“، ولما اعترض عدلي باشا على أن هذه التسمية من ثمرات الحماية قال لورد كيرزون عنها : ”إنها تسمية لازمة وليس هناك ما يقوم مقامها“ .

وزاد مساعد المفاوض الانجليزى - وكان مسترلندسى - فى التقرير بالمفاوضين المصريين فقال عن هذه التسمية إنها "هى التسمية الصحيحة، ويجوز أن يحمل ممثلكم فى انجلترا اللقب عينه"، وانتهت المناقشة فى تلك الجلسة بأن قال عدلى باشا "إن المتفق عليه أن يكون له التقدم على الممثلين الآخرين"^(١).

وفى الجلسة الثالثة من تلك المفاوضات (جلسة ١٤ يوليه سنة ١٩٢١) قرر لورد كيرزون أنه تذاكر فيما ورد فى تقرير لورد ملر عن تمثيل مصر فى الخارج فى الوزارة البريطانية وفى مؤتمر رؤساء الوزارات ورأى أنهم جميعا يشاطرون لورد ملر فى مخاوفه . ثم زاد على ذلك ما يأتى :

"ومن المستحسن أن توضع فى المعاهدة عبارة تدل على أنه فيما يتعلق بإدارة الأعمال الخارجية فى القاهرة يجب أن يكون وزير الخارجية متصلا بالمندوب السامى وأن يكون عالما بكل ما يجرى من تلك الأعمال، إذ أن إلغاء الامتيازات يحدث لهذا المندوب مركرا خاصا ويجعله قائما على المصالح الأجنبية ؛ هذا شئ لا صعوبة فيه وإنما الصعوبة فى تمثيل مصر فى البلاد الأجنبية ؛ وقد رأيت أن فى الوزارة نزعة قوية ضد هذا التمثيل ويرى الوزراء أنه وإن كان الغالب أن الممثل المصرى يكون مخلصا فى عمله - فقد يعرض أن الممثلين المصريين فى عواصم أجنبية يكونون منشأ للشا كل والدسائس والأخطار ...".

ثم أفاض لورد كيرزون بعد ذلك فى تدعيم نظريته، وانتهى من ذلك إلى قوله ان لورد ملر ذكر له أنه سلم بمسألة تمثيل مصر، لأنه ألقى المصريين يعلقون عليها أهمية كبرى، ولكنه لا يزال كثير المخاوف .

وقد فند عدلى باشا ورشدى باشا هذه الآراء .

ولكن اللورد كيرزون عاد بعد ذلك إلى الاستمسك برأيه من وجوب اتصال وزير الخارجية المصرى بالمندوب السامى وأن يترك أمر مسائل مصر الخارجية فى العواصم الأجنبية للممثلين البريطانيين، ثم أبدى مخاوفه من أنه قد تقوم فى مصر حكومة تنتهز أول فرصة خلاف بين انجلترا وأصدقائها من الدول كفرنسا وإيطاليا فتجرى وراء ظهور الانجليز أشياء لا يرضونها وبعد كثير من النقاش فى موضوع الدسائس الذى أثاره لورد كيرزون قال عدلى باشا :

”مهما تكن الحالة الجديدة فهل تعتقدون أن البلد تخاطر بالمركز الجديد ؟ أتم الأقوى ويمكنكم اذا خرجنا عن الجادة أن تردونا إلى الطريق المستقيم“ !

فرد عليه لورد كيرزون بالآتى :

”لا أريد أن أزج بدولتى فى مثل هذه المتاعب والاشكالات“ .

وقد انتقلت المناقشة بعد ذلك الى موضوع المندوب السامى فبدأ لورد كيرزون هذه المناقشة قائلا :

”نقترح أن يثبت فى المعاهدة أن المندوب يكون متصلا بوزارة خارجيتكم إذ لا يجوز أن يكون جاهلا بما يجرى فيها ، وفى وسعنا أن نجد عبارة لا تمسكم . ورأينا أنه إذا ظل ممثلنا يلقب مندوبا ساميا فان هذا يكون لفائدتكم وفى مصالحتكم وسيكون لمثلكم عندنا نفس اللقب . نعم نحن لا نريد أن يكون الممثل المصرى وزيرا معتمدا ولكن يخیل لى أن اقترأحى يرضيكم ويملکم“ .

وبعد أن ردّد المفاوضون المصريون اعتراضهم على هذا اللقب ، عاد لورد كيرزون يبرر موقفه بأنه يخشى اذا غير لقب المندوب أن يضرب بالمعاهدة عرض الحائط ، وأنه كان لانبجالترا فى أوربا عدّة مندوبين سامين وفى بلاد مختلفة مع أنه لم تفرض حمايتها عليها .

وانتهت المناقشة بالحوار الآتى :

اللورد كيرزون — إذا وجدتم لقباً جديداً كنت شاكرًا لكم .

عدلى باشا — ابعثوا لنا بسفير وإذ كان اصطلاحكم هو أن يمثلكم فى البلاد التى من درجة مصر وزير معتمد (Ministre) فان فى هذا الدلالة على أهمية مركز ممثلكم .

اللورد كيرزون — أظن أن هذا غير مستطاع^(١) .

وفى الجلسة الرابعة من تلك المفاوضات (وهى جلسة ١٩ يولييه سنة ١٩٢١) ردّد لورد كيرزون نفس ما أثاره فى موضوع لقب المندوب السامى وزاد عليه العبارة الآتية :

”ويكون لمثلكم فى لوندرة هذا اللقب أيضا وذلك لتتام التبادل والتساوى بيننا ، وانى أعتقد أن فى هذا تحية وإكراما لكم“ فقال عدلى باشا : ”إننا نكتفى للممثل المصرى بلقب (Ministre)

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٢١ ص ٣٠

لأننا لا ندعى أن لمثلنا مركزا خاصا فى انجلترا، ونحن نسلم بأن يكون لمثل انجلترا التقدم على غيره من الممثلين“ .

وقد أخذ لورد كيرزون بعد ذلك فى أن يستقصى من المفاوضين المصريين عن البلاد التى يراد إرسال ممثلين مصريين اليها وعن عددهم وعن ماهية حاجة مصر الى التمثيل السياسى ! وفى الجلسة السادسة المنعقدة فى ٢٩ يولييه سنة ١٩٢١ أصر لورد كيرزون على رأيه ولكنه أتى فى تبريره بعبارات ناعمة رد بها على مذكرة الوفد الرسمى الخاصة بهذا الموضوع حيث قال : ”كذلك لستم عادلين فيما ذكرتموه من أن اشتراط أن يكون بين المندوب السامى ووزير الخارجية المصرية أوثق علاقة (Closest relations) قد يحمل على الظن بأنه يراد جعله تحت مراقبته وإشرافه فأنى طبعاً لا أعنى ذلك“^(١) .

وقد انتهت هذه المفاوضات بعد الأخذ والرد بالنصوص الآتية كما وردت فى مشروع لورد كيرزون :

١ — ”يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر مندوب سام يكون له فى كل وقت وبسبب تبعاته الخاصة مركز استثنائى ويكون له التقدم على ممثلى الدول الأخرى“ (المادة الثالثة) .

٢ — ”يمثل الحكومة المصرية فى لوندرة وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية قد تستدعى فيها هذا التمثيل ، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير ومرتبته“ (المادة الرابعة) .

٣ — ”نظراً لما التزمت به بريطانيا العظمى من التعهدات فى مصر وعلى الخصوص ما كان منها متعلقاً بالدول الأجنبية يجب أن تكون بين وزارة الخارجية المصرية والمندوب السامى البريطانى أوثق الصلات ويقدم هذا المندوب للحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة فى المعاملات والمفاوضات السياسية“ (المادة الخامسة) .

٤ — ”للحكومة المصرية حق تعيين قناصل يمثلونها فى الخارج حسبما تقتضيه مصالحها“ (المادة السابعة) .

هـ - "فى الجهات التى لا يكون لمصر فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالإدارة العامة للشؤون السياسية وبالحماية القنصلية للمصالح المصرية ويقدم لها هؤلاء المندوبون كل ما فى مقدورهم من المساعدة" (المادة الثامنة^(١)) .

فيستخلص من ذلك كله أن هذا المشروع يجعل التمثيل السياسى ضربا أنكى من الحماية وأشرو يجعل مصر قاصرة تحت وصاية إنجلترا .

٣ - فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

عند ما أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب الحكومة البريطانية أرسل تبليغ من المندوب السامى فى نفس هذا التاريخ إلى الحكومة المصرية وورد فى الفقرة التاسعة منه ما يأتى :

"وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر" .

والناظر لأول وهلة فى هذا النص يظن أن الأمر فى التمثيل السياسى قد أصبح جدا لا هزل فيه، وأن التحفظات التى تضمنها ذلك التصريح لا تأثير فيها على حرية مصر فى التمثيل السياسى، ولكننا إذا راجعنا الوثيقة الثالثة والعشرين من الكتاب الأبيض الذى صدر فى سنة ١٩٢٢ نجد أن اللورد أللبي قد أثبت فى تلغرافه المرسل منه إلى لورد كيرزون فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ أن التحفظ الثانى من تلك التحفظات وهو الخاص "بالدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة" يستوعب ثلاث مواد من مشروع كيرزون منها المادة السادسة الخاص بوجوب إشراف المندوب السامى على كل اتفاق سياسى تعقده الحكومة المصرية مع أية دولة أجنبية .

وهذا قيد يقيد التمثيل السياسى وإن كان فى ذاته يقيد سيادة الحكومة المصرية ذاتها بصفة عامة . ويضاف إلى ذلك إنذار الحكومة البريطانية للممتلكات البريطانية فى ٢٧ فبراير

(١) هذا غير ما هو خاص بإشراف المندوب السامى البريطانى على الحكومة المصرية فى أى اتفاق سياسى تبرمه مع إنجلترا، فقد خصص المشروع له المادة السادسة، وقد بحثنا ذلك كله فى باب "حماية الأجانب" .

سنة ١٩٢٢ وللدول الأجنبية كافة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ببقاء الحالة الراهنة فى مصر فى ذلك الوقت كما هى .

٤ - فى مفاوضة سعد زغلول مع ماكدونالد

وقد لجأ سعد زغلول فى بيان مطالب مصر فى هذا الموضوع إلى الصميم والأساس وطلب فيما طلب " زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملاً غير ودى " .

٥ - فى مفاوضات ثروت باشا وسير أوستن تشمبرلن

اتفقت المشروعات المتبادلة بين الطرفين المتفاوضين على طريقة تمثيل إنجلترا فى مصر وكان النص الوارد فى المشروع النهائى كما يأتى :

" بالنظر إلى العلاقات الخاصة التى تنشأها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الأصول المرعية وينحوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على أى ممثل أجنبى آخر " (المادة الحادية عشرة) .

٦ - فى مقترحات هندرسن - محمد محمود

ولم تخرج المشروعات التى أوردها محمد محمود باشا فى كتابه الأخضر - فيما يختص بهذا الموضوع الذى نبحت الآن فيه - عما ورد فى مشروعات ثروت - تشمبرلن مع تغيير لفظى غير جوهري وأصبح النص فى المقترحات الأخيرة كما يلى :

" نظراً لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة والمخالفة الملحوظة فى هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه (المادة الحادية عشرة) .

وقد علق دولة محمد محمود باشا على هذه المادة بما يأتى :

”أخذ على هذه المادة أنها تشير إلى علاقات خاصة بين الطرفين وأنها لذلك قد تثير الشبهة فى أن مقصود الإشارة علاقة من نوع الحماية؛ مع أن الحكم الوارد فيها لا يتعلق إلا بأمر من أمور المجاملة والكرامة بين حليفين ترتب على المحالفة نفسها وعلى الصداقة بين البلدين، لذلك وجب أن تصدر المادة بنفس العلة التى صدرت بها المادة التاسعة من هذا المشروع^(١). ثم إن إيجاب تقديم السفير البريطانى على غيره من ممثلى الدول الأجنبية — إذا كان هذا التقديم لا يتفق مع قواعد البروتوكول المتواضع عليها — لا يمكن أن يقبل من هؤلاء الممثلين، على خلاف القواعد التى رتبها مؤتمرينا لأسبقية الممثلين، لا على تقدير أن مصر فى مركز يختلف عن مركز البلاد المستقلة التى تنفذ فيها القواعد المتقدم ذكرها بلا بحث أو تعديل وهو ما لا تريده مصر أو ترضاه. على أن مصر لا تكره أن يكون للممثل حليفها العظيمة أكبر قسط من الكرامة والتقدم، وهى لذلك لا ترى بأسا من أن تختصه بأكثر مرتبة دبلوماسية، ومظهر ذلك الاختصاص أنها لا تقبل من الدول الأخرى أن يمثلها سفير على أن تقبل مرتبة السفير لممثل حليفها. ذلك أن مراتب الممثلين أمر يتفق عليه بين الدولة التى ترسلهم والدولة التى يرسلون إليها، وأن لمصر تمام الحرية فى أن تكتفى بوزراء مفوضين لتمثيل الدول الأجنبية عندها. بهذا يصبح الحكم خاليا من كل شذوذ أو استثناء ومجرد أثر لمجاملة حليف وحفاوته بحليفه، ويكون للممثل البريطانى حق التقدم على غيره من ممثلى الدول وفقا لقواعد البروتوكول المعمول بها لا خروجا عليها. ولمصر فى هذا الصدد أسوة حسنة بسويسرا.

كذلك أخذ على هذه المادة أنها لا تقرر التكافؤ بين البلدين فى أمر التمثيل فى حين أن هذا الشأن أظهر ما يجب أن يكون فيه التكافؤ وعملا بالحكم المتقدم ذكره يكون لمصر لدى بلاط سانت جيمس سفير، وهو الآخر يتقدم على ممثلى الدول الذين يكونون من درجة وزير مفوض“.

هذا هو نقد محمد محمود باشا على مشروع هلال له وكبر، وسيجد القراء أن الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس استطاع أن يذلل طرفا كبيرا من هذا النقد على نحو ما سيرونه فيما بعد.

(١) يقصد بذلك المشروع حرف (أ) الذى تنص مقدمة المادة التاسعة منه على أنه ”نظرا لما بين البلدين من

روابط الصداقة والمخالفة التى تؤسسها هذه المعاهدة“.

٧ - فى مفاوضات النحاس - هندرسن

ورد فى المادة الثانية عشرة من المشروع الذى قدمه الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس للمفاوضين الإنجليز فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ ما يأتى :

” يقوم بتمثيل كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط الأخر سفير يعتمد وفقا للأوضاع السياسية العادية^(١) “ .

ولنتقل الآن مادار من المناقشة حول هذا النص الذى اقترحه الوفد المصرى حتى يتحقق لكل مكابريكف أن النحاس باشا فاز بهذا النص موقفا بين رأيه وبين رأى المفاوضين الإنجليز الذى وصلوا فى إبدائه إلى حد الغضب .

فقد دارت المناقشة حول النص المقترح سالف الذكر فى الجلسة السادسة التى انعقدت يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ على الوجه الآتى^(٢) :

” لورد باسفيلد - والآن نتقل إلى المادة ١٢ وهى الخاصة بتبادل السفراء . إن النص الذى تقترحونه لا يدل على أن للسفير البريطانى امتيازاً وهذا ضد التحالف ، فما هى ملاحظتكم ؟

النحاس باشا - الواقع أن النص على الأسبقية لا يتفق مع القواعد الدبلوماسية المعترف بها ، لذلك حذف من المادة ، لأن مركز الحليف فى ذاته لا يعطى لمثله بمقتضى هذه القواعد حق التقدّم على غيره ، وليس فى ذلك ما يتعارض مع التحالف بيننا . وسيكون الممثل الحالى هو أول سفير لدى مصر فتكون له الأسبقية بمقتضى القواعد العامة . وفى المستقبل تترك المسألة للأقدمية .

مستر توم شو - معنى هذا أننا إذا نقلنا سفيرنا بعد شهر فانه يفقد أقدميته .

لورد باسفيلد - هذه المسألة لا تكون محل بحث لو أن الحكومة المصرية تنوى ألا تقبل سفيراً إلا عن بريطانيا .

النحاس باشا - مصر بطبيعة الحال خاضعة للقواعد الدبلوماسية .

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٢٨

(٢) المجموعة سألقة الذكر ص ٦٧ - ٧٢

لورد باسفيلد — أخشى أن يحدث ذلك صعوبات عندنا ونحن لا يمكننا أن نوافق على التنازل عن هذا المركز . نعم سيكون سفيرنا أقدم السفراء في مبدأ الأمر، ولكن الحكومات البريطانية المقبلة قد تريد تغييره ويلوح لنا أنه في مدة سريان هذه المعاهدة على الأقل يجب ألا يكون الممثل البريطانى في مركز أدنى من مركز الآخرين . نحن لا نريد تعهدا منكم وإنما نريد أن تشير المادة الى الواقع؛ فإذا وضعت بهذا الشكل فإنها لا تثير إشكالا من جانب الدول الأخرى؛ ونحن نهتم لهذا المعنى كل الاهتمام .

النحاس باشا — إن القواعد الدبلوماسية مقررة في اتفاقية فيينا المحررة في ١٩ مارس سنة ١٨١٥ والمؤيدة بقرار هيئة ممثلى الدول في مدريد سنة ١٨٧٥؛ فالمادة السادسة من الاتفاقية تنص على أن روابط القرابة أو المعاهدة بين البلاطين لا تعطى أى حق في الأسبقية لممثليهما السياسيين، وكذلك الحال في المحالفات السياسية . فبناء على هذا لا نستطيع دون أن نخالف هذه الاتفاقية أن نقبل النص على أن تعطى أسبقية خاصة لممثل الدولة الحليفة، فأننا إذا فعلنا ذلك يكون مركزنا مركزا شاذا .

لورد باسفيلد — الواقع أن ممثل البابا حتى في الممالك البروتستانتية هو عميد الممثلين السياسيين (Doyen)؛ ونحن لا نريد أن تعطوا مركزا خاصا لممثلنا بل كل ما نطلبه منكم هو أن تحتفظوا له بلقب سفير ولا يمكن أن تقولوا إن ذلك يشعر بخضوعكم لنا؛ ففي سويسرا وهي دولة مستقلة من نحو ٣٠٠ سنة يوجد سفير واحد هو سفير فرنسا . وأكثر من ذلك فإن سويسرا ليس لها سفير في فرنسا . إننا لا نطلب امتيازاً بل نطلب من مصر ألا تقبل من دولة أخرى تعيين ممثل عندها بدرجة سفير . أما القواعد الدبلوماسية فإنها خاضعة للاتفاقات الخاصة بين الدول، وأنتم لستم ملزمين بمقتضاها بقبول سفير من أى دولة ونحن بصفتنا حلفاء نطلب أن يكون لنا سفير في مصر، وأن يكون لمصر سفير في بريطانيا، وهذا يضعكم في مركز أحسن من مركز سويسرا .

النحاس باشا — إن كل ما يهمنى هو ألا نخرج عن القواعد الدبلوماسية المعترف بها حتى لا يكون مركزنا مع حليفنا مركزا أدنى من مركز دولة مستقلة، ومن أجل ذلك حذفنا النص . أما عن الأمثلة التى ذكرت فإن المركز الخاص لممثل البابا هو مركز مقبول من الدول جميعا فلم يخرج عن القواعد الدبلوماسية، وأما عن سويسرا فالواقع أن لفرنسا سفيراً عندها، وأنها لم تر

تعيين سفير لها فى فرنسا وهذه حالة فعلية . ولا أظن أن هناك اتفاقا خاصا بين سويسرا وفرنسا يخالف القواعد الدبلوماسية أو يمنع الدول الأخرى من تعيين سفراء عندها . أما الاحتفاظ بلقب سفير لـ إنجلترا دون سواها فهو لا يتفق مع القواعد الدولية المعترف بها، وهى أن الدولة التى تعيين معتمدها هى وحدها صاحبة الحق فى تعيين درجته وهى وحدها صاحبة الحق فى رفع مرتبته الى درجة أعلى، وليس للدول الأخرى أن تعترض على ذلك وكل ما لها هو أن ترفع درجة ممثلها إلى نفس الرتبة التى رفع إليها ممثل تلك الدولة . وبناء على ذلك لا يمكننا مع استقلالنا أن نقبل هذه المادة التى تضعنا فى مركز أدنى .

لورد باسفيلد — الواقع أن الدولة التى يعرض عليها تعيين سفير لديها يمكنها أن ترفض ذلك بل لها أن ترفض التمثيل السياسى أصلا وهذه المسائل مبناها العادة . إن المسألة هى هل ترغبون أو لا ترغبون فى قبول سفراء من دول أخرى . إننا نود أن نفهم أنكم فى مدّة المعاهدة لا تقبلون سفراء من غيرنا، فما هى نياتكم ونيات الحكومات المقبلة ؟

النحاس باشا — إننا لا نريد أن نعمل إلا ما هو متفق مع القواعد الدبلوماسية .

لورد باسفيلد — إن المسألة متعلقة بمصر، وهل هى تقبل سفيرا من دولة أخرى أو لا تقبل لأن الدول لا ترسل سفراء إذا رفضت مصر . ونحن لا نريد أن نحرم مصر من عمل أى شىء حسب القواعد الدبلوماسية، إذ أن لكل دولة مستقلة أن تقرر ما إذا كانت تقبل أو لا تقبل سفيرا عندها، أرجو أن تفكروا فى الأمر وتبدوا لنا رأيكم فيه .

وفى الجلسة التالية التى انعقدت فى مساء اليوم ذاته استمرت المناقشة فى نفس هذا الموضوع كما يأتى :

”مستر هندرسن — المادة الثانية عشرة؛ هل ترون الاستمرار فى مناقشة هذه المادة ؟

النحاس باشا — نعم . فيما يختص بهذه المادة نريد كما ذكرنا من قبل أن نقف عند حدود القواعد الدبلوماسية فى هذا الموضوع حتى لا يكون مظهر المعاهدة مما يجعل مصر فى مركز أدنى من دولة مستقلة . ولذلك نرى أن الأوفق بقاء النص كما وضعناه بغير إضافة العبارة التى تفيد ضرورة أسبقية الممثل البريطانى إلا أن يكون ذلك فى حدود القواعد الدبلوماسية .

مستر هندرسن — لا أستطيع أن أفهم حجتم القائلة بأن ذلك يجعل مصر فى مركز أدنى لأن مصر اذا منحت سفيرنا حق الأسبقية بالنسبة لسائر الممثلين فهى إنما تفعل ذلك لتضع

ممثل حليفها فى مركز أحسن ، وعند ما يترك سفيرنا الأول مركزه فإن من يخلقه يتمتع بمثل ما كان يتمتع به سلفه ، أى أنه يقدم على غيره وهذا لا يسىء الى مركز مصر وإن كان قد يمس مركز الدول الأخرى التى يكون لها سفراء لدى مصر والتى لها وحدها أن تشكو .

النحاس باشا — المفهوم أن أسبقية السفراء مقررة بالقواعد الدبلوماسية ، فالإخلال بها يعتبر عملاً شاذاً ولو كان الأمر بين حليف وحليفه ، وهذا الشذوذ هو الذى نريد أن نتفاداه ، لأنه قد يؤول بأن مصر خاضعة لحالة خاصة خارجة عن القواعد الدبلوماسية والتقاليد السياسية التى تنظم علاقات الدول بعضها ببعض .

وأضاف الأستاذ مكرم أن هذا ليس نتيجة مباشرة للتحالف ولا هو متبادل بيننا لأننا لم نطلب لسفيرنا لدى إنجلترا هذه الميزة .

مستر هندرسن — أستغرب أن هذه الحالة التى تسمونها أدنى لم يقل بها أحد عند مناقشتنا فى الصيف الماضى .

النحاس باشا — هذا لا يغير من وضع المسألة وأنكم لتعرفون أننا نحن الذين نمثل الشعب المصرى ونحرص على حقوقه .

مستر هندرسن — هل أقرأ لكم فقرة أو فقرتين من وثيقة أشير إليها كثيراً وهى تقرير لجنة ملتر الذى جاء فيه أن ممثل إنجلترا يكون له مركز ممتاز .

النحاس باشا — ان مشروع ملتر عرض على الأمة فكانت هذه المسألة من المسائل التى لم توافق عليها بالذات وقد وضعت بشأنها تحفظاً خاصاً .

مستر هندرسن — إن ذلك يجعلنى أتساءل لماذا لم تعرضوا مقترحاتنا على الأمة المصرية لأننى أعتقد أن هذه المقترحات لو كانت قد عرضت لصادفت قبولا ؟

النحاس باشا — لو أننا عرضنا مقترحاتكم على الأمة أو البرلمان لكانت موضع أخذ ورد قد يؤدى إلى ضياعها فما فعلناه إنما كان لمصلحة هذه المقترحات .

مستر هندرسن — ولكن لا تنسوا أنه يوجد رأى هنا بأن المقترحات لم تعرض لأنكم أردتم ألا تتقيدوا . وعلى كل حال فنحن فى الواقع لم نفعل أكثر من أننا أدخلنا بعض التحوير على ما ورد فى تقرير ملتر ، فلنرجع إليه .

النحاس باشا — نحن أدرى بروح بلادنا ورغباتها من غيرنا وقد أخذنا على غائقنا أن ندافع عن كل ما نعتقد بصلاحيته ونتفق عليه . والمسألة من ناحيتكم مسألة إجراء ولكنها من ناحيتنا تحمل معنى خاصا .

مستر هندرسن — لقد استعملت عبارة وضع مصر في مركز أدنى مرات عديدة ، فنحن نصرح أنه ليس لدينا رغبة في ذلك ، ولكننا نرى أن لنا الحق في أن نطلب بعض المراعاة من جانبكم في علاقتنا بكم مادامنا حلفاء . ولذلك لا أفهم لماذا أتم غير مستعدين لأن تجعلوا لسفيرنا أسبقية على سفراء الدول الأخرى ما دام التحالف موجودا . أخبروني ماذا أعطيت لنا منذ بدء المفاوضات ؟ أما من جهتي فنى وسعى أن أخبركم بما تنازلنا عنه .

النحاس باشا — نحن نشكر المستر هندرسن على ما سلم به لنا . وكنت أنتظر أن يشكرنا لأننا تساهلنا في عدة مسائل لها أهميتها . وأظن أن المستر هندرسن يقدر هذا التساهل من جانبنا رغبة في الوصول الى الاتفاق . وكل ما نرجوه هو أن يكون الاتفاق خالصا من كل شائبة حتى يمكننا أن ندافع عنه بحق وننفذه باخلاص . ولأجل هذه الغاية نحن ندقق هذا التدقيق . ومع ذلك فلكى نتلاقى مع المستر هندرسن نقبل من باب التساهل أن السفير البريطانى نظرا لكونه أول سفير عين لدى مصر تكون له الأقدمية في حدود التقاليد والقواعد الدبلوماسية . على أن يكون ذلك بخطاب منفصل وعلى ألا يفسر بأنه مركز ممتاز بل تكون هذه الأسبقية التى تمنح لسفيركم في حدود التقاليد الدبلوماسية مجرد رعاية من جانبنا . وسنقدم مذكرة بهذا المعنى . سير روبرت فانسرت (الوكيل الدائم لوزارة الخارجية) — ما الذى تقصدونه بقولكم "في حدود القواعد الدبلوماسية" ؟

الأستاذ مكرم — أى أنه يعتبر فقط أقدم السفراء (Doyen) فلا يكون له إلا ما لهم من حقوق ويكون عليه ما عليهم من واجبات .

مستر هندرسن — إننا نرى قبول اقتراحكم ونحن متظرون مذكرتكم في ذلك . وما دتم تريدون الابتعاد عن مناقشات الصيف الماضى فاقربوا إذن من النص الوارد في تقرير ملنر . النحاس باشا — لن نرجع إلى تقرير ملنر ولن نقول شيئا عن مركز ممتاز .

مستر هندرسن — لا أطلب مركزا ممتازا ولكن أطلب فقط أن تقولوا إن أسبقية السفير

البريطانى مبنية على العلاقة المخصوصة التى تترتب على المعاهدة لأنه إذا لم يكن بيننا علاقة مخصوصة تترتب على المعاهدة فلا أدرى أية علاقة تكون . وعلى كل حال فلننتظر مذكرتكم .

النحاس باشا — ليكن مفهوما أن الذى قبلناه هو أن يكون لممثل بريطانيا الأقدمية فقط وهذا هو نص ما سندونه فى المذكرة : ” نظرا لأن السفير البريطانى سيكون أول سفير يعين لدى مصر فتكون للسفراء البريطانيين الأقدمية على سواهم مدة هذه المعاهدة “ .
مستر هندرسن — ” لا مانع “ .

وقد حوّرت بعد ذلك المادة المقترحة سالف الذكر تحويرا لفظيا وصارت آخر مفاوضات سنة ١٩٣٠ كما يأتى : ” يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المراجعة^(١) “
(المادة العاشرة) .

كذلك اتفق أخيرا على أن تكون المذكرة التى أشار اليها النحاس باشا فى آخر حديثه سالف الذكر كما يأتى : ” بما أن بريطانيا المظمى طبقا لأحكام المادة العاشرة من هذه المعاهدة ستكون أول دولة يمثلها فى مصر سفير ، فلذلك يعتبر السفراء البريطانيون طول مدة المعاهدة الحالية مقدمين على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر^(٢) “ .

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ١٤٧ و ١٧٥

(٢) المجموعة سالفه الذكر ص ١٠٤ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٥٣

الفصل الثانى

التمثيل السياسى فى المعاهدة الحالية

نصت المادة الثانية من المعاهدة الحالية على أن "يقوم من الآن فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية".

أما المذكرة الملحقة بهذه المعاهدة فقد تضمنت ما يأتى :

"نظراً لأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى واربندى والأملك البريطانية وراء البحار و امبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبى يمثله فى مصر سفير، فإن السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوى أقدمية على باقى الممثلين السابقين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر.

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لاعادة النظر فى الوقت وبالشروط المنصوص عنها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة"

ويتضح مما بيناه فى الفصل السابق أن نص المعاهدة الحالية فى موضوع التمثيل السياسى يفوق بمراحل كثيرة ما تقدمها من مشروعات، وأبرز ما فيه أنه جعل مصر متكافئة مع إنجلترا فى ممثلها فكما يمثل إنجلترا فى مصر سفير فكذلك يمثل مصر فى إنجلترا سفير، وفى هذا التمثيل المتبادل بلا شك تحقيق لسيادة مصر الخارجية بأكمل معانيها.

ولم تقتصر المعاهدة الى هذا الحد بل وصل المفاوضون إلى حذف مقدمة النص الوارد فى مقترحات سنة ١٩٢٩ والتي كان يشار فيها أن تمثيل إنجلترا بسفير فى مصر يرجع فى الأساس إلى "العلاقات الخاصة" التى تربطها بمصر، ويكفى أن محمد محمود باشا الذى سلمت إليه تلك المقترحات قد اعتبر أن هذه الإشارة قد تؤول بمعنى الحماية.

على أنه يلاحظ أن هناك بعض فوارق لفظية بين نص المعاهدة الحالية والنص المقابل له فى المشروع الذى وصلت إليه مفاوضات سنة ١٩٣٠، فقد زيد فى النص الوارد فى المعاهدة

العبارة الآتية : "من الآن فصاعداً" وأعتقد أنه قد قصد بهذه الإضافة عدم تعهد إحدى الدولتين المتعاقدين العدول عن تمثيلها لدى الدولة الأخرى بواسطة سفير أو إنقطاع هذا النوع من التمثيل إذا ما استعيد أو تغير لآى سبب كان السفير الأول . وليس بطبيعة الحال من صالح مصر ولا من صالح إنجائرا العدول عن هذا التمثيل السياسى بأكبر مظهر فيه . ومن ثم فإن هذه الإضافة لا ضرر فيها بل فيها المصلحة المحققة لمصر على الخصوص .

وإذا ظل الحال كما ورد فى مقترحات سنة ١٩٢٩ لأصبح مفهوماً أن "العلاقة الخاصة" بين مصر وإنجلترا هى التى دعت الأخيرة إلى أن تستأثر بمظهر الدولة الأعظم حيث يكون ممثلها فى مصر سفيراً، وذلك بعكس مصر فإن تمثيلها يظل كما كان من قبل إبرام المعاهدة أى كما كان فى ظلال تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ومعنى ذلك أن ممثل مصر فى إنجلترا يظل "وزيراً مفوضاً" .

والفارق بين السفير (Ambassadeur) والوزير المفوض (Ministre Plenipotentiaire) يقع فى مرتبة الممثلين السياسيين، فالسفير فى أول مراتب التمثيل والوزير المفوض فى المرتبة الثانية، وذلك طبقاً للقواعد التى رسمها مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ومؤتمر إكس لاشايل فى سنة ١٨١٨؛ وليس ثمة فارق بعدئذ فى الاختصاص . إنما يتميز الفارق فى مراسم الاستقبال . وعلى أى حال فقد جرت العادة — كما يقول دولة على ماهر باشا فى مؤلفه ص ٣٩٦ — على قصر حق السفراء على الدول العظمى، فنجحت هذه الطريقة فى فض الخلاف الذى حصل بين الدول بخصوص مراتب التمثيل، وأصبحت درجات الممثلين السياسيين وترتيبها معترفاً به من جميع الدول . ومن ثم فإنه ليسرنا كامل السرور أن نرى لمصر سفيراً فى بريطانيا العظمى .

وما أتت به المعاهدة الحالية لم تأت به معاهدة العراق المبرمة بينها وبين إنجلترا فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ ولا معاهدة سوريا المبرمة بينها وبين فرنسا فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦؛ فقد نص فى المادة الثانية من معاهدة العراق على ما يأتى :

"يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامى المتعاقدين الآخر ممثل سياسى (ديپلوماتيكى) يعتمد وفقاً للأصول المرعية" .

وقد يظن أن هذا الممثل السياسى قد يكون سفيراً من قبل كل دولة ، ولكن هذا الظن

يذهب اذا راجعنا الوثائق الملحقه بتلك المعاهدة إذ يتبين أن الدولتين المتعاقبتين المذكورتين قد تبادلنا الكتابين الآتيين :

(الأول) وهو صادر من "دار الاعتماد" إلى نوري باشا السعيد رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية يقول فيه : " ... إن في النية أن الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالته ملك العراق يكون بدرجة سفير" .

(والثاني) وهو صادر من نوري باشا السعيد إلى "دار الاعتماد" يقول فيه : " ... إن الحكومة العراقية وهى شديدة الرغبة فى الاعتراف عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية أول سفير فى العراق ، تنوى منح سفراء جلالته البريطانية الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الأول امتياز التقدم على ممثلى باقى الدول . وكذلك تنوى الحكومة العراقية أن ممثل جلالته ملك العراق السياسى لدى بلاط سنت جيمس سيكون بدرجة وزير مفوض طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة " .

أما ما ورد فى معاهدة سوريا مع فرنسا فمطابق بالذات لما ورد فى معاهدة العراق ومن ثم فلا داعى للإتيان بالنصوص .

على أنه قد يقال : وما دام القصد من أن يكون ممثل كل من إنجلترا ومصر لدى الأخرى سفيرا هو مراعاة الأقدمية فى المرتبة والدرجة فى مراسم الاستقبال على الخصوص ، فلماذا نص فى المذكرة الأولى الملحقه بالمعاهدة على أن تكون هذه الأقدمية مقصورة على سفير إنجلترا وحده دون مصر ؟ وإن ذلك قد يظن معه أن التكاثر الذى تحدثنا عنه غير منطبق .

ولكن لا مـر وضع يجب لفت النظر إليه ، وهو أن سبب الأقدمية يرجع — كما جاء فى تلك المذكرة — إلى أن ملك الانجليز "سيكون أول ملك أجنبى يمثله فى مصر سفير" وهذا السبب ليس متوافرا بالنسبة لمصر فى إنجلترا فلما كان يكون أول ملك أجنبى فيها حتى يكون هناك تقابل فى هذه الأقدمية .

على أن المفاوض المصرى قد قدر احتمال تغير الظروف والأحوال المانعة الآن من أن يكون لمثلنا ما لمثل إنجلترا من حق التقدم والأقدمية ، فأتى فى آخر المذكرة الصادرة منه على أن ما ورد فيها خاضع لاعادة النظر فى الوقت وبالشروط المنصوص عنها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة أى فى مدى عشر سنين أو عشرين سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة حسب الأحوال كما سنبين بعد .

الفصل الثالث

كيف يعين السفيران

قضت المادة الثانية من المعاهدة بأن يكون السفراء المتبادلون "معتمدين بالطرق المرعية". أما الطرق المرعية بالنسبة لما يتخذ من الاجراءات الخاصة بتبادل السفراء فيرجع الأمر فيها إلى قانون كل من الدولتين وتقاليدهما .

وبالنسبة لمصر فقد نص الدستور في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من الدستور على أن الملك يعين الممثلين السياسيين ويقيلمهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية، كذلك يوجد مرسوم صادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ خاص بوضع نظام للوظائف السياسية، وقد نص فيه على أن هيئات التمثيل السياسى فى مصر تنشأ وتلغى بقرار من مجلس الوزراء، وعلى أن الممثلين السياسيين يعينون بأمر ملكى يصدر بناء على طلب وزير الخارجية، وإن أرقى طبقة من طبقات هؤلاء الممثلين هى مندوب فوق العادة ووزير مفوض، ويجب تعديل هذا المرسوم من هذه الناحية لىتمشى مع الحكم الجديد الخاص بتبادل السفراء .

ومن الطرق المرعية فى تعيين السفراء أن السفير المعين يخطر وزير خارجية الدولة التى حضر إليها بنأ وصوله، ويصحب ذلك بصورة من خطاب اعتماده، ثم يطلب تحديد موعد لمقابلة ملك تلك الدولة وعند مقابلته إياه يسلمه "أصل" خطاب الاعتماد ويلقى فى الوقت ذاته خطبة فى توثيق العلاقات بين الدولتين الخ .

وقد كان المندوب السامى البريطانى يضرب صفحا عن تقديم أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة فى مصر وقد استرعى ذلك نظر أحد حضرات النواب المحترمين (الدكتور عبد الحميد سعيد) فوجه استجوابا إلى رئيس الحكومة فى سنة ١٩٢٧ وقد أجابه بأن المندوب السامى فى ذلك الوقت قد تعين فى غير عهده، وإنه كان من الواجب أن يطلب إليه تقديم أوراق اعتماده ثم عقب على ذلك بأنه ليس من الضرورى تقديمها على الصورة المعروفة فى تقديم أوراق الاعتماد^(١).

أما الآن فانه يسرى على السفير البريطانى فى مصر ما يسرى على باقى الممثلين السياسيين من حيث اجراءات التعيين وما يتبعها .

(١) مضبطة الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب سنة ١٩٢٧ ص ١٠٢٥

الفصل الرابع

امتيازات السفيرين

للسفراء فى العالم امتيازات متقابلة قضى بها العرف الدولى وليس هنا مجال تفصيلها . ولكن الذى يعنيننا حقا من أمر هذه الامتيازات هو أن الحكومة المصرية كانت تعطى للمندوب السامى بعض امتيازات بعيدة عن العرف الدولى ، فكان يسمح له بالمرور فى أرض الدولة مخفورا بجند من البريطانيين ، وكان اذا انتقل من جهة الى جهة يستولى هو وحاشيته على قطار خاص يكلف الحكومة المصرية مبالغ كبيرة ، ولكى يتبين مدى هذه التكاليف ننقل هنا صورا رسمية مما يجرى فى هذا الصدد .

فانه عند ما يفكر المندوب السامى فى الانتقال من القاهرة الى الاسكندرية مثلا يبعث بمذكرة رسمية عليها خاتمه الى وزارة الخارجية يطلب فيها اجراء الترتيبات اللازمة لتسيير قطارين من القاهرة الى سيدى جابر لنقل دار المندوب السامى ، وهذان القطاران : أحدهما بضاعة . وثانيهما خاص بالمندوب السامى نفسه ، ولكل قطار موعد معين .

وعلى إثر ذلك تحضر القطارات المطلوبة ، ويركب قطار المندوب السامى الخاص من العربات الآتية :

عدد

١	درجة ثانية بوجى بفرملة .
١	صالون .
١	أكل (شركة) .
٢	نوم (») .
١	صالون لركوب جناب القائد العام .
١	درجة أولى بوجى .
١	سبسة خلفية .

٨ = ١٦ أى أن الثمانى عربات الملاحقة بالقطار الخاص توازى ست عشرة عربة من العربات العادية .

وكذلك يحضر قطار خاص بموظفى دار المندوب السامى، وآخر خاص فاض أيضا، وتعطى التعليمات المطبوعة للموظفين وهى كثيرة متنوعة ومنها: "تفتح الصالة الملكية فى كل من سيدى جابر ومصر" و"يقوم دليل أمام المخصوص من سيدى جابر الى مصر الخ".

وقد جاء فى آخر هذه التعليمات العبارة الآتية :

"سير هذا المخصوص يحتسب على بند F. O. قطارات الحكومة المخصوصة"^(١).

وطبيعى أن المعاهدة سوف تلغى هذه الامتيازات التى تمنح دار المندوب السامى إلغاء، ولا يكون لسفير إنجلترا الجديد فى مصر من الامتيازات إلا ما لباقي السفراء.

وليس لسفير دولة حليفة من امتيازات خاصة حتى يمكن الاستمساك بما كان يمنع للمندوب السامى فى عهدى الاحتلال والحماية.

وهذا أمر بديهى، وإلا فانه يكون من حق سفير مصر فى إنجلترا مقابل من هذه الامتيازات ان حصل التساهل فى منحها على أساس المحالفة، وهذا ما نستبعده إطلاقا.

(١) ومعنى ذلك فى الاصطلاح أن هذه القطارات تكون على حساب الحكومة المصرية دون أن تدفع عنها دار المندوب السامى اجرا.

الباب الخامس

في انضمام مصر الى عصبة الأمم

الفصل الأول

لمحة وجيزة الى تاريخ العصبة وتكوينها وأغراضها
وشروط الالتحاق بعضويتها

ليست فكرة عصبة الأمم حديثة العهد ؛ وإنما هي فكرة قديمة ترجع الى عصور بعيدة في التاريخ ، وليس هنا مجال تفصيل هذا التاريخ ، ولكن الذى يهمنا الآن هو التلميح الى تاريخ عصبة الأمم بشكلها الحاضر .

فيرجع تكوين العصبة الحالية الى حاجة الدول الى من يعمل على فض ما بينها من المشاكل ، وتسوية أوجه الخلاف ، ومنع وقوع الحرب ، والرغبة فى التعاون ، واحترام العهود الدولية ؛ ورأت كل الدول أنها فى مسيس الحاجة الى مثل العصبة الحالية لما شاهدته من أهوال الحرب العظمى وما نالها من أضرار .

وقد تم إخراج فكرة عصبة الأمم الى حيز التنفيذ فى مؤتمر فرساي فى مايو سنة ١٩١٩ ؛ وكان أول قسم اشتملت عليه معاهدة الصلح هو عهد عصبة الأمم ؛ ويتكوّن هذا العهد من ٢٦ مادة غير ملحقاتها ؛ وتتكوّن العصبة من أعضاء أصليين هم الدول الموقعة على العهد والمبينة أسماؤها فى ملحق العهد ؛ والأعضاء الموقعة عددها ٣٢ دولة وهى :

الولايات المتحدة الأمريكية^(١) : بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، الامبراطورية البريطانية .
(وتشمل أيضا كندا ، استراليا ، افريقيا الجنوبية ، زيلندا الجديدة ، الهند) ، الصين ، كوبا ،

(١) لا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عضوا فى عصبة الأمم ؛ لأن مجلس الشيوخ فيها لم يصادق على توقيع ممثلها الدكتور ولسن على عهد العصبة .

اكوادور، فرنسا، اليونان، جواتيمالا، هايتي،^(١) المجاز، هندوراس، إيطاليا، اليابان، ليبيريا، نيكاراغوا، بناما، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الصرب، الكروات، السويقات، سيام، تشيكوسلوفاكيا، أوروغواي .

وانضم الى هذه الدول بعد ذلك ١٣ دولة هي : الأرجنتين، شيلي، كولومبيا، الدانيمرك، نيوزولاند، النرويج، پاراجواي، العجم، سلفادور، اسبانيا، السويد، سويسرا، فنزويلا . ومن أنظمة عهد عصبة الأمم أن لكل دولة مستقلة سواء أكانت حرة أو من المستعمرات حق الدخول في عضويتها بشرط موافقة الأعضاء الدول بأغلبية ثلثي الأصوات ، وتمهدها باحترام تعهداتها الدولية وما تصدره العصبة من لوائح .

وللعصبة جمعية عامة^(٢) تتألف من مندوبين من قبل الدول، الأعضاء لهم ما للسفراء من حقوق وامتيازات، وقد يكون لكل دولة منها مندوب أو اثنان أو ثلاثة، ولكن لا يكون للدولة مهما تعدد مندوبوها إلا صوت واحد عند أخذ الآراء، كما للعصبة مجلس إدارة يتكون من أربعة عشر عضوا منهم خمسة من قبل الدول العظمى الخمس، وهي : الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، لكل منها مندوب واحد فقط . أما التسعة الأعضاء الآخرين فتنتخبهم الجمعية العامة من بين ممثلي الدول الأخرى، على أن تصدر قرارات المجلس المذكور بالاجماع . كذلك للعصبة سكرتير عام يعينه المجلس ، ومن أهم اختصاصاته تسجيل المعاهدات^(٣) ويتبعه سكرتيريون آخرون . كما أن للعصبة أيضا محكمة العدل الدولية الدائمة ولجان فرعية متنوعة .

ولكل عنصر من عناصر عصبة الأمم اختصاصات معينة وإجراءات خاصة في نطاق الغرض الأسمى الذي من أجله خلقت وتكونت، وقد توخيت هذه الاختصاصات بإسهاب في مواد العهد تدور كلها حول التعاون الدولي، واحترام العهود الدولية، والعمل على منع الحروب أو تقليل خطرهما، ونشر المعاهدات وتدعيم السلم العام، وفض المنازعات بالطرق الودية إلى غير ذلك من التفاصيل التي يضيق عن بيانها هذا البحث .

(١) لا تعتبر "المجاز" و "اكوادور" عضوين أيضا لأنهما رفضتا التصديق على معاهدة السلام .

(٢) وتتكون في الوقت الحاضر من ممثلي ٥٧ دولة .

(٣) ولذا نصت الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المعاهدة الحالية على "سجلها بعد التصديق عليها لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .

الفصل الثانى

تاريخ النص على رغبة مصر فى الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم

أما تاريخ النص على رغبة مصر فى الانخراط فى سلك عضوية عصبة الأمم فيتلخص فيما يلى :

- ١ - لم يحو مشروع ملتر الأول الذى سلمه للوفد المصرى برئاسة سعد شيثا عن انضمام مصر إلى عصبة الأمم، ولم يأت ذكر لهذه العصبة فيه إلا بالنسبة للاحتكام إليها عند ما تدعى الحكومة المصرية أن حق التدخل - الذى تمنحه مصر لبريطانيا بواسطة معتمدها فى مصر لوقف تنفيذ أى قانون قد يخالف حقوق الأجانب المشروعة أو يخالف المتبع فى البلاد المتمدينة - قد استخدم استخداما لا ينطبق على الواقع (الفقرة الأخيرة من المادة السادسة).
- ٢ - ولما قدم الوفد المصرى هذا المشروع نص فى الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة على ما يأتى :

”تقر الحكومة البريطانية من الآن بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر جمعية الأمم كدولة حرة مستقلة“ .

ويلاحظ من الآن أن هذا النص هو أساس لما ورد فى المعاهدة الحاضرة إلى أن نصل إليه ونفسر مداه والغرض منه .

- ٣ - وبعد إتمام المفاوضات بين لجنة لورد ملتر والوفد المصرى تمخض مشروع اللجنة المذكورة فيما يختص بهذا الموضوع عن النص التالى :

”تعهد بريطانيا العظمى الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم“
(الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة) .

وحذف من هذا المشروع النهائى ما كان فى المشروع الأول من الاحتكام إلى عصبة الأمم، مع أن الأمر الذى اتفق على الاحتكام بشأنه ظل موجودا فى المشروع النهائى، وهنا يبدى سعد نقده لذلك حيث قال فى خطبة له فى الحفلة التى أقامها الطلبة تكريما له فى أبريل سنة ١٩٢١ :

”إذا قبلنا هذه المراقبة — مراقبة التشريع الخاص بالأجانب — نكون قد قبلنا أن يكون للانجليز حق شائع في السيادة الداخلية المصرية؛ فهل لهم هذا الحق؟ لا! إن أعطيناهم فأنهم ينازعوننا في كل شيء، وهم أقوياء ونحن ضعفاء، خصوصا وأن الدول والأجانب سيرحلون عن مصر ولا يكون لهم شأن في أمور مصر، ويكون الأمر محصورا بيننا وبين الانجليز، أي بين قوى وضعيف؛ فلمن نشكو ظلمهم إذا ظلمونا؟ لعصبة الأمم؟ «ما فيش»! وقد كانوا عرضوا علينا مشروعا فيه عصبة الأمم، ولكن عادوا فاستكثروا هذا علينا وحذفوا حقنا في الشكوى اليها“.

ثم ردّد سعد ذلك في خطبة أخرى له في ٦ مايو سنة ١٩٢١ عند مقابلة مشروعى ملتر قائلا إن مشروعه الثانى سمح حتى ما كان أعطى لنا برضاهم؛ فإنه كان يعطى لمصر حق الاستئناف في عصبة الأمم وأنه كان يجعل مصر في صف واحد مع إنجلترا، إذ يجعلها تتقاضى معها أمام العصبة.

٤ — ولم يشأ مشروع لورد كيرزون أن يأخذ حتى بالنص القاصر الذى أورده لورد ملتر عن اندماجها في عضوية عصبة الأمم والذى ضن بأن يورد الوصف الذى جاء في مشروع الوفد المصرى — وهو انضمام مصر الى العصبة “كدولة حرة مستقلة“، أبى لورد ملتر في مشروعه إيراد هذا الوصف، كما أبى لورد كيرزون أن يأتى بأى شيء إطلاقا عن انضمام مصر الى عصبة الأمم، وقد ظهرت نيات الانجليز بارزة في مفاوضات اللورد المذكور، ونزعتهم الى إدماج مصر لا في عصبة الأمم الدولية المعروفة وإنما في عصبة الأمم البريطانية التى تتألف من المستعمرات والممتلكات البريطانية فقط.

قد يعجب كل سامع لهذا النبا ويظن أننا نهول في الأمر، ولكن هذه النية بالذات قد ظهرت في الجلسة الحادية عشرة من مفاوضات صيف سنة ١٩٢١ حيث دار بين مستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية وعدلى باشا في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢١ الحديث الآتى بنصه :

”مستر لويد جورج — أرجو أن توقنوا أننا نكون سعداء بمنح مصر مقعدا في جمعية أممنا !!“

عدلى باشا — إن مركز مصر يختلف عن مركز الأمم التي تتكون منها تلك الجمعية .
بهذا الأسلوب المتعجرف يريد رئيس الوزارة الانجليزية الأسبق ، أن يتغفل مصر وأن
”يمنحها“ مقعدا في جمعية الأمم البريطانية !! وبذلك يدخلها ضمن الممتلكات البريطانية ،
وهو قول ينم عن جهل للروح المصرية وتاريخ مصر !

٥ — وقد سكت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وسكتت وثائقه طبعا عن إيراد أى
شئ عن موضوع انضمام مصر الى عصبة الأمم ، ولو أورد شيئا عنه ، ما كانت مصر لتقبله
إطلاقا في نطاق ذلك التصريح .

٦ — كذلك لم نتناول مفاوضات سعد زغلول مع مستر مكدونلد سنة ١٩٢٤ شيئا
عن هذا الموضوع .

٧ — وكانت أول وزارة أثبتت في خطبة العرش تناول موضوع انضمام مصر الى
عصبة الأمم هي الوزارة الائتلافية التي تألقت في سنة ١٩٢٦ برئاسة عدلى يكن باشا فقد
ورد فيها ما يأتى :

”وسنسى الحكومة سعيها للاندماج في عصبة الأمم لتظفر بقسطها في الاشتراك
بالحياة الدولية“ .

٨ — وجاء في مشروع ثروت باشا الذى قدمه لسير أوستن تشمبرلين في المادة الرابعة
منه ما يأتى :

”تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر في جمعية الأمم وتعضد الطلب الذى تقدمه
مصر لهذا الغرض“ .

ولا يخرج النص الوارد في مشروع تشمبرلين نفسه عن هذا النص مع تعديل طفيف
في ألفاظه وهو :

”يبدل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الأمم ، ويعضد
الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض“ (المادة التاسعة) .

وهذا النص في ذاته أسوأ مما ورد في مشروع ملنر ، لأن المشروع الأخير اقتصر على ذكر
تعضيد الطلب الذى تقدمه مصر للانضمام إلى العصبة ، أما مشروع تشمبرلين — ثروت فقد
ورد فيه أن يكون قبول مصر في هذه العصبة بوساطة إنجلترا وفي هذا معنى الوصاية بلا مرء .

٩ - وورد في المشروع الأول لمقترحات هندرسن - محمد محمود المرقوم بحرف (ا) النص الآتى :

”بيذل صاحب الجلالة البريطانية نفوذه لقبول مصر في جمعية الأمم، ويؤيد الطلب الذى ستقدمه مصر لهذه الغاية، وتصرح مصر من جهتها باستعدادها لقبول الشروط المفروضة للدخول في الجمعية“ (المادة ٣) .

ثم تعدل هذا النص في المشروع الأخير الذى وقعه محمد محمود باشا إلى ما يأتى :
”بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا في جمعية الأمم فستقدم طلبا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة في المادة الأولى من ميثاق الجمعية، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعريضها في ذلك الطلب“ (المادة ٣) .

وقد قال دولة محمد محمود باشا في كتابه الأخضر عن هذا الموضوع بحذافيره ما يأتى :
”أقترح أن تنزع هذه المادة أصلا من المعاهدة؛ فان الواقع في أمر دخول عصبة الأمم أنه ليس جزءا من التسوية التى يراد وضعها بين البلدين وأنه مستقل عنها، وتحقيق لأمنية قديمة لم تزل حكومات مصر المتعاقبة منذ إعلان استقلالها ترجو تحقيقها . وإذا كان ثمة ارتباط بينه وبين تسوية مرضية بين البلدين، فهو أن عدم التوفيق إلى تلك التسوية كان حتى الآن حائلا دون إخراج الأمنية المذكورة إلى حيز التحقيق الفعلى . فالارتباط تاريخي ليس بينه وبين أجزاء التسوية علاقة مباشرة .

ثم أن المادة بوضعها بصيغتها أشبه ما تكون بفرض يفرض على مصر وشرط يؤخذ عليها كما لو كانت كارهة للدخول . وقد تلقى في روع القارئ أن مصر تدخل العصبة لتكون من أتباع بريطانيا وحاشيتها فيها .

على أن مصر تحرص كل الحرص على الحصول على تعضيد بريطانيا العظمى لها في دخول العصبة، فليس ما يمنع إذا من أن يكون طلب التعضيد وقبوله موضوع تكاين يتبادلان بين الحكومتين ملحقين للمعاهدة .

ولقد أفاض الجانب البريطانى في استحسان تضمين المعاهدة أمر عزم مصر على طلب الاندماج في عصبة الأمم، لما في ذلك من ارضاء النزعة الدولية المحببة الآن، ومن اكرام العصبة

واحترامها . وذكر فضلا عن ذلك أن المعاهدة تشير في أكثر من مكان الى الواجبات المترتبة على ميثاق العصبة أو إلى أحكام ذلك الميثاق، وأنه يحسن لاعطاء تلك الاشارات حق معناها وكامل مفهومها، أن يكون في صدر المعاهدة إعلان عزم الحكومة المصرية في هذا الشأن .

اتفق إذا على أن تضمن المادة في المعاهدة، غير أنه قبل أن تعدل على وجه يرضى كرامة مصر، ويدل على أن دخول مصر العصبة تحقيق لأمل قديم لها، وعلى أن ذكر ذلك من جانب مصر جاء على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعزيد“ .

١٠ - وفي مفاوضات النحاس - هندرسن، قدم الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس في ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ مشروع الأول ويتضمن في مادته الثالثة النص الآتى :

”تعترف بريطانيا بحق مصر في أن تكون عضوا في عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة“ .

وهذا النص يشبه في جوهره النص الوارد في مشروع الوفد المصرى سنة ١٩٢٠ على أن البون شاسع بينه وبين النص الوارد في مقترحات هندرسن - محمد محمود ؛ ذلك لأن مصر لم تتميز عند انضمامها لعصبة الأمم بصفتها الحقيقية ”كدولة مستقلة ذات سيادة“، لأنه ظاهر مما بيناه آنفا أن كثيرا من المستعمرات والممتلكات الخاصة الملحقمة بالدول العظمى أعضاء في عصبة الأمم . وقد يقال ان مثل هذا الوصف الذى ورد في مشروع الوفد المصرى سنة ١٩٣٠ لا ضرورة له ؛ لأنه كان معروفا أن مصر استقلت بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛ وقد ناقشنا هذا رأى من قبل فلا حاجة الى تكرار ما جاء فيه .

ويتبين من مقارنة النصين أيضا أن مصطفى النحاس باشا حذف من مشروعه ما ورد في مقترحات هندرسن - محمد محمود، ما يفيد حرص مصر على طلب دخولها عصبة الأمم، وتعهد إنجلترا بتعزيدها في طلبها، وسيوضح مما يلي ما دار في هذا من مناقشات .

فقد وجه مستر هندرسن إلى مصطفى النحاس باشا بجلسة ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ ما يأتى :

”... والان أحب أن اعرف الحكمة في تغيير المادة الثالثة بدخول مصر في عصبة الأمم، فقد حذفتم ما ورد فيها خاصا باظهار مصر الرغبة في الدخول، كما حذفتم وعد إنجلترا بمساعدتكم في الانضمام الى العصبة، وكنا نظن أن هذا يسركم كل السرور“ .

فأجاب دولة النحاس باشا بما يلي :

” أما رغبة مصر في الدخول في العصبة فبديهية ومستفادة من المادة ١٥^(١) ، ولا فرق في الواقع بين مادتنا ومادتكم ، إلا أننا أعرف بشعور مواطنينا وما يرضيه وما لا يرضيه ، ومادتنا لذلك أفضل فأرجو أن لا يكون لديكم اعتراض عليها “ .

وفي اليوم التالي دارت المناقشة الآتية في هذا الموضوع نفسه :

” مستر هندرسن — إنكم تريدون طبعاً أن تقدموا طلباً عقب التصديق على هذه المعاهدة إلى عصبة الأمم بقبولكم بها ، وإني أستحسن أن تحال هذه المادة على لجنة التحرير لوضع صيغة توفق بين نصنا ونصكم .

النحاس باشا — أظن أن هذا المعنى مستفاد من النص الذي وضعناه خصوصاً وأن المادة ١٥ تجعل العصبة مختصة فيما قد يعرض بيننا من الخلاف ، فإن كان هناك شك في ذلك فلا مانع لدى من التوفيق بين النصين .

مستر هندرسن — الذي أفهمه أننا متفقون على أن مصر ستدخل عصبة الأمم ، وفيما عدا ذلك يمكن أن ننظر هل هناك ضرورة لوضع صيغة مشتركة توفق بين الصيغتين .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع ويمكننا أن نقترح التعديل حالا بالشكل الآتي :

” بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول في عضوية عصبة الأمم ، فإن بريطانيا تعترف بحق مصر في أن تكون عضواً في عصبة الأمم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة طبقاً لأحكام عهد العصبة “ .

مستر هندرسن — سيكون لدينا لجنة للتحرير ويمكنها أن تنظر في ذلك ، فإن لم تر اللجنة داعياً لذكر تعهد الحكومة البريطانية بتأييد طلب الدخول فنحن لا نتمسك به .

النحاس باشا — لا مانع فإن المسألة مسألة صيغة^(٢) “ .

وفي ٥ مايو سنة ١٩٣٠ قدم الوفد المصري مشروعاً آخر لا يختلف في جوهره من ناحية انضمام مصر الى عصبة الأمم عما ورد في اقتراحه السابق فقد جاء فيه ما يلي :

(١) وهي المادة ١٥ من مقترحات سنة ١٩٢٩ الخاصة بالأحكام إلى عصبة الأمم عند استحكام الخلاف في تطبيق أحكام تلك المقترحات أو تأويلها .

(٢) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٣٦ و ٣٧

”بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول في عضوية عصبة الأمم، فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة“ .

وهذا النص هو الذى استقر عليه الرأى فى ليل ٧ / ٨ مايو سنة ١٩٣٠ كما جاء فى صفحة ١٧١ من محاضر المفاوضات دون أن يظهر فى خلال المحاضر المذكورة عن هذا الموضوع شىء خلاف ما ذكرناه .

١١ — ولما أعيدت المحادثات فى سنة ١٩٣٦ صار النص الخاص بانضمام مصر الى عصبة الأمم كما يأتى :

”تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم ، وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة“ .

وسيتضح من مقارنة هذا النص بما سبقه من النصوص أنه كان لحكمة ستظهر بجلاء من تفسيره الوارد فى الفصل التالى .

ومن المهم ملاحظته أن النص سالف الذكر لا يسرى إلا على ”مصر“ وحدها دون ”السودان“ لأن مسأله لم تنته بعد، ولأنه إلى الآن شركة فى الإدارة بين مصر وانجلترا ولا يجوز التفكير فى دخوله عصبة الأمم إلا بعد فض النزاع بشأنه فضا نهائيا .

الفصل الثالث

طريق الانضمام إلى العصبة

١ - وجوب تقديم طلب

بيننا آنفا أن عصبة الأمم مكوّنة من أعضاء من الدول المستقلة وأعضاء آخر من المستعمرات . وظاهر من المادة الأولى من عهد عصبة الأمم^(١) أن الدول التي وقعت عليه والمثبتة أسماؤها كلها في ملحق العهد تعتبر أعضاء أصلية فيها . ولكنها لم تكتف بذلك ؛ وإنما أباحت المادة الأولى المذكورة لكل دولة - مستقلة كانت أو من الممتلكات أو المستعمرات ممن تكون أسماؤها غير مدرجة بملاحق العهد - الحق في الدخول في عضوية العصبة .

ويبين "النظام الدستوري"^(٢) الموضوع للعصبة نظام الالتحاق بها وحدد لذلك شروطا منها : وجوب تقديم طلب إليها (demande d'admission) .

ولذلك نص في المادة الثالثة من المعاهدة على أن مصر تنوى أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . والحكمة من عبارة "تنوى أن تطلب" وهي التي اقترحها مصطفى النحاس باشا وقبلها مستر هندرسن سنة ١٩٣٠ ، وقبلها الطرف البريطاني هذا العام أيضا - الحكمة من هذه العبارة أن ليس هناك من دافع بانضمام مصر إلى العصبة إلا وحى ضميرها وإلا خالص عزمها "وניתها" ، وذلك حتى يبعد عن الأفهام أن انضمامها إلى العصبة ضربة لازب من انجلترا أو أن هناك إشرافا منها على مصري يستلزم وجوب هذا الانضمام .

٢ - فحص الطلب

ويتولى فحص الطلب لجنة خاصة، ويدور البحث فيه عادة أمام جمعية الأمم (L'assemblée) على المسائل الآتية^(٣) :

(١) هل طلب الانضمام إلى العصبة نظامي (ordinaire) ؟

(١) Pacte de la Société des Nations (٢) L'organisation constitutionnelle

(٣) مجموعة أعمال عصبة الأمم من سنة ١٩٢٠ - ١٩٢٧ (Annuaire de la Société des Nations)

(٢) هل حكومة الدولة التي تطلب الالتحاق بعضوية العصبة معترف بها كحكومة شرعية^(١) (de jure) ؛ أو كحكومة قابضة على أزمة الأمور^(٢) (de facto) . وما هي الدول التي تعترف بها ؟

(٣) هل للبلاد طالبة الالتحاق حكومة ثابتة ، وحدود معينة ؟ وما هي مساحتها وعدد سكانها ؟

(٤) هل هي حرة في حكم نفسها بنفسها ؟

(٥) ما هي مدى أعمال حكوماتها وتصريحاتها بالنسبة لاتفاقاتها الدولية أو للقواعد التي وضعتها عصبة الأمم في شؤون التسليح ؟

الفصل الرابع

طلب الانضمام

١ - شروط قبول الطلب

وتقضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من عهد العصبة بأن الدولة طالبة الالتحاق لا تقبل في عضوية العصبة إلا بشرطين :

(الأول) تقديم ضمانات كافية من الدولة طالبة الالتحاق لتأكيد رغبتها الخالصة في احترام عهودها الدولية ، وقبول ما تصدره العصبة من لوائح بالنسبة لقواتها وتسليحاتها البرية والبحرية والجوية .

(الثاني) موافقة ثلثي الجمعية على انضمام تلك الدولة .^(٣)

(١) الحكومة الشرعية هي التي يقاومها ثوار في داخل البلاد وهي التي يقضى القانون الدولي بأن تستمر مع ممثليها في الخارج علاقات الدول الأجنبية بالرغم من تغلب هؤلاء الثوار عليها .

(٢) عند ما تقع اضطرابات أو منازعات حزبية بشأن القيام بشؤون الحكم تقضى قواعد القانون الدولي بأن علاقات الدول الأجنبية تكون مع من بيده السلطة الفعلية .

(٣) وثلاثا عدد أعضاء الجمعية يبلغ في الوقت الحاضر ٣٨ عضوا .

٢ - المحكمة من تأييد انجلترا لطلب الانضمام

ويرى مما تقدم أن للنص في المادة الثالثة على أن انجلترا "ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم"، حكمة تظهر من استعراض ما يدور البحث عليه عادة عند تقديم الطلب وما يجب توافره من الشروط؛ فقد مر بنا القول أنه عند ما تقدم دولة بطلب انضمام إلى العصبة تجرى الجمعية تحريات منها معرفة الدول التي تعترف بحكومة هذه الدولة، وهذا يماثل نظام التركيبة الواجبة عند رغبة انتساب شخص إلى هيئة أو جمعية أو حزب أو ناد الخ؛ فلا عيب فيه من هذه الناحية. كذلك مر بنا القول أنه يجب موافقة ثلثي الجمعية على طلب الالتحاق؛ ومعلوم أن مصر في حاجة إلى دعاية عظيمة في الخارج، فأننا لا نزال نقرأ في الصحف الأجنبية آراء وأخبار غريبة عن مصر تصورها بأنها من مجاهل الأرض وأن شعبها من همج الناس. وليس أقدر على الدعاية في سبيل مصر لدى الدول الأعضاء إلا انجلترا بصفتها حليفة لمصر، وإن دعايتها في هذا السبيل لها قيمتها وأثرها؛ لأنها إحدى الدول الخمس العظمى التي يتكون منها إدارة الجمعية إن لم تكن أولها.

ومن ثم فلا ضير من النص على تأييد طلب انضمام مصر إلى العصبة، وليس فيه ما يمس الكرامة، بل إذا دققنا النظر علمنا علم اليقين أنه في صالح مصر وإن هذا التأييد واجب؛ ذلك لأننا إذا تصورنا تقدم مصر إلى عصبة الأمم دون أن يتوافر العدد اللازم بقبولها ضمن عضويتها - وهو ثلثا عدد أعضاء الجمعية - ثم رفض الطلب؛ فماذا تكون النتيجة؟ ألا تكون النتيجة أن مصر ذات التاريخ الناصع والماضي المعروف لا تقبل الدول بأن تكون لها شخصية دولية كأقل المستعمرات شأنا؟ ماذا يكون أثر ذلك؟ أنه لا شك لو حصل يكون لطمة في وجه مصر ولطخة في سمعتها لدى العالم!

وقد طالعنا في سجلات عصبة الأمم قرارات الجمعية في قبول ورفض دول طلبت الانضمام إليها؛ ولجانها المختصة بفحص طلبات الانضمام تقارير مسببة عن القبول أو الرفض، وليس هنا مجال بيانها، وهي ثابتة لمن يشاء مراجعتها في الجزء الثالث من أعمال عصبة الأمم من ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ لغاية ١٧ يولييه سنة ١٩٢٧ ص ٢٠١ - ٢١٤ و ٧٦٧ و ٧٦٨ . (وهو المرجع السابق الإشارة إليه آنفاً).

ومن الدول التي رفض طلب انضمامها، ونذكرها على سبيل المثال ولاية ليشنشتين، وموناكو، وسنت مارين، وقد وضعت اللجنة الخامسة وجمعية الأمم تقريرا عن طلب الدولة الأولى في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ اقترحت فيه وجوب رفض طلب انضمامها بسبب صغر إقليم ولايتها، وفي ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٠ أبلغ سكرتير عام العصبة هذه الولاية ان الجمعية بعد أن بحثت طلب انضمامها قررت أنه لا يمكن قبوله بعين الرعاية في الوقت الحاضر. (مجموعة محاضر جمعية الأمم رقم ٢ سنة ١٩٢١ ص ٦٨٥ و ٦٨٦)؛ ولكل ولاية من الولايات التي لم يقبل طلبها ظروف نجتزئ بالمثل السابق عن الافاضة فيها .

وزيادة على ما تقدم فقد قدمت العراق طلبها إلى عصبة الأمم غير مستوف شرائطه المطلوبة فقامت ضجة من أجل ذلك انتهت بدعاية انجلترا لها إلى قبولها في النهاية! ومما يوجب الأسف حقا أن وجه البسيطة كله قد أصبح في نطاق عصبة الأمم إلا عددا ضئيلا من الدول ذكر المرجع الذي ألمحنا إليه آنفا اسماءها وعددها وبدأت بذكر "مصر" وأشارت إلى اشتراك مصر في توقيع المعاهدة الخاصة بمراقبة التجارة الدولية للأسلحة والزخائر ومعدات الحرب المبرمة بجنيف في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٥، كما أشارت إلى توقيع مصر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وتصديقها في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ على الاتفاق الدولي لتسهيل الاجراءات الجمركية، وإلى اشتراكها في مؤتمر الأفيون، ومؤتمر حماية الطفولة والشباب، وإلى غير ذلك من المعاهدات والاتفاقات الدولية العديدة: هذا ويتضح مما تقدم أن مقترحات سنة ١٩٢٩ كانت تتضمن نصا مفاده: "تعهد الحكومة البريطانية تعضيد مصر في طلب انضمامها إلى عصبة الأمم" وقد حذف الوفد المصري هذا النص من مشروعه الذي قدمه سنة ١٩٣٠، وأخذ بنص اقترحه دولة النحاس باشا بيناه آنفا ولم يشمل ذلك التعهد، وبقي هذا النص متفقا عليه إلى يوم انقطاع المفاوضات في ٨ مايو سنة ١٩٣٠، وقد صرح مستر هندرسن في جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٣٠ أنه "إذا لم تر لجنة التحرير داعيا لذكر تعهد الحكومة البريطانية بتأييد طلب الدخول فنحن لا نتمسك به" وقبيل انتهاء هذه الجلسة تكونت لجنة التحرير من واصف غالى باشا والأستاذ

(١) وهي : مصر، وإيسلند، والمكسيك، وتركيا، والجمهوريات المتحدة السيفوتية . ولكن بعض هذه الدول

دعينا قد انضمت بعد ذلك إلى العصبة .

(٢) وستناول الكلام على هذه المعاهدات عند بحث ما يجب القاؤه منها طبقا للادة ١٤ من المعاهدة الحالية .

مكرم عبيد ومحمود حسن بك من قبل مصر ومسترمري ومستركامبل ومسترملكين من قبل إنجلترا؛ ولكن لم يظهر أثر لتغيير في هذا النص إلا بالنسبة للصياغة فقط . ولكن المادة الثالثة من المعاهدة أتت على ما كان قد اتفق على حذفه من قبل؛ ولما لم يتيسر لنا الاطلاع بعد على محاضر المحادثات الأخيرة ، فانه يلوح لنا أن الدافع الى الرجوع الى هذا النص هو ما بيناه آنفا من أن تأييد إنجلترا لمصر في طلب انضمامها الى العصبة أمر ضروري لا عيب فيه . ولكي ندلل فوق ما تقدمنا به من أدلة على حكمة هذا التأييد، أن دولة محمد محمود باشا ذكر في مقدمة بيانه في كتابه الأخضر " أنه أريد في وقت من الأوقات جس نبض دار المندوب السامي لتعرف الطريقة التي تلقى بها الحكومة البريطانية مثل ذلك الطلب — أى طلب الانضمام الى العصبة ... اذا تقدم من مصر . فكان الجواب على ذلك أن الحكومة البريطانية لا يسمعها إلا أن تكرر لمصر ما سبق لها اعلانه الى سكرتيرية عصبة الأمم عند ما أبلغت في سنة ١٩٢٤ بعض الدول ومن بينها مصر الاتفاق الدولي الخاص بتسوية المشاكل الدولية للانضمام اليه ، وقد كان هذا الاعلان شبه تحذير حتى لا تعتبر المسائل المتعلقة التي احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسائل التي يجوز أن تعالج أو تسوى بالطريقة التي قررها الاتفاق الدولي المذكور .

وقد تحزينا تفصيل ما أجمله دولة محمد محمود باشا في كتابه الأخضر، فوقفنا من أوراق رسمية ثابتة على إنه قد دار حديث بين المغفور له عدلى باشا مع لورد لويد المندوب السامي الأسبق في يومى ٧ و ٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ في المسائل السياسية المتعلقة بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، وكان من بين هذه المسائل تنفيذ المهد الذى قطعتة الحكومة المصرية على نفسها في خطاب العرش بشأن الانضمام الى عصبة الأمم؛ وقد ذكر لورد لويد لعدلى باشا — رئيس الحكومة وقتئذ — أنه يجهل رأى حكومته في هذا الصدد، ولكنه يرى بالرغم من ذلك، أنه إذا قدمت مصر طلب الانضمام الى العصبة فان الحكومة الانجليزية لا يسمعها إلا أن تبدى تحفظات وأن تشترط شروطا قد يترتب على إبدائها أو اشتراطها أثر غير حسن . ولكن عدلى باشا مع ذلك أبدى رغبته في تعرف رأى الحكومة الانجليزية في هذا الموضوع فوعد لورد لويد بأنه سيستطلع رأى حكومته في ذلك .

وبعد ذلك قابل عدلى باشا مستر نيقل هندرسن (أحد كبار موظفى دار المندوب السامي) وتذاكر معه في هذا الموضوع ذاته ، فأجابه بأن حكومته قد أبلغته بأنه اذا طلبت الحكومة

المصرية الانضمام الى عصبة الأمم، فإن الحكومة الانجليزية سوف تعلن في العصبة أنه لا يمكنها أن تقبل تدخل العصبة في تسوية المسائل التي احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وأشار هلاوة على ذلك بأن هذا الأمر يشبه ما سبق أن فعلته الحكومة الانجليزية عند ما أبلغت عصبة الأمم مصر بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٢٤ الخاص بتسوية الخلافات الدولية، فقد أرسلت الحكومة الانجليزية الى سكرتيرية عصبة الأمم في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ كتاباً يتضمن المعنى السابق وزاد في الفقرة الأخيرة منه "أن الحكومة البريطانية لا تسمح بإزاء هذه التحفظات - أى تحفظات تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - بأن تستثير مصر عصبة الأمم للتدخل بخصوص الحماية التي ضربت عليها ...".

ويتبين من ذلك كله أن مصطفى النحاس كان حكيماً عند ما جهر بأعلى صوته في حفلة عيد الجهاد الوطني يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ معلناً رفض مصر انضمامها الى عصبة الأمم قبل أن تسوى أوجه التزاع بينها وبين إنجلترا، والتي احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومن هذا كله، ومما سيرد بعد عن موقف عصبة الأمم في مسألة الحبشة، يتبين مدى سلطان إنجلترا وسيطرتها على هذه العصبة ، ومن ثم تبرز حكمة تأييدها مصر في طلب انضمامها الى العصبة ظاهرة جليلة حتى تستطيع أن تحصل على شخصية دولية سبق أن حصل عليها من كان من الدول أصغر منها شأنًا وأقل خطراً .

الفصل الخامس

ماهية العهود الدولية التي يجب على مصر احترامها

نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أن الحكومة البريطانية ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم "بالشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة"؛ وهذه العبارة كانت موضوعة في مقترحات سنة ١٩٢٩، ولكنها استبدلت في آخر مفارضات سنة ١٩٣٠ بالعبارة الآتية : "عند قيامها بأحكام عهد العصبة". ولا فرق في الواقع بين هذه العبارات جميعها ، لأنه إذا توافرت في الطلب الشروط المنصوص عليها

في المادة الأولى من عهد العصبة كان ذلك تنفيذا لأحكام عهد العصبة جميعها ؛ لأن الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا العهد تنص على ما يأتي :

” لكل دولة مستقلة ، أو من الممتلكات ، أو من المستعمرات غير مدرج اسمها في ملحق العهد ، أن تصبح عضوا متى وافق على اندماجها ثلثا أعضاء الجمعية تحت شريطة أن تعطى ضمانات كافية لتوكيد رغبتها الخالصة في مراعاة التزاماتها الدولية وقبول ما تصدره العصبة من اللوائح فيما يختص بقواتها وتسليحاتها البرية والبحرية والجوية^(١) .

ويتضح من ذلك أن العبارة التي نحن بصدد الكلام عنها أوفق من حيث الصياغة في مقترحات هندرسن — محمد محمود سنة ١٩٢٩ ، والمعاهدة الحاضرة من العبارة التي انتهت إليها مفاوضات النحاس — هندرسن سنة ١٩٣٠ ؛ وذلك لأنه يفهم من العبارة التي تضمنها مشروع سنة ١٩٣٠ أن مصر لا تصبح عضوا في العصبة إلا حال قيامها (on complying) بأحكام عهد العصبة ؛ ولا تتأني العضوية في وقت واحد مع القيام فعلا بأعباء العهد ، ويفهم من هذه الصياغة أن العضوية لن تصبح لمصر إلا بعد أو عند قيامها بأحكام عهد العصبة ، وهذا ما لا يقصده المتفاوضان بطبيعة الحال ؛ لأنه غير متصور أن يكون قبول مصر معلقا إلى أن تقوم بتنفيذ أحكام ذلك العهد ؛ وإنما المقصود هو بلا شك أن مصر لن تصبح عضوا في عصبة الأمم ، إلا عند قيامها بتنفيذ ما هو مشروط لانضمام الدول إليها في المادة الأولى من عهد العصبة ، وهو تقديم الضمانات التي تكفل عزمها الأكيد على احترام عهودها الدولية . هذا هو المقصود من نص سنة ١٩٣٠ وهو ما وضحه في الصياغة النص الذي جاء في المعاهدة الحالية استنادا الى مقترحات سنة ١٩٢٩

يبقى إذن بيان : (أولا) طريقة تقديم الضمان لتنفيذ العهود الدولية . (وثانيا) ماهية مدلول هذه العهود وإلى أي وقت تنصرف .

أما عن الأمر الأول فإن الضمانات التي تعطى للعصبة لاحترام العهود الدولية فمفهوم أنه يكتفى في ذلك بما يشمل الطلب الذي يتقدم للعصبة ، إذ منه يتبين مدى احترام وتنفيذ الدولة طالبة الانضمام لما اشتركت فيه من معاهدات أو ما التزمت به من تعهدات .

(١) من تعريب حضرة الزميل الأستاذ زكي سعيد البدرمانى المحامى فى كتابه «عصبة الأمم» سنة ١٩٢٧

وأما عن الأمر الثانى فانه يفهم من النص أن المقصود بالالتزامات المطلوب من الدولة احترامها : الالتزامات التى ترتبط بها شخصيا مع دولة أو دول أخرى بعد تقرير قبولها فى العصبة ؛ الالتزامات السابقة على انضمامها ، وهذا ما تقضى به القواعد القانونية الأولية ؛ ولكن هناك مادة أخرى فى العهد — وهى المادة ٢٠ — تقضى بغير ذلك حيث تقرر ما يأتى :

” تلتزم الدول الأعضاء ، كل منها فيما يخصها ، باعتبار هذا العهد ملغيا لسائر الالتزامات أو المذاهب المحلية التى تتعارض مع نصوصه ؛ وبأنها لن تدخل فى المستقبل فى اتفاقات تتنافى مع تلك النصوص .

وفى حالة ما اذا كانت إحدى الدول الأعضاء قد التزمت قبل دخولها فى العصبة بمعاهدة تتناقض مع نصوص العهد فعليها أن تسعى فورا الى الخلاص منها^(١) .

ومفهوم وفى محله : القول بأن الدولة العضو الجديد فى العصبة لا تدخل فى المستقبل فى اتفاقات تتنافى مع أحكام العهد ، ولكن الاتفاقات السابقة التى قد تتعارض مع هذا العهد لا يخرج أمرها عن اثنين :

(١) إما أن تكون فى صالح مصر .

(٢) أو أن تكون فى صالح الدولة التى اتفقت معها .

وكل هذا يستلزم من الدولة المنضمة إلى العصبة حديثا أن تجدد المعاهدات القديمة التى ترى الغاءها أو سريان مفعولها ، ولذلك نعتقد أنه من الأفضل إرجاء هذه التصفية إلى حين التكلم على نص المادة ١٤ من المعاهدة .

(١) من تعريب الأستاذ زكى سعيد البدرمانى المحامى فى كتابه المشار إليه آنفا ص ١٩٥

الفصل الثاني

هل من المصلحة انضمام مصر الى عصبة الأمم

اختلف الرأى بين المتفقيين فى القانون الدولى على إنشاء عصبة الأمم وتحقيق الأغراض المرجوة من إنشائها ؛ فرأى البعض أن ليس ثمة فائدة من وراء هذه العصبة ، ورأى البعض الآخر أنها ضرورية لضمان السلام فى العالم ، واقترح البعض وجوب أن يكون للعصبة جيش عالمى (Force international) حتى تساج قراراتها بنطاق من الاحترام الدولى الواجب . وقد ألم الأستاذ زكى سعيد البدرمانى فى كتابه "عصبة الأمم" بالنظريات المختلفة فى هذا الصدد من ص ١٤٧ — ١٦٢

وها هى ذه الأيام قد حققت شيئاً من آراء من كانوا لا يرون أية فائدة من العصبة لعدم ضمان تنفيذ قراراتها الضمان الكافى المقرون بالأحكام القضائية عادة ؛ وذلك لمناسبة الحرب الحبشية الإيطالية (سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦) حيث أصدرت العصبة قراراً بتوقيع عقوبات اقتصادية تطبيقاً لحكم المادة ١٦ من العهد مؤداها مقاطعة الدول لاطاليا فى المعاملات التجارية من واردات أو صادرات^(١) ، وقد نفذته الدول الأعضاء وعددها كما قلنا عظيم ؛ ولكن إيطاليا سارت فى طريقها غير آبهة بهذه العقوبات ؛ ولما كسبت الموقعة والتهمة الحبشة رفعت العصبة عنها العقوبات التى كانت قد وقعتها ؛ وقررت فى الوقت ذاته أنها لا تزال حريصة كل الحرص على المحافظة على عهد العصبة ، وكلفت مجلس إدارتها بدعوة الدول الأعضاء الى أن تقدم الى السكرتيرية العامة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ ما يعن لها من الاقتراحات التى ترمى الى ضمان تنفيذ المبادئ التى قررها ذلك العهد ، وأن يحضر السكرتير العام تقريراً شاملاً فى هذا الصدد يعرض فى أول اجتماع لها ؛ والى حين وضع هذا الكتاب لم يتقرر

(١) وقد قررت الحكومة المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ انضمام مصر الى عصبة الأمم فى تطبيق هذه العقوبات وتنفيذ ذلك صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٣٥ واستندت الحكومة فى استصدارها هذا المرسوم على مذكرة رفعها لمجلس الوزراء بينت فيها الدوافع التى أوجهاها الى الانضمام الى العصبة فى توقيع تلك الجزاءات .

(٢) ٤ يوليه سنة ١٩٣٦

شئ بعد في تعديل العهد . وكل ما حدث في هذا الموضوع أن اجتمعت الجمعية العمومية السابعة عشرة لعصبة الأمم بعد ظهر يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وألقى المسيو لاماس رئيسها خطبة الختام ؛ فقال عن اصلاح العهد إن جعل عصبة الأمم عالمية هي المهمة الكبرى ، ثم تكلم عن المظاهر المخيفة في الموقف الدولي العالمي ، وأشار الى رغبة كل أمة في الاكتفاء بمواردها والى تقلب أسعار العملة والتسابق في التسلح ؛ وقال إن من الواجب فحص أسباب القلق السياسى والاقتصادى اذا كان يراد التغلب على التطرف وتقلب الانفجارات ، وأشار الى مسألة المستعمرات فقال : ” إن ارواء ظمأ بعض الدول الى التوسع يتوقف على استبدال النظرية السابقة التى قامت عليها السياسة الاستعمارية القومية “ . وقد وافقت الجمعية العمومية المذكورة على قرار يقضى بتأليف لجنة لدرس الاصلاحات الواجب ادخالها على عهد العصبة ؛ وبعد مناقشات طويلة بين الدول فى هذا الموضوع تقرّر اجتماع اللجنة المذكورة فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦^(١) ؛ وستشرع هذه اللجنة فى عملها عند ما تنتهى سكرتيرية عصبة الأمم من جمع المواد اللازمة لاصلاح العهد ، ومن ضمنها الردود التى سترد من أعضاء العصبة إجابة على الكتاب الدورى الذى أرسل فى ٤ يوليه الماضى كما بينا آنفا ؛ وستنحصر مهمة هذه اللجنة بعد ذلك فى دراسة هذه الردود واستخلاص اقتراحات منها ، ثم وضع تقرير شامل يتضمن اقتراحات فى صدد التنفيذ العملى للرغبة التى أعربت عنها عصبة الأمم فى شهر يوليه بخصوص البحث فى أفضل الوسائل لتنفيذ مبادئ العهد^(٢) .

ولكننا نجاهر برأينا بأن فشل الخطة التى وضعتها العصبة وروّجت لها انجلترا لا ينهض دليلا على عدم الحاجة الى العصبة ذاتها ، إذ دلت تجارب الماضى — فيما عدا موقفها بالنسبة للحرب الحبشية الإيطالية — على أنها أدّت للعالم خدمات عظيمة فى سبيل توطيد السلام العام وفض المشا كل الدولية ومنع وقوع الحروب .

وأعتقد أن العصبة أدّت فى هذا السبيل رسالتها ، وفرضت عقوباتها على إيطاليا فى حدود المادة ١٦ من العهد نفسه ، ونفذت الدول الأعضاء هذا القرار تنفيذ أثر على معاملاتها مع إيطاليا تأثيرا كبيرا ؛ ولكن العقوبات أنعشت الصناعات الوطنية فى إيطاليا إنعاشا عوّض عليها

(١) جريدة المقطم الصادرة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٦

(٢) جريدة الأهرام الصادرة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٦

شيئا مما فوّته عليها تلك العقوبات . فلا عيب إذن على العصبة أو الدول بالنسبة للخبشة ؛ وكل ما وجه إلى هذه الدول وبخاصة إلى إنجلترا أنه كان يجب ضمانا لتنفيذ قرارات العصبة ، وحفظا لكيان الحبشة . أن تعلن الحرب على إيطاليا ، ولكن يلوح إلى أن قوة إيطاليا واستعدادها الحربى فى السنوات الأخيرة ، والحق الدولى المضطرب حفز الدول وفى مقدمتها إنجلترا إلى التريث وحقن الدماء ، وما كنا ندرى ماذا يكون الموقف لو أعلنت الحرب العالمية على إيطاليا ، وماذا تكون النتيجة ... !!

ولا نقول هذا القول دفاعا عن عصبة الأمم ، ولكنا نقوله دفاعا عن أساس إنشائها بعد إدخال تعديل فى عهدها على ضوء ما ظهر من قصور فيه ، فى حوادث الحرب الإيطالية - الحبشية ؛ نقول هذا القول بالرغم من أن تلك العصبة قد صممت آذانها عن أن تسمع ظلامة مصر فى أشد أوقاتها محنة ؛ فإن ننس لا ننس عندما وقعت حادثة قتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام وما وقع من الحكومة الانجليزية فى ذلك الوقت من إجراءات قاسية تعسفية ، بالرغم من أن ذلك الحادث كان فرديا لا علاقة للأمة به ، وبالرغم مما قدّمته الحكومة المصرية من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم للعدالة ، فقد قزر البرلمان المصرى غداة هذا الحادث المشثوم إرسال احتجاج على التصرفات الجائرة التى أجرتها الحكومة الانجليزية إلى برلمانات العالم وإلى مجلس عصبة الأمم ...

وقد مرّ هذا الاحتجاج على العصبة دون أن تهتز دولة لنظرة أو مجرد إبداء العطف على مرسله فى حين أن المادة ١٧ من عهدها تجيز مثل هذا التدخل للانسانية ولصالح السلام العام . وكل ما فعلته هذه العصبة إزاء هذا الاحتجاج الصارخ أن ردّت عليه بالآتى :

”إلى رئيس مجلس النواب بالقاهرة — باسم جناب مسيو هيمنس رئيس جمعية الأمم ، لى الشرف بإبلاغكم استلامى تليفرافكم الوارد بنص احتجاج مجلس النواب المصرى المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — دروموند^(١)“ .

ومع ذلك فإننا نحبذ الانضمام إلى العصبة حتى تكون مصر شخصا دوليا معترفا من العالم باستقلاله ، وحتى يمكن أن يكون لها صوت عالمى مسموع تستطيع به أن تتبوأ مركزها اللائق وإن مصر تستطيع بحكم المادة ١٩ من عهد العصبة أن تتمكن من إلغاء الامتيازات

(١) نقلنا نص هذا الرد من ملف مجلس النواب الخاص بهذا الموضوع .

الأجنبية . وترجو مصر من انجلترا وباقي الدول أن ترعى عهد العصبة وأن تحترم على الأخص المادة العاشرة منه التي تقرر : ” يأخذ أعضاء العصبة على عاتقهم احترام وصيانة أراضى كل الدول الأعضاء ، واستقلالها السياسى الحالى ضد كافة الاعتداءات الخارجية ، وأن فى حالة وقوع أى اعتداء من هذا القبيل أو أى تهديد أو خطر باعتداء ، للجلس أن يتخذ ما يراه من الوسائل موصلا لتنفيذ هذا الالتزام^(١) “ .

وإذا عدت المروءة تلك العصبة كلها ، ونقضت «عهداها» ، ففى ذلك الطامة الكبرى وعلى السلام السلام ، والأمر يومئذ لله . وفى هذه الحالة — غير المتظرة على ما نعتقد — ينقلب الخصم من دولة إلى دول عديدة ؛ وإذا لحظت مصر عين الغدر بها فما عليها إلا أن تنسحب من العصبة ، وذلك أمر موكول إلى الظروف .

وإذا قيل أن مصر تستطيع بحكم المادة ١٩ من العهد المذكور أن تتمكن من إلغاء الامتيازات الأجنبية فقد يقال من ناحية أخرى ان مصر تقف مكتوفة الأيدي إذا مارأت أن تنفذ الفقرة الرابعة من ملحق المادة الثالثة عشرة من المعاهدة والتي تنص على أنه ” من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية^(٢) ، فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة “ وذلك لأنه من المتناقض أن يطلب إلى مصر أن تحترم تعهداتها الدولية ثم فى الوقت ذاته يباح لها فى المعاهدة الحالية أن تملك كامل حريتها فى إلغاء تلك الامتيازات التي تقررت بمعاهدات . ولكن هذا القول قياس مع الفارق لأن عهد العصبة ينص صراحة على القضاء على التعهدات القديمة البالية المنافية لمبادئ العدل والمساواة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الامتيازات قد جاءتنا فى الأصل عن طريق سيادة تركيا على مصر ، وقد ألغيت هذه الامتيازات فى تركيا ذاتها وفى كافة الدول التي رزئت بها .

(١) من تعريب حضرة الأستاذ البدرمانى المحامى فى كتابه ”عصبة الأمم“ ص ١٩٠

(٢) تفسى هذه الفقرة بأن تتصل الحكومة المصرية فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتياز لالغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب ... الخ .

الفصل السابع

شؤون مصر التي قد تكون موضع نظر العصبة

والفائدة العملية من الانضمام إلى عصبة الأمم، تتحصر في الأصل في فض المنازعات بين الدول من الأعضاء والعمل على منع وقوع الحرب بصفة عامة ؛ وقد أشارت بعض مواد المعاهدة إلى نقط خاصة، قد تكون عند وقوع الخلاف بين إنجلترا ومصر بشأنها موضع اختصاص العصبة بفضه ؛ ونذكر هذه النقط الآن بصفة مجملة إلى أن يحين التفصيل في موضعه وهي النقط الأربعة التالية :

- (١) الخلاف بين أحد المتعاقدين ودولة أخرى (المادة ٦ من المعاهدة) .
 - (٢) الخلاف على قدرة الجيش المصرى في المحافظة على حرية الملاحة في قنال السويس (المادة ٨) .
 - (٣) الخلاف على تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها (المادة ١٥) .
 - (٤) الخلاف على نصوص المعاهدة بعد إعادة النظر فيها (المادة ١٦) .
- وسنبين فيما بعد ما يمكن أن يفض من الخلاف بوساطة مجلس عصبة الأمم، وما لاعتقد أنه غير ممكن أن يفصل فيه .

الفصل الثامن

أحكام المعاهدة وعدم تعارضها مع أحكام عهد العصبة أو ميثاق منع الحرب

ونرى أنه يتصل بموضوع عصبة الأمم ما نص عليه في المادة العاشرة من المعاهدة من أنه "ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨^(١)، ويرجع أصل هذا النص الى ما ورد في المادة ١٤ من مشروع سير أوستن تشمبرلين وهي : "لا تخل أحكام هذه المعاهدة بأى وجه من الوجوه بالحقوق أو بالتعهدات التي تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم"؛ وذلك دون ذكر ميثاق منع الحرب لأنه ما كان قد خلق بعد .

ويستفاد من المادة العاشرة من المعاهدة بصفة عامة أن كلا من المعاهدة وعهد العصبة وميثاق منع الحرب يبقى عملاً قائماً بذاته بما يتضمنه؛ وأنه لا تأثير ولا تعارض بين هذا وذلك؛ ويبقى كل عمل من هذه الأعمال مستقلاً عن الآخر .

وهذه المادة وردت على ما نعتقد على سبيل التحفظ حتى لا تؤخذ دولة من الدولتين المتعاقدين بنص يتعارض مع نص آخر وقعت عليه .

(١) هذه المادة تشبه المادة التاسعة من معاهدة التحالف بين العراق ومصر المبرمة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ مع خلاف لفظي في الترجمة — وقد سبق أن وردت في مقترحات سنة ١٩٢٩ بالنص التالي "لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تنشأ أو يجوز أن تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبد الحرب الموقع في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨" — (المادة ١٤) ثم حوّر الوفد هذه الصياغة الى أن صارت "لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن يبنى عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨" . (محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٠ ص ٢٨ و ١٧٥) ، ولكن لم يدرأى بحث في هذه المادة بالمحاضر المذكورة ، وقد صار النص الأخير كما ورد في المعاهدة وهو خير في الصياغة مما سبقه .

ويفهم من ذلك أن توقيع مصر وانجلترا على المعاهدة الحالية لا يسقط حكما من الأحكام الواردة في عهد العصبة أو ميثاق منع الحرب . ولنضرب على ذلك الأمثلة الظاهرة الآتية :

(١) إن النص في المعاهدة الحالية على ترتيب الأحوال واتخاذ الحيطات والمعدات إذا ما قامت حرب مثلا بين انجلترا وأية دولة أخرى ، ليس من معناه خروج انجلترا على ميثاق منع الحرب الذى وقعت عليه .

(٢) إذا لم ترع دولة من الدول الأعضاء ما يوجبه نصوص عهد العصبة ، ولم تمنح للسلم ، وأعلنت الحرب على دولة أخرى من الأعضاء فإن قيام الحرب في هذا الظرف لا يتعارض مع ميثاق منع الحرب .

(٣) إن نظرية تحديد التسليح أو تخفيضه التى قررتها بعض الدول ومنها انجلترا والتى دارت المناقشة عليها وقتا طويلا في العصبة ووضعت بخصوصها مبادئ معينة — إن هذه النظرية تتعارض في أساسها مع ميثاق منع الحرب الذى يراد به منع التسليح بتاتا ، لأن تحديد التسليح أمر نسبي يستطيع به مع ذلك المقاومة أو الاعتداء وإعلان الحرب .

وليس بمستطاع التمثيل بحالة من حالات مصر لأن نطاق المادة العاشرة من المعاهدة ضيق محدود ، ولأن مصر لم توقع إلا على المعاهدة الحاضرة ولكنها تصبح ملتزمة إذا ما صدقت على المعاهدة — بمراعاة كافة ما نص عليه في عهد العصبة .

وعلى أى حال فإن في عهد العصبة ذاته مادة — هى المادة ٢١ — تلقى الضوء على الموضوع الذى نحن بصدد التحدث فيه ، إذ نصت على أنه لا تأثير فيما ورد في العهد على الاتفاقات الدولية ما دامت تؤدي الى ضمان السلام .

ومعلوم أن ميثاق منع الحرب — وهو ما يطلق عليه ميثاق كيلوج — قد توقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ من كل من ألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى وممتلكاتها ، وإيطاليا ، واليابان ، وبولانده ، وتشيكوسلوفاكيا ، وقد انضم اليه بعد ذلك دول عديدة . ويتكون من ثلاث مواد يتلخص أولها في " أن الدول المتعاقدة تعلن باسم شعوبها مقت الالتجاء الى الحرب لفض المنازعات الدولية وتعلن أنها تنبذها كأداة سياسية قومية في علاقات كل منها مع الأخرى ؛ وتتلخص المادة الثانية في أن

”الدول المتعاقدة قد اتفقت على تسوية وفض ما يقوم بينها من كل خلاف أو نزاع أيا كانت طبيعته، وأيا كان سببه وأصله لا يمكن بحثه إلا بالوسائل السلمية“ . وتتلخص المادة الثالثة بأن ”هذا الميثاق سوف تصدق عليه كل دولة بحسب نظامها الدستوري وعلى تبادل هذا التصديق بواشنطن وأن باب هذا الميثاق سيكون على مصراعيه الى حين إتمام التصديق عليه لكل من يريد الاشتراك فيه من دول العالم ... الخ“ .

وقد ألحق بهذا الميثاق كافة المذكرات التي تبادلتها الدول وظاهر منها أن هذا الميثاق جاء على أثر اقتراح قدمه مسيو بريان وزير الخارجية الفرنسية في يونيه سنة ١٩٢٧ الى الولايات المتحدة ذهب فيه الى اقتراح عقد ميثاق تعلن فيه الدولتان مقتهما للحرب ونبذها وجعل ذلك خطة قومية للسير عليه في علاقاتهما المتبادلة، وأن الولايات المتحدة قد تلقت هذا الاقتراح بعين الرعاية، واستقر الرأي بمد ذلك على توسيع الفكرة وأن يشمل الميثاق عدة دول ضمنا لتعميم السلام في الأرض؛ وقد تم لهاتين الدولتين ما أرادتا واشترك في الميثاق من ذكرنا من الدول آنفا ووافقت عليه بعد تبادل مذكرات طويلة تصفحناها عسانا نعثر فيها على شيء عن مصر فلم نجد شيئا صريحا عنها^(١) . وقد استعرضت هذه المذكرات مادار في اتفاقات لوكارنو سنة ١٩٢٥ من حيث مقررته من نزع السلاح وغيره، كما قد دار فيها مناقشات بخصوص وجوب احترام ما جاء في عهد عصبة الأمم عن رغبة الدول في توطيد السلام مع إبداء بعضها طرفا من التحفظات، وما استقر رأى العصبة عليه في سبتمبر سنة ١٩٢٧ نحو استهجان الحرب ومقتته .

وقد ظهر من استعراض هذه المذكرات أن الدافع لقبول الولايات المتحدة الأمريكية لميثاق منع الحرب هو عدم موافقتها على عهد العصبة للسبب الذي بيناه آنفا؛ وقد ذهبت الآراء في هذه المذكرات الى أن مجهود الدول الفردية التي وقعت على هذا الميثاق أجدى في تحقيق السلام في العالم من مجهودات عصبة الأمم، كما أن بعض الدول أبدت تحفظات تتلخص في أنه لا تأثير للميثاق على حق الدفاع الشرعي عن النفس وأن الميثاق لا يكون ملزما إلا في علاقات

(١) راجعنا ميثاق منع الحرب والمذكرات الملحقة به في المجموعة التي طبعها مطبعة حكومة الولايات المتحدة

بواشنطن وهي مكونة من ٧١ صفحة .

الدول التي وقعت عليه مع بعضها، وأن عدم مراعاة دولة لهذا الميثاق ينحلي الدول الأخرى من الالتزام به قبل الدولة التي لم ترعه .

ومن سقط المتاع أن نشير الى أن ايطاليا كانت ضمن من وقعت على ميثاق منع الحرب وممن تبادلت المذكرات فيه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تجاهلت هذا الميثاق ونفذت مشيئتها بالرغم من العالم واستولت نهائيا على الحبشة .

والعبرة المستخلصة من ذلك : أن الحكم للقوة لا للحق والقانون .

وإذن فلنسر ما أمكن الى طريق القوة . ذلك هو الطريق القويم، ولنجعل أسس هذه المعاهدة بداية هذا الطريق .

الفصل التاسع

مصر وميثاق منع الحرب

لم تشر المادة العاشرة من المعاهدة على ما يفيد أن مصر من الدول التي اشتركت في توقيع هذا الميثاق . فهل هي ضمن هذه الدول التي وقعت عليه؛ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تم وما هو تاريخه .

هذا الميثاق قد اشتركت مصر في التوقيع عليه ثم ووفق عليه بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٩ وقد أودعت وثيقة التصديق عليه من حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ووزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ٩ مايو سنة ١٩٢٩، ومن هذا الوقت أصبحت مصر ضمن الدول التي اشتركت في توقيعه ومن ينتفعون بمزاياه إن تحققت .

وقد لبثت مصر في توقيعها عليه نداء وزارة الخارجية الأمريكية التي أرسلته إليها مرافقا لكتابها المؤرخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ تحت رقم ١٣

ولم يكذب ذاع نبأ دعوة الحكومة المصرية إلى التوقيع عليه، حتى تيقظ زعيم البلاد مصطفى النحاس لأمر دقيق يحويه هذا الميثاق يمس فيه كيان مصر واستقلالها، إذ لاحظ أن الفقرة العاشرة من المذكرة البريطانية التي سلمت الى سفير الولايات المتحدة في لندن

قد تضمنت بعض تحفظات عن مناطق ليسرها وسلامة حدودها أهمية خاصة حيوية فيما يتعلق بالسلم وبمركز بريطانيا وأن الصحف البريطانية^(١) وما دار في مجلس النواب البريطانى من الايضاحات يبعث على الظن بأن مصر تعد في نظر الحكومة البريطانية من الجهات التي تزعم هذه الحكومة الاحتفاظ بحرية العمل التامة فيها بلا رقابة . نقول لم يكذبنا هذا الميثاق وما داخله من تحفظات بريطانية حتى زار الزعيم زارته وحرر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٨ مذكرة ضافية تتضمن احتجاج الوفد المصرى أشد الاحتجاج إزاء كل اتفاق يمكن أن يمس حقوقها ، وأخذ يدعم احتجاجه بالأسانيد وأقوى الحجج ، ويندد في لطف بتلك الدول الكبرى على إثارتها نفسها وعدم العناية بحقوق غيرها ، وسلم دولته هذه المذكرة الى سكرتير الوفد العام الأستاذ مكرم عبيد فسافر بها الى باريس حيث وصل اليها في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٨ وقدمها الى جميع سفراء الدول التي وقع ممثلوها على هذا الاتفاق في اليوم التالي^(٢) .

وكان لهذه المذكرة أثرها المجدى الفعال ؛ فقد لفتت نظر وزارة محمد محمود باشا الى حقيقة ناصعة فانعقد مجلس الوزراء في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ (أى بعد صدور احتجاج الوفد المصرى بعشرين يوما ، وبعد أن سلمت مذكرته الى سفراء الدول بنحو خمسة عشر يوما) وقرر الانضمام الى الميثاق سالف الذكر بالصيغة التي وقع بها دون أن يفيد هذا الانضمام تسليما بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق . وقد أخطرت المفوضية الأمريكية بهذا الانضمام على هذا الوجه ولم يعترض أى معترض عليه .

ونتيجة ما تقدم أن مصر — وهى توقع على ذلك الميثاق — قد وقعت على بئنة من أمرها — محتفظة بكامل حريتها ، وموالية لسيادتها ، وحافظة لأراضيها وملكيته .

وعلى ذلك يكون إسماعنا في التمثل في النقد آداء البعض فيما اخترعه اختراعا من "ترجمة معانى المعاهدة" في تعليقه على المادة العاشرة منه بقوله : "حيث إن انجلترا استثنيت حين

(١) نشرت جريدة المانشستر جارديان بهذه المناسبة مقالا في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ جاء فيه : "إن قناة السويس بالنسبة للامبراطورية البريطانية هى كقناة بناما ؛ وكما ستكون قناة نيكارا جوا بالنسبة للولايات المتحدة ولاحظ أن أمريكا لم تبد شيئا من التحفظات بشأن مصالحها الخاصة في بناما ونيكارا جوا وهى توقع ميثاق كيلوج ، ولكن بريطانيا العظمى أبدت تحفظات بشأن مصالحها الخاصة في مصر وقد شبه سير أوستن تشمبرلين هذا التحفظ بمبدأ مونرو الخ" (جريدة الأهرام الصادرة في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٩) .

(٢) جريدة الأهرام الصادرة في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٩

وقعت على ميثاق منع الحرب بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ منطقة قناة السويس،
فان مصر تعترف بهذا الاستثناء وتقتر أن لانجلترا أن تحارب المصريين أو غيرهم في تلك المنطقة
دون الاستناد إلى نصوص هذا الميثاق^(١) .

وليسمح لي صاحب هذا الاختراع بأن ألفت نظره إلى أن الترجمة التي أتى بها ليس لها
”أصل“ إطلاقاً وإلا فليد لنا عليه !!

الفصل العاشر

مقابلة بين النصوص الخاصة بالانضمام إلى العصبة
وبين معاهدتي مصر والعراق

لم تخصص مادة في المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والعراق لانضمام الأخيرة إلى عصبة الأمم
كما ورد في المعاهدة المصرية الانجليزية وإنما اشتملت الديباجة الخاصة بالمعاهدة الأولى على
هذا الغرض فقالت حرفياً : ”ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة
التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية
الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ هجرية بأن ينظر نظراً فعلياً
في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق
في جمعية الأمم .

ولما كانت حكومة جلالتها في بريطانيا العظمى وإيرلنده الشمالية قد أعلنت الحكومة
العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة ١٩٢٩ أنها مستعدة لقصد
ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من
شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩ أن هذه نيته .

ولما كانت المسئوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق
ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق عصبة الأمم ...“ .

(١) مجلة ”الشباب“ العدد ٣٢ — السنة الأولى — ص ٧ .

وتلا ذلك القول في الديباجة نفسها أن الحكومتين اتفقتا على عقد المعاهدة ولا تصبح نافذة الا عند دخول العراق عصبة الأمم .

وظاهر من هذه الديباجة أن العراق كانت تحت الاختبار لكي تحوز شرف الانضمام إلى العصبة ، في حين أن المستعمرات البريطانية وممتلكات التاج من مؤسسات العصبة ! !
كذلك يتضح من هذه الديباجة أن إنجلترا تلح على إدخال العراق ضمن العصبة كأن الأمر مستعصى جد الاستعصاء وأن إنجلترا هي التي ترشح العراق في عصبة الأمم وهي التي تأخذها بيديها وتدخلها هذه العصبة .

ويكفي التاميح لما في هذه النصوص من غضاظة ؛ ومفهوم أن لا أثر لكل هذه المعاني في معاهدة مصر .

الفصل الحادي عشر

قيمة اشتراك مصر في العصبة

بينت الفقرة الأخيرة الأصلية من المادة السادسة من عهد العصبة أن أعضاء العصبة تتحمل نفقات السكرتيرية بنفس النسبة التي تتحمل بها من تكاليف اتحاد البريد العام . ولكن هذه الفقرة عدلت في ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٤ وأصبحت كما يأتي : ” وتتحمل الدول الأعضاء نفقات العصبة بنسبة تقررها الجمعية “ .

وقد كانت المادة الأصلية أوفق منها بعد تعديلها لأن قيمة الاشتراك كانت تحدّد من قبل وفقا لما تدفعه كل دولة في الاتحاد العالمي للبريد . فبالنسبة لمصر كانت في الامكان معرفة ما تدفعه مصر بالضبط تمشيا مع ما تدفعه لذلك الاتحاد الذي اشتركت فيه منذ سنة ١٨٧٤ والذي تساهم كل سنة بمبلغ معين فيه .^(١)

ولكن ألا نستطيع معرفة قيمة اشتراك مصر الذي تدفعه بعد قبولها في عصبة الأمم ولو من باب التقريب .

(١) كما قد أعددتا بيانا عما دفعته مصر في اتحاد البريد الدولي منذ عشر سنوات ويتضح منه أن ما دفعته

فيه في سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ مبلغ ٣٢٧ جنيا و ١٦٥ مليا وقد رأيت الاكتفاء بذلك .

كان النظام من قبل سائدا في حدود المادة ٢٥ من معاهدة البريد الدولي المبرمة أخيرا بين الدول كما بينا آنفا وعلى أساس مراتب تدريجية للدول ، وكل منها لها مرتبة ، ولكل مرتبة وحدة ، وكانت مصر في المرتبة الثالثة من بين مراتب سبع وكان عدد وحداتها ١٥ وحدة .

هذا ما كان من أمر الاشتراك في عصبة الأمم قبل التعديل . اما بعد التعديل فالمسألة تقديرية في يد عصبة الأمم نفسها فانها بعد أن تحصى ما أنفقته طوال العام توزع هذه النفقات على الدول الأعضاء بنسبة لم تتوضح بعد .

الفصل الثاني عشر

متى تنضم مصر إلى العصبة؟ وكيف يكون انضمامها؟

بديهي أن انضمام مصر إلى العصبة لن يكون إلا بعد تبادل التصديق على المعاهدة بين مصر وانجلترا . وقد احتاطت وزارة دولة النحاس باشا للأمر فأعدت العدة لهذا الانضمام وفوض مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ دولته في تقديم طلب الانضمام إلى ميثاق عصبة الأمم كما فوض دولته أيضا في تمثيل مصر في كل الإجراءات التي يقتضيها نظر ذلك الطلب مع تمثيلها لدى العصبة عند قبول الطلب وفي أن يضم إليه - سواء في الإجراءات المتقدم ذكرها أو في التمثيل لدى العصبة - من يرى دولته ضمه من أعضاء أصليين أو إضافيين وأن يطلب ما يقتضيه ذلك الضم من التفويض الرسمي اللازم ، وقد أعد ذلك التفويض فعلا باللغة الفرنسية .

وكان قصد الوزارة من ذلك أن تسارع إلى تحقيق أمنية البلاد في الانضمام إلى عصبة الأمم دون انتظار عام آخر، إذ يقضى النظام بأن تنظر أمثال هذه الطلبات في شهر سبتمبر من كل عام . أما وقد فات هذا الموعد فانه من الجائز أن يقدم هذا الطلب وما يلحقه من تفويض في دور ديسمبر (سنة ١٩٣٦) ، وهو الدور الذي سينعقد خصيصا للنظر في إصلاح العهد ، وليس في أحكام العهد ولا نظامه الدستوري الملحق به ما يمنع من تقديم الطلب في موعد الانعقاد القادم .

الباب السادس

في حماية الأجانب^(١)

الفصل الأول

حق مصر في هذه الحماية

الأصل في كل حكومة حرة أن ترعى مصالح كل من يقيم في ربوعها، وقد عاش الأجانب من قديم العهود جنبا إلى جنب مع المصريين في أمان واطمئنان وعلى أحسن العلاقات، وإننا لنرى كثيرين من الأجانب ضارين في أقصى القرى وأبعد البلدان، ومع ذلك نراهم مختلطين بآل مصر اختلاط الأخ بأخيه، ولكن الانجليز أرادوا أن يستأثروا بكل شيء، وأن يعدموا سيادة مصر على سكان إقليمها إعداما، وتحملوا أنفسهم كما قالوا عبء حماية الأجانب دون أن تكلفهم حكومة من حكوماتهم بشيء من تلك الحماية، واخترعوا لأنفسهم حقا ليس لهم بل هو من صميم الحقوق الطبيعية التي للحكومة صاحبة السيادة، ورتبوا على ذلك تقرير مسئوليتهم عن حقوق الأجانب ومراعاة مصالحهم، ولذلك اقترحوا في المشروعات القديمة بقاء المستشار القضائي على كاهل مصر ليتولى بالنيابة عنهم مراعاة ما يطلبون.

ومما أدعوه في هذا الصدد أن لورد كيرزون قرر صراحة في مفاوضات سنة ١٩٢١ أن "حماية المصالح الأجنبية" من ضمن الأغراض التي يبررون بمقتضاها النقطة العسكرية التي أرادوا إقامتها بالقرب من قنال السويس^(٢)، وسيرد تفصيل ذلك عند التكلم على القوات البريطانية التي ستربط بجانب القنال.

(١) كانت المادة الخاصة بأن أرواح الأجانب وأموالهم من خصائص الحكومة المصرية موضوعة في المشروعات السابقة في أرائل مواد المعاهدة كظهر من مظاهر السيادة والاستقلال؛ ولكنها وردت في المعاهدة الحالية في أواخر موادها؛ والحكمة في ذلك على ما يظهر هو أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع إلغاء الامتيازات الأجنبية؛ ولكني آثرت أن أضعها في هذا الترتيب لتكون ضمن مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة.

(٢) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٢١ ص ١٩

وكانت "حماية المصالح الأجنبية" ذاتها أيضا ضمن التحفظات الأربعة التي احتفظ بها الانجليز في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وظلت هذه الروح مهيمنة على مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين إذ جاء في المادة الثامنة من مشروع الأخير ما يأتي :

"بالنظر الى التعهدات التي أخذها حضرة صاحب الجلالة البريطانية على نفسه بمقتضى هذه المعاهدة بشأن الدفاع عن مصر من كل اعتداء، وإلى المسئوليات الخاصة التي تقع على عاتق جلالتها فيما يتعلق بالمصالح الأجنبية في مصر، لتعهد الحكومة المصرية بأن توافي حضرة صاحب الجلالة البريطانية في كل وقت بوسائل التحقق من أن حياة الأجانب وأموالهم تتمتع بحماية كاملة في مصر. وتبقى الحكومة المصرية في إدارة البلاد عنصرا أجنبيا كافيا لضمان مثل تلك الحماية".

وقد ناقش ثروت باشا هذه المادة طويلا واعترض على وجودها من أساسها بحجج قوية، كان من نتيجتها رفع هذه المادة من نصوص المشروع النهائي الذي سلم لثروت باشا، ولكنهم تمسكوا مع رغبتهم في أن "تبقى الحكومة المصرية في إدارة البلاد عنصرا أجنبيا كافيا لضمان حماية الأجانب"، كما ورد في آخر المادة الثامنة من مشروع تشمبرلين سالف الذكر. قد أبقوا وظيفتي المستشارين المالي والقضائي في الملحق الثاني من المشروع النهائي وقصدوا من وجودهما ضمان حماية الأجانب.

وفي أول مشروع من مقترحات سنة ١٩٢٩ المرقوم بحرف (أ) نص في المادة السادسة منها على الآتي :

"يعترف الطرفان المتعاقدان بأن المسئولية عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم في مصر تقع منذ الآن على عاتق الحكومة المصرية. ويتخذ صاحب الجلالة ملك مصر كل التدابير والوسائل اللازمة لضمان تنفيذ واجباته في هذا الصدد".

ولا شك أن في هذا النص اعترافا وإقرارا من الحكومة المصرية على نفسها بالعجز عن حماية مصالح الأجانب، وبأن حجج الانجليز في وجوب حماية هذه المصالح في محلها.

وقد علق دولة محمد محمود باشا على هذه المادة في كتابه الأخضر باستهلال طويل غير واضح انتهى بقوله: "فليس لهذه المادة مفهوم، غير أن الأمر رد إلى نصابه الطبيعي ودخلت

حماية الأجانب في عموم ما في ذمة الحكومة المصرية وعنقها من حماية سكان البلاد . إذا
يكون الكلام في اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق تنفيذ تعهدات مصر في هذا الصدد إخراجاً
للسألة عن وضعها الحقيقي . فضلاً عن أنه يخشى تأويله على أنه يجعل سبيلاً للتدخل
في الإدارة المصرية في سكونها وحركتها كلها عن لبريطانيا رأى فيما يجب اتخاذه من التدابير
لحماية أرواح الأجانب وأموالهم ، لا تكون الحكومة المصرية قائمة به أو عاملة عليه .

لذلك حذفت الإشارة الى التدابير اللازمة ، فأصبحت الجملة تكريراً بصورة أخرى للمعنى
المستفاد من الشق الأول من المادة ، ومجرد تأكيد وقطع عهد بأن سيجرى حكم البلاد
بطريقة عادلة منتظمة “ .

وعلى ذلك صار النص الأخير للمادة سألقة الذكر هكذا : ” يعترف صاحب الجلالة
البريطانية بأن الحكومة المصرية هي المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى
صاحب الجلالة ملك مصر واجباته في هذا الصدد “ .

واكتفى الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس بأن يكون نص المادة سألقة الذكر
في مشروعه الأول الذى قدمه في ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ على الوجه الآتى :

” يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر
هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها “ (المادة ٦) .

ولما بدئ النقاش في هذه المادة في الجلسة الثالثة المنعقدة يوم ٤ أبريل سنة ١٩٣٠
قال مستر هندرسن : ” والمادة السادسة أحدثتم فيها تعديلين : أحدهما مهم من جهتنا ، والثاني
يستدعى تفسيراً ؛ فقد حذفتم كلمة « منذ الآن » (Henceforth) وأضفتم كلمة « دون سواها »
(Exclusively) ، فحذفتم شيئاً مهماً جداً بالنسبة لنا ، وكذلك حذفتم الفقرة الخاصة بأن ملك مصر
يتولى تنفيذ واجباته في هذا الصدد . وهذا سيخلق لنا صعوبات جدية في البرلمان ، فانه
عند ما حصلت المناقشة في برلماننا بخصوص المقترحات عيب علينا أننا تنازلنا عن مسئوليات
كانت على عاتقنا ؛ وكان دفاعنا في هذه النقطة أن هذه الفقرة تضمن سلامة الأجانب “ .
فردّ النحاس باشا على ذلك قائلاً :

”كلمة «منذ الآن» حذفت لأن مصر مسئولة على الدوام عن أرواح الأجانب وأموالهم ليس فقط منذ الآن بل وقبل الآن؛ فحذفنا ما كان يمكن ان يفهم منه أن مصر قبل الآن لم تكن مسئولة عن سلامة الأجانب، وأضافنا كلمة «دون سواها» لأن مصر هي صاحبة الحق المطلق في حماية أرواح الأجانب وأموالهم، وهذا الحق المطلق تقابله المسئولية المطلقة؛ أي أن مصر وحدها هي المسئولة عن حماية أموال الأجانب وأرواحهم دون بريطانيا . وفيما يختص بالنقطة الأخيرة، وهي النص على أن جلالة ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته في هذا الصدد، فإن ذلك شيء طبيعي، إذ أن ملك مصر هو صاحب الحق المطلق في حماية الأجانب يقابله كما قلت المسئولية المطلقة عن حماية أرواحهم وأموالهم . فبطبيعة الحال هو الذي يقوم بتأدية واجباته بناء على أنه هو المسئول وحده . ومن أجل ذلك حذفنا هذه الفقرة إذ لا حاجة إليها . وأن هذا هو ما فهم في مصر، إذ أن الكتاب الأخضر الذي وضعه دولة محمد محمود باشا عن المقترحات جاء فيه إن هذه الفقرة الأخيرة ما هي إلا إيضاح وتأكيد للقسم الأول من المادة . من أجل ذلك وضعنا هذه التعديلات ليكون النص متفقا مع المعنى المقصود؛ وعلى العموم فإن هذا من الخصائص (Attributes) الجوهرية لحق السيادة الذي لمصر“ .

ورد مستر هندرسن على ذلك بقوله :

”نحن لا يمكننا أن نسلم بأننا لم نكن مسئولين عن سلامة أرواح الأجانب وأموالهم لأننا في الواقع بمقتضى التحفظات مسئولون عن ذلك . من أجل هذا وضعنا كلمة «منذ الآن»“ .

وقد حصل أخذ ورد طويلان في مناقشة هذه المادة بين الطرفين انتهت بقبول الانجليز حذف تلك الكلمة؛ ويهنا بعدئذ أن ثبت من هذه المناقشة قصد المتفاوضين من الفقرة الأخيرة من المادة الأصلية وهي : ”ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد“ ؛ وذلك لأن مضمون الفقرة المذكورة قد انتقل إلى المعاهدة الحالية، وقد عارض النحاس باشا معارضة عنيفة في وجود هذه الفقرة إلا مع تفسير من مستر هندرسن يبين مدلولها والغرض منها إذ ”خشى أن النص على ذلك في المعاهدة قد يؤول بأننا مسئولون أمام الحكومة البريطانية؛ وبذلك تكون إنجلترا في الواقع لم تتخل عن حماية الأجانب مع أنها قالت أنها ليست مسئولة“ .

فصرح مستر هندرسن على إثر ذلك بما يأتي : "كلا. ليس هناك أى إشارة إلى بريطانيا بل نحن نقصد بنص المادة إلى أن حكومة مصر هى المسئولة ، ولنا بكل تأكيد الحق فى أن يبقى هذا النص إذ هو يؤيد المعنى المقصود^(١)".

وقد سجل النحاس باشا هذا التفسير مقرونا بالسور ، ولكنه لم يترك المسألة تمر دون استدراج آخر إلى ما فيه المصلحة العامة فقد تساءل قائلا : "ولكن إذا نص على ذلك فى المعاهدة ، هل لا يكون لانبجلترا أن تسأل حكومة مصر عن أى حادث خاص بالأجانب؟ وهل لا يكون لها أن تتدخل فى أى شىء خاص بالأجانب لترى إذا كانت حكومة مصر قامت بتنفيذ واجباتها؟" ثم زاد على ذلك بقوله : "إنى أقبل بقاء الفقرة الأخيرة إذا كان المفهوم صراحة أن انجلترا لا تتدخل مطلقا فى حماية الأجانب" وقال فى موضع آخر فى هذا الموضوع ذاته : "أما عبارة أن الحكومة المصرية تقوم بواجباتها فإننا نقبل وضعها للتسهيل عليكم على أن يكون مفهوما أنها تأكيد لهذه الواجبات ، ولا تعطى بريطانيا أى حق للتدخل وبهذه الطريقة يمكن التوفيق بين كل المصالح".

فأجاب مستر هندرسن قائلا : "إذا كنا حلفاء ، ومفروض أننا نتشاور دائما ، ألا يكون فى وسعنا أن نرسل لكم سفيرا بخصوص حادثة قد تؤدى الى قطع العلاقات . إذا كان هذا هو رأيكم فنحن لا نقبل هذا الشرط".

فرد النحاس باشا على ذلك بالآتى : "التشاور موجود له حالة منصوص عنها فى المادة الرابعة وهى فى حالة خطر قطع العلاقات ؛ فعند ما يصل الأمر الى شىء من هذا ، فالمادة الرابعة كفيلة بذلك".

فقال مستر هندرسن : "يجب أن نحدد معنى عدم التدخل ، فلنفرض أن اعتداء خطيرا وقع على بعض الايطاليين أو الفرنسيين فهل نقف مكتوفى الأيدي ؟ إن لنا بلا شك أن نتحدث بصفة ودية لمنع الضرر وهذا هو فن الدبلوماسية (Diplomatie) . لن نتدخل طبعا

(١) وفى هذا قضاء بلا شك على ذلك التفسير الذى فسرته به المادة التى نحن بصدد بحثها فى مجلس اللوردات البريطانى فقد جاء فى جريدة الأهرام الصادرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ أن لورد پارمور قال ما يأتى : "فاذا لم يقوم ملك مصر بتمهده بأنه يكون مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم ، كان ذلك إخلالا بشروط المعاهدة يحتم على الحكومة البريطانية أن تهتم إذ ذاك بحمل مصر على القيام بعهودها حق القيام".

بغير مبرر، ولكن في الحالات التي قد تؤدي الى اضطراب (Trouble) حقيقى فأننا نتحدث ... “ .

وأعاد النحاس باشا الاستمساك بنظريته مصمما على أن التشاور يحصل في الأحوال الخطيرة التي قد تؤدي إلى خطر قطع العلاقات طبقا للمادة الرابعة “ بشرط أن يكون مفهوما أننا وحدنا المسئولون عن حماية الأجانب “ .

فوافق مستر هندرسن على هذا الرأي، وأصبحت المادة سالفة الذكر بالنص الآتى :
 “يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن مسئولية أرواح الأجانب وأموالهم واقعة على الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد” .

وقد دخل في صياغة هذه المادة تعديل جعلها كالآتى :

“يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ؛ وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ... “ .

ويطابق هذا النص ما ورد في المادة ١٢ من المعاهدة، ولم يختلف النصان إلا فيما عدا حذف كلمتي “المسئولية عن” الواردتين في مشروع سنة ١٩٣٠

وهذا الحذف له حكمته أيضا فضلا عن حسن الصياغة .

وبذلك يتقرر إعادة الحق الأصلي للحكومة المصرية الى نصابه ويسقط دعوى طالم ردها الانجليز من أنهم المسئولون عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم .

وبذلك يتحقق أيضا أبسط المبادئ الأولية وهي : سيادة الحكومة على ساكني إقليمها .
 وبذلك تنتهى تلك المآسى التي كانت تنشأ عن تدخل الانجليز في شؤون مصر الداخلية وتشريعها بحجة حماية حقوق الأجانب ، والتي كانوا يرسلون في سبيل هذه الحماية بوارجهم الحربية وأساطيلهم الى شواطئ مصر ويوجهون إليها بلاغاتهم النهائية كما حدث ذلك في أزمت عدة نذكر منها على وجه الخصوص أزمة قانون الاجتماعات سنة ١٩٢٨ وأزمة قانون السلاح وقانون العمد وغير ذلك من شؤون التشريع التي لا تدخل تحت حصر .

ولن نعود بعد ذلك الى سماع مثل ذلك التصريح الآتى بعد، الذى كان يفوه به سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية في مجلس النواب البريطانى بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ لمناسبة أزمة قانون الاجتماعات وهو : ”فمنذ ٢ يناير الماضى أرسلت تعليمات إلى اللورد لويد بأن يجتمع بثروت باشا اجتماعا خاصا ويبلغه أن حكومة جلالة الملك تنظر بقلق عظيم الى برنامج الوفد التشريعى وأن يحصل منه على إيضاح تام عن آرائه، فقد عرف ثروت باشا منذ أول يناير ما هي خطورة رأى الحكومة البريطانية في المشروع (أى مشروع قانون الاجتماعات) وكما نأمل دائما أن توقع المعاهدة وتحل روح جديدة، فعند ما أصبح مؤكدا أن المعاهدة سترفض، أرسلت تعليمات الى اللورد لويد بأن يقدم تحذيرا رسميا إلى ثروت باشا حالما يحصل على جوابه، فلم يكن التحذير سوى تكرار رسمى لما قلته بصفة غير رسمية لثروت باشا في المبتدأ^(١)“ .

ولن نعود بعد ذلك إلى سماع مثل ذلك التصريح الذى ألقاه مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية في مجلس النواب البريطانى في ١٦ يولييه سنة ١٩٣٠ والذى أبلغ رسميا إلى الحكومة المصرية وإلى دولة مصطفى النحاس باشا (وكان وقتئذ خارج الحكم وروعى في ذلك إعتباره زعيما للبلاد) لمناسبة حوادث الأسكندرية التى قامت في يولييه سنة ١٩٣٠ على إثر الإعتداء على دستور سنة ١٩٢٣ والذى ذهبت فيه الحكومة البريطانية — بما لها من الحق الذى خلقته لنفسها في حماية الأجانب — إلى اعتبارها الحكومة المصرية ودولة النحاس باشا مسئولين عن تلك الحوادث .

لا عادت تلك الحوادث ! ولا عادت أسبابها وأيامها ! وحفظ الله مصر من كل سوء وأدام الصفاء بينها وبين نزلائها عامة .

(١) جريدة الأهرام الصادرة في ١١ مايو سنة ١٩٢٨

الفصل الثانى

ماهية هذه الحماية

المقصود من أن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها : هو أن الحكومة تعمل على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم ، وهذا عمل طبيعى عادى تلجأ اليه كافة الحكومات سواء أكان ذلك بالنسبة للأجانب من قاطنى إقليمها أم للأهالى التابعين لها ، ولكن المقصود الحقيقى هو أن تتخذ الحكومة المصرية من التدابير الفعالة ما يمكن أن تدخل به الطمأنينة إلى قلوبهم وأن تذيب بين الناس ما يثبت أقدام الصفاء بينهم وبين آل مصر ، وأن يسهر البوليس على مصالحهم حتى يأمنوا شر الاعتداء على الأنفس والأموال وإلى غير ذلك من الأمور العادية التى يفرض على كل حكومة متدنية أن تقوم بها ، والتى لا يمكن أن تدخل تحت حصر .

على أن في مصر الآن حشرات تلعب بأذنانها ولا يقدرّون فترة الانتقال الخطيرة التى تنتقل إليها مصر والتي ترجوها أن تتحقق آمالها في حسن تنفيذ المعاهدة بعد التصديق عليها ، وتخشى إن هم بثوا المخاوف بين ضيوفنا الأجانب ، أن يتسبب للحكومة المصرية بعض المتاعب أو المشاكل ، فهؤلاء يجب أن يؤخذوا بالشدة والحزم ، وأن يشدد النكير عليهم حتى لا يستمروا في طغيانهم يعمهون .

وإذا أوصينا المصريين — وهم في الواقع في غير حاجة الى توصية — بأن يكونوا على يقظة تامة من كل جرم يدبر ، وأن تكون الحكمة رائدهم ، وأن يوسعوا صدورهم في كل علاقة تربطهم بالأجانب ، وأن لا يضيقوا ذرعا بصلف بعضهم — إننا إذا أوصينا آل مصر ، وما هم في حاجة الى توصية ، فإننا لا ننسى أن ننبه الأجانب الى أن ينزلوا عن شيء من غلوائهم ، وأن يحسنوا معاملة المصريين الذين تربطهم بهم رابطة من معاملة أو عمل ، ذلك أحفظ لمركزهم وأدوم لأن يسود الود بين المصريين وبينهم .

ومما أثار مخاوف الانجليز على مصالح الأجانب ، تفشى مظالم بعض الحكومات في مصر ، وهذا حق ولكنهم لو تدبروا حقيقة الأمر ، لعلموا أنه لم تعتمد حكومة الى ظلم إلا اذا كان

لهم اليد الطولى فى تنصيبها وسندها برماحهم ؛ فهذه الحكومة ما كانت تخشى شعبا ؛ لأنه لا دخل له فى اختيارها ؛ وما كان الشعب يعمل لها حسابا ، لأنها ليست منه وهو ليس منها ، وقد نشأ عن ذلك مظالم كان للأجانب بعض العذر ، إذ أثارت مخاوفهم حقا . وقد صوّر سعد ذلك كله فى برنامج وزارته فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ حيث قال : " ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها ، لا ويكلا أمينا يسعى لخيرها . وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا فى إدارة البلاد ، وفاق كثيرا من تقدّمها " .

وقد أثّرت هذه المخاوف فى مفاوضات سنة ١٩٢١ ويهمننا أن نأتى على المناقشة التى دارت فى هذا الصدد بحذافيرها لتعرف قيمة احتمال الحكومة المصرية مسئولية المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم من جهة ، ومدى سلطان المندوب القضائى أو المستشار القضائى الذى كان يراد به فرض رقابة عامة على الحكومة لضمان المحافظة على تلك الأرواح والأموال من جهة أخرى .

وها نحن أولاء ننقل هذه المناقشة من محضر الجلسة التاسعة التى انعقدت بوزارة الخارجية البريطانية فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٢١ فيما يلى :

"المسترلندسى — (بعد أن أثار مسألة المندوب القضائى) : ذكرتم أن هناك ارتباطا وثيقا بين وجوده وبين نظام المحاكم المختلطة وإلغاء الامتيازات ، فهل لكم ملاحظات بصدد هذه بمناسبة الحالة الجديدة التى نتباحث اليوم على أساسها ؟

عدلى باشا — كانت مسألة المندوب القضائى فى نظر لجنة ملنر جزءا من كل ، وواحدا من مجموع ضمانات ترمى الى تأمين الأجانب عوضا عن الامتيازات بعد إلغائها ، وحيث ان مسألة الامتيازات ستترك الآن بلا حل مباشر فلا وجه لتقديم ضمانات جديدة من الآن ما دام عمل المحاكم المختلطة سيستمر كما كان ، وما دام الأجانب متمتعين بباقي امتيازاتهم ، ثم ان الأجانب لم يفكروا قط عند انشاء المحاكم المختلطة وبعدها فى طلب ضمانات من هذا القبيل .

المسترلندسى — أفهم أنه مادام لا يمكن القبض على الأجانب ، وما دام التشريع والقضاء يجريان على قواعد مرسومة فالخوف من المظالم أقل مما إذا ألغيت الامتيازات وأطلقت يد المصريين فى أمور الأجانب ، ولكنى لا أظن الأجانب يقبلون الاستغناء عن المندوب القضائى

أو أن الحكومة الانجليزية تسلم بذلك ، فإن المظالم التي يمكن وقوعها مع هذا قد تجعل حياة الأجنبي مستحيلة ، ناهيك بالمظالم الادارية .

عدلى باشا ورشدى باشا — (ذكر أنه في وسع الممثل الأجنبي أن يحمي التابعين له وأن يدافع عنهم) .

المسترلندسى — ولكن التمثيل السياسى لا يمنع من وقوع المظالم .

ورشدى باشا — ماذا تكون اختصاصات هذا المندوب القضائى ؟

المسترلندسى — أن يطلع على الأشياء بنفسه وأن ينصح بما يرى وأن يتحقق ويتبين مما يجرى .

عدلى باشا — ماذا الذى يعمله أو يراقبه هذا المندوب ؟ وددت لو تحدّد المسألة بشيء من الضبط والدقة ، أيتعرض للتشريع أم ينصح بتدابير عامة ؟ أيمكن له حق ابداء الرأى من تلقاء نفسه أم يكون مراقبا للادارة العامة ؟

المسترلندسى — يجب أن يكون له الحق فى أن يطلب من الوزير المصرى بقوة أن يمنع وقوع المظالم وأن يكون له أن يشير على ذلك الوزير بما يرى اتخاذه من التدابير .

ورشدى باشا — أتقصد بالتدابير التي يشير بها ، التدابير المانعة أو الرادعة ؟

المسترلندسى — لا يهمنى تحديد أيهما وأرى أنه إذا كان يرى أن شيئا سيحصل ولا يطلب من الوزير منع حصوله فيكون مخطئا بل مغفلا .

ورشدى باشا — إذا كان الذى يتعرض له هو التشريع فإن اقتراحكم يقع منافيا لمسئولية الوزارة أمام البرلمان .

المسترلندسى — أترى أنه يجوز أن يمنع رجل من الاعتراض اذا وجد له محلا ؟

ورشدى باشا — نحن لا ينقصنا الخبراء القانونيون .

عدلى باشا — لا أرى مع هذا كله ضرورة لوضع شخص خصيص بذلك .

المسترلندسى — اذا اتفق أن الادارة المحلية تكره أجنبيا ، فانها قد تجعل الحياة عليه مستحيلة ، قد توقف مثلا وابور الرى فى وقت غير مناسب ، وتضيع عليه بذلك مصالح جمّة .

رشدى باشا — هذا نوع من المظالم يكفى فيه الاحتجاج السياسى والتقاضى أمام المحاكم المختلطة ويعد ذلك كفىل بتعويض الأجنبي عما لحقه من الضرر .

عدلى باشا — عمليا ما هى حدود التداخل باسم الأجانب ، لأنى أرى أن التكييف الذى تكيف به اختصاصات المندوب القضائى يجرى إلى رقابة كل المصالح .

المسترلندسى — نحن نريد أن تعجب اليكم وأن نسهل عليكم مهمتكم ، ولكن هناك حدا أدنى لا يمكننا التزول عنه .

عدلى باشا — الاعتراض على المندوب القضائى قوى جدا فى مصر ، ولا أمل لنا فى أن نرضيهم بهذا التفسير ، وما دام اختصاص المحاكم المختلطة باقيا على حاله ، وما دام الأمر فيما عدا ذلك سيجرى كما كان يجرى قبل المعاهدة فلا أرى وجها لهذه الضمانة الجديدة .

رشدى باشا — يمكن أن يفهم وقوع المظالم فى حالة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة ومده إلى القضايا الجنائية ، ولكن لا محل للكلام فى احتمال وقوع شىء من ذلك ، والمناقشة فيما يجب اتخاذه تلقاء ذلك من الضمانات مع بقاء المحاكم القنصلية وعدم نقل اختصاصها إلى المحاكم المختلطة .

عدلى باشا — أما وهذا النقل سوف لا يتم بمقتضى المعاهدة ، فلا يبقى إلا البحث فى المظالم التى يمكن أن تقع من رجال الإدارة ، وفى هذا النوع من المظالم يكفى احتجاج الممثل السياسى للدولة التابع لها الأجنبي لدفع مظلمة لم يكمل وقوعها بعد ، كما أن التقاضى أمام المحاكم المختلطة كاف للتعويض عن كل ضرر وقع فعلا ، ولكن هذا المندوب سينتهى أمره بأن يراقب كل فروع الإدارة .

صدقى باشا — كيف يصل إلى العلم بما يريد أن يشير بشأنه ؟

عدلى باشا — ألا ترى أنه سيتداخل فى كل الوزارات .

المسترلندسى — لا تعيننى إلا حالة المظالم ولا يهمنى بعد ذلك فى أى جهة أو مصلحة حصلت تلك المظالم .

رشدى باشا — هل المظالم التى تعنيها ضد أشخاص الأجانب أم ضد مصالح الأجانب ، فإن كانت المصالح فإن الاحتجاج السياسى والمحاكم المختلطة كفىلان بحمايتها .

المسترلندسى — المقصود هو منع حصول الاعتداء ، لا التعويض عنه بعد حصوله بقضايا طويلة .

صدق باشا — كيف يصل هذا الموظف الذى تسمونه بأنه قضائى الى العلم بما يمس الأجانب فى كل مصلحة من المصالح . لا أرى لذلك طريقا إلا التبليغ وسيترب على اشاعة حقه فى التداخل أنه سيتداخل فى عمل كل مصلحة وقد يحتاج الى اجراء تحقيق ويترتب حتما على هذا التداخل اضطراب فى العمل .

المسترلندسى — لا تقنعنى هذه الحجّة تماما .

رشدى باشا — ولكن ما تقترحونه يفضى الى تداخل عام مطلق فى كل أحوال البلد .

المسترلندسى — هذه مجرد ألفاظ وهى لا تمنع من حصول المظالم .

رشدى باشا — ولكن الاستقلال الذى ستعرفون به من بعد ذلك سيكون هو أيضا لفظا فارضا .

المسترلندسى — لا يهمنا أى شكل نتخذه هذه الضمانات ، ولكن الذى يهمنا ضمانة تؤمن الأجانب إذ هم خائفون حقيقة .

عدلى باشا — كل ما يخشاه الأجانب هو إلغاء الامتيازات وإذا كانوا لم يتنازلوا عن شيء ، فماذا عساهم يطلبون ، وقد يطعمهم هذا فيطلبون شيئا آخر عند ما يسألون الموافقة على إلغاء الامتيازات .

المسترلندسى — لا بل يخشون الادارة الأهلية المحضّة ، وقد حاولت وحاول اللورد كيرزون من قبل أن نوضح هذه المسألة ، والواقع أن الذى كان يطمن الأجانب هو الامتيازات واشتراك الانجليز فى الادارة ، ولا شك أنه كانت تقع مظالم كثيرة على الأجانب ، لو لم تكن انجلترا مشرفة على الادارة المصرية .

رشدى باشا — قبل الاحتلال كانت المظالم واقعة على المصريين وحدهم بسبب حكومتهم المطلقة ، فى حين كان الأجانب فى أمن وسكينة بسبب امتيازاتهم .

المسترلندسى — قد حاولت أن أبين لكم كل وجهة نظرنا .

رشدى باشا — ألا تذكرون لنا نصا نتناقش على أساسه ؟

المسترلندسى — قد أرسلنا لكم النص .

رشدى باشا — ولكنه مبهم غامض .

المسترلندسى — وهذا ما يجب أن يكون .

عدلى باشا — الذى يتلخص من هذه المناقشة أنكم تشددون فى الحصول على المندوب القضائى أو ضمانة معادلة له .

المسترلندسى — أنا لا ألتزم فى كلامى نصا معينا، وإنما الذى يعينى هو الموضوع نفسه وبصريح أن يعرف اختصاص هذا المندوب بصورة أخرى (ثم أردف مازحا وإنى لأستحى من اقتراح شىء بعينه لأنى أخشى أن رشدى باشا يرفع يديه ويقول هذا مستحيل القبول) .

عدلى باشا — ولكن هناك شعورا عاما ضد وجود هذا الموظف . (ثم أشار إلى الخلاصة العامة من تقرير لجنة ملتر مملكتا النظر إلى ما جاء فيها من وجوب حكم المصريين بالمصريين) .

المسترلندسى — ليس لى اعتراض على ذلك، ما دام الأجانب يجعلون فى أمن من أنهم بالرغم من نقص النفوذ الانجليزى سيعيشون فى دعة وسكينة .

عدلى باشا — المسألة أكثر من نقص نفوذ لأن المفهوم أن تكون إدارة أمورنا حرة .

المسترلندسى — نعم، هو انتزاع نفوذ .

عدلى باشا — طبعا سيكون لانجلترا نفوذ أدبى، ولكن إدارة البلاد تكون حرة مع تأمين الأجانب على مصالحهم . أما التشريع فنترك الآن ما يتعلق به وندعه على طريقته الحالية حتى يعتدل . وأما الإدارة فتقولون ان الأجانب ألفوا الحالة التى أنشأها الاحتلال فى الإدارة المصرية مدى الأربعين سنة الماضية، وانى لا أوافقك على ذلك فان الضمانة الكبرى للأجانب وهى الضمانة التى كانوا يسكنون اليها ويطمثون هى الامتيازات، وهى مجموع متماسك الأجزاء، ونحن لا نمسه الآن، فاذا قدّمتم لهم فى شأن من الشؤون ضمانة غير ما تعطيه الامتيازات فربما استندوا اليها ليطلبوا ضمانة أخرى وامتيازاجديدا حينما يطلب منهم الموافقة على إلغاء الامتيازات .

رشدى باشا — يصح أن يذكر فى المحالفة أنه فى حالة إلغاء الامتيازات ينظر فى ترتيب الضمانات اللازمة .

المسترمرى — الاتفاق مع الدول بشأن إلغاء الامتيازات سائر في طريقه ويجب أن يكون مسلما بوجود المندوب القضائي للحصول على رضى الدول بالتنازل عن امتيازاتها .

عدلى باشا — ولكك لم تحصل على إلغاء الامتيازات بعد، فاذا منحتم ضمانا غير الامتيازات منذ الآن فسيطلبون أكثر منها عند ما يسألون الموافقة على التنازل عن امتيازاتهم .

المسترمرى — لو كانت مصر اليوم كما كانت في سنة ١٩١٥ لما كان أسهل علينا من أن نقول للدول تعالى انظري ما ترتع فيه البلد من رخاء وما يتمتع به الأجانب من أمن واطمئنان ولطلبنا منها أن تتنازل عن امتيازاتها بلا أقل عوض عنها مكتفين بأن نطلب منها أن تشاهد الواقع وتقدره قدره ولكن مصر ليست في الحالة التي كانت فيها في سنة ١٩١٥ ، فاننا نطلب من الدول أن تتنازل عن امتيازاتها في الوقت الذي نعلنها فيه بأن حالة مصر السياسية ستغير . وطبيعى أن نجيبنا الدول على ما نطلبه من تنازلها عن امتيازاتها — كيف نتنازل عنها ومركز مصر السياسى سيتغير ، لا بل نريد أن نستبقى امتيازاتنا ولو استطعنا لاستردنا عليها . فلا يبقى لنا جواب إلا أن نقول إننا حصلنا على ضمانات كافية هي هذه، فلتطمئنوا . والدليل على صحة نظرنا أننا حصلنا على موافقة خمس دول على إلغاء الامتيازات ، وها نحن ساعون للحصول على الباقي .

رشدى باشا — لا بأس مع ذلك من وضع صيغة بمعنى أنه في حالة إلغاء الامتيازات ترتب الضمانات اللازمة وفي هذا الرد الكافى على اعتراضك .

المسترمرى — ألفت نظركم من جديد إلى ما قاله المستر لندسى من أن الذى أتمن الأجانب في الأربعين سنة الماضية هو النفوذ الانجليزى في الادارة المصرية .

عدلى باشا — حينئذ طلب تعيين المندوب القضائى قائم سواء ألغيت الامتيازات أو بقيت .

المستر لندسى — طبعا لا يمكننا الحصول على إلغاء الامتيازات من يوم لآخر وأتم لا ترغبون طبعا بقاءها الى الأبد .

عدلى باشا — يقينا لا نريد ذلك .

المسترمرى — إن اليد التي تطلب إلغاء الامتيازات يجب أن تكون هي التي تقدم الضمانة .

عدلى باشا — لما كان إلغاء الامتيازات جزءا من المعاهدة كان المندوب القضائى إحدى الضمانات التى يستعاض بها عن الامتيازات فكانت المسألة مساومة، ولكن الذى يراد الآن هو أن يكون للأجانب المندوب القضائى بدلا من النفوذ الانجليزى فى الادارة المصرية، فاذا ألفوا ذلك ثم طلب إليهم بعد ذلك التنازل عن امتيازاتهم فسيكون لهم طلبات جديدة علينا غرمها ويتلخص الموقف الآن فى أننا نقدم شيئا للأجانب دون أن نطلب منهم عوضا عنه فى حين أنه بحسب وضع المسألة فى تقرير لجنة ملتر كان كلا الفريقين يعطى بيد ويأخذ بالأخرى .

كذلك أهتم المفاوضون المصريون بأن تختص مصر بحققها الطبيعى فى حماية سكانها بأن تعمل على إلغاء منصب المستشار القضائى الذى تبين من خلال المناقشة سالفه الذكر مدى تدخله فى أخص وأتفه الشؤون الإدارية البحتة .

وكانت نتيجة هذا الاهتمام أن شمل الملحق المتعلق بالمادة الثالثة عشرة (الخاصة بالامتيازات) ما يضمن به تنفيذ سلطة مصر على التشريع الخاص بالأجانب، ويهمننا فى صدد الموضوع الذى نتباحث فيه الآن أن نشير الى البند السادس من ذلك الملحق فقد ورد فيه ما يأتى :

”يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص، فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية“ .

وهذا تصريح على عام يدخل الطمأنينة بحق فى قلوب الأجانب . وسنتناول باقى الشؤون التى ستكون نتيجة أيضا لمسئولية الحكومة عن الأجانب عند التكلم عن الامتيازات الأجنبية لارتباطها الوثيق بها .

ومما يسجل لهذه المعاهدة من حسنة أيضا، إغفالها وإهمالها تلك الدعوى الطويلة العريضة عن حماية الأقليات التى ما كان لها أثر فى مصر، والتى خلقها الانجليز خلقا دون أن يطلب

(١) هذه الفقرة مستقاة على ما يظهر من القواعد المقررة فى القانون الدولى؛ فقد رأينا شيئا لها فى كتاب ”دروس فى القانون الدولى العام“ طبعة سنة ١٩٢٩ عند ما تحدث فى الدول من السيادة الإقليمية والاستقلال الداخلى

منهم أحد هذه الحماية ، والتي جعلوها ضمن تحفظاتهم ؛ ولذلك فإنه لم ترد ضمن ملحقات المعاهدة الحالية ما يشبه المذكرة التي ألحقت بمقترحات سنة ١٩٢٩ والتي جاء فيها أن مسألة حماية الأقليات ستكون في المستقبل من شؤون الحكومة المصرية ، وفي هذا تسليم بأن حماية الأقليات كان من خصائص الحكومة الانجليزية وأنها كانت صاحبة الحق فيه وتستطيع أن تدعى رجوعها فيه لظروف قد تخلقها هي .

ويرجع عدم الإشارة في المعاهدة الحالية إلى موضوع حماية الأقليات إلى ما ورد في مفاوضات سنة ١٩٣٠ حيث اتفق المتفاوضان على ما يأتي :

”يسلم الطرفان المتعاقدان بأن ليس هناك أساس للنص على مسألة الأقليات في مصر فإنهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها“ .

الفصل الثالث

إلغاء منصبى المستشارين : القضائى والمالى

يكفى لى نين أن منصبى المستشارين القضائى والمالى يشلان سلطة الحكومة المصرية فى كل صغيرة وكبيرة فى بلادها ويجعلانها عدما وعبثا ، يكفى لبيان ذلك أن نسرده النصوص المتعلقة بهما فى المشروعات السابقة ، حتى يتحقق فى نهايتها كيف أن كابوسين قد ارتفعا عن هذه السلطة بمقتضى هذه المعاهدة ، وأن سيادة الحكومة قد أصبحت محققة لا عبث فيها ، ففى مشروع ملزمت الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الرابعة بما يأتى :

١ — ”تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد إليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها“ .

٢ — ”تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس

بالأجانب ؛ ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام ” .

وقد أفاض لورد ملتر في تحييد هذين النصين في تقريره ، ومما جاء في هذا الصدد فيه ما يأتي :
 ” فالأمران اللذان يهمان الدول الأجنبية التي يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الأجنبية ، هما اقتدار مصر على سد ديونها ؛ وذلك يهيم حملة السندات المصرية ، ويؤثر أيضا في كل رهوس الأموال والمشروعات الأجنبية في البلاد وسلامة أرواح الأجانب وأملأهم .
 فلضمان هذين الأمرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الالحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الأجنبية ؛ وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة ... ” .

وقد قال في موضع آخر أن وظيفة المستشارين المذكورين قد وصفت وصفا إجماليا في المشروع وأنه ” سيحدد مدى اختصاصهما تحديدا دقيقا عند تحرير المعاهدة ” .

ومن مساوئ مشروع ملتر فضلا عما تقدم أنه حوى نصا يخول للتعتمد البريطاني في بعض الأحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب (الفقرة الخامسة من المادة الرابعة) .
 وظاهر أن ذلك ما كان ليحصل إلا بعد استشارة من أحد هذين المستشارين أو منهما معا .
 وفي مشروع لورد كيرزون تضمن موضوع المستشارين المذكورين البابين الاتيين^(١)
 نقلهما بحروفهما وهما يغنيانا في الواقع عن تعقب المناقشة المستفيضة التي حصلت بخصوصهما :

الإدارة المالية

المادة ١٢ - تعين الحكومة المصرية بعد مفاوضة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا ماليا توكل اليه في حينها الحقوق التي يتولاها أعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا المندوب مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية في مواعيدها :

- (١) المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .
- (٢) جميع المعاشات والمسانهات الأخرى المستحقة لمن كان في المعاش من الموظفين الأجانب أو لورثتهم .

(١) ولوأنا سبق أن نشرنا جزءا من المناقشة التي جرت في موضوع المستشار القضاى (ص ١٢٩) .

(٣) ميزانيتى المندوبين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما .

المادة ١٣ - لأجل أن يقوم المندوب المالى بأعماله كما ينبغى له ، يجب أن يطلع اطلاقا تاما على جميع الأمور الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ، ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

المادة ١٤ - لا يجوز للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية لوفاء دين بدون موافقة المندوب المالى .

الإدارة القضائية

المادة ١٥ - تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى مندوبا قضائيا يناط به ، نظرا للتعهدات التى أخذت بريطانيا العظمى نفسها بها ، القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب .

المادة ١٦ - لأجل أن يقوم المندوب القضائى بأعماله كما ينبغى له ، يجب أن يطلع اطلاقا تاما على جميع الأمور التى تمس الأجانب ، وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ، يكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الحقانية والداخلية ... ” .



وعند ما صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ احتفظت الحكومة الانجليزية فيما احتفظت فيه ” بحماية المصالح الأجنبية فى مصر “ ؛ وقد فسرت هذا التحفظ فى وثيقتها الثالثة والعشرين الملحققة بهذا التصريح ، بأنه يشمل فيما يشمل المواد سائفة الذكر الواردة فى مشروع لورد كيرزون .

وقد أدخلت الحكومة البريطانية منصبى المستشارين القضائى والمالى ضمن آثار ذلك الحادث المشؤم : حادث قتل السرى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ؛ فورد فى خطابها المرسل الى الحكومة المصرية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ضمن ما ورد فيه النص الآتى : ” يعترف باستقلال (Autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح “ ؛ كما تضمن هذا الخطاب أمورا أخرى بشأن إعلاء كلمة المستشار المالى فى مسائل الموظفين الأجانب ... ” .

وقد تقدم ثروت باشا في مشروعه بالنصين الاتيين :

- ١ - " تعين مصر بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا ماليا تخوله في الوقت الملائم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ؛ ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها " (المادة ٨) .
- ٢ - " نظرا للتنظيم القضائي المستقبل تعين الحكومة المصرية أيضا في وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موظفا يحاط علما بكل ما يمس آراء القضاء فيما يتعلق بالأجانب ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها " (المادة ٩) .

وهذان النصان يشبهان مبنى ومعنى ما ورد بالذات في مشروعى مانروكيرزون .

أما مشروع تشمبرلين الأول فقد ضمن المادتين سالفتي الذكر نصا واحدا وهو :
 " يظل منصبا المستشار المالى والمستشار القضائى باختصاصاتهما الحالية باقيين كما هما الآن ، ويكون تعيينهما كما كان فى الماضى بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ؛ ويكونان تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل التى ترى استشارتهما فيها " (المادة ١٢ فقرة ٢) .

وكل ما لم يرق لثروت باشا فى هذا الصدد إدماج الموضوعين فى بعضهما ، لا أساس وجود هاتين الوظيفتين الهادمتين لكل سلطة ، وأن كل ما يأخذه على المشروع البريطانى ، أنه لم يعين اختصاصات هذين المستشارين . ثم أخذ فى تحييد ماورد عن ذلك فى مشروعه . ومن العجب أنه يقرر فى ملاحظاته على المشروع البريطانى أنه : " ما كان لذينك المستشارين من المركز والوظيفة فى عهد الاحتلال والحماية لم يكن ليبقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر " ؛ وفى الوقت ذاته يقدم بيديه نصين يهدمان هذا الاستقلال من أساسه ويجعلان سلطة مصر التشريعية والتنفيذية وهما من الأوهام .

فكان طبيعيا أن يستمع سير أوستن تشمبرلين إلى هذا الرد اللين الهين فنقل ما ورد فى مشروع ثروت باشا ضمن ملحق بالمشروع البريطانى النهائى ، وزاد عليه بالنسبة للمستشار المالى فقرة

(١) الوثيقة رقم ٣ من مفاوضات سير أوستن تشمبرلين مع ثروت باشا .

مؤداها أنه "يحاط علما بكل مشروع تشريعى مما يقتضى الان مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب^(١)".

ولم يرد شىء عن المنصبين المذكورين فى نفس نصوص مقترحات سنة ١٩٢٩ ؛ ولكنه ثابت فى المذكرات المتبادلة بين مستر هندرسن ودولة محمد محمود باشا أن الأخير أرسل الى مستر هندرسن المذكرة الآتية :

"تعلمون أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى . وإنى لأقدر المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المقترحات ؛ وعندى أنه لتنفيذ ذلك البرنامج من الإصلاحات على وجه مرضى ، ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة . لذلك أتهز هذه الفرصة لأحيطكم علما بأن الحكومة المصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لانجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية ، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين ، بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وتعيينهما الحكومة المصرية ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين ... "

وفى مفاوضات سنة ١٩٣٠ تحدث الأستاذ مكرم عبيد مع مستر هندرسن على أثر مأدبة عشاء بفندق هايد بارك فى مساء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ ، وقد ثبت فى محضر هذه المحادثة أن "حضرة الأستاذ مكرم أشار إلى ضرورة الاستغناء عن وظيفتى المستشارين المالى والقضائى فلم يبد المستر هندرسن اعتراضا على ذلك^(٢) ... "

وفى الجلسة الحادية عشرة من المفاوضات المذكورة التى انعقدت فى ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم المفاوضون المصريون للانجليز المذكرة الآتية :

"تنوى الحكومة المصرية الاستغناء عن خدمات المستشارين المالى والقضائى .. " ولم يحصل اعتراض من الانجليز على هذه المذكرة^(٣) .

(١) الوثيقة رقم ٨ من مفاوضات سير أوستن تشمبرلين مع ثروت باشا .

(٢) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٥٩ (٣) المجموعة السابقة ص ٩٦ و ٩٧

أما ماورد في المعاهدة الحالية عن منصبى المستشارين المالى والقضائى فقد اكنفى بأنه فى أثناء الاجتماع الذى عقد بقصر أنطونىادس فى صباح ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٦ ألقى التصريح الشفوى الآتى^(١) :

” صرح حضرة صاحب الدولة النحاس باشا بالنيابة عن الوفد المصرى بأن خلو وثائق المعاهدة من أى ذكر للمستشارين القضائى والمالى معناه أن الحكومة المصرية حرة من أى قيد ذى صبغة دولية فيما يتعلق باستبقاء أو عدم استبقاء هذين الموظفين .
وقد أعرب صاحب السعادة المندوب السامى البريطانى عن موافقته على تصريح النحاس باشا .

وعلى ذلك يكون للحكومة المصرية مطلق الحرية فى الاستغناء عن هذين المنصبين ... “ .
وقد تحزينا نهاية عقديهما فتحقق لنا أن عقد المستشار القضائى ينتهى فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨^(٢) وأن عقد المستشار المالى ينتهى فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧
والمسموع عن هذا الموضوع أن الحكومة المصرية سوف تبقى هذين المستشارين إلى حين انتهاء عقديهما من باب اللياقة فقط لا لأى غرض آخر .

ونعتقد أن المستشارين الحاليين وهما من الذين يهمهم استقرار الحال باقرار المعاهدة سيتخليان من تلقاء أنفسهما عن منصبيهما ؛ وأنهما لا يرضيان أن يبقيا بغير حاجة إليهما طول هذه المدة ويهبط مكتباهما كاهل الميزانية بمبلغ ١٨,٥٣٦ جنيها فى السنة^(٣) .

هذا وتكلمة للبحث الذى نحن بصدد نشره إلى أن مشروع الوفد الأول فى سنة ١٩٢٠ كان قد تضمن نصا مؤداه ” إنه فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجرح إلى المحاكم المختلطة ، تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الإنجليزية فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة “ (المادة الخامسة) .
وظاهر من هذا النص أنه أريد بهذا النائب العمومى الانجليزى أن يكون هو المستشار القضائى وأن يحل محله بعد إلغاء منصبه ...

-
- (١) التصريح الشفوى يطلق عليه (Oral Declaration) و يقوم فى قوته مقام المحضر المكتوب فعلا .
(٢) نص فى العقد الخاص بالمستشار القضائى بقبوله فسخ هذا العقد اذا تقرر استفتاء الحكومة المصرية عن هذا المنصب بشرط أن يعلن المستشار القضائى بذلك قبل الفسخ بستة أشهر؛ وليس لهذا النص مقابل فى عقد المستشار المالى .
(٣) هذا المبلغ هو ماورد فى ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧

والدليل على ذلك أن عدلى باشا تقدم في الجلسة الثانية من مفاوضاته بذكر التحفظ الذى يرمى إلى حذف العبارة المختصة بتعيين موظف بريطانى في وزارة الحقانية اكتفاء بنائب عمومى إنجليزى لدى المحاكم المختلطة^(١) .

كذلك ورد في مشروع الوفد الأول في سنة ١٩٢٠ أنه " في حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى ، فإن مصر تعين موظفا ساميا تختاره بريطانيا العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية " (المادة السابعة) . وهذا هو بلا شك المستشار المالى بعينه ! .

ويتضح مما تقدم أن المعاهدة الحالية قد قضت قضاء مبرما على وظيفتى المستشارين القضائى والمالى اللتين كانتا أكبر أداة لهدم سيادة مصر واستقلالها وأن جميع المشروعات السالفة سواء أكانت مصرية (ما عدا مشروع سنة ١٩٣٠) أو إنجليزية قد أبقت هذين المنصبين الخطرين .

الفصل الرابع

صندوق الدين

يتصل "صندوق الدين" بما للأجانب من مصالح في مصر ، ذلك لأنه أنشئ بمقتضى أمر عال صدر من خديو مصر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ ، وتدير شؤونه هيئة دولية مؤلفة من مندوبين أجانب ترشحهم دولهم ، ويعينهم الخديو باعتبارهم موظفين مصريين . وكان لإنشائه نتيجة لإسراف وتبذير الخديو إسماعيل . وتختص مهمة هذا الصندوق — كما جاء في المادة الأولى من الأمر العالى سالف الذكر — في تسلم النقود اللازمة لتأدية فوائد الديون التى على مصر واستهلاكها وإنفاقها في هذا الغرض على الخصوص . وقد أنشئ الصندوق المذكور بادئ الأمر بصفة مؤقتة إذ جعلت مدته خمس سنوات ، ولكنه نظرا لما داخل المالية المصرية من تطورات واضطراب صار بعد ذلك دائما إلى أن يتم استهلاك الدين (المادة ١٨ من

الأمر العالى الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) وتعددت الأوامر العالية بخصوصه ونظم قانون التصفية الصادر فى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ شؤونهم ومخصصاته ... الخ .

وليس هنا مجال التحدث عن قيمة الديون التى رزئت بها مصر وأرهقها بها خديووها ولا عن توحيدها وفوائدها والضمانات الثقيلة التى خصصت بها . ولكننا نتحدث عن مدى علاقة "صندوق الدين" بالمعاهدة الحالية . فقد لاحظنا أنها لم تعرض له ، لا من قرب ولا من بعد . ويفهم من ذلك بالبداية أن المتفاوضين قد قصدا من إغفال ذكره إعتباره أمرا داخليا يتعلق بالدائن والمدين من جهة ، وبمصر وحملة الأسهم من فرنسيين وغيرهم من جهة أخرى .

وإن بقاء صندوق الدين — على أساس كونه خزانة مصرية منشأة لغرض خاص — أولى وأفضل من نقل إختصاصه إلى مستشار مالى كما ذهبت إلى ذلك المفاوضات السابقة ، وذلك لأنه لما ظهر عند توزيع فوائد الديون فى سنة ١٩٠٤ أن ٨٥ ٪ من حملة أسهم تلك الديون هم من الانجليز والفرنسيين تحرر اتفاق بين دولتيهم — إنجلترا وفرنسا — فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ سوى بمقتضاه ما كان يعرض لمالية مصر من المشكلات . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ١٧ فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ معدلا للنظم السابقة ومنظما لما ورد فى الاتفاق سالف الذكر من أحكام . والمهم فى ذلك كله أن وظيفة "صندوق الدين" أصبحت مقصورة على تسلم النقود المخصصة لتأدية فوائد الديون واستهلاكها واستخدام النقود المذكورة فى الوجوه المقررة بمقتضى أحكام القانون (المادة ١٩ من القانون رقم ١٧ سنة ١٩٠٤) . وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى عقد القروض دون حاجة الى موافقة صندوق الدين بعد أن كان النظام القديم يقضى بوجوب هذه الموافقة .

وقد تحررت الحكومة المصرية بمقتضى ما تقدم من القيود التى كانت تغل أيديها فى حرية استعمال إيراداتها وأطلقت سلطتها فى تدبير مرافقها ومواردها وإدارة دفة ماليتها .

وقد كان هذا — فى اعتقادى — السبب الذى من أجله أغفلت المعاهدة ذكر "صندوق الدين" . وهو إغفال حسن قصد به كما مر أن "صندوق الدين" من خصائص الحكومة المصرية مع دائئها وأن لها أن تسوى الأمر بما تشاء وهو مكون فضلا عن ذلك لجزء من الميزانية العامة .

على أن مصر ترجو أن تخلص بصفة نهائية من تلك القيود المالية التي طوقت عنقها وأثقلت كاهلها وإن كانت قيودا لا تعدو القيود التي ترتب على ضمان الوفاء بالدين عند الاقرار . ونرجو أن تعمل الحكومة المصرية في العهد الجديد على أن تتخلص على الأقل من هذا الصندوق ، وأن تعمل بالطريق الودى على أن تنقل اختصاصه إلى وزارة المالية . وليس هذا في الواقع اقتراحا نبديه من عندنا ، وإنما قد اقترحه لورد كرومر في سنة ١٩٠٨ حيث رأى أن هذا الصندوق لا يخرج عن مجرد مكتب قومي للدين العام وأنه يكلف الحكومة سنويا ٤٠٠٠٠ جنيه مصرياً^(١) وأن في استطاعة موظف واحد وبضعة مستخدمين إدارة كافة شؤونه^(٢) .

ويحسن أن نختتم هذا الفصل بما رآته اللجنة المالية لمجلس النواب هذا العام (١٩٣٦) عند نظرميزانية الدين العمومى ، إذ يعبر في الواقع عن رأى كل مصرى حيث قالت :

” إن صندوق الدين أنشئ في ظروف استثنائية خاصة ، لضمان سداد الدين العمومى . ولما كانت حالة مصر المالية والاجتماعية قد تقدّمت تقدّما ظهر جليا في معاملاتها المالية ، كما أن مركز مصر السياسى ، وعلاقاتها مع الدول قد تغيرت ، فاللجنة تأمل أن تسمى الحكومة لتصل إلى تغيير هذا النظام حتى يصبح إدارة مصرية ... “ .

وقد وافق المجلس على تقرير اللجنة الذى تضمن هذا الرأى بالاجماع بجلسته ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

وبحمد الله أن الحكومة قد أخذت في تنفيذ ما قرره مجلس النواب فقضت في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بتعيين المسيو جوليانو كورا السفير عضوا في صندوق الدين العمومى بدلا من المركز لازارو ونجرتو كامبيازو المستقيل ؛ وقد جاء في هذا القرار :

” احتفاظ الحكومة المصرية بحق المفاوضات في إلغاء صندوق الدين واعتبار تعيين العضو المذكور لا يخل على أى وجه في العمل على هذا الإلغاء .

وهذه خطة نسجلها بالشكر للوزارة الوطنية الحاضرة .

(١) خصص لصندوق الدين في ميزانية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ مبلغ ١٦٠٥ جنيهات مصرية .

(٢) كتاب ” مصر الحديثة “ تأليف لورد كرومر ؛ الجزء الثانى ؛ ص ٣٠٩

الباب السابع

في المحالفة

الفصل الأول

ماهية المحالفة وتاريخها ؟

المحالفة هي بالبداهة : اتحاد دولتين أو أكثر بقصد الدفاع عن كيانهما وحصر جهودهما في دائرة من التعاون حتى تتحقق أغراضهما ؛ وليست المحالفة أمرا بدعا أو جديدا في السياسة الدولية الحديثة ، وإنما هي نظام قديم لعهد يرجع أصله إلى تاريخ الفراعنة كمحالفة رمسيس الثاني مع ملك الحيثيين المعقودة بينهما في سنة ١٢٥٠ قبل الميلاد — وقد امتد نظام التحالف لما ظهرت فوائده من دفع غيلة أو صد غارة ومن مهاجمة عدو أو مقاتلة عاد ، فعرف هذا النظام في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وكانت المحالفة في ذلك تتشكل في شكل موادة : كعهد الموادة بين النبي عليه الصلاة والسلام وبين اليهود بعد هجرته إلى المدينة ، وكعهد الحديبية بينه وبين آل قريش .

ويعترف فقهاء الشرع المحالفة بأنها عقد بين جماعة أو بين أمة وأخرى تنصر بمقتضاه إحدى الطائفتين الأخرى إذا ما وقع عليها اعتداء من أمة أخرى ؛ وتعتبر الطائفة المحالفة أو المناصرة هذا الاعتداء بمثابة اعتداء عليها : كمحالفة خزاعة محمدا عليه الصلاة والسلام ومحالفة بني بكر قريشا عقب صلح الحديبية .

وقد ترعرعت فكرة التحالف إلى أن شملت العالم بأسره في هذا العصر : عصر النور والمدنية ، ولولا تحالف الدول — إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة... الخ في الحرب العظمى لتقطعت أوصالها ، ولتهدد كيانها وأصبحت أثرا بعد عين .

فالمخالفة ضرورة من ضرورات تحقيق التعاون الدولي، سواء أكان ذلك أيام السلم أو الحرب .

وقد يتكافأ الحليفان قوة وعظمة لكي يعصبا أمرهما ضد قوة تهاجمهما، وقد تتحالف دولة ضعيفة مع أخرى قوية ولا يكون الغرض من هذا التحالف حماية الدولة الضعيفة، بل قد يرمى من ورائها زيادة عناصر الحياة والقوة في الدولة القوية .

الفصل الثاني

المخالفة في المعاهدة الحالية

ولنتقل الآن الى بيان ما ورد في المعاهدة الحالية عن المخالفة وأصل الفكرة فيها . فقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة على أن "تعقد مخالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما"^(١) .

وإذا تفحصنا تاريخ فكرة المخالفة نجدها قد جاءت على لسان سعد زغلول عند ما قابل هو وزميلاه سير ونجحت خداة نصر الحلفاء وعقد الهدنة، حيث أخذ يحجب إليه مساعدة مصر في سبيل استقلالها التام، مقتررا له أن مصر تحالف انجلترا على غيرها وتقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المخالفة من الجنود .

وسرت فكرة المخالفة بعد ذلك وتحدث عنها لورد ملتر في عدة مواضع مقتررا أن أناسا من أقطاب مصر "قد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحة توجبها عليهم الحكومة البريطانية، ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنبيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها به نحن" !!

(١) والنص المماثل لهذه المادة في معاهدة العراق هو ما ورد في الفقرة الأولى من المادة الأولى منها وهو : "يسود سلم وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين السامين المتعاقدين تحالف وثيق توطيد الصداقة وتفاهمهما" . وسنتناول مقارنة النصين عند التكلم على مدة المخالفة .

وهكذا ظن لورد ملتر بمصر السوء واعتقد أنها لا تزال طفلة ساذجة يلهمها حلول الحديث وزخرف القول؛ فأراد أن يلاعبها بأثقال وأغلال فسرّها بأنها الاستقلال، وقد تمخض مشروعه الأول الذي نم عليه بقلمه فوضعه بصريح القول في تقريره بأنه يحوى أركان الحماية ودعائها... تمخض هذا المشروع بالنقطة الآتية :

”استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائمى بين بريطانيا العظمى ومصر“ .

ولما تقدّم الوفد بمشروعه سنة ١٩٢٠ نص في المادة العاشرة منه على ما يأتى :

”يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى محالفة دفاعية“ مبيّنا أغراضها التى سنأتى على تفاصيلها فيما بعد . وانتهى مشروع ملتر الأخير بالنص التالى :

”تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر“ .

ثم فصل المشروع شروط هذه المحالفة .

والعيب ليس فى صيغة المحالفة، وإنما العيب فى شروطها التى سنشير إليها بعد وفى قصورها عن بيان المدة التى تدوم فيها هذه المحالفة؛ ولذلك كان من ضمن التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملتر ”تعيين مدة المحالفة بين البلدين“ .

ولما دارت المفاوضات سنة ١٩٢١ بين عدلى باشا ولورد كيرزون جاء فى الفقرة الثانية من البند الأول العبارة الآتية : ”وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب، وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر، معاهدة وميثاق دائمان بالسلام والمودة والتحالف“ .

ولم يذكر سعد شيثا عن التحالف فى مفاوضاته مع مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سنة ١٩٢٤، والظاهر أن السبب فى ذلك اشتراطه وجوب ”سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية“ واقتراحه ”جعل مصر تحت حماية عصبة الأمم“ (الكتاب الأبيض الانجليزى؛ جريدة البلاغ ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤، وبلاغ المفوضية المصرية فى باريس للصحف فى ٨ منه) .

وفي مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين نص في المادة الأولى من مشروعهما على ما يأتي : ”يعقد بين الطرفين المتعاقدين مخالفة تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما“ .

وذهب المشروع البريطانى لسير أوستن تشمبرلين فى ديباجته إلى أن خير وسيلة لتوثيق عرى الصداقة بين البلدين وعدم التدخل فى شؤون مصر الداخلية ونظامها الدستورى الخ ... هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل — فى مصلحة كلا الطرفين المتعاقدين — تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك — واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها والمحافظة على علاقات الصداقة بينهما وبين الدول الأجنبية الأخرى“ .

وتضمنت مقترحات سنة ١٩٢٩ النصوص الآتية فى هذا الصدد :

١ — ”جعلت العلاقات بين الطرفين المتعاقدين قائمة على أساس مخالفة أبرمت تثبتا لصداقتهم وتفاهمهم الودى وعلاقتهم الحسنة“ (فقرة أولى من المادة الثانية من المشروع حرف ١^(١)) .

٢ — ”تكون مخالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات“ (المادة الثانية من المشروع حرف (ب) والمقترحات الأخيرة) .
وقد اقترح مصطفى النحاس باشا فى مشروع الوفد الذى تقدم به فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ النص الآتى :

”تعقد مخالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما“ .

وهذا النص ذاته هو الذى ورد فى المعاهدة .

ولم يجر بحث ذو شأن فى المخالفة فى ذاتها فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ لأن دولة النحاس باشا قرّر فى الجلسة الأولى المنعقدة فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بأنه ”فما يتعلق بمبدأ المخالفة فإننا نقره ونقبله“ .

(١) قال دولة محمد محمود باشا فى كتابه الأبيض أنه اقترح تغيير هذه الصيغة على نحو ما يرى فى صيغة المادة الثانية من المقترحات ، اتقاء لشبهة أن مصر تعترف بأن بين بريطانيا ومصر علاقات خاصة من نوع الحماية كانت قائمة قبل المخالفة وجاءت هذه بدلا منها .

الفصل الثالث

مدة المخالفة

١ - استمرارها

ليس في مواد المعاهدة الحالية نص خاص يفيد تحديد مدة المخالفة أو تاريخ معين تنقضي فيه هذه المخالفة شأن أغلب المحالفات والمعاهدات؛ ولكن المادة السادسة عشرة منها - وهي التي تناولت موعد إعادة النظر في مواد المعاهدة بما يلائم الظروف في المستقبل - وضعت قيذا يفهم منه ان إعادة النظر هذه لا يجوز أن تنصب على استمرار المخالفة .

ومما اشتملت عليه هذه المادة أن الأصل في إعادة النظر في نصوص المعاهدة يكون بالاتفاق بين الدولتين المتعاقدين؛ فان لم يستطعا هذا الاتفاق احتكما فيما يشجر بينهما من خلاف الى مجلس العصبة أو هيئة أخرى تتفق عليها الدولتان .

وقد تلا ذلك مانص عليه في الفقرة الثالثة من تلك المادة من أنه "من المتفق عليه أن أى تفسير في المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التي تنطوي عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧" .

ومؤدى ذلك إخراج التحالف وأغراضه مما اشتمل عليه البحث في هذا الباب وما يتلوه من أبواب من نطاق الاحتكام المبين آنفا . وهذا هو التحالف الأبدى أو المستمر بلا مرء .

ولنبحث الآن فيما إذا كان لهذا التحالف المستمر مبرر أم لا ؟

أما المبرر الذي نتصوره لاستمرار التحالف - فيما نعتقد - فهو أن القوات البريطانية المرابطة لقنال السويس قد يأتى الوقت الذى لنجلى فيه نهائيا عن مصر؛ ولكنه مما لا شك فيه أن قنال السويس سيظل - كما كان وكما هو - الطريق الذى تمر فيه إنجلترا الى ممتلكاتها ومستعمراتها، وأن الخطر الذى تخشاه إنجلترا من مهاجمتها عن هذا الطريق يظل جاثما أمام العيون . فاذا ما تحقق الخطر في الحالات الثلاثة التي سنسهب الكلام فيها في الباب الثامن، تكون إنجلترا في حاجة الى المبادئ والخطط التي رسمها التحالف لدرء الخطر : (أولا) عن شخصيتها وعن أملاكها . و (ثانيا) عن حليفها مصر؛ وتكون مصر من جهة أخرى

في حاجة الى الاستعانة بقوة حليفها في درء ما يهددها من طريق مباشر أو غير مباشر .
وفي هذا ما يحقق الفائدة لمصر الى أن تستطيع وحدها أن ترد أية عادية عليها ، سواء أكانت
موجهة لها مباشرة أو لـانجلترا . كذلك فيه الفائدة المحققة لانجلترا لأنه سترتب عليه إشغال مصر
بكافة مرافقها بالقوات البريطانية التي قد تستعملها في الحالات الثلاثة المبينة في المادة السابعة .

ولكن فلنقف هنا هنيهة ونسأل : هل يتفق جلاء القوات البريطانية المرابطة لقنال
السويس الذي فيه اعتراف انجلترا الصريح بقدرة الجيش المصرى على حماية قنال السويس —
هل يتفق هذا مع استمرار التحالف الذى أقل ما فيه من معان أن مصر لا تزال غير كنفء للدفاع
عن كيانها .

هذا سؤال يمكن أن يلقى ! ولكن له جواب ، هو أن قدرة مصر على الدفاع عن قنال السويس
لا يعنى أن في قدرتها أن تستغنى عن حليفة قوية في سنوات تعتبر قليلة في فترة انتقال كانت
الروح العسكرية فيها ضئيلة ؛ وذلك اذا ما قامت حرب دولية تشتبك فيها انجلترا مثلا وأتاهها أعداء
حليفها من كل حذب وصوب ، كذلك لا يعنى هذا استغناؤها عن مدد الحليفة اذا ماهاجمت
مصر شخصيا دولة تضررها العداء وأحكمت الهجوم عليها برا وبحرا وشرقا وغربا .

هذا جواب بحق يقال ، خصوصا اذا لاحظنا أن بعض المعاهدات والمواثيق قد ربطت
الدول بعضها ببعض برباط قد يشبه التحالف الأبدى : ولكنى أجاهر برأى علنا ، بأن ليس
من المصلحة ولا من الجائز أن يكون التحالف مستمرا الى غير ما نهاية ؛ فان في هذا الاستمرار
قعودا بمصر عن أن تبلغ الشاؤ الذى يتمناه لها كل مصرى تجرى في عروقه دم الوطنية ، كما أن
فيه إشغالا لمرافقها جميعا بالقوات البريطانية في حالات قد تكون بعيدة عن صوالحها كل
البعد ؛ وقد تتكرر وتطول وتصير دائمة الحصول ، وعلى أى حال فان فيه بصفة عامة اعتراف
مصر على نفسها بقصورها الدائم وعجزها المستمر عن النهوض بقدومها وحدها .

إذن ماذا يكون الحل ؟ وهل يمكن التوفيق بين هذه الآراء جميعا ؟

نعم إن هناك حلا يمكن به التوفيق بين هذه الآراء بأمر من اثنين :

(١) إما أن تتعقد بين الدولتين بعدئذ محادثات مؤقتة ، إذا ما بوغتت إحداها بحالة
خطرة من الحالات التى من أجلها عقدت المخالفة أصلا بينهما . وهذا شأن الدول العظمى
عند ما تحزب الأمور الدولية بينها كما يحصل ذلك في كل حين .

(٢) أو تخين الطرف الملائم للتخلص من هذا التحالف المستمر؛ ولا نقول هذا نكثاً للعهد، فإن مصر تكره نكث العهود؛ ولكننا نستمسك فيه بأهداب عهد عصبة الأمم الذي يربط الدولتين المتحالفتين بخصوص هذه المعاهدة، إذ أن للجمعية العمومية بناء على المادة التاسعة عشرة منه أن توجه نظر المتعاقدين في معاهدة إلى وجوب إعادة نظرها أو تعديلها إذا ما أصبحت لا تتلاءم مع الظروف، وهذه المادة صدى لما يسمى في القانون الدولي (نظرية تغيير الظروف) وهي نظرية بررها علماء القانون الدولي على أسس منطقية ثابتة، منها أن الدولة كما يقول "أوبنهايم" في حل من المطالبة بعدم الالتزام بنصوص المعاهدة، إذا أصبحت التزاماتها فيها مما يهدد كيانها أوقهها الضروري، وإن سلامة الدولة ورقهها الضروري هما أول ما تلتزم به من الواجبات، وإن رضاء الدولة في معاهدة مفروض فيه الاقتناع من جانبها بأن المعاهدة لا تهدد بقاءها أو تقدمها، وأن كل معاهدة تبرمها الدولة تتضمن شرطاً أساسياً هو أنه إذا تغيرت الظروف بحيث تصبح الالتزامات الواردة فيها مما يهدد بقاء الدولة أوقهها، فلها الحق أن تطلب إعفاءها منها^(١).

وها هي ذه بلجيكا تعلن الآن على لسان ملكها في خطبة له في منتصف أكتوبر سنة ١٩٣٦ رجوعها إلى الحيطة التي كانت فيها قبل الحرب العظمى والخروج من التحالف الذي كانت وضعت فيه سنة ١٩٢٠

٢ - مدة المخالفة في المشروعات السابقة

تضمن مشروع ملز الأول نصاً على "التحالف الدائمى" وجعل مشروع الوفد المصرى سنة ١٩٢٠ مدة التحالف ثلاثين سنة يمكن للمتعاقدين بعد انتهائها النظر في تجديدها؛ ولم يحدد مشروع ملز مدة معينة للمخالفة وتركها مطلقة - الأمر الذى يفهم منه أنه قصد أن تكون المخالفة أبدية كمشروعه الأول؛ وهنا يقول سعد فى خطبة ألقاها فى ٦ مايو سنة ١٩٣١ "إن الوفد بذل جهده لتكون المخالفة من الجانبين وإلا كانت حماية صرفاً" ثم قال على إثر ذلك: "لم نكتف بهذا الميزبل وضعنا مميزاً آخر وهو أن تكون المخالفة مؤقتة لمدة ثلاثين سنة"؛ ولذلك وضعت الأمة المصرية عند ما عرض عليها مشروع ملز تحفظات منها: "تعيين مدة التحالف بين إنجلترا ومصر وكيفية سريانه إذا ما انتهت هذه المدة".

والمهم فى هذا ليس جواز تعديل المخالفة وشروطها؛ لأن أمر هذا التعديل جائز فى حدود المعاهدة الحالية - فيما عدا مدة المخالفة - ؛ ولكن المهم هو معرفة ما إذا كانت مقترحات هندرسن - محمد محمود تجعل المخالفة دائمة مستمرة أم لا .

(١) "دروس القانون الدولى" للأستاذ الدكتور محمود سائى جنيته ص ٣٦٤ و ٣٦٥، وقد تكلم فى هذا الموضوع بأصحاب أيضاً مع ضرب الأمثلة، دولة على ما هو باشا فى كتابه "القانون الدولى العام" ص ٤٥٤ - ٤٦٠

والجواب على ذلك أن المادة السادسة عشرة من تلك المقترحات تفيد استمرار المعاهدة والتحالف معاً، إذ أنها تتضمن جواز التعديل فيهما فقط بعد انقضاء خمس وعشرين سنة دون أن تصرح بأنهما ينتقضان بعد مضي المدة المذكورة - أ. أن الأصل بقاءهما مع جواز تعديل أحكامهما .

وقد يقال إن هذا تمحل في التفسير، أو نص المادة السادسة عشرة من تلك المقترحات لا تنتج، ولكن فليرجع كل منكر أو مكابر في ذلك إلى محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٠ فانه سوف يجد أن لورد طومسون وزير الطيران الإنجليزي الذي اشترك مع مستر هندرسن في المفاوضات يقرر في صراحة واضحة "إن التحالف دائم والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائماً وذلك لمصلحة الطرفين ، لأن هذا أساس من أسس المعاهدة^(١)" كذلك كان مشروعا كيرزون وسير أوستن تشمبرلين يحويان تحالفا دائماً .

أما مقترحات سنة ١٩٢٩ فقد تضمنت نصا يبيح تعديل أحكام المعاهدة بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من تنفيذها (المادة ١٦)؛ ويستفاد من تعميم النص أن هذا التعديل يشمل المخالفة أيضاً لأنها جزء . المعاهدة ، وقد دارت حول هذه النقطة مناقشات طويلة بين دولة النحاس باشا ومستر هندرسن سنشير إليها فيما بعد؛ انتهت إلى قبول اقتراح النحاس باشا بطلب جواز طلب أحد الطرفين إعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد انقضاء مدة عشرين سنة، وقد حمل دولته في هذه المناقشة حملة عنيفة على أبدية "المعاهدة" وسنشير إلى هذه الجملة عند التكلم على مدة "المعاهدة" .

وقد استقت المعاهدة الحالية روح المشروعات السابقة التي كانت ترمي إلى استمرار التحالف . وإن الأمر في ذلك على أي حال مداره على الظروف المستقبلية، فقد نرى في هذا التحالف بعدئذ الضرر المحكم، وقد نرى فيه - بعد انقضاء الأمد المنصوص عليه في المعاهدة - النفع من الوجهة العملية .

وقد أريد التخفيف من حدة استمرار التحالف في المعاهدة المصرية الإنجليزية فقليل إنه إذا اعتبر حماية أبدية من إنجلترا على مصر فانه تنفيذا لحكم التبادل والتكافؤ بين البلدين يجب اعتبار أن إنجلترا قد وقعت هي أيضاً تحت حماية مصر . ولا شك في أن في هذا القول قياساً

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٤٦

مع الفارق لأن الملحوظ غير المنكور أن انجلترا ومصر غير متكافئتين في القوة وأنه لا يمكن أن ينصرف إلى الذهن خضوع انجلترا لحماية مصر .

على أننا لسنا من القائلين بأن في استمرار التحالف حماية ! لأن التحالف يلجأ إليه أعظم الدول قوة وأكملها استقلالاً ، وقد يكون في استمراره استمرار الصداقة وتبادل المنفعة وعلى أي حال فإن استمرار التحالف أمر رهن بالمستقبل ويرجع إلى الأمة القوية القادرة بعد استماعتها بعهدتها الجديد إما الخلاص منه إن تحققت أن الضرر قد أحاق بها من جرائه أو الاستفادة منه إن رأت منه النفع والخير كما قلنا من قبل .

٣ — هل لأبدية التحالف واستمراره مثيل في المحالفات الدولية ؟

أشار الدكتور محمود سامي جنيته في مؤلفه "دروس القانون الدولي العام" إشارة عرضية إلى وجود "معاهدات تحالف غير محدودة بمدة معينة" دون أن يشير إلى أمثلة عن هذا النوع من المعاهدات ؛ ولكن المعروف أن المعاهدات في عمومها يجب أن تكون معينة المدة .

على أنه من المعروف أن بلجيكا قد ظلت منذ ١٩ أبريل سنة ١٨٣٩ في نطاق الحياد إلى أن كانت الحرب العظمى فقد روى خروجها من نطاق هذا الحياد ونص في المادة ٣١ من معاهدة فرساي على ذلك وتألف بينها وبين فرنسا تحالف عسكري دائم في سنة ١٩٢٠ وهو الذي لم تستطع عليه صبرا في سنة ١٩٣٦ ، فأعلنت كما قلنا أننا نخرجها عليه ورجوعها إلى حيادها القديم .

٤ — مدة محالفه العراق

ومما يصح تناوله في هذا الصدد ما جاء عن مدة المحالفه في معاهدة العراق ؛ فقد نصت المادة الحادية عشرة منها على أن المعاهدة المذكورة "تظل نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها" وعلى أنه "في أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين المتعاقدين أن يقوموا ببناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال . وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم" .

ويستفاد من ذلك أن المتعاقدين في معاهدة العراق لم يجعلوا أبدية واستمرار التحالف ضربة لازب ، بل وضعوا نصوصاً قد تؤدي إلى هذا الاستمرار وتلك الأبدية أو إلى عدم الضرورة إليه . وهذا أقل ما كان يجب في مثل هذه الظروف التي لا يعلم ما لها وتطوراتها وتطورات الأمم مستقبلاً إلا الله سبحانه وتعالى .

الباب الثامن

أغراض المحالفة

الفصل الأول

أغراضها من الوجهة العامة

أجمعت المشروعات كلها على أن الغرض من هذا التحالف هو توطيد عرى الصداقة بين البلدين ، وتأكيـد حسن التفاهـم بينهما ؛ وأحسن المشروعات وصفا حقيقيا لها هو مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ حيث وصفها بأنها « دفاعية » ؛ ولكنى أعتقد أن الدافع لحذف هذا الوصف أخيرا ما جاء فى المادتين السابعة والثامنة من المعاهدة الحالية عن الغرض الحقيقى من المعاهدة ؛ ويتلخص فى تحديد نوع المعاونة التى تؤتيها مصر لإنجلترا داخل حدود الأراضى المصرية ، وتعاون قوات بريطانية مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال .

فيفهم من مضمون المادتين السابعة والثامنة من المعاهدة أن « المحالفة دفاعية » وإن لم توصف فى المادة التى أنشأتها .

والمحالفة الدفاعية تتميز عن المحالفة الهجومية فى أن الغرض منها قصر مفعولها على معاونة الانجليز لمصر فى الدفاع عن قنال السويس داخل الحدود المصرية ، وهذا أمر معقول لأنه غير متصور أن دولة ناشئة كمصر تعاون إنجلترا العتيـدة فى حرب تقوم بينها وبين إيطاليا أو ألمانيا فى الميادين الأوربية مثلا ؛ لأنه لو تمت المحالفة على هذا الوجه لفهم منه تبعية مصر لإنجلترا ، وسنحصل ذلك فيما يلى . ولكى تنتفى فكرة هذه التبعية التزمت مصر بتبعات فى هذه المحالفة حتى يتم التوازن بين المتحالفين كل بحسب قدرته ، وطبيعة مركزه .

الفصل الثاني

أغراضها من الوجهة الخاصة

تلك هي الأغراض العامة للمحالفة التي سبق أن أوضحناها ، والتي تضمنتها المادة الرابعة من المعاهدة ؛ ولكنه بتصفح المواد الأربعة التالية لهذه المادة ، يتضح أن للمحالفة أغراضا خاصة تليخص فيما يأتي :

(أولا) عدم وقوف دولة من الدولتين المتحالفتين في علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة .

(ثانيا) عدم إبرام أحدهما معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

(ثالثا) تبادل الرأي لفض ما يقع بين إحدى الدولتين المتحالفتين ودولة أخرى من منازعات .

(رابعا) نجدة أو معاونة إحدى الدولتين المتحالفتين للدولة الأخرى عند وقوع حرب بينها وبين دولة ثالثة . ولنفضل الآن هذه الأغراض غرضا غرضا :

الغرض الأول

عدم التعارض مع المحالفة

نص الشطر الأول من المادة الخامسة على تعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ؛ ويرجع أصل هذا الشطر الى ما جاء ضمن المادة الرابعة من مشروع لجنة ملنر حيث قيل : ”ونتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطة (Attitude) لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى“ . وقد شرح لورد ملنر في تقريره هذه المسألة مقتررا أنه غير معقول ترك مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها ؛ ثم استطرد قائلا : ”وهذه أولية لم بنازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نقاشهم بل كلهم كانوا مستعدين أنهم

عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا في ارتباك؛ ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة“ .

وقد صار الشطر الذي نحن بصدد بحثه في مفاوضات ثروت باشا وسير أوستن تشمبرلين كالآتي : ” يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو موقفا يجوز أن يفضى الى إثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية، كما يتعهد بأن لا يسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي يتبناها حضرة صاحب الجلالة البريطانية ...“ (المادة الثانية من المشروع النهائي)^(١) .

وهذه هي المحالفة التي تستر وراءها الوصاية والتبعية بأوضح معانيهما، وتجعل موقف مصر من إنجلترا كموقف الحمل الوديع من الذئب المفترى .

وفي مقترحات هندرسن — محمد محمود صارت المادة سالفة الذكر كما يأتي :

” يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر؛ وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية ...“ (المادة الخامسة) .

وهذه المادة لا تختلف عن النصوص السابقة عليها، إلا في جعل التكاليف التي نظمها مترتبة على عاتق الطرفين بالتبادل . وهذا في ذاته ومن حيث المبدأ حسن، ولكن الجوهر المغيب في المادة المذكورة باق على أصله .

وقد أوضح سعد في خطبة له في حفلة أقامها لتكريمه طلبة القاهرة في أبريل سنة ١٩٢١ المقصود من المادة الواردة في هذا الصدد في مشروع لجنة ملنر إذ قال :

” فإذا كان شاب منكم موجودا خارج بلاده، وجعل يتكلم ويلقي محاضرات ويقول : إن هؤلاء القوم يظلموننا ويحكمون على الناس ظلما وعدوانا ، فإن القنصل — أى قنصل مصر — يقول له لا نريد هذا الكلام لأنه معاكسة للسياسة الانجليزية ، ويجب أن ترجع إلى بلادك ! “ .

(١) وهي نفس المادة التي أوردها ثروت باشا نفسه في مشروعه الذي قدمه لسير أوستن تشمبرلين .

وبعد أن استعرض سعد مصير التمثيل الخارجى فى ذلك المشروع قال : " كلا ! لا يليق أن تكون نتيجة سعيينا فى أن يكون لنا مظهر خارجى أمام الدول — هذا المظهر الخارجى وظيفته كم أفواه الذين يشكون من ظلم يحل بنا " .

ولم يكذب يذهب مصطفى النحاس الى لندن فى سنة ١٩٣٠ حتى قدم مشروعه الأول فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ وحذف من المادة الخامسة الواردة فى مقترحات سنة ١٩٢٩ العبارة الآتية : " أو يحدث صعوبات للطرف الآخر ؛ وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية " ؛ وقصرت المادة فى جزئها الأول الذى نتحدث فيه على ما يأتى :

" يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ... " .

فظلت هذه المادة بهذه الصورة على حالها الى آخر مفاوضات سنة ١٩٣٠ ونقلت كما هى فى المعاهدة الحالية .

وظاهر من ذلك أن المعاهدة اقتصرت على ذكر مبدأ مقرر أولى من مبادئ التحالف الذى يستلزم فى ذاته وحدة الغاية وبقاء الصداقة والمودة بين الدول المتعاقدة^(١)، بل تناولت حكما جmila من أحكام الدين الاسلامى سنشير اليه فى آخر هذا الفصل .

وأقل ما توصف به هذه المادة أنها من أدييات ومجاملات الحليف لحليفه ؛ ما دام الصفاء سائدا بينهما ، وما دام كل حليف موفيا بعهده .

نقول ذلك لأنه قد ينشأ بيننا وبين الانجليز فى مستقبل الأيام نزاع من جراء عدم تنفيذهم أحكام هذه المعاهدة ، أو من جراء تعسفهم فى تفسير حكم من هذه الأحكام ؛ وقد يستدعى هذا منا بسط الأمور على حقيقتها ، ووضع الأمور فى نصابها ويستلزم ذلك دعاية من ممثلينا فى الخارج لإسماع العالم ظلامتنا واستصراخنا . هل يعد ذلك اذا حصل موقفا منافيا للمخالفة — كلا ! لأن مصر لن تفعل ذلك ، ولن تلجأ إليه إلا على أساس الحق ، لأنها لا تطلب إلا حقا طبيعيا حباه الله لها . أما الانجليز فلا حقوق فى الأصل لهم .

(١) راجع البند ٧٣٤ من كتاب القانون الدولى العام لعلى ما هر باشا .

فالدعاية السياسية التي تجريها الحكومة المصرية أو ممثليها السياسيين في أرض مصر أو في خارجها لا يمكن إذا مست انجلترا حال تعنتها معنا أن تدخل في نطاق هذه المادة التي تحظر على الحليف أن يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة .

قد يقال إنه لا حق لمصر في مثل هذه الدعاية ، وهي عضو في عصبة الأمم التي من أهم خصائصها فض ما بين أعضائها من نزاع بسلام . وهذا القول حق في ظاهره بلا مرأى . ولكن لكي نجذب الدول إلى صفتنا ونوقفها على الحقائق ، يجب أن نمهد لمن سيفصل في أمر هذا النزاع السبيل ، حتى يكون ملما بأطراف موضوعات الخلاف ومنشأ النزاع إلماما يمكنه من الحكم الصحيح على الوقائع المعروضة عليه ؛ وقد تستلزم هذه الدعاية استعراض حوادث أو تذكيرا بوعود قد يعدها الانجليز موقفا يتنافى مع المحالفة .

إذن يكون من المفهوم أن الدعاية المقصود بها تنوير الأذهان إلى الحقائق لا يمكن أن تكون في ذاتها موقفا يتنافى مع المحالفة ، وذلك سواء أ كانت هذه الدعاية من قبل الحكومة أو بواسطة الأفراد .

كذلك لا يمكن أن تعدّ الدعاية الاقتصادية التي تروجها مصر — حكومة وشعبا — لمنتجاتها ومصنوعاتها كالترويج للقطن المصري وبيعه في روسيا أو ألمانيا أو إيطاليا مثلا موقفا عدائيا للتحالف ، ذلك لأن الجزء الثاني من المادة التي نحن بصدد الكلام عليها ، لا يحظر علينا إبرام المعاهدات التجارية بحال مع الدول الأخرى . وسنفصل هذا بعد قليل عند بحث الغرض الثاني من أغراض المحالفة .

إذن ما هي تلك المواقف التي يقصد بها أن تكون متعارضة مع المحالفة ؟

المقصود بتلك المواقف على سبيل التمثيل : أن يتدخل ممثل إحدى الدولتين المتحالفتين في نزاع بين حليفته ودولة أخرى لم يستطع فضّه بالحسنى وبالوساطة ، ثم يجهر علنا في حديث أو في خطاب يشهر فيه بحليفته ويسجل عليها العنت في نزاعها والاستبداد ، أو أن يمد إحدى الدولتين المتحالفتين خصم الدولة الحليفة بمدد من مال أو سلاح يزيد نار النزاع لهيبا ، أو كأن يحرض ممثل إحدى الحليفتين الدولة المخاصمة لحليفته على الاتيان بأمور تكيد لها إلى غير ذلك من الأمثال التي لا يمكن حصرها بحال .

وعلى أى حال فإن المادة الخامسة من المعاهدة يجزأها الأول الذى تكلمنا عنه، والثانى الذى سنتكلم الآن حالا عنه — تقرّر مبدءا عاما لا يقرّره القانون والعقل والمنطق فقط وإنما قرّره الدين الاسلامى فعلا وذلك ما تدل عليه الآية الكريمة : ﴿ وَإِنْ أَسْتَنْصَرُكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ (١).

وقد أجمعت تفاسير القرآن الكريم على أن الله سبحانه وتعالى قسم الناس بحسب موافقهم نحو الدين الخفيف أقساما، فجعل أقربهم إليه وأدناهم منه وأجزهم، ثوابا المهاجرين الذين هاجروا من ديارهم حبا لله ورسوله، وجاهدوا بأموالهم فصرفوها في شؤون القتال؛ وهؤلاء هم من نزلت في حقهم الآية السابقة على الآية المذكورة آنفا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾.

وبلى هؤلاء في المرتبة المؤمنون الذين لم يوافقوا النبي صلى الله عليه وسلم في الهجرة الى مكة، فهؤلاء ليست لهم من الولاية ما للمهاجرين، أى أنهم لا يستحقون إكبارا ولا إجلالا؛ وقد نزلت في حق هؤلاء الآية التالية للآية السابقة : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ أَسْتَنْصَرُكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾.

فلما نزل قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾ قام الزبير وقال : « فهل نعينهم على أمر إن استعانوا بنا؟ » فنزلت الآية : ﴿ وَإِنْ أَسْتَنْصَرُكُمْ فِي الدِّينِ ... الخ ﴾، ومعنى ذلك : أنصروهم ولا تحذلوهم وأجيبوا دعوتهم إلا إذا كانوا على ميثاق أى عهد مع قوم غير مسلمين (٢).

وهذه ماثرة جليلة للإسلام تذكره بالتقدير والإكبار.

هذا ويفهم من عموم نص الجزء الأول من المادة الخامسة من المعاهدة، أن الحظر الوارد فيها ينصب على العلاقات مع الدول الأجنبية دون غيرها. أما علاقات الدولة المتحالفة مع الأفراد والشركات في داخل بلادها أو في خارجها، فلا حرج عليها فيها؛ ولكنه على أى حال يجب أن تصدر كل دولة من الدولتين المتعاقبتين عن تجنب المعاداة في تصرفاتها للدولة الحليفة، وعن ود وصفاء لها طبقا لما جاء في المادة الرابعة من المعاهدة.

(١) من سورة الأنفال . (٢) ص ٣٩١ — ٣٩٣ من الجزء الرابع من تفسير الفخر الرازى .

الغرض الثانى

عدم إبرام معاهدات سياسية متعارضة مع المحالفة

ينصب التعهد من قبل الطرفين المتعاقدين — مصر وانجلترا الذى ورد فى المادة الخامسة من المعاهدة والذى تحدّثنا عنه آنفاً — على أن "لا إبرم كل منهما معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية".

ولهذا النص تاريخ أيضا يتلخص فى أن المادة الثانية من مشروع ملتر الأول قضت بأن : "تتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد أية معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا"، وجاء فى المادة الحادية عشرة من مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ ما يأتى : "تتعهد مصر أيضا بأن لا تعقد أية معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى".

ونص فى مشروع لجنة ملتر الأخير فى هذا الصدد على ما يأتى : "وتتعهد مصر كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية".

وقد تناول لورد ملتر فى تقريره هذا الموضوع بشئ صريح من الإيضاح حيث قال : "فالمسألة الحقيقية التى كانت موضوع الأخذ والعطاء لم تكن : "هل يجب أن تكون مصر حرة فى اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى"، إذ لا خلاف فى أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال، وإنما كانت : "هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية فى أيد بريطانيا".

فهذه المسألة كما قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن تناقش المصريين فيها، وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية، وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية، فالأفضل تركها بيد المصريين ...".

ودارت مناقشات فى هذا الموضوع بين لورد كيرزون ولورد ملتر بجلسة ١٣ يولية سنة ١٩٢١ لمناسبة ما قرره الأمة من تحفظ يرمى الى قصر القيد الوارد على حق مصر فى إبرام المعاهدات على المعاهدات السياسية البحتة بحيث تكون مصر حرة فى عقد أى اتفاق تجارى

”ليس ذلك مما يتوقع ، ولا يمكن أن ترمى مصر المستقلة إلى الاضرار بالمصالح الانجليزية بحكم المخالفة التي بينهما ، على أنه يجب أن يلاحظ أن حق مصر في عقد مثل هذه المعاهدات كان أمرا مسلما به في الماضي ولم يكن يفقدها شيء ، وقد كان المفهوم في المناقشات التي جرت مع اللورد ملنر في العام الماضي والتي اشتركت فيها ، أن القيد لا يرد إلا على المعاهدات السياسية ، وظاهر من تقرير اللورد ملنر نفسه أنه لا يعترض على إطلاق الحزبية لمصر في المعاهدات الاقتصادية “.

وقد صار هذا النص في جميع المشروعات المتبادلة في مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين كما يأتي :

وفي جميع المقترحات التي قدمها مستر هندرسن لمحمد محمود باشا نص على تعهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن لا يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرا بمصالح الطرف الآخر (الشرط الثانى من المادة ٥ فى المشروعات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١

(11)

ويتبين من كل ما تقدم أن ما ورد في مشروع ملتر الأخير متفق مع ما ورد في مشروع تشمبرلين بالضبط ؛ ويستفاد من المشروعين تعهد مصر وحدها بأن لا تعقد أى اتفاق ضار بانجلترا . وليس هذا شأن المعاهدات التى يجب أن يتبادل المتعاقدون فيها الحقوق والالتزامات ، وفضلا عن ذلك فقد كان الحظر منصبا على أى اتفاق إطلاقا : سواء أكان سياسيا أم تجاريا أم اقتصاديا ... الخ . وخرج مشروع كيرزون من إطلاق هذا الحظر، وجعله مقصورا على الاتفاقات " السياسية " وحدها ؛ ولكنه جعل إنجلترا وصية على مصر فى هذا السبيل ، فلا تعقد اتفاقا سياسيا إلا بعد استطلاع رأيها بواسطة مندوبها السامى !! . أما مقترحات سنة ١٩٢٩ فقد جعلت التعهد منصبا على الفريقين المتعاقدين شأن المعاهدات الحرة عادة مع حذف القيد الذى كان موجودا فى مشروع كيرزون ، وهو استطلاع رأى المندوب السامى فى تلك الاتفاقات السياسية قبل عقدها ، ولا عبرة لما قرره محمد محمود باشا فى كتابه الأخضر من أن تلك المقترحات قصرت الحظر على المعاهدات السياسية ؛ لأن ذلك فى ذاته سبق أن تقرّر فى مشروع كيرزون ، ولكن بقيد يجعله غير كريم .

أما النص الوارد فى المعاهدة الحالية وإن كان أوفق فى الصياغة ، إلا أنه لا يخرج فى مرماه — بعد تبادل التعهد فيه بين المتعاقدين — عما سبقه من مشروعات ؛ لأن القصد منها أن لا يعقد طرف اتفاقا ضارا بمصالح الطرف الآخر . وهذا مبدأ مرعى فى عهود التحالف التى ترمى فى أساسها إلى توطيد الصداقة والتفاهم الودى بين المتعاقدين .

ونتيجة ما تقدم أن الدولتين المتعاقدين حرتان فى عقد المعاهدات التجارية إطلاقا حسب الظاهر من عموم النص . ولكن هل معنى ذلك أن يتجاهل الحليف حليفه فى الأمور التجارية على الإطلاق ؟ هل إذا طاب لمصر مثلا أن تعقد معاهدة تجارية بينها وبين روسيا تحتكر فيها الأخيرة استيراد القطن المصرى ، يكون لها كامل الحرية فى عقد هذه المعاهدة دون التعارض مع حكم المادة الخامسة من المعاهدة الحالية . نظن أن الفقرة الأولى من هذه المادة وهى التى تحظر على كل من الحليفتين أن يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، تمنع من عقد مثل تلك المعاهدة اذا كان المقصود منها احتكار روسيا استيراد القطن من مصر بالرغم من أن المعاملات قد عادت سيرتها الأولى بين إنجلترا وروسيا منذ توقيع معاهدة

ولنتساءل الآن أيضا فيما اذا كان يحق لاحدى الدولتين المتعاقدين إبرام معاهدة تجارية مع دولة معادية للدولة الحليفة .

لاخطر في ذلك في أحكام المعاهدة إلا إذا كان التعاقد من أجل المعاداة بالذات لا من أجل مصلحة الدولة المتعاقدة؛ وعلى أى حال فانه يجب على كل دولة حليفة أن تصدر في تصرفاتها كما بينا آنفا عن تجنب المعاداة لحليفتها؛ لأن ذلك ما يقضى به حكم التحالف (المادة الرابعة من المعاهدة الحالية) .

هذا ولنتقل بعد ذلك إلى ما ورد في معاهدة العراق عن هذا الموضوع لتقابله بما ورد في المعاهدة الحالية . فقد ورد في أول مادة من المعاهدة الأولى ما يأتي : ”وتجوز بينهما (أى بين المتعاقدين) مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما يكون له مساس بمصالحهما المشتركة“ وإن كان في هذا النص تقابلا بين حقوق والتزامات المتعاقدين حقيقة بخلاف ما ذكر في بعض المواد الأخرى من معاهدة العراق، إلا أنه يجعل العراق تحت إشراف انجلترا السياسى في كافة الشؤون السياسية الخارجية كالتمثيل السياسى، وعقد المعاهدات؛ ولا يمكن أن تأتى العراق عملا سياسيا إلا بعد ”مشاورة“ قد ترفض كما قد تقبل؛ وفي حالة الرفض يتحتم على العراق الوقوف عند هذا الحد . وفي هذا من المعانى السياسية ما فيه ! !

الغرض الثالث

تبادل الرأى لفض المنازعات

نصت المادة السادسة من المعاهدة على أنه ”إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة“ .

وقبل أن نفسر مدلول هذه المادة نشير إلى إنها لم ترد في جميع مشروعات الاتفاق، سواء أكانت من قبل المصريين أو الانجليز منذ سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٢٧ حيث ورد في مشروع سير أوستن تشمبرلين ما يأتي : ”كافة مسائل السياسة الخارجية التى تكون المصلحة فيها

مشتركة بين البلدين تكون موضوع مشاورة تامة صريحة بين الطرفين المتعاقدين ، وعلى الأخص اذا حدثت ظروف يخشى منها الاخلال بحسن العلاقات بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وأية دولة أخرى ، يشاور جلالته في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية للاتفاق على خير الطرق الودية لحل الاشكال“ (المادة الثانية) .

ولا شك أن في هذا النص رقابة دولة على أخرى أو بعبارة أخرى وصاية منها على دولة قاصرة ؛ وقد كفانا ثروت باشا مؤونة مناقشة النص المذكور ، فقد حمل عليه في ملاحظاته العامة على المشروع البريطاني ، ووصفه بأنه يتضمن الوصاية والتبعية (الوثيقة رقم ٣ من محادثات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين) .

وقد صار هذا النص في المادة الرابعة على الوجه الآتي : ” إذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر يتشاور جلالته في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال “ .

وهكذا زاد الانجليز الطين بلة فزادوا في النص ما يفيد مسئوليتهم عن حماية الأجانب في مصر . وفي مقترحات سنة ١٩٢٩ أصبح نص المادة الرابعة منها كما يأتي :

” إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، يتبادل الطرفان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية ، طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة “ .

وهذا النص يكاد يكون قريباً في روحه وفي معناه الى النص الوارد في المعاهدة الحالية في هذا الصدد ؛ ولكن لم يكد مصطفى النحاس باشا يقدم مشروعه الأول للانجليز مدخلاً بعض تعديلاته على النص الأخير الذي نتحدث عنه ، حتى سأل مستر هندرسن عن سبب حذف عبارة (Concert together) في النص الانجليزي للمادة سالفة الذكر ، ووضع بدلها كلمة (Consult each other) ، فأجاب النحاس باشا بأن هذه العبارة التي وضعها جاءت بالذات في مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين ؛ فتساءل مستر هندرسن وقتئذ قائلاً : ” هل تريدون أننا يجب أن نستشيركم في كل شيء ؟ فمثلاً : لو كان هناك نزاع بخصوص

صيد الأسماك مع الترويج أو نزاع مع القبائل الأفغانية ، فهل ترومون أن نستشيركم فيه ؟ ” .
فأجاب النحاس باشا على ذلك بالسلب مقررًا أن الغرض هو تبادل الرأي في المسائل الخطيرة فقط التي قد تؤدي إلى قطع العلاقات — ووافق مستر هندرسن على هذا التفسير^(١) .

على أنني أعتقد أنه ما كان من الضروري الإتيان بالمادة التي نحن بصدد بحثها ؛ وهي المادة السادسة من المعاهدة للأسباب الآتية :

(أولاً) لأنها تتضمن مبدأ مقررًا في القانون الدولي وهو الوساطة (Mediation) ؛
ومن باب أولى فإن هذه ”الوساطة“ من مستلزمات التحالف .

(ثانياً) لأن في عهد عصبة الأمم ما يغني عن مثل هذه المادة ، لأن غاية هذه العصبة ترمي إلى فض المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وما دامت المعاهدة الحالية قد نصت في المادة الثالثة منها على انضمام مصر إلى عصبة الأمم ، فإنها تصبح ملزمة بمراعاة ما حواه ذلك العهد الذي نصت المادة ١٢ المعدلة منه على ما يأتي :

” يتفق أعضاء العصبة على أنه إذا نشأت بين أي منازعة تؤدي إلى قطع الصلات ، فإنهم يرفعون الأمر إلى التحكيم أو إلى القضاء ليفصل فيه أو إلى المجلس ليحققه ، وأنهم يتفقون أيضاً على أن لا يلجأوا إلى الحرب ، في أية حالة قبل مضي ثلاث شهور من صدور قرار المحكمين أو الحكم القضائي أو تقرير المجلس ... ” .

فيتبين مما تقدم أن المعاهدة فيما أعتقد كانت في غنى عن المادة السادسة سالفة الذكر خصوصاً إذا جابهنا الحقائق واضحة ؛ فإنا عندئذ نخشى أن يتحقق إشراف إنجلترا في شؤوننا الخارجية وعلاقاتنا مع الدول الأجنبية عن طريق تبادل الرأي ؛ وقد تغلب إنجلترا من الوجهة العملية ، فتسيرنا في علاقاتنا مع الدول في خطة قد لا ترضى الشعور المصري أو واجب الحوار أو الدين ...
ومن ثم فإنا نخشى أن ينقلب ”تبادل الرأي“ إلى إملائه من جانب الطرف القوي على الطرف الناشئ الفتى - أو إلى ”مشاورة“ كما هو الحال في معاهدة العراق ، أو قد ينقلب إشرافنا من دولة حليفة على دولة أخرى حليفة تحت ستار التحالف . وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن أمر الخروج من مثل هذه المآزق منوط بالحكومة المصرية ، القوية الشكيمة ، العزيزة الجانب .

وقد يقال إن المادة ١٢ من عهد العصبة مقصورة على الدول الأعضاء ، وقد يحدق خطر الحرب بدولة من غير الأعضاء بعصبة الأمم ، وأن المادة ١٧ من العهد كفيّة بالردّ على ذلك وقد سبق أن ألمحنا إليها آنفا فهي خاصة بطرق فض النزاع الذي قد يقوم بين دولة من الأعضاء ودولة أخرى من غير الأعضاء أو بين دول كلها غير أعضاء .

هذا ما كنت أعتقد به ؛ ولكن يلوح لى أن الحكمة التي دعت الى ما نصت عليه المادة السادسة من المعاهدة هو أن المادة السابعة منها فرضت على الدولة المتحالفة غير المتنازعة تكاليف ، منها وجوب إنجاد الدولة الحليفة المتنازعة ؛ ومن أجل ذلك فانه يهتم الدولة غير المتنازعة أن تتدخل لفض النزاع حتى تبعد عن حليفها خطر الدخول في حرب ؛ وحتى تزيح عن نفسها ما هو مفروض عليها من نجدة وما تستتبع النجدة من تكاليف والتزامات عامة وخاصة (تراجع المادة السابعة من المعاهدة) .

على أن الوساطة التي تضمنتها المادة المذكورة ، لا محل لانطباقها إلا على حالة واحدة — هي حالة استفحال الخلاف أو بالتالى حالة خطر قطع العلاقات بين الدولتين المتنازعتين ، إذ من الذي يقدر هذا الاستفحال وذلك الخطر ؟؟ ألا يحدث أن دولة تفض الطرف عن الوساطة مع أنها ترى الخلاف محتدما بين حليفها ومن ينازعها من الدول ، وذلك على أساس أن هذا الخلاف في نظرها ليس ينطوى ولا من شأنه أن ينطوى على خطر قطع العلاقات بين الدولتين المتنازعتين . فتعد الدولة الحليفة غض النظر هذا من حليفها قصورا منها ينحل بحكم التحالف . ومن ثم يقوم النزاع بين الدولتين المتحالفتين من أجل اختلافهما في التقدير !

وليس في المادة طريق لتسوية الخلاف في تقدير المتحالفتين ، ولكن في الاستطاعة تحكيم عهد العصبة في هذه الحالة .

وعلى ذلك فما كانت بالمعاهدة حاجة الى المادة المذكورة ، لأن مصر بحكم انضمامها الى عصبة الأمم تكون ملزمة بنفاذ عهد هذه العصبة .

كذلك ماذا يكون الحال لو تبادلت دولة رأيها مع حليفها ؛ فذهب كل منهما مذهبه في رأيه ولم يتقابل الرأيان : فماذا تكون النتيجة ؟ ألا تكون وبالا على الدولة الحليفة الداخلة في نزاع مع خصيمة حليفها ؛ لأنها قد تركز الى وساطة الحليفة ، ولكنها بعد طول الانتظار

تجسد حليفتها في خلاف معها في الرأي وغير مواتية لها فتتعطل بذلك سبل الود وتهتدّد الدولة المتحالفة المتنازعة من الدولة الأخرى التي تنازعها .

وعلى ذلك قد يؤدى تبادل الرأي إلى إيقاع الضرر بالدولة الحليفة المتنازعة مع غيرها ، وقد يسرى نبأ خلافها مع حليفتها الى الدولة التي تنازعها فيزيد ذلك من تصلبها في موقفها ويزيد في تعقّد الموقف .

لا حل لذلك بطبيعة الحال إلا اللجوء إلى عصبة الأمم لفض الخلاف بين الدولتين المتنازعتين ، وترجيح رأى إحدى الدولتين المتحالفتين .

هذا ومن مفهوم النص أن حكمة الوساطة لفض النزاع يجب أن تكون قبل قطع العلاقات فعلا بين الدولة المتحالفة والدولة المنازعة لها ، ومن ثم فإن مراعاة ذلك يستلزم تعقبا للظروف واستقصاء لصحة الوقائع ودرس أوجه الخلاف ثم تخير الوقت المناسب للوساطة قبل فوات الوقت وقطع العلاقات فعلا .

وظاهر من أحكام المادة الرابعة أن الذى يحكم هذا الخلاف عنصران :
(أولهما) عهد عصبة الأمم ، وقد تكلمنا عنه طويلا .

(ثانيهما) أى تعهد دولى آخر يكون منطبقا على الحالة التي انطوت على خطر قطع العلاقات ، والمقصود بذلك طبعاً ما يكون مبرما بين الدولتين المتنازعتين من معاهدات أو تعهدات أو ما قد يكون موجودا بين عدة دول من معاهدات دولية عامة فيها نصوص تساعد على حل الخلاف سواء أكانت قديمة العهد أو حديثه ، ما دامت لم تلغ ولا تزال قائمة .
ويبقى بعد ذلك البحث فيما إذا كانت المادة السادسة من المعاهدة تسرى في حالة ما إذا كان الخلاف قد حصل بين إنجلترا وإحدى مستعمراتها أو ممتلكاتها والبلاد المشمولة بانتدابها أم لا تسرى .

وإن حفية النص تجعل الجواب إيجابا ، لأن عهد العصبة جعل لتلك المستعمرات والممتلكات شخصية دولية ، وأكثر من ذلك فإنها اشتركت في كثير من المؤتمرات الدولية ، وفي التوقيع بجانب توقيعات الدول العظمى في معاهدات عدة كما حصل ذلك في ميثاق كيلوج ، والمعاهدة الخاصة بمراقبة التجارة الدولية للأسلحة والذخائر ومعدات الحرب وغيرهما . وذلك لأن هذه الممتلكات

والمستعمرات لا يبعد أن ينقلب الحال فيها ضد إنجلترا وأن تشهر السلاح في وجهها . والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة وأقربها الولايات المتحدة الأمريكية حين نفضت عن كاهلها استثمار إنجلترا لها .

وبمقابلة نص المادة السادسة من المعاهدة الحالية على ما يقابله في معاهدة العراق نجد أن المادة الثالثة من المعاهدة الأخيرة تقضى بما يأتى :

”إذا أدى أى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية، وفقا لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقا لأى تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة“ .

والفرق بين النصين أن المعاهدة المصرية لم تقصر تدخل الدولتين المتحالفتين وتوسطهما على حالة الخلاف الذى يحصل بين إحدى الدولتين المتحالفتين ودولة أخرى دون الدولة المتحالفة الأخرى؛ ولكنها جعلت الالتزامات متقابلة متوافقة، فما على مصر يكون على إنجلترا وما على هذه يكون على تلك . ونفاد هذا النص المصرى يكون متوقفا على قوة الحكومة المصرية ومدى استمساكها بكافة حقوقها أو على الأقل بما قد يمنع إشغال الحرب لبلادها وتعريضها لخطره وأهدافه .

أما معاهدة العراق ففرضت أن يكون الخلاف قد وقع فقط بين العراق ودولة أخرى ولكنها حرمت على العراق أن تتوسط بين إنجلترا وأية دولة أخرى فى نزاع يقع بينهما . وليس فى هذا شأن المساواة الواجبة بين الدولتين المتحالفتين .

ولكن هل ترى قد منعت العراق نفسها عن مثل هذه الوساطة . هذه ثورة العرب فى فلسطين كانت قائمة على قدم وساق . وها هى ذه حكومة العراق لم تتأخر عن أن تتوسط بين فلسطين وإنجلترا فيما شجر بينهما من خلاف؛ فقد أرسلت الحكومة العراقية نورى السعيد باشا وزير خارجيتها إلى فلسطين وإلى إنجلترا للسعى فى فض النزاع الدموى الذى استفحل بينهما فى الأيام الأخيرة .

وقد كانت هذه المادة فى أول مشروع تسلم لدولة محمد محمود باشا، وهو المشروع حرف (١) كما يأتى :

”إذا قامت مع دولة ثالثة أى مسألة قد تؤدي في حالة عدم حلها إلى تنفيذ أحكام المادة السابعة (أى الى الحرب)، يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل تلك المسألة بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية تكون منطبقة على الحالة القائمة“ .

وقد تعدل من هذه المادة في المشروع حرف (ب) الجزء الأول منها فصارت : ”إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف ... الخ“ .

ونرى إتماماً لبحث هذا الموضوع أن نأتى هنا على ما علق به دولة محمد محمود باشا على هذه المادة في كتابه الأخضر فقد قال :

”هذه المادة توجب تبادل الرأى لتسوية المسائل الخلافية بالطرق السلمية : ففهومها أن التبادل لا يكون إلا حين يبلغ الخلاف حد الخطر على صفاء العلاقات . ولكنها صيغت في شيء من الإبهام قد يسمح بالقول بأن تبادل الرأى يكون في كل مسألة تقوم مع دولة أجنبية ومنذ يبدأ اختلاف الرأى ، أى منذ تنشأ المسألة . ومنشأ الإبهام أن شرط التبادل جعل أن تكون المسألة تفضى إلى الحرب إذا لم تحل . وكمن المسائل الخارجية حتى الصغير منها لا ينطبق عليه هذا الوصف . ولقد يكفى أن تشبك بمسألة ، أيا كانت ، اعتبارات كرامة أو شرف قومى لتصبح في المقام الأول من الخلافات . ولما كان مثل ذلك الاشتباك مألوفاً ، خصوصاً في بلاد الشرق التى عاشت طويلاً ترسفت في أغلال الامتيازات ، وكان ذلك الاشتباك على أى حال جائز التقدير في أى زمان ومكان ، فإن تعريف شرط التبادل يوشك ان يشمل كل ما نتناوله العلاقات الخارجية بمصر .

وقوينا الاعتراض على صيغة المشروع أن الحكم الذى أنتت به المادة، ينفذ على بريطانيا كما ينفذ على مصر بحكم قبول مبدأ تكافل الحقوق والتكاليف ، فيجب لذلك أن يكون متصور التطبيق لمصلحة مصر على الوجه الذى ينطبق به عليها .

لذلك كله أقترح أن يكون مناط شرط التبادل تحقق الحالة التى يوجد معها خطر قطع العلاقات ، لا احتمالاً تقديرياً يكاد لا يتخلف في المشاكل الدولية . واختيرت للدلالة على هذه الحالة الصيغة التى جاء ذكرها في المادة الثانية عشرة من ميثاق عصبة الأمم والتي رتب عليها الواجبات الدولية الخاصة بحفظ السلام ومنع أسباب الحرب“ .

الفرض الرابع

الإنجاد والمعاونة في حالة الحرب أو ما يشبهها

مصر في مفترق طرق العالم، ولها مركز جغرافي خاص يمكن أن تهدد الدول منه لو كان لها من الحول والطول ما كان لها في الماضي، أو ما للدول العظمى في الوقت الحاضر، وهي فوق ذلك من دول البحر الأبيض المتوسط ولها فيه موانئ، كما يحدها من الشرق البحر الأحمر، ويحوطها من الغرب والجنوب الشرقى الآن إيطاليا، ومن الشرق فلسطين الموجودة تحت الانتداب البريطانى؛ ويشقها من الشرق قناة السويس؛ وفوق ذلك فإن إنجلترا تتر من هذا القنال في طريقها إلى ممتلكاتها في الشرق، وفي مقدمتها الهند. لذلك سارعت إنجلترا في سنة ١٩١٤ إلى إعلان الأحكام العرفية البريطانية قوة واقتدارا وبغير مراعاة قانون أو عهد؛ وذلك لتأمين في الحرب العظمى جانب ذلك الموضع الخطر الذي قد تقبر فيه عظمة إنجلترا في سعة وانتشار أملاكها.

وقد يكون من المناسب أن ننقل صورة مما يدور في خلد الانجليز عن مركز مصر على لسان رئيس الوزارة الإنجليزية الأسبق وهو مستر لويد جورج، فقد ألقى خطابا عند افتتاح البرلمان الانجليزى في ٧ فبراير سنة ١٩٢٢ جاء فيه ما يأتى: "إن كل من يتصور مصر في مركز الأمم الأخرى التي يمكن منحها الحق التام في تقرير المصير، بدون اعتداد بالأحوال الخارجية. مثل هذا لا يمكن أن يكون قد فكر في المسألة المصرية. إن مصر بلاد واقعة موقعا شاذا وليس لموقعها نظير في العالم كله، وهي في موقع شاذ بالنسبة إلى العالم، وبخاصة بالنسبة إلى الامبراطورية البريطانية. فهي أولا مجاز ومتر. وما معنى ذلك؟ معناه أنها الطريق العام بين الشرق والغرب — الطريق العام بين الجانب الشرقى من هذه الامبراطورية والجانب الغربى منها؛ وفي الامبراطورية البريطانية أربعائة مليون نسمة منهم ثلاثمائة مليون شرقي السويس.

وتأملوا الحرب الأخيرة: اضطر أكثر من مليون جندي من أستراليا ومن الهند ومن زيلنده الجديدة أن يجتاز مصر؛ فلنفرض أن مصر كانت مستقلة وأنها كانت معادية. لنفرض أنها

كانت بلادا محايدة ليس لنا عليها هيمنة ، فلا أقول انها كانت تكون كارثة بل أقول انها كانت تشطر الامبراطورية البريطانية شطرا ، كان حقيقيا أن يضعف إلى درجة عظيمة قوة هذه الامبراطورية . وماذا كان يحدث في مصر لو أنها كانت مستقلة أثناء الحرب .

كانت تكتسحها الجيوش التركية التي يقودها الألمان ، وكان هذا يكون مصيبة على الامبراطورية البريطانية ، وعلى قضية الحلفاء وعلى مصالح مصر نفسها . إن الجنود البريطانية هي التي حمت مصر ، وكانت مصر بدون حمايتهم حقيقة أن تكون ولاية تركية أو ألمانية لا اسما فقط بل في الواقع ... ” .

هذا هو مثل من تصوّرهم وتقديرهم مركز مصر ومدى تأثيره على امبراطوريتهم .

لذلك اهتم الانجليز في كل مفاوضة أن يجعلوا من مصر حصنا لهم يقيهم شر الاستيلاء على ممتلكاتهم عن طريق غير مباشر .

ففي مشروع ملتر الأول نص في المادة الثالثة الخاصة بالقوة العسكرية على أن مصر تمنح بريطانيا ” حق استخدام الموانئ والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات ” .

وفي المشروع الذي قدّمه الوفد المصري للورد ملتر في سنة ١٩٢٠ نص في الفقرة الثانية من المادة العاشرة منه على أنه : ” في حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على الامبراطورية البريطانية ، نتعهد مصر ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة ، بأن تقدّم لبريطانيا العظمى في أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ، ويحدّد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة ” .

وورد في مشروع ملتر النهائي بعد ذلك ما يأتي : ” تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محاففة بين بريطانيا العظمى ومصر ، نتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها ، ونتعهد مصر أنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدّم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ، ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ، ووسائل المواصلات للأغراض الحربية ” (الفقرة الثانية من المادة الثالثة) .

وقد أتبع لورد ملنر هذه المادة بقوله في تقريره عن آراء أعضاء الوفد المصرى في هذا الصدد أنهم "لم يابوا أن بريطانيا العظمى تستلم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصا كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران ... الخ لإدارة الأعمال الحربية بل رحبوا بهذا الحكم ، لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين ، ومعقود بين البلدين ، دليل أن مصر تعطى شيئا بدلا مما تأخذه ، فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد في معاهدة المحالفة التى تعقد بينها وبين مصر بأن تدافع عن مصر ، فكذلك مصر يجب عليها عدلا وإنصافا أن تفعل شيئا لمساعدة الامبراطورية البريطانية ، إذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة " .

وورد في المشروع الذى قدمه سير أوستن تشمبرلين إلى ثروت باشا النص الآتى :

" إذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب أو إذا وجد في حالة حرب ، ولو لم يكن يتوجب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر أو مصالحها يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية فى الأراضى المصرية كل ما فى وسعه من التسهيل والمساعدة اللتين تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها " . (المادة ٤ من الوثيقة رقم ٢ من مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين) .

وقد علق ثروت باشا على هذه المادة فى ملاحظاته العامة على المشروع البريطانى بأنها "لم تحدد التسهيلات والمساعدات ، واقتصرت على إيراد بعض الأمثلة عليها ، وأن هذه الأمثلة فى الحقيقة كل ما يتصور فى هذا الصدد " ثم زاد على ذلك بأن تحديد معنى المساعدة فى المشروع البريطانى لا يخلو من توسع فى ذلك المعنى (الوثيقة رقم ٣ من المفاوضات سالفة الذكر) .

واعترض ثروت باشا فى الوثيقة رقم ٩ من تلك المفاوضات على العبارة الواردة فى المشروع البريطانى سالف الذكر وهى : " اللتين تقتضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب " مقتررا أنها قد تؤدى الى إلزام الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية وإغلاق حدودها كلها أو بعضها وشراء المؤن قهرا ... الخ . وأنه إذا جاز أن تعتبر هذه التدابير من وجوه المساعدة ، فلا مشاحة فى أنها من الأسباب الخطيرة للانزعاج والاضطراب فى البلاد ، ثم ختم هذا الاعتراض

بقوله إنه " ليس في نية الحكومة المصرية أن تأخذ على نفسها في هذا الصدد عهدا ما ، وما وضعت هذه المادة بصيغتها الحالية إلا لتقرير ما للحكومة المصرية من حرية في هذا الموضوع " .

وقد ردّ ثروت باشا على هذا الاعتراض في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ " بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا تريد أن تشدد في وجوب إعلان الأحكام العرفية إذا كانت المساعدة والتسهيلات التي وعدت بريطانيا العظمى بها في الظروف التي افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الإعلان " .

وقد أجاب سير أوستن تشمبرلين ثروت باشا فيما طلب ، وحذفت العبارة التي صب اعتراضه عليها والتي ذكرناها آنفا .

وفي كافة المشروعات من مقترحات سنة ١٩٢٩ كان نص المادة السابعة منها كما يأتي :
 " إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة^(١) ، فإن الطرف الآخر مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة^(٢) ، يبادر في الحال لنجدته بصفة حليف ، وعلى وجه الخصوص يقدم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ، ويدخل في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات ... " .

وكان نص المادة سالفة الذكر في المشروع الأول الذي تقدم به دولة النحاس باشا في سنة ١٩٣٠ كالآتي :

" إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر ، مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة الآتي ذكرها على الدوام ، يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفا ، وتتحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في أن يقدم داخل حدود الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والإدارة المصرية " .

(١) وهي المقابلة للمادة ٦ من المعاهدة الحالية .

(٢) » » » ١٠ » » »

وظاهر من مقارنة النصين سالفى الذكر أن الفروق بين مقترحات سنة ١٩٢٩ ومشروع الوفد المصرى الأول سنة ١٩٣٠ تُتلخص فيما يلى :

(أولاً) أن مشروع الوفد قصد التسهيلات والمساعدات عند ما تقوم حرب فقط ولكن مقترحات هندرسن — محمد محمود جعلها واجبة فى حالتى الحرب وخطر الحرب .

(ثانياً) أن مشروع الوفد صرح بأن تلك التسهيلات التى سستعاون بها مصر حليفتها انجلترا لاتمس القوانين والادارة المصرية، أى أن كل ما يتخذ أيام الحرب من اجراءات يجب أن يكون فى ظل التشريع المصرى وأنظمتها، لا فى ظل التشريع الانجليزى كما حدث فى سنة ١٩١٤ كما سنبين بعد .

ولما تقابل المتفاوضون من الجانبين فى جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٣٠ بغرفة وزير الخارجية البريطانية، دار الحديث الآتى بالنسبة للسادة التى نحن بصدد الكلام عنها وهو :

مستر هندرسن — والمادة السابقة : لماذا حذفتم منها عبارة ”أو خطر الحرب“ مع أنه فى هذه المسائل لا يحسن الانتظار الى آخر دقيقة لاتخاذ الاجراءات اللازمة ؟

النحاس باشا — كل المسألة أن النص واسع جداً ، وليس لدينا مانع من أن نضيف ”الخطر الجدى للحرب“ ؛ وهذه على كل حال مسألة تحرير وليس لدينا مانع من أن تكون الأحوال الموجبة للمساعدة المتبادلة هى حالة الحرب، وحالة الخطر الفعلى الذى يهدد بوقوع الحرب (Actual Menace of War) .

مستر مرى — المفهوم أنه يجب أن نعتمد على مساعدة مصر قبل وقوع الحرب فعلاً .

الأستاذ مكرم — بشرط أن يقصد بذلك الاجراءات المانعة للحرب الداهمة .

مستر هندرسن — بلا شك، والآن ما الذى قصدتموه بقولكم : ”وذلك بدون مساس بالقوانين والادارة“ ؟ أظن أنه يحسن فى هذه الحالة أن تلجأوا الى تدابير استثنائية .

النحاس باشا — طبعاً، ولكن مصر هى التى تقوم بذلك .

المستر توم شو — قد يحصل شك أو تردد فى مثل هذه المسائل، وعندها تصبح المسألة خطيرة، فهل يمكن حذف هذه الكلمات أو توضيحها توضيحاً كافياً حتى لا يمكن تفسيرها تفسيراً قد يحدث أثراً سيئاً ؟

النحاس باشا — ما دام أنه يحتفظ بالإدارة المصرية والقوانين المصرية فنحن مستعدون للتوضيح .

المستر توم شو — إنى مسرور لهذا الاستعداد؛ وعلاوة على ذلك فإن سيادة الحكومة المصرية مضمونة وإنى أخشى أن النص قد يؤدي إلى أخطار كبيرة .

النحاس باشا — لا نقصد إيجاد أى عراقيل بل أردنا صون سيادتنا !

مستر هندرسن — هذه مسألة تحرير، ونحن نوافق على أن مساعدتكم تكون محصورة في الأراضي المصرية^(١) .

وعلى ذلك عدل الوفد المصرى المادة موضوع هذا الحديث في مشروعه الثانى الذى تقدم به عند استئناف المفاوضات فى ٥ مايو سنة ١٩٣٠ الى النص الآتى :

” إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا . وتتحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية، ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة “ . (المادة الثامنة) .

وهذا النص بالذات هو ما انتهت اليه مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ووافق عليه الطرفان المتفاوضان ليل ٨/٧ مايو سنة ١٩٣٠ (ص ١٧١ من محاضر المفاوضات سالفة الذكر) .

ولا يخرج النص الذى أوردته المادة السابقة من المعاهدة الحالية عن النص سالف الذكر إلا فيما عدا الملاحظات الجوهرية الآتية :

(١) كان الاقتراح الأول لدولة النحاس باشا مقصورا على أن تكون معاونة مصر لانجلترا فى حالة الحرب فقط ؛ ولما تناقش معه فى ذلك مستر هندرسن اعترض على حذف عبارة

”أو خطر الحرب“ التي كانت واردة في مقترحات سنة ١٩٢٩ نخشى النحاس باشا من هذا النص وأوجس خيفة منه، وأنه قد يتخذ ذريعة بلا مبرر لاتخاذ اجراءات قد تكلف الحكومة المصرية عبثا ثقيلا بلا داع، ولكن من شأنها الاحتياط للحرب، ولذلك فانه اقترح بدلا من هذه العبارة عبارة ”الخطر الجدى للحرب“ وعلى ذلك صارت هذه العبارة في مفاوضات سنة ١٩٣٠ عبارة ”أو خطر الحرب الداهم“ وهذا احتياط في محله يجعل ما قد تتخذه الحكومة المصرية للتحصن ضده في محله . ولكن المعاهدة الحالية لم تقنع بذلك بل أصرت على أن يضاف الى الأحوال التي من أجلها تتقدم مصر بالمعاونة حالة ثالثة هي : ”قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها“، ولا شك أن الدافع لهذه الإضافة الجديدة، هو الحالة الدولية التي استجبت بعد سنة ١٩٣٠ وأهمها ما سبق أو نتج عن الأزمة الحبشية الإيطالية وما ترزح أوربا فيه الآن من مشكلات ومنازعات . وسنبحث فيما اذا كانت هذه الحالات التي اشترطت فيها معاونة مصر في محلها أم لا بعد قليل .

(٢) نص في الفقرة الأخيرة من المادة أن الحكومة المصرية هي التي ”لها“ أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الأحكام العرفية ... الخ، أى أن الحكومة المصرية وحدها لها حق تقدير الظروف التي تدعو الى اتخاذ تلك الاجراءات ، فاستبعد من ذلك فكرة أن اتخاذ الاجراءات المذكورة أمر وجوبى محتوم عليها . وهذا النص خير مما ورد في المادة التي حصل الاتفاق عليها في سنة ١٩٣٠ . وقد كان يترك الأمر كأنه فرض لازم على الحكومة اتخاذ الاجراءات الاستثنائية السالفة الذكر إذا كان النص : ”وبناء على ذلك فالحكومة المصرية هي التي تتخذ جميع الاجراءات ... “ .

هذا ما جاء في النص العربى للمادة موضوع هذا البحث، وان كان النصان متفقين في اللغة الانجليزية في سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٦^(١)، والواقع أن الأمر راجع الى الترجمة . والترجمة الواردة في المعاهدة أصح من ترجمة مشروع سنة ١٩٣٠ فان كلمة (for) في الجملة الآتية :
 “It will accordingly be for the Egyptian Government to take all.....”

(١) رجعنا الى النص الانجليزى فيما يختص بما حصل الاتفاق عليه سنة ١٩٣٠ الى محاصر المفاوضات الرسمية ص ١٧٣ أما فيما يختص بالنص الانجليزى في المعاهدة الحالية فقد رجعنا فيه الى النص الرسمى الذى أذاعته الحكومة البريطانية تحت رقم « ١ مصر سنة ١٩٣٦ » .

تدل بوضوح على أن تقدير الظروف وتقدير ضرورة الالتجاء إلى إعلان الحكم العرفي أو عدم الضرورة إلى ذلك للحكومة المصرية وحدها . وهذا هو المعقول والمتمشي مع المنطق كما سنفصله بعد .

(٣) لم تعين الفقرة الأخيرة من نص المادة سالفة الذكر في سنة ١٩٣٠ ما تتخذه الحكومة المصرية من الاجراءات في الأحوال التي يجب فيها معاونة إنجلترا، ولكن نص المعاهدة الحالية وضع الأمر وحده، فقرّر أن من بين تلك الاجراءات "إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء"؛ وقد كان غير ضروري النص على ذلك، لأن من المفهوم أن ما يتبع من الاجراءات في أحوال الحرب أو خطر الحرب الداهم ... الخ، هو إعلان الأحكام العرفية والظاهر أنه رؤى الاطمئنان إلى النص على هذا الاجراء الأساسي صراحة دفعا للتأويل والالتباس . وإن كان مفهوما ومباحا النص على الاجراء الأساسي المذكور، إلا أنه ليس بمفهوم النص على مسألة فرعية تدخل فيه وهي : "إقامة رقابة وافية على الأنباء" .

وسنذكر دقائق وتفاصيل هذه الملاحظات، عند الكلام على أركان المادة التي نحن بصدد بحثها الآن وهي المادة السابعة من المعاهدة وتعرف مدلولها ومراميها في الباب التالي.

الباب التاسع

الإنجاد والمعاونة

الفصل الأول

الإنجاد

١ - متى يحصل الإنجاد ؟

قضت المادة السادسة من المعاهدة بأن الدولتين الحليفتين في حالة ما إذا حصل خلاف بين إحداها وبين دولة أخرى ، هتد علاقتهما بالخطر والانقطاع ، نبتادلان الرأى لفض هذا الخلاف بالحسنى ؛ فإن لم يفلح هذا الطريق الودى ، واتهى هذا النزاع إلى وقوع الحرب بين الدولتين المتنازعتين ، فإنه لا مفتر من أن تسارع الدولة المتحالفة غير المتنازعة إلى إنجاد حليفتها ؛ والمفهوم من الإنجاد أن يكون جديا لا سوريا ، وأن لا ترض فيه الدولة المنجدة بجيشها وعددها الحديثة مهما كلفها ذلك من مصاريف باهظة ؛ والمنظور أن لا تتوانى دولة حليفة عن المسارعة إلى إنجاد حليفتها ، لأن مصلحتهما فى البقاء والنصر مشتركة ؛ وإذا ما تهددت مصالح إحداها تهددت مصالح الدولة الأخرى ، وكانت هدفا للاعتداء والاغتيال .

فتلكو الدولة الحليفة عن إنجاد حليفتها يعتبر عملا غير مشروع ولا ودى .

أما متى يكون هذا الإنجاد ، فالمفروض أنه على إثر قيام حرب بالمعنى الوارد فى القانون الدولى ، ويتحقق قيام الحرب بمجرد إعلانها لا بمجرد بدء أعمال العنف بين المتحاربين ؛ فيخرج من ذلك قيام ثورة أو حرب أهلية فى بلد أو دولة قد تؤثر على مصالح الدولة الحليفة ؛ وهنا لا يجب الإنجاد ولا المساعدة .

وقد تناولت المعاهدة بيان سبب الإنجاد صراحة ، فقالت إنه مبنى على أساس التحالف ، وأن إنجاد الدولة المتحالفة لحليفتها هو بصفقتها حليفة فقط ، حتى لا يظن أن الالتزام بالإنجاد

يرجع إلى التبعية كما يحدث عادة بالنسبة لإنجاد جيوش المستعمرات للدولة المستعمرة عند وقوع حرب بينها وبين دولة أخرى ؛ فقد شاهدنا الجنود الهنود والأستراليين مثلا يساهمون في الحرب العظمى مع انجلترا التي يتبعونها ؛ وعلى ذلك فإن النص الصريح على هذا الأساس حسن وحافظ لشخصية مصر الدولة المتحالفة الصغيرة بجانب حليفتها الكبيرة .

٢ - أثر عهد عصبة الأمم وميثاق منع الحرب على الإنجاد

بعد أن أوجبت الفقرة الأولى من المادة السابعة على الدولة الحليفة لإنجاد حليفتها التي تشبكت في حرب مع دولة أخرى ، بعد نفاذ كل أمل لفض النزاع وديا ، ذكرت العبارة الآتية : "وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتية ذكرها" .

والمادة العاشرة تنص على أنه ليس في أحكام المعاهدة ما يمس ما اتفق عليه الطرفان المتعاقدان بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب . وقد سبق أن تكلمنا عن هذه المادة في الباب الخاص بعصبة الأمم .

إذن ما هو المقصود بمراعاة هذه المادة في حالة الإنجاد ؟

هل المقصود بهذه المادة منع الإنجاد إذا كانت إحدى الدولتين الحليفتين موقعة على ميثاق منع الحرب ؟ لا . ليس هذا هو المقصود ، وإنما قصد بها مراعاة أن تكون العلاقة بين الدولتين المتعاقدين وغيرها من الدول علاقة سلام وأمان في الأصل ، لا علاقة حرب ونضال - أى أنه يجب عند قيام نزاع بين إحدى الدولتين المتعاقدين ودولة أخرى أن يراعى ويبذل الجهد في فضه بالطرق السلمية حتى لا تقوم الحرب بين الدولتين المتنازعتين .

فالإشارة إلى المادة العاشرة من هذه المعاهدة وإلى عهد عصبة الأمم ، قصد بها ربط مواد المعاهدة وعهد العصبة ببعضها من حيث وجوب مراعاة أن يكون أصل العلاقات السلم لا الحرب .

٣ - نوع الإنجاد

ظاهر من نص الفقرة الأولى من المادة السابعة من المعاهدة أنه عام : يجعل الدولتين المتحالفتين على قدم المساواة بالنسبة لإنجاد إحداهما الأخرى إذا اشتبكت في حرب ؛ ومفاد ذلك ، أنه إذا أعلنت أية دولة الحرب على مصر ، أو أعلنت مصر الحرب على أية دولة ، فإن واجب

انجلترا الحليفة أن تتجد مصر، تتجدها بكل أنواع الإنجاد الذى يضمن خروج حليفتها مصر من تلك الحرب ظافرة؛ فلا تجل عليها بأسطول بحرى أو هوائى ولا يجيشها الجزار؛ كذلك يفهم من هذا النص العام أنه اذا وقعت حرب بين انجلترا وأية دولة أخرى قامت مصر بإنجادها . ولكن هذا يخالف الواقع؛ إذ ليس فى مقدور مصر الفتية أو على الأقل فى عهد ابتدائها فى حياتها الجديدة أن تتجد انجلترا فى حرب تقوم بينها وبين إحدى دول أمريكا أو اليابان مثلاً؛ فليس لديها ما لدى الدول الحديثة من أساطيل وعدد مهلكات — إلا اذا كان القصد تعبئة القوات المصرية فى الأسطول الانجليزى البحرى أو الهوائى، وقد يستفاد ذلك من الرغبة فى وحدة التدريب العسكرى والأسلحة — ولعل المتفاوضون يرمون الى أن تتجد مصر انجلترا فى مستقبل الأيام وبعد أن تصبح قوية قادرة؛ لأننا رجعنا الى عناصر تفسير هذه المادة فلم نجد إلا عبارة جاءت فى هذا الصدد على لسان دولة محمد محمود باشا فى كتابه الأخضر فقد قال : ” ليست النجدة فى خارج الأراضى المصرية ممتنعة أصلاً؛ وما كانت لتكون كذلك مع اعتماد التكافؤ فى الحقوق والواجبات أساساً للمحالفه، ولكنها لا تكون بحسب نص المادة إلا على سبيل الندرة والاستثناء؛ ثم انه إذا طلبت مثل تلك النجدة من مصر، فهى لا تطلب على سبيل الأمر والتحكم كما يكون الحال بين التابع والمتبوع؛ وإنما تطلب من حليف حر يقيس ما يطلب منه بمعيار ملائساته الخاصة من مميزات وضرورات، ويوقن أن ما يقدمه من نجدة سيقرب أسباب انتصار فيه الخير الكبير لنفسه وحليفه “ .

ولعل دولته يقصد من ” الندرة والاستثناء “ أن تكون الحرب بين انجلترا وبين دولة قريبة يمكن أن يكون مدد مصر لها مستطاعاً .

وعلى أى حال، فان تحديد نجدة مصر لانجلترا على أساس ما يعود على مصر، وعلى أساس ما ذكره دولة محمد محمود باشا، حسن لو كان هذا مفهوماً عند الانجليز .

لذلك حرص المتفاوضون أن يسندوا لكل دولة متحالفة ما فى وسعها، وما هو فى حدود المعقول أن تفعله؛ بفعلوا على انجلترا أن تتجد مصر إذا وقعت فى حرب، ولكنهم تحاشوا ذكر هذه النجدة المنفردة على وجه التخصيص خشية أن ينقلب القصد، ويفهم من ذلك أن الغرض من المعاهدة هو دفاع انجلترا عن مصر، كما كان الحال فى بعض المشروعات السابقة التى كانت ترمى الى ذلك صراحة .

ومما يدل على أن هذا التعميم نظري فقط ، أن الفقرة الثانية من المادة السابعة بينت مدى معاونة مصر لـإنجلترا في حالة الحرب وما يشبهها ، فخصرت هذه المعاونة في داخل حدود الأراضي المصرية — أى أراضي مصر بالحدود التي أوردناها في الفصل الأخير من الباب الثاني .

الفصل الثاني

المعاونة

١ - ظروف المعاونة

وبالرغم من التعميم الوارد في الفقرة الأولى من المادة السابعة من المعاهدة من حيث أن إنجاد الدولة الخليفة لحليفها لا يكون إلا عند اشتباك أحدهما في حرب ، فإن الفقرة الثانية منها ذكرت أن معاونة مصر لحليفها إنجلترا لا تكون إلا في الظروف الثلاثة الآتية :

(١) حالة الحرب (Event of War) ، وهي قيام نضال مسلح بين القوآت الحربية لدولتين أو أكثر ، وتعتبر حالة الحرب قائمة بينهما أو بينها على إثر إنذار نهائي (Ultimatum) من دولة إلى أخرى يتضمن طلبات معينة يطلب تنفيذها في مدة محددة ، ثم تمضى هذه المدة دون قيام الدولة الأخرى بالتنفيذ ، أو بإعلان حرب رسمي (Formal Declaration of War) يقرر فيه انتهاء حالة السلام بين الدولتين الداخلتين في الحرب . وقد كفلت معاهدة لاهاي المبرمة في سنة ١٩٠٧ بيان شروط إعلان الحرب ولا حاجة إلى الإسهاب في ذلك .

(٢) خطر الحرب الداهم (Imminent Menace of War) ، وهذه حالة من الممكن تعزفها بتتبع الظروف الدولية والوقوف على مدى خلاف كل دولة مع الدولة التي تتنازعها ، وكل ذلك ميسور من استقصاء الأنباء لا من الصحف فحسب ، بل من التقارير التي توافينا بها سفاراتنا ومفوضياتنا في الخارج ، إذ أن بعض ملابسات النزاع بين دولتين أو السرا الحقيقى لهذا

النزاع لا يمكن تعترفه من الصحف والأبناء البرقية؛ وإنما يمكن استقاؤه من مصادره الحقيقية بالدولتين المتنازعتين أنفسهما؛ وعلى أى حال فإن استقصاء ذلك كله سيكون ملقاً أولاً على عاتق وزارة الخارجية المصرية؛ ويجب لهذا السبب أن يكون بكل سفارة أو مفوضية مصرية في الخارج ملحقاً عسكرياً يتابع الظروف الحربية، ويشترك مع السفير أو الوزير المفوض المصرى في تقدير الظروف، وموافاة مصر تلغرافياً بما تستلزمه الأحوال .

ويمكن حصر "الخطر الداهم" في الحالة التي تقوم بين استفحال النزاع بين الدولة الحليفة ومنازعتها وبين إعلان الحرب، وما يتخلل ذلك من إنذارات أو أعمال عدائية صريحة تؤكد أن لا مفر من وقوع الحرب بينهما؛ ومن ثم فليس من المعقول أن تقوم مصر بما يطلب منها بمجرد وجود نزاع قد ينفذ بعد قليل، لأن المعاونة في هذه الحالة قد تكلف مصر مصاريف باهظة غير متبعة كان أجدى عليها أن توفرها لنفسها .

ولا يتحقق "خطر الحرب الداهم" بطبيعة الحال إلا بعد استنفاد كل مجهود لفض النزاع بالطرق السلمية كما هو مبين بالمادة السادسة من هذه المعاهدة .

(٣) قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها (Apprehended International Emergency).

وهذه الحالة عامة ليست بين الدولة الحليفة والدولة التي تنازعها فقط؛ وإنما قد يقع بين الدول عامة اضطراب بغائى لا يمكن تحديد الموقف فيه . وهذه حالة جديدة لم يكن لها أثر في مقترحات سنة ١٩٢٩ ولا فيما سبقها، ولا فيما حصل الاتفاق عليه سنة ١٩٣٠؛ ولعل السبب في إيجادها في المعاهدة أن المحادثات والمفاوضات التي انتهت بها هذه المعاهدة قد تمت في ظروف دولية دقيقة يكاد يرى شبح الحرب فيها جاثماً؛ ولا شك في أن هذه الظروف كان لها الأثر الفعال في نفوس المتفاوضين — وبعبارة أدق — المتفاوضين الانجليز .

على أننى ألاحظ أن هناك فرقاً بين الترجمة العربية والنص الانجليزى ، لأننا إذا نقلنا ترجمة دقيقة للنص المذكور تكون كما يأتى : "توقع حالة دولية خطيرة" وشتان بين معنى هذه العبارة والعبارة التي أتت بها المعاهدة . ولعلى أكون مخطئاً في الترجمة التي ذهبت إليها .

الفصل الثالث

الدافع إلى المعاونة

وظاهر أن الدافع للمعاونة التي فرضتها المعاهدة على مصر لـانجلترا أن يكون المتعاقدان أولاً على قدم المساواة بالنسبة للمخالفة؛ فلا نرضى أن تدفع إنجلترا عن أرضنا ولا نحرك نحن ساكننا لهذا الدافع؛ لأنه إذا تمت المخالفة على هذا الوجه كانت حماية صريحة لا شك فيها . وهذا ما لا ترضاه مصر وقد جاهدت في سبيل التنصل من الحماية، سواء أكانت ظاهرة أم مستترة جهاداً طويلاً .

ولنأت الآن على ما يدفع مصر إلى هذه المعاونة في كل ظرف من الظروف الثلاثة التي بينها آنفاً .

ففي حالة الحرب — وهي الحرب التي تقع بين إنجلترا والدولة أو الدول التي تنازعها تكون مصر مهددة بالخطر، لأن هذه الدولة أو الدول تعلم علم اليقين أن في مصر قبر إنجلترا لو أريد قبرها وسد المسالك عليها؛ ولذا تصبح مصر هدفاً لتلك الدول تصوب إليها سهامها، قاصدة أن توجه هذه السهام إلى حليفها إنجلترا . ومن ثم كان واجباً اتخاذ الحيلة لدفاعاً عن إنجلترا بالذات، ولكن دفاعاً عن كيان مصر وأراضيها وما قد يترتب على مهاجمتها من خطر الغزو والفتح ... فالدافع لمصر إذن على هذه المعاونة هو التحفظ على مصر، وإن كان يترتب على هذا التحفظ مصلحة إنجلترا .

أما الدافع لمصر لمعاونة إنجلترا عند خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، فهو من سبيل الاحتياط حتى لا تباغت بعدوانٍ بغائى لا تكون قد حسبت له حساباً فيحق عليها الضرر والخسران المبين .

(١) أما إذا قامت الحرب بين مصر ودولة أخرى، أو كان هناك خطر حرب داهم بينهما، فإن إنجلترا هي التي تكون معارضة لمصر في الدفاع عنها ومنجدة لها، وتكون مصر هي المدافعة الأصلية عن كيانها؛ وعلى ذلك تكون مرافقتها وكل ما هو فيها رهن الدفاع عنها بغير نص أو تفصيل أو تحديد (الفقرة الأولى من المادة السابعة من المعاهدة) .

وهاتان الحالتان واجبتان على سبيل الاحتياط حتى لا تفاجأ مصر بحرب مباغتة ، وحتى تستطيع أن تأخذ للأمر أهيته قبل أن يحدق الخطر بها ، وأن تتخذ من الاجراءات ما يبعد هذا الخطر عنها ، ولو كان السبب في ذلك انجلترا ويترتب عليها مصلحة لها . وهاتان الحالتان ناشئتان في أغلب صورهما عن علاقة انجلترا بمصر ، لأن علاقة مصر بكافة الدول ودية ، ولكن قد تكون في المخالفة بين مصر وانجلترا ما يؤدي إلى وقوف بعض الدول موقف العداء بالنسبة لمصر ، ومن ثم يكون الاحتياط الذي تجريه حال قيام خطر دولي مفاجئ في صالح مصر في مستقبل الأيام ، ونرجو أن لاتأتى هذه الأيام التي يكون بين مصر وأية دولة في العالم جفاء أو نزاع .

أما الآن ، فانه من الخطر بمكان أن ينشأ بين الدول اضطراب يهدد الانجليز بالخطر فيشمل هذا التهديد مصر ويلزمها في الوقت ذاته بتقديم معاونتها لها ، أى وضع طرق مواصلاتها وموانئها ومطاراتها تحت تصرفها ، وتضطر الحكومة المصرية في الوقت ذاته إلى اتخاذ اجراءات شاذة في حين أن هذه الحالة الدولية المفاجئة تكون بعيدة عن مصر !!

وأقل ما يمكن أن يقال عن الدافع لمصر عن ابداء معاونتها لانجلترا في الحالات الثلاثة المبينة آنفا أن الظروف القهرية قضت على مصر بأن تستهدف بطريق غير مباشر وبغير أن يكون لها أصبع في المنازعات التي تقوم بين انجلترا وبعض الدول للاخطار الدولية المعرضة لها انجلترا ، وقد أحست انجلترا بهذه الأخطار التي تهدد مصر من جراء موقفها فيها ، فأخذت على نفسها أن تنقذ مصر وتتجدها مما تعرض له . فكان حتما على مصر أن تمكن انجلترا من ضمان هذا الانجاد وحسن نتيجته بما تيسره لها من طرق التسهيل والمساعدة .

الفصل الرابع

لمن تقدير الظروف ؟

بيننا أن معاونة مصر لانجلترا واجبة في ظروف ثلاثة : (أولها) حالة قيام حرب بينها وبين دولة تنازعها . (وثانيها) حالة خطر الحرب الداهم بينها وبين دولة تنازعها أيضا . (وثالثها) قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

ولنبحث الآن فيمن يترك له تقدير هذه الظروف : أهى انجلترا وحدها أم مصر وحدها أو الاثنتين معا ، ولمن أرجحية الرأي إذا اختلفتا ؟

أما قيام الحرب فعلا ، فلا يحتاج إلى بحث أو تقدير ظروف ؛ فان المعاونة يجب كما قلنا أنفا بمجرد إعلان الحرب رسميا ، وهذا أمر مآدى لا يتصور معه خلاف .

وأما الظرفان الاخران فهما موضع البحث والتقدير ، فبالنسبة للظرف الثانى — وهو حالة خطر الحرب الداهم بين انجلترا والدولة التى تنازعها ، فإذا بدأت إحداهما الأخرى بعمل عدائى أو إنذار نهائى بعد استنفاد الوسائل السلمية ، كان خطر الحرب محتمل أو مؤكد الوقوع ، وكان على مصر أن تعدّ عدتها للمعاونة المطلوبة منها . ويمكن قد يكون الاجراء الذى تتخذه إحدى الدولتين قبل الأخرى غير جدى . وفى هذه الحالة تكون المعاونة المطلوبة من مصر غير واجبة ولا لازمة ؛ وهنا يحصل الخلاف فى تقدير الظروف ، فقد ترى انجلترا فى حركة تأتيتها الدولة المنازعة لها خطر الحرب داهما ، وقد ترى مصر غير هذا الرأي . ومن ثم لا سبيل الى الخروج من هذا الخلاف إلا التفاهم الودى السريع بين الدولتين المتحالفتين ، لأن الاحتياط لخطر الحرب واجب لمصلحة هاتين الدولتين على السواء ، ولا ضرر من اتخاذه لأنه اذا ارتفع هذا الخطر وتغلبت الحكمة على الدولتين المتنازعتين قصر أمد هذا الاحتياط وانقض بسلام .

أما الظرف الثالث ، وهو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فان النزاع فى تقدير هذه الحالة سوف يكون واسعا ، ونجاهر أن أساس وزن الأمر فيها هو يقظة ممثلى مصر فى الخارج على الخصوص وإلمامهم بالإمام الواسع الكافى لظروف الدول أجمع وبملاساتها

في كل حين، ومدى مالدى وزارة الخارجية المصرية من معلومات وتقارير يمكن أن تمد بها الحكومة المصرية لتساعد في تقدير الظروف تقديرا صحيحا يتمشى مع إمام الحكومة البريطانية بها وتقديرها لها .

وسبب هذا الخلاف المحتمل وقوعه أن الحالة عامة لا ترجع الى دولة أو دول معينة بل قد ترجع الى اشتباك قارة بحالها في نزاع لا يعرف مداه ولا منتهاه إلا علام الغيوب .

ولم تشر المعاهدة ولا ملحقاتها إلا إلى تقدير حالة الظرف الأخير الذى نحن بصدد الحديث فيه، لأن الطرفين الآخرين ماديان لا يحتمل فيهما إلا خلاف ضئيل غير جوهري؛ فقد جاء في المحضر الأول المتفق عليه والمنشور بملحقات المعاهدة، أنه يعمل بمبدأ التشاور المقرر تبادله بين حكومتى الدولتين المتحالفتين في المادة السادسة من المعاهدة في حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وبديهي أن ما قلناه تعليقا على تبادل الرأي المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة آنفا يقال هنا ولا حاجة إلى الرجوع اليه .

الفصل الخامس

نوع المعاونة

ذكرت الفقرة الثانية من المادة السابعة من المعاهدة أن معاونة مصر لـانجلترا تنحصر في أن تقدم الأولى للثانية "جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات" .

إذن ما هى هذه التسهيلات، وما هى تلك المساعدة، وما هو نطاقها وحدودها ؟

(١) ماهية التسهيلات (Facilities) .

قد يظن لأول وهلة أن مبدأ التحالف بين انجلترا ومصر يقضى بأن تكون "التسهيلات" المطلوب إلى مصر تقديمها لحليفها، هى إمدادها بقوات من الجيش المصرى البرية أو الجوية

أو البحرية أو العمال المصريين ؛ ولكن المحضر الأول المتفق عليه بين المتفاوضين فسر في بنده الأول مدى هذه التسهيلات مقتررا عنها : ” أنه من المفهوم طبعاً أن التسهيلات المنصوص عليها في المادة السابعة التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل إرسال قوات بريطانية أو إمدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة “ .

والنص على ماهية التسهيلات أمر حسن يبعد عن الفكر مظنة أن تكون هذه القوات أو تلك الامدادات مصرية تكلف مصر مبالغ باهظة ، في حين أن ليس لها ناقة ولا جمل في المنازعات التي تترتب عليها الظروف الثلاثة الموضحة آنفاً ، والتي تجب على مصر فيها المعاونة لحليفها إنجلترا .

والسبب في النص على تقديم هذه ” التسهيلات “ في المعاهدة يرجع في الأصل إلى كراهية إشغال أية قوة عسكرية أجنبية لأية قطعة في أرض الوطن ، لأن في ذلك شيئاً من معاني الاحتلال ، كما أن فيه أيضاً منافاة للقومية والكرامة الوطنية .

وأقرب مثال على ذلك أن حكومة الحجاز في عصرها الحديث أبت على مصر أن يخرق أرضها الجيش المصري المرافق للحمل أو الكسوة النبوية الشريفة مع أن هذا تقليد ديني لا شأن له بالسياسة على أي حال .

فالقاعدة العامة هي عدم جواز مرور قوة أجنبية في أرض دولة أخرى ، ولكن رؤى أن الضرورة تقضي في بعض الأحيان بهذا المرور فأجازته القانون الدولي على أن يكون بتصريح خاص وقت السلم ، وإلا اعتبر مجرد المرور بغير هذا التصريح اعتداء على سيادة الدولة صاحبة الأرض^(١) .

فإبعاداً لفكرة الاحتلال وما فيه من كراهية ، وتحديدًا لطرق المعاونة ، وللحصول على التصريح المشار إليه آنفاً ، نص على ماهية هذه التسهيلات في المعاهدة . والقصد من ذلك تسهيل مرور القوات والامدادات البريطانية في طرق مصر والسماح لها بالبقاء في موانئها أو مطاراتها عند قيام حرب بين إنجلترا ودولة أخرى أو عند توفر حالة من الحالات التي سبق أن بينها آنفاً .

(١) كتاب ” القانون الدولي العام “ لعلى ماهر باشا ص ٢٩٢ و ٢٩٣ ” دروس القانون الدولي العام “

لحضره الأستاذ الدكتور محمود سامي جنية ، الجزء الأول طبعة سنة ١٩٢٩ ، ص ٢٥٦

وأول مشروع نص فيه على هذه "التسهيلات" كان مشروع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول والذي تقدم للورد ملتر فى ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ حيث نص فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة منه كأحد عناصر المحالفة على أنه "فى حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على الأمبراطورية البريطانية لتعهد مصر، ولو لم تكن سلامة أرضها مهددة مباشرة، بأن تقدم لبريطانيا العظمى فى أرضها كل تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة".

وهل يفهم من "التسهيلات" المطلوبة قيام معسكرات أو ثكنات بريطانية هنا وهناك فى أنحاء القطر المصرى فى الحالات سالفة الذكر ؟

لم يذكر المحضر المتفق عليه فى صدد بيان ماهية "التسهيلات" سوى "إرسال قوات أو إمدادات بريطانية". ويفهم من ذلك أن القصد زيادة عدد القوات البريطانية المرابطة لقنال السويس . والتي سنتكلم عنها فيما بعد ... ، وأن تنضم القوات الجديدة الى القوات البريطانية المقيمة ؛ ولكنه مفهوم من إمكان استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات فى مصر أن يكون لتلك القوات الجديدة حق المرور فى جميع أنحاء القطر وإشغال الموانى والمطارات ، وذلك لكى يتحقق الغرض من المحالفة ودفع الخطر الذى تستهدف له مصر من جراء موقف إنجلترا مع منازعيها من الدول . ومفهوم ألا يكون للإنجليز فى تلك الظروف الوقتية ثكنات عسكرية مبنية كما هو الحال بالنسبة للقوات المرابطة بجوار قنال السويس ؛ ولكن المفهوم أن تكون معسكراتها وقتية من النوع الذى يقوم فى ميادين الحروب .

هذا وقد أخذ ثروت باشا على المشروع البريطانى الأول الذى قدمه له سير أوستن تشمبرلين أنه لم يبين ماهية "التسهيلات والمساعدات" المأقاة على عاتق مصر، وأرسل بذلك وبغيره استيضاحا الى سير أوستن تشمبرلين فى أغسطس سنة ١٩٢٧ بغناء الرد فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وفى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ مشتتلا أمورا أخرى دون أن يرد به تفسير لماهية هذه التسهيلات والمساعدات بالذات .

ولذلك كان حسنا فى المعاهدة الحالية أن يتفق على مدى هذه التسهيلات والقصد منها .

(ب) ماهية المساعدة (Assistance) .

اقترنت كلمة "التسهيلات" سالفه الذكر بكلمة "المساعدة" ؛ ولكن المحضر الأول المتفق عليه لم يتناول بالتفسير والتوضيح إلا كلمة "التسهيلات" دون ذكر كلمة "المساعدة" فهل "المساعدة" شئ آخر غير "التسهيلات" أم هما كلمتان مترادفتان ؟

إذا رجعنا الى مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ نجد أنه بعد أن ذكر تعهد مصر بتقديم كل "تسهيلات المواصلات والنقل" . قال : "ويحدّد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة (Assistance)" فيفهم من ذلك أن كلمة "المساعدة" قصد بها أن تكون مرادفة لكلمة "التسهيلات" .

وكذلك إذا رجعنا الى مشروع ملز النهائي والى تقريره نجد أن مصر تتعهد فيه بأن تقدّم كل المساعدة (Assistance) التى فى وسعها ... الخ .

وإذا رجعنا إلى المعاهدة الحالية نجد أن الكلمتين بذاتهما تتكرران سويا فى موضعين من المادة السابعة منها .

وفى اعتقادى أن الكلمتين سالفتي الذكر قصد بهما الترادف دون أن يقصد بكل منهما معنى خاص ؛ ولو كان يقصد بكلمة "المساعدة" شئ معين لنص المتفاوضون عليه ضمن ما توافقوا عليه بالنسبة لكلمة "التسهيلات" .

نقول هذا وينقصنا الاطلاع على محاضر المحادثات التى انتهت بها المعاهدة الحالية حتى نتعرف إن كان بها مدلول آخر أم لا .

وعلى أى حال فلا يمكن أن يتصور "للمساعدة" المذكورة مدلول سوى تنفيذ ما تبديه كل حليفة لحليفها من مدد أو مؤن أو ذخيرة أو أعمال أو قوات .

ولكنه مما يقطع بأن ليس المقصود بكلمة "المساعدة" ما تصوّرناه هو ما سبق أن أوضحناه من أن المشروع البريطانى الأول الذى قدّمه سير أوستن تشمبرلين لثروت باشا كان يصف "التسهيل والمساعدة" الواردتين فى المادة المقابلة للمادة السابعة من المعاهدة الحالية بأنهما "اللتان تقضيهما حالة حليفتين مشتبكتين معا فى حرب" أى أن هذا المشروع أراد أن يسوى العلاقة بين إحدى الدولتين المتحالفتين بدولة أخرى تحاربها ليس فقط بحالة دولتين

متحالفتين ، وإنما بحالة دولتين متحاربتين مشتبكتين معا في حرب ؛ ومعنى ذلك أن تمتد مصر جيوش إنجلترا في حربها مع دولة أخرى بالمؤن والمال والرجال والأسلحة والذخائر والطائرات أو بعارة أخرى كل ما تملكه . فاعترض ثروت باشا بحق على هذه العبارة وورد المشروع البريطاني النهائي إليه مع حذف العبارة سالفة الذكر منه ؛ وأصبح باقى المادة السادسة منه (الوثيقة رقم ٨) مقابلا في جوهره بالمادة السابعة من هذه المعاهدة .

ويبقى هنا أن نتساءل هل الحكومة المصرية ملزمة بأن تقدم "عمالا أو موظفين" من رعاياها الى القوات التى توجد فى الأحوال سالفة الذكر بمصر أم غير ملزمة ؟

والجواب طبعا سلبى ؛ لأن هذا ليس من شأن الحكومات وإنما من شأن الأفراد ، وأعتقد أن الحكومة المصرية لا تبالي فى أن يستخدم بهذه القوات بل يريد أن يستخدم بها ، لأن فى ذلك تفريجا للعطلة إلا اذا كانت الحرب قائمة بين إنجلترا وإحدى الدول التى تربطنا بها رابطة من الدين أو الجوار ، فانه يحسن بأن لا يستخدم هؤلاء فى معاونة الجيش الذى يحاربها خصوصا اذا كانت غير معتدية على مصر بالذات ولا باغية .

فستبعد إذن أن تصدر الحكومة المصرية كما أصدرت فى ظل الأحكام العرفية الانجليزية أمرا بتجنيد جميع أنفار الرديف لخدمة الجيش الانجليزى (كما صدر مثل ذلك بقرار من وزير الحربية فى ١٦ يناير سنة ١٩١٦) أو بتشجيع التطوع ببعض الفرق والخدمات الملحقه بالجيش المذكور (كالمرسوم الصادر فى العدد ٩٠ من الوقائع المصرية سنة ١٩١٧) .

(ح) نطاق وحدود تلك التسهيلات والمساعدة :

اجمع مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ ومشروع ملز النهائي والمشروعات المتبادلة فى مفاوضات ثروت باشا مع تشمبرلين ومقترحات سنة ١٩٢٩ على أن يكون نطاق وحدود تلك التسهيلات والمساعدة أراضى مصر لا غير وما يتبع ذلك من طرق وموانى ومطارات ، وذلك مع شىء من الاختلاف اللفظى غير الجوهرى فيها ؛ ولكن أوضحها ما نص عليه فى المعاهدة الحالية من أن نطاق ذلك كله " داخل حدود الأراضى المصرية " .

وقد أوضحنا فيما سبق حدود مصر ؛ ولنتساءل الآن عن نقطتين :

(الأولى) هل يدخل السودان ضمن حدود الأراضى المصرية ؟

(والثانية) هل تشمل هذه الحدود بحار مصر حتى تمتد معاوتها إليها ؟

فعن النقطة الأولى نقرر أن المعاهدة وصفت الأرض التي تسرى فيها المعونة بالأرض "المصرية" ومفهوم من ذلك أرض مصر لا السودان .

ولو أن سيادة مصر على السودان لا تزال قائمة كما بين ذلك الشرط الأخير من الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من المعاهدة .

وأما عن النقطة الثانية فإن حدود مصر في البحار تمتد كما بينا في الفصل الأخير من الباب الثاني إلى ثلاثة أميال من الشواطئ المصرية على البحرين الأبيض المتوسط والبحر الأحمر . وعلى أى حال فإن النص في نطاق المعونة مقصور على "الأراضي" وحدها دون أن ينص صراحة على سريان ذلك على "البحار" . على أن المفهوم أن ليس على مصر في هذه الأحوال إلا أن تقدم "موانئها" وهي التي تتمكن انجلترا بواسطتها في الأصل من رد العدوان ودفع الاعتداء . وقد جعلت المادة السابعة التسهيلات والمساعدة المشار إليهما آنفا منصبة على داخل الحدود المصرية بأسرها بصفة عامة، ثم ذكرت على وجه التخصيص إباحة مصر لانجلترا استخدام موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها، وما دام الأمر قد ذكر بصفة عامة، فإنه يدخل ضمن الأراضي المصرية كل مرافقها الطبيعية كالبحار المحيطة بها شرقا وشمالا ونهر النيل وفروعه والجبال والصحارى الى غير ذلك من المرافق الطبيعية . وإذا كان الأمر كذلك فإن مصر تصبح ميدان حرب في غير حرب وبلا سبب يربطها بالحالات الثلاثة المبينة آنفا والتي من أجلها تقدم معوتها لانجلترا، وقد يكون هناك مبرر لهذا الطوفان الحربى الذى يغرق أرض مصر : سهلها، وصحرها، ونيلها، وبحرها اذا ما اعتدى عليها عدو شخصى يحاربها وتحاربه، فإن مركز التحالف يسمح بذلك .

لذلك لا أعتقد أن المتفاوضين قصدوا هذا التعميم الذى افترضنا وجوده من النصوص، وإنما قصدوا استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات بمعرفة القوات البريطانية .

وتشمل الأراضي المصرية المرافق المحددة الآتية :

١ - الموانئ : وهي الاسكندرية (ومساحتها المسائية ١٦٨٠ فدانا)، بور سعيد، السويس، دمياط، رشيد، مرسى مطروح، السلوم، القصير، الطور^(١) .

(١) تقويم الحكومة المصرية عن سنة ١٩٣٦ ص ٦٤٤ و ٦٥٢

٢ - المطارات : وهى المآظه ، الدخيله ، أسيوط ، منقباد ، السلوم ، مرسى مطروح ،
الواحات الغربية . وبعضها يستعمل فى الطيران المدنى والحربى فى آن واحد ، والبعض الآخر
حربى فقط .

٣ - طرق المواصلات : وهذه عامة غير منفصلة تشمل بطبيعتها :
(أولا) طرق السكك الحديدية التابعة للحكومة المصرية : ويبلغ طول خطوطها
٢٦٧٣ كيلومترا عدا السكك الحديدية الاضافية وسكك حديد الواحات الغربية ^(١) .
(ثانيا) الطرق الزراعية وأطوالها ٧٢٦١ كيلومترا : منها ١٣٦٤ كيلومترا بالوجه البحرى
وعدد طرقاته ١٨٤ طريقا ، و ٣١٢٥ كيلومترا بالوجه القبلى وعدد طرقاته ٢٥٤ طريقا ^(٢) . ومن
ثم يكون مجموع الطرق الزراعية فى القطر المصرى ٦٠٩ طريقا .
(ثالثا) الكبارى عموماً ^(٣) .
(رابعا) الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى ^(٤) .

وقد تفصينا محال وجود هذه الاسلاك البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى ، فاتضح
لنا أن الأسلاك البحرية موجودة فى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وأن فى كل ميناء
مجمع لهذه الأسلاك يطلق عليه (Terminal) وتجمع المخابرات التلغرافية التى ترسل من أوروبا
إلى الهند وما يجاورها فى السويس حيث تصدر المحطة هناك ويطلق عليها (Repeater Station)
تلك المراسلات التلغرافية إلى الهند ... الخ .

وعلى أى حال ، فليس فى هذه الأسلاك البحرية ما يتبع الحكومة المصرية ، وأنه
لما ذاع الراديو والتليفون اللاسلكى قللا من أهمية الأسلاك البحرية .

أما محطات التلغراف اللاسلكى فتتقسم إلى قسمين :

(أولهما) يتبع شركة "ماركونى" وحدها وهو يحوى على العموم المحطات التى تعمل مع الخارج .
ومحطات هذه الشركة تشمل التلغرافات التى يتبادلها العالم بأسره فى مصر والتليفون اللاسلكى .

(١) تقويم الحكومة المصرية عن سنة ١٩٣٦ ص ٦١٧

(٢) يراجع فى التقويم سالف الذكر بيان كل طريق زراعى وطوله ورقه بالجداول المةشورة ص ٦٥٥ - ٦٧٢

(٣) التقويم المذكور، ص ٦٧٢ - ٦٨٠ على سبيل المثال .

(٤) تقويم الحكومة المصرية عن سنة ١٩٣٦ ص ٦١٧

(وثانيهما) يتبع الحكومة المصرية وهي :

(١) محطة القاهرة : وتتصل بأجهزة المحطة الكائنة بالجيزة ، وتعمل مع الطائرات في القطر المصري برقابة محطتي المسافة والاسكندرية ، ومع نقطة ” الدمرداش ” التي تحكم الأجهزة التي تعمل مع محطات الواحات والخرطوم .

وعلاوة على ذلك فان هناك محطة لاسلكية بين الدمرداش والخرطوم وضعت ليتمكن أن يتفادى بواسطتها تأخير التلغرافات .

(٢) محطة الجيزة : وهي التي بها الأجهزة المتصلة بمحطة القاهرة كما بينا آنفا ومهمتها الاتصال بالخرطوم وبالطائرات المدنية والحربية المحلقة في سماء القطر المصري وبمحطات الواحات اللاسلكية .

(٣) محطة الاسكندرية : وتصدر رسائلها من ” رأس التين ” ، وتقبل الرسائل في ” الباب الجديد ” ، ومهمة هذه المحطة مخاطبة البواخر والطائرات وميناء القصير .

(٤) محطة القصير : وتتصل بالباخرة السائرة في البحر الأحمر فقط وبمحطة الاسكندرية .

(٥) محطات الواحات : وهي موجودة في ” الداخلة ” و ” سيوه ” و ” الواحات البحرية ” ، وكلها تعمل في خدمة مصلحة الحدود ، ويزيد في اختصاص محطة ” الداخلة ” أنها تخاطب الطائرات التي تحلق بين مصر ومدينة الكاب ، وينتهي اتصالها بالطائرات عند وادي حلفا .

(٦) محطة الخارجة : وهي تتبع مصلحة الحدود .

(٧) محطة الخانكة : » » » »

(٨) محطة الشط : » على مقربة بالسويس وتتبع مصلحة الحدود ولا تزال

تحت الانشاء .

(٩) محطات متنقلة : وهي عبارة عن محطات لاسلكية كاملة العدد تحملها سيارات

الصحارى وتستعمل في أحوال الطوارئ .

(١٠) محطة مرسى مطروح : وهي خاصة بالطيران المدني فقط ومغلقة الآن مؤقتا ،

وذلك لأن مطار مرسى مطروح ذاته معطل الآن مؤقتا .

(١١) محطة السلوم : وهي تعمل مؤقتا لغاية فتح محطة مرسى مطروح .

(١٢) محطات تعين اتجاه الطائرات : وهي محطات فيها عدد مخصوصة يمكن بواسطتها معرفة تحديد موقع الطائرات وهي محلقة في الجو وتعين خطى الطول والعرض التي تكون طائرة بينهما . وهذه المحطات أساسها في العريش ، وستقام محطة بدلا عنها في مطار الدخيلة لأن فلسطين سوف تنشئ محطة في حدود أرضها شرق سيناء ، وكذلك أنشئت محطة في مرسى مطروح ولم يتم بناؤها بعد . وهناك محطة في الداخلة ولكن وجد أنها بعيدة وقد يستعاض عنها بمحطة في الأقصر .

(١٣) محطة الاذاعة اللاسلكية بأبي زعبل : ووظيفتها تصدير الرسائل اللاسلكية . أما استقبالها فيأتيها عن طريق محطة في المعادي .

(١٤) محطة المعادي : وهي تتلقى الرسائل اللاسلكية من الخارج وتصدرها إلى محطة الاذاعة اللاسلكية .

ومما نص عليه في الفقرة الرابعة من ملحق المعاهدة الحالية أنه تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارد ذكرها في المادة السابعة ، الاجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية ، مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر ، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية والمصرية ، كما تشمل الاجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .

والحكمة من وجود هذه الفقرة هو المحافظة على أسرار الجيش الانجليزى ، إذا ما دخلت إنجلترا في حرب مع دولة أجنبية أخرى ، لأن في اختلاط الموجات المصرية والبريطانية ما يهدد أبناء الحرب بالذئوع خصوصا بين أشخاص من عمال أو موظفين أو غيرهم قد لا يقدرון قيمة هذه الأنباء المذاعة ، والتي قد يكون فيها الضرر البالغ بإنجلترا ، فهو احتياط لصالحها لا ضرر منه على مصر . والسبب في النص على ذلك يرجع الى أن الحكومة المصرية مالكة زمام كافة الشؤون اللاسلكية بمقتضى المرسوم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٢٦ والذي يقضى في المادة الأولى منه بأنه : " لا يجوز تركيب أو استعمال أى جهاز لاسلكي كهربائي لارسال أو استقبال المخاطبات أو الاشارات أو الصور أو الأصوات بواسطة الأمواج الأثيرية اللاسلكية

ولا استعماله في إرسال أو استقبال القوة بواسطة الأمواج الأثيرية اللاسلكية إلا للحكومة أو بتصريح منها بالشروط الميينة بهذا المرسوم“ .

فيتضح من هذه المادة وباقي مواد هذا المرسوم أن الحكومة المصرية هي المتسلطة على الشؤون اللاسلكية في مصر، وعلى ذلك روى أن تستعمل حقها عند قيام حالة من الحالات التي تستدعي معاونة مصر لانجلترا في حرب تقوم بينها وبين دولة أخرى، مراعاة عدم خلط الأمواج الأثيرية بين المحطة البريطانية والمحطة المصرية ...

ولقد عني المفاوضون الانجليز في سنة ١٩٢١ بهذه المسائل اللاسلكية، فكان من طلباتهم في ذلك الحين أن لا يعطى امتياز بشأن التلغراف اللاسلكي إلا بموافقة انجلترا، فقد قال مستر لندسي في الجلسة التاسعة عشرة التي انعقدت يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ ما يأتي :

”إن الذي يعنينا في الحقيقة مسألة التلغراف اللاسلكي من وجهة الدعوات الخطرة التي يمكن أن تروج بها، ويهمننا لذلك أن لا يعطى امتياز به إلا بموافقتنا“ .

وقد دارت في الجلسة السابقة على هذه الجلسة في هذا الموضوع المناقشة الآتية :

”عدلى باشا — لم يسبق لنا أن تناقشنا في هذا الموضوع، وأرى أن النصوص المقترحة تقيد الحكومة تقييدا شديدا وتلحق بسيادتها نقصا كبيرا . ولا أرى وجها أو مصلحة للتعرض لحرية الحكومة المصرية في إعطاء ما ترى إعطاءه من الامتيازات بمدة مثل تلك الأسلاك، أو بإقامة محطات للتلغراف اللاسلكي في زمن السلم لأن ذلك عمل تجارى محض . أما زمن الحرب فإن ما تحتفظ به مصر من حقوق الرقابة على طرق المواصلات في تلك الحالة، كفيل بنفى كل المخاوف، لأن انجلترا بصفتها حليفة مصر ستكون شريكها في استعمال تلك الرقابة .

المستر لندسي — أخشى أن تستعمل هذه المواصلات لترويج دعوات خطيرة كدعوة البلشفية .

عدلى باشا — ليست هذه المواصلات هي الطريقة الوحيدة لترويج الدعوات، وليس الاحتياط فيها بكاف وحده لمنع انتشار دعوة خطيرة، وإنما الوقاية الحقيقية من أمثال هذه الدعوات، مصلحة مصر في إحباط مسعى كل من يمشى بين الناس بمثل هذه الدعوة. وفي ذلك يجب أن يطمأن الى تقدير مصر لمصلحتها وحسن نظرها في شؤونها .

المسترلندسى — قد يكون هذا صحيحا بالنسبة لحكومتكم الحاضرة ، ولكن كيف يؤمن ألا تجيء حكومة بعدكم يكون لها منزع ووجهة غير متزعكم ووجهتكم .

عدلى باشا — إن مثل هذا الاحتياط غلو ومبالغة . وإذا كان يراد الاعتراف باستقلال مصر وتوليها شؤونها بنفسها ، فيجب أن ينطوى في ذلك شيء من الثقة بها ، والركون الى حسن نظرها ، وإلا أصبح الاستقلال كلمة لا معنى لها . وإذا كنتم ترون أن مرمى المفاوضة هو النظر في ضمانات تحمل محل النفوذ الحالى لانيجلترا في الإدارة المصرية ، فليس كذلك يرى المصريون . وكل ما يمكن أن يفهم أو أن يسلم به في هذا الباب ، هو أن يكون لانيجلترا في المنطقة التي تخصص لقوتها العسكرية أن تنشئ ما تراه ضروريا لهذه المنطقة من المواصلات التلغرافية مع الخارج^(١) .

(د) طريقة استخدام المرافق المصرية :

لم تبين المادة السابعة الطريقة التي تستخدم بها المرافق المصرية بواسطة القوات البريطانية ، ولذلك قصد أن يكون الأمر متروكا بطبيعته ، فما كان استخدامه منها بأجر كالسكك الحديدية والمواصلات الاخبارية حصص أجزته من القوات البريطانية ، وما كان استخدامه منها بغير أجر كالطرق الزراعية سهل لها المرور فيه بغير أجر طبعاً . وهذا نفس ما حدث أيام الأحكام العرفية البريطانية التي بسطت على مصر من ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الى ٥ يولييه سنة ١٩٢٣

وسنبين فيما بعد إمتيازات القوات البريطانية في المسائل المالية .

(هـ) مدى التسهيلات والمساعدة :

يعلم المتفاوضون مبلغ قوة مصر في إمداد القوات البريطانية بالتسهيلات والمساعدة ؛ ولذلك نص في المادة السابعة على أن معاونة مصر لهذه القوات تكون بقدر ما في وسعها ، وهذا الوسع يتكيف بأن لا يطلب منها ما هو في غير مكنتها ولا مقدورها ، وأن تسير في ذلك بقدر ما تسمح لها به ميزانيتها ومواردها . على أننا لا ندرى لماذا نص على أن مصر تقدم

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٢١ ، ص ٩١ ؛ ويراجع أيضا مجموعة المذكرات المتبادلة في تلك

ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة اذا كان الأمر مقصورا على تقديم مرافقها ، وليس المطلوب منها شيء ماديا ، إذن فالراجح عندنا أن المقصود بتلك العبارة أن نتقدم مصر بما يمكن تقديمه من مرافقها ، أى أنها لا تستطيع أن تترك القوات البريطانية تستخدم كل سككها الحديدية ، وتعطل بذلك كل مصالح الجمهور والحكومة ، وعلى أى حال فانه من المفهوم أن معاونة مصر لانجلترا يجب أن تكون مقصورة على ما يستطيع تقديمه من مرافقها ليس إلا ، وأن لا تدفع شيئا من المال في سبيل هذه المعاونة ، ولا أن تكلف عاتق الميزانية أى تكليف في هذا السبيل ، ويكفى ما ستشغل به القوات البريطانية أرض مصر وموانئها ومطاراتها .

الفصل السادس

التشريع المصرى ونظام الادارة المصرية حال قيام الظروف
التي تجب فيها المعاونة

اشتطت المادة السابعة من المعاهدة في فقرتها الثانية أن تراعى في تقديم المعاونة المطلوبة من مصر النظام المصرى للادارة والتشريع ، وأضافت الفقرة الثالثة من هذه المادة توضيحا لما سبق ذكره مؤداه أن من ضمن ما تتخذه الحكومة المصرية وقتئذ من الاجراءات الادارية والتشريعية اعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل تلك التسهيلات والمساعدة فعالة .

ونرى تفسير القصد من هذه المادة قبل أن ننتقد أوضاعها . فالمقصود منها احترام القوانين المصرية ، وأن تبقى للادارة المصرية طابعها ونظامها إذا ما قامت حالة من الحالات التي يتعين معها على مصر تقديم معاومتها لانجلترا ، وذلك تفاديا من حدوث ما حدث من المآسى التي وقعت من انجلترا على إثر اعلان الأحكام العرفية البريطانية على جميع أنحاء مصر في سنة ١٩١٤ ، فقد وطأ الانجليز بأقدامهم قوانين البلاد ، وأنكروا إدارتها المصرية وتنكروا لكل نظام مصرى ، وأنشأوا من تشريع القرون الوسطى ما يشاءون وما يهـوون ؛ وأنه لمن المؤذي للكرامة القومية أن تهجم دولة أجنبية على تشريع مصرى فتهدمه من أساسه ، وعلى الادارة

المصرية فتقلب أوضاعها وتقيم على أتقاضه تشريعا ليس من اختصاصها أن تصدره ونظاما لا شأن لها فيه ؛ وأنه لما يزيد المصريين تحزرا من الانجليز ووعودهم التي يسطرونها بأيديهم وينشرونها على الملأ أن الأحكام العرفية الانجليزية بسطت على مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بمقتضى الاعلان الآتى :

”ليكن معلوما أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية التي يضمن حماؤه ؛ فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه ٤ ج . ج . مكسويل “ .

ولا تسلم عما تولى الناس فى ذلك الحين من جزع وفزع ، فقد قطبوا ما بين جبينهم وخشوا ذلك الارهاب الذى اتبعه الانجليز من قبض واعتقال ونفى ، مما لم يكن لبألفوه من قبل إطلاقا ، فكظموا غيظهم فى قلوبهم ، وقد خفف من حدة غضبهم خداع آخر عمد اليه نائب عميد الانجليز فى ذلك العهد ، اذ أدخل فى يقينهم أن الحكم العرفى مقصور أمره على الوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن مصر دون أن يتعدى ذلك الى التهجم على تشريع البلاد ونظامها الأساسى وقوانينها وقضاها وكل سلطة فيها . ولم يفت نائب معتمدها هذا وهو مسترملن شيتهم أن يصب خداعه فى كتاب رسمى بعث به الى المرحوم حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ يقول له فيه ما يأتى :

”أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذى أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية فى القطر المصرى (وهو المنشور سالف الذكر) وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصرى والتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى جناب القائد العام وأن حضرات النظار (الوزراء) لا يزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته “ .

وقد سبق هذا تصريح القائد العام للجيوش البريطانية فى أول منشور أذاعه يوم اعلان الحكم العرفى الانجليزى بالذات .

”بأن السلطة التى تستعمل تحت إشرافه بمعرفة الادارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الادارة بل تعتبر تكميلا لها “ .

ثم زاد على ذلك فى حديث جرى له مع جريدة الأهرام فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قال فيه . " إن السلطة العسكرية لا تأخذ شيئاً ولم تأخذ شيئاً من السلطة الادارية إلا ما يقتضى به الدفاع ... وأن أزمة الشؤون بيد السلطة الملكية تديرها كالمضى . أما السلطة العسكرية فإنها تقتصر فى عملها على اتخاذ وسائل الدفاع عن القطر المصرى " .

هذه هى تصريحاتهم ووعودهم . فهل صدقوا فى شىء منها ... ؟ وهل بقيت الأمور الملكية (Civil Services) ، وهى التى لا تنضوى تحت لواء الأمور العسكرية فى يد الحكومة المصرية حقاً ... ؟ كلا . وألف مرة كلا كما يقولون !

فهذه مجموعات الوقائع المصرية من ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ ، فليراجعها من يشاء ليعلم كيف اختصت السلطة العسكرية البريطانية كل شىء صغراً أو كبيراً ، أعدم الادارة المصرية إعداماً وشل القضاء المصرى شلاً . بعد هذا نرجو كما قلنا أن يعدل الانجليز عن سياستهم العتيقة فى خلف الوعود وأن لا يعمدوا مع هذا النص الصريح الى التهميم على الادارة المصرية أو القضاء المصرى أو تشريع البلاد . ذلك أولى بهم لو كانوا صادقين ... !

وعلى ذلك كان غير حكيم ذلك رأى الذى أخذ فيه صاحبه على هذه المادة أن تكون معاونة مصر لانجلترا فى ظلال التشريع المصرى ووفقاً للنظام المصرى ، معللاً أن ذلك قصد به تلافى مطالبة الانجليز بتعويض حتى لا يثار دفين غضب المصريين لما حدث فى الحرب الكبرى وفات صاحب هذا رأى أنه غير مقصور أن تقوم حالة حرب وأنه يحتمل اتخاذ إجراءات تشريعية شاذة يقضى بها إعلان الأحكام العرفية فى أرض مصر ... فهل الواجب أن تكون هذه الأحكام مصرية أو انجليزية؟ وهل واجب أن يكون ذلك التشريع انجليزياً أو مصرية ... ؟ اللهم ان هذه بديهية أولية لا تحتاج الى بحث عميق ، ولا ردة عليها إلا أن تكون كل هذه الاجراءات وفقاً للنظام والتشريع المصريين ، وذلك حفظاً للكرامة القومية ، وإلا كانت مصر أسوأ حالا من المستعمرات وأحقر شأنًا من الممتلكات .

على أن لنا نقداً على الفقرة الأخيرة من المادة السابعة سبق أن ألمحنا إليه ، وهو أنه ما كانت هناك حاجة الى وجودها ما دامت المعاونة التى على مصر تقديمها لانجلترا فى ظروف خاصة روعى أن تجرى فى ظلال التشريع المصرى ؛ وإذا رجعنا الى هذا التشريع نجد أن المادة ٥٥ من الدستور تنص على أن " الملك يعلن الأحكام العرفية ويجب أن يعرض إعلان

الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها ، فإذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة ” .

كذلك إذا رجعنا الى هذا التشريع نجد أن القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ يقرر النظم التي يجب أن تكون عليها الأحكام العرفية المصرية . ونص في المادة الأولى منه على أنه ” يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام في الأراضى المصرية أو في جهة منها للخطر، سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ... ” . وقد تضمن أيضاً مراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق الى آخر ما جاء في المادة الثالثة من ذلك القانون .

إذن ما كانت هناك حاجة الى تلك الفقرة الأخيرة اكتفاء بما نص عليه في أحكام الدستور والقانون سالف الذكر ، وما قد يلحقه من تعديل يتناسب مع ظروف المعاهدة ؛ وفضلاً عن ذلك فإن الفقرة المذكورة غير متبعة ؛ لأن إعلان الأحكام العرفية ، وإن كان عملاً يصدر ابتداء من السلطة التنفيذية ، إلا أنه ملحوظ فيه وجوب عرضه في الحال على السلطة التشريعية التي لها وحدها حق إبقائه أو إلغائه .

على أننا قد أوردنا فيما سبق أن الفقرة الأخيرة تترك للحكومة المصرية حق تقدير الظروف لاعلان الأحكام العرفية ، فقد ترى أن الحالة في غير حاجة الى هذا التدبير الاستثنائي وقد ترى غير ذلك . ومما يؤيد هذا الخيار لها أن الأمر ليس في يدها ، وإنما البرلمان هو صاحب الشأن فيه .

ويستفاد من النص العربى ما يؤيد هذا الخيار صراحة ويؤيدنا في ذلك ما ورد في البند الرابع من رد سير أوستن تشمبرلين على ثروت باشا في ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ فقد جاء فيه ما يأتى : ” ولا تريد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن تتشدد في وجوب إعلان الأحكام العرفية اذا كانت المساعدة والتسهيلات التي وعدت بريطانيا العظمى بها في الظروف التي افترضتها المعاهدة يمكن تحقيقها بدون ذلك الاعلان ” .

(١) الوثيقة رقم ١٢ من مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين .

وقد يكون من المفيد أن نبين أن التشريع العادى قد يكفل ما يكفله الحكم العرفى بلا حاجة الى إزعاج أو إقلاق .

فقد استطاعت الحكومة المصرية أن تتخذ — أمام الثورة العرابية — إجراءات تشبه إجراءات الحكم العرفى وما كانت مصر لتعرف نظامه وقتئذ ، وأن من يلقى نظرة على مجموعة الأوامر العالية الصادرة فى سنة ١٨٨٢ يتبين له صحة ذلك .

والمفروض فى هذه الاجراءات العادية المشابهة للاجراءات العرفية والتي يمكن اللجوء اليها بغير سلطان، الحكم العرفى أن لا تكون مخالفة للبدايى الأساسية الدستورية .

ولم تكتف الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من المعاهدة بما رسمته للحكومة المصرية من خطط، ومن إشارتها عليها بآعلان الحكم المذكور "كأقامة الرقابة الوافية على الأخبار" وإنما جاء المحضر الأول المتفق عليه فقرّر فى البند الرابع منه العبارة الآتية : "تشمل الاجراءات الحربية^(١) والادارية والتشريعية الوارد ذكرها فى الجملة^(٢) الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التى بموجبها تراعى الحكومة المصرية فى استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكى التابعة للقوات البريطانية فى مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكى البريطانية والمصرية لما تشمل الاجراءات التى تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها فى تلك الكلمة " .

(١) لم ترد هذه الكلمة بالذات فى الفقرة الثالثة المذكورة ولكنها لا تخرج على أى حال عن الاجراءات التى تشابهها الأحكام العرفية عادة وليس أدل على ذلك أن هذه الأحكام تسمى أيضا "الأحكام العسكرية" لأنها تلابس ظروف الحرب فى أغلب الأحوال وتشبه إجراءاتها من بعض النواحي .

(٢) المقصود بها "الفقرة" .

الفصل السابع

هل في الإنجاد والمعاونة عيب وغضاضة ؟

وليس في الإنجاد ولا المعاونة ما يعيب أية دولة . فهذه فرنسا العظيمة المحتد ، القوية الشكيمة ، الكاملة الاستقلال والسيادة ، قد استنجدت واستغاثت عند شوب الحرب العظمى بانجلترا فنجدتها وأغاثتها ، ولا ترى فرنسا في ذلك من غضاضة أو مهانة ، بل رأت في ذلك حفظا لتوازنها وكيانها ، ولم ير العالم في ذلك أية غضاضة أيضا . ولقد تشكل إنجاد انجلترا لفرنسا في شكل عهد كتابي أخذته على نفسها في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٤ مؤذاه أنه ” إذا دخل الأسطول الألماني خليج المانش أو البحر الشمالي بقصد مهاجمة فرنسا فان الأسطول الانجليزي يحميها بجميع ما لديه من عدد وقوة “ وأبلغ وزير الخارجية البريطانية مجلس النواب البريطاني نبا هذا العهد بجلسته التي انعقدت في ٣ أغسطس سنة ١٩١٤^(١)

فها هو ذا قد وصل إنجاد الحليف الى حليفه الى حد الحماية - الحماية من غائلة اعتداء دولة أجنبية عليه - وإن حب فرنسا الاحتفاظ بكيانها دفعها الى أن تقبل هذه الحماية شاكرا حامدة . وفي هذا أبلغ الرد على من يرون أن في الإنجاد والمعاونة المنصوص عليهما في المادة السابعة من المعاهدة ضربا من التبعية والحماية .

وقد يرى البعض غضاضة أيضا في أن يحمل جيش أجنبي أرض الوطن ، ويجعل منه ميدان حرب واسع النطاق ، ولكنه فات هؤلاء أن حكم التحالف يقضى بذلك ، وأنه لا يزال مائلا في الأذهان ما كان يفعله الحلفاء في الحرب العظمى ، وانه ليكفى أن نضرب المثل الآتي :

جعل ثغر ” بولون “ ضمن القواعد التي أعدت لتزول الجيش الانجليزي في فرنسا في طريقه الى ميدان الحرب ، ولما حل هذا الجيش بالثغر المذكور في ١٠ أغسطس سنة ١٩١٤ أذاع محافظه على الأهالي المنشور التالي :

(١) ” تاريخ الحرب العظمى “ الجزء الثاني ، ص ٢٩

”إلى مواطني الكرام !

في هذا اليوم يقدم مدينتنا الجيش الانجليزي الباسل لمعاونة جنودنا الشجعان على صد اعتداء ألمانيا القبيح . وقبل غزوة البرابرة هذه قامت أوربا قومة رجل واحد تتاهض أمة بربرية مثاها هددت سلام العالمين والأمن العام . و «بولون» التي هي أحد مواطن الاتفاق الودى ترحب بأبناء انجلترا ترحيب الأخوة . فعلى أهل المدينة أن يزينوا واجهات منازلهم برايات البلدين“ .

وقد لبي الأهالى هذا النداء وأقاموا الزينات . وحل آلاف من جنود الجيش الانجليزي في ذلك الثغر وقتئذ^(١) .

ولم تقتصر أرض فرنسا على إشغالها حينئذ بجنود الجيش الانجليزي بل كانت ميدانا لجنود جيوش باقى الحلفاء مثل الجيش الأمريكى والبرتغالى الخ .

(١) ”تاريخ الحرب العظمى“ الجزء الثانى ، ص ٨٩ — ٩٣

الباب العاشر

قنال السويس والقوات البريطانية التي سترابط بجواره

الفصل الأول

قنال السويس

١ - جغرافيته

يشق قنال السويس جزءا من أرض مصر الشرقية بين مدينة السويس ومدينة بورسعيد؛ ويصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، أو قل يصل المحيط الأطلسي حيث مقر الجزائر البريطانية بالمحيط الهندي حيث مقر الهند (الدرة في التاج البريطاني)، ويحده من الشرق سهل الطينة وصحراء سيناء، ومن الغرب بحيرة المنزلة ومديرية الشرقية . والصحراء العربية ويخترق في سيره البحيرة المرة وبحيرة التمساح وبحيرة البلاح، ثم يسير بمحاذاة بحيرة المنزلة إلى أن يصل إلى بورسعيد، وطول هذا القنال ١٧١ كيلومترا أي ١٠٦ ميلا، وقد عمق عند مدخله ١٠,٢٠٠ كيلومترا للسفن الكبرى، وكان عمقه في الأصل ثمانية أمتار وصار الآن ثلاثة عشر مترا . وعلى القنال تقوم ثلاثة كبارى متحركة نصل شاطئها بعضهما، وذلك بالقرب من السويس وعند الاسماعيلية والقنطرة .

٢ - تاريخه

ويرجع التفكير في حفر قنال السويس بشكله الحاضر إلى المهندس الفرنسي « فردينان دى لسيبس » في عهد حكم سعيد باشا الأول بعد دراسته الأبحاث القديمة عنه، حيث أمكنه أن يحصل منه على امتياز بشق هذا القنال في سنة ١٨٥٦؛ فألف في الحال شركة للقيام بهذه المهمة؛ وقد أحس الانجليز بأصعب فرنسا يلعب في هذا الموضع من مصر ليكون شوكة في جانب انجلترا في طريقها إلى الهند، وذلك على إثر فشل الحملة الفرنسية إلى مصر فبدأت ترمي إليه .

وعلى ذلك أخذ الانجليز يعرقلون نفاذ مشروع حفر ذلك القنال، وهدد لورد بالمستون في برلمانهم قبل فتح قنال السويس بمسدة طويلة بأنه "إذا اتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بواسطة قنال السويس، اضطرت إنجلترا الى العمل على تملك مصر"، وأثبت لورد النبورونج حاكم الهند في تقريره الذى وضعه فى سنة ١٨٥٥ بأنه "لا يتسنى لإنجلترا أن تضمن حفظ سيادتها التجارية فى العالم إلا إذا حازت مركزا قويا فى مصر ليكون قنال السويس بذلك تحت سلطتها..." !!

وكان سعيد باشا قد تعهد للشركة التى تألفت لإنخراج هذا المشروع الى حيز الوجود بأن يوافقها بألفى عامل مصرى لحفر القنال، وأن ينزل عن منطقة واسعة من الأرض الواقعة على طول القنال وأن يشق على حساب الحكومة المصرية ترعة تروى العمال بالمياه العذبة أثناء العمل. ولما توفى سعيد باشا قبل الشروع فى حفر القنال وتولى الحكم اسماعيل باشا فى سنة ١٨٦٣، عارض فيما تعهد به سلفه للشركة سالفه الذكر، وأنتهى ما حصل بينهما من نزاع الى احتكام اسماعيل باشا الى نابليون الثالث فى أمر هذا النزاع، وقد أدى هذا التحكيم الى الزام اسماعيل باشا - أى مصر - بأن يدفع ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه !! وقضى الأمر وفتح هذا القنال فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ بحضور عدد كبير من ملوك أوروبا، وقد بلغت تكاليف انشائه ٢٤ مليوناً من الجنيهات المصرية، ومدة امتيازه ٩٩ عاماً. وفى سنة ١٩١٠ عرض على "الجمعية العمومية" مد أجل امتياز الشركة فرفضت هذا المدعى وعلى ذلك سينتهى أمد هذا الامتياز فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨

وقد اشترت الحكومة الانجليزية أسهم مصر فى هذه الشركة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بأربعة ملايين من الجنيهات. ويبلغ عدد أسهم الشركة جميعها الآن ٣٥٣٢٠٤ سهماً.

٣ - أهميته

أما أهمية هذا القنال وخطره فقد تناولناها فى صفحة ٢٩ من هذا الكتاب، وسنرجأ ذكر وجهة نظر الحكومة البريطانية فى مركز هذا القنال من الناحية الحربية الى حين التكلم على "القوات البريطانية التى سترابط بجواره".

٤ - دوليته وحياده

لفت فتح القنال أنظار دول أوربا ، وفطنت إلى أهميته وإلى خطورة تسيطر دولة عليه أو استثارت دولة بالملاحة فيه ، وأملت جميعها في أن تنتفع بحرية الملاحة في مياهه إنعاشا لتجارتها ووصولنا لمصالحها . وكانت إنجلترا أول من فكر في تقرير حياد القنال ، فطلبت من الدول في سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر دولي لتقرير مبدأ الحياد المذكور ، وقد لبثت الدول طلبها ، وانعقد المؤتمر فعلا في الاستانة في سنة ١٨٨٨ ، وأبرمت بين دول المؤتمر وهي : إنجلترا ، والنمسا ، والمجر ، وفرنسا ، وألمانيا ، وهولنده ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وروسيا ، وتركيا معاهدة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ؛ وقد قررت هذه المعاهدة حرية الملاحة في القنال سواء للسفن الحربية أو التجارية ، وسواء أكان ذلك أيام السلم أو الحرب ، وجعلت القنال في حالة حياد دائم ، ولكنها منعت القيام بأعمال حربية أو الاستعداد للحرب داخل القنال أو على بعد ثلاثة أميال بحرية من الموانئ الواقعة عليه ، وحثت على السفن الحربية أن تخرق القنال في أسرع وقت مستطاع وبالاتي في الموانئ المذكورة أكثر من أربع وعشرين ساعة إلا في حالات ضرورية قصوى ، ومنعت إقامة تحصينات مستديمة على شاطئ القنال أو إزال جنود أو ذخائر أو عدد حربية أو أخذ شيء من هذا القبيل داخل القنال أو موانيه ، وسمحت للدول غير المشتركة في الحرب بأن تضع كل منها سفينتين حربيتين في مينائي بورسعيد والسويس .

هذا هو ملخص أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ وسنرى مع ذلك كيف اعتدى على هذا القنال فيما يلي :

٥ - الاعتداء عليه أيام الحرب العظمى

لما نشبت الحرب العظمى في سنة ١٩١٤ وانضمت تركيا إلى ألمانيا ضد إنجلترا وحالفاتها ، أرادت تركيا بما كانت تدعيه من حق السيادة على مصر أن تهاجم الانجليز فيها ، وأن تطردهم منها ، وبناء على ذلك جردت إليها حملة بقيادة الفريق أحمد جمال باشا ، وجعلت وجهة مهاجمتها من جهة شرق مصر : أي من ناحية قنال السويس ، ولكن الانجليز كانوا قد أعدوا للأمر عدته فأمرؤا أولا بإخلاء صحراء سيناء من سكانها حتى يمكنهم مواجهة الحملة المذكورة ، وأنشأوا الخنادق هنا وهناك ونشروا المعدات ، وخصصوا للدفاع عن القنال ٥٠,٠٠٠ جندي وضعوا وراءهم قوة احتياطية من ٤٠,٠٠٠ جندي موزعة بالقرب من الزقازيق وغيرها ، وقد

ساعد الانجليز في استعدادهم لصدة الحملة التركية عن مصر في ذلك الحين ما اكتنف هذا الجزء الشرقى من مصر « سيناء » من صعوبات وعقبات طبيعية وما أعدوه من موانع صناعية وما ساهم به الجيش المصرى في سبيل ذلك كله .

وفى يوم ٣ فبراير سنة ١٩١٥ هاجمت الحملة التركية قنال السويس ، وتكرر بعد ذلك هجومها على مصر فصدها الجيش الانجليزى بسهولة فارتدت منهزمة وخسرت عددا كبيرا من رجالها ومعداتنا . وكان للجيش المصرى النصيب الوافر لاشتراكه في هذا الدفاع .

وهذا الموجز يعطى فكرة عامة عن أهمية القنال من الوجهة الحربية . ومن شاء التفصيل فليتنفضل بمراجعة البلاغات الرسمية التى نشرها الفريقان أيام الحرب العظمى ، وكذا المراجع التى أوردناها في هامش هذه الصفحة ^(١) .

وعلى أى حال فقد حققت هذه الحملة أغراض الانجليز ، ومكنتهم من أن يستمسكوا دائما بوضع قوات عسكرية على هذا القنال أيام الحرب والسلم .

الفصل الثانى

القوات البريطانية

١ - أصل الفكرة في وجود النقطة العسكرية

بيننا آنفا أهمية قنال السويس ، وألحنا إلى أهميته من الناحية الحربية ، كما بينا من قبل أيضا أن الانجليز طالبا وعدوا مصر بأنهم لا بد منها خارجون ، ولكن طال مكثهم وظهر للعالم نكثهم للعهود ، وعمدوا في السنوات الأخيرة بعد انتصارهم في الحرب العظمى إلى الجهر بعدم إمكان جلائهم ، وأنهم إذا انتهى الأمر بيننا وبينهم بمعاهدة وميثاق ، فيجب أن تبقى منهم قوات ترابط بجوار قنال السويس ، ووجبتهم في ذلك مشهورة معروفة هى : ضمان طرق

(١) اجترأنا بالقدر الذى مر ، ومن يرد زيادة التفصيلات والمعلومات فليتنفضل بمراجعة كتاب (Egypt and the Army) مؤلفه كولونيل إلجود ص ٩٩ - ١٧٧ "ومصر الحديثة أو في ثلاث سنين" للأستاذ أنطون يعقوب ص ٤٣ - ٥٣ وكتاب : "تاريخ سيناء" مؤلفه نعم بك شقير ص ٧٣٩ - ٧٥٠

المواصلات إلى الامبراطورية البريطانية، وقد خلقوا بذلك لأنفسهم مركزا ما كان في الأصل لهم ؛ ولكنها ظروف الأمر الواقع التي لها حكمها ، والتي قد يأتي اليوم الذي تندك فيه تلك الظروف وتزول .

لذلك نرى أن المفاوضات الأخيرة وما سبقها كلها — ما عدا مفاوضة سعد زغلول مع مستر ماكدونالد سنة ١٩٢٤ — قد اتفقت على إبقاء نقطة عسكرية بجوار القنال ؛ ولكن طابع كل مفاوضة يختلف في جوهر الغرض من هذه النقطة وما يتبع ذلك من تفاصيل .

٢ — غداة الهدنة

كان سعد متيقظا لحق مصر في الحياة ، فلم تكد الحرب تنجو أوارها حتى ذهب مع زميله — كما قلنا من قبل — إلى دار المعتمد البريطاني سير ريجنالد ونجنت وقتئذ، وقد سبق أن أوردنا طرفا من الحديث الذي دار في هذه المقابلة ؛ والآن نورد شيئا آخر منه له صلة وثيقة بالموضوع الذي ندرسه الآن .

فقد قال سعد بعد أن أفاض في قدرة مصر على الاستقلال ما يأتي :

” متى ساعدتنا إنجلترا على استقلالنا التام ، فإنا نعطىها ضمانا معقولة عن عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة إنجلترا فنعطىها ضمانا في طريقها إلى الهند ، وهي قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود “ .

هذه هي أول نواة دعت إليها حنكة سعد ؛ فقد كان يخاطب دولة تملكها نشوة الانتصار في أكبر حرب عرفها التاريخ ، وكانت الأحكام العرفية البريطانية لا تزال ضاربة أطنابها في البلاد وممسكة بخناق الشعب ورقابه ، فما كان يعرف مدى روح الأمة المصرية بعد . على أن الرأي الذي أبداه لا غبار عليه في جوهره ، فقد فطن فيه إلى ما يحدو إنجلترا إلى استمساكها وتعلقها بأهداب مصر ، فأظهر استعداد مصر لتطمين الانجليز على طريقهم إلى الهند ، وأن يكون لهم دون غيرهم حق البقاء بجوار هذا الطريق لضمان سلامته .

وأما باقى الحديث فيؤيد التحالف والاستقلال وهما الجوهر الذي على أساسه بنيت أحكام المعاهدة الحالية .

٣ - في مشروع ملنر الأول

وورد في المادة الثالثة من مشروع ملنر الأول ما يأتي : " نظرا للمسئولية التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في البند السابق ونظرا لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة في حماية المواصلات مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية على الأراضي المصرية واستخدام الموانئ والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الممتلكات . أما الموضع أو المواضع التي يعسكر فيها الجنود البريطانيون فتعين في الاتفاقية " .

فيؤخذ من ذلك أن هذا المشروع يبنى إبقاء القوة العسكرية على الأسس والأغراض الآتية :

- (١) المسئوليات التي أخذتها إنجلترا على عاتقها ! ؟
- (٢) حماية إنجلترا لمواصلاتها الإمبراطورية .
- (٣) ضمان الدفاع عن مصر .
- (٤) أن النقطة العسكرية قد تحوى موصعا واحدا أو عدة مواضع .

٤ - في مشروع الوفد سنة ١٩٢٠

نصت المادة الثامنة من هذا المشروع على أن " لبريطانيا العظمى - إذا رأت لزوما - أن تنشئ على مصاريقها بالشاطئ الأسبوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ولا يخل أدنى إخلال بمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحتررة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس .

وبعد مضي عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفي حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم " .

وظاهر من هذه المادة أنها تشبه في كثير من مراميها ومعانيها المادة الثامنة من المعاهدة الحالية . فهي تقرّر المبادئ الآتية :

- (١) أن النقطة العسكرية مسموح بها إذا رأت انجلترا لها لزوما .
 - (٢) أن إنشاءها يكون على الشاطئ الشرقى للقنال .
 - (٣) أن يكون هذا الإنشاء بمصاريف من قبل انجلترا .
 - (٤) أن الغرض من إنشائها ليس كما ورد في مشروع ملتر الأول : وهو حماية القنال وطرق المواصلات البريطانية ؛ وإنما الغرض منها مساعدة القوات المصرية في دفاعها عن القنال ذاته ضد كل اعتداء عليه .
 - (٥) ترك أمر تحديد النقطة العسكرية للجنة من الخبراء العسكريين .
 - (٦) لا تمس هذه النقطة سيادة مصر ولا تبيح حق التدخل في شؤونها .
 - (٧) تبقى سلطة مصر كما هي في معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في القنال .
 - (٨) أن هذه النقطة العسكرية مؤقتة لعشر سنوات يمكن التفاوض بين الدولتين المتعاقبتين على الاستغناء عنها أو استبقائها .
 - (٩) أن مناط الاستغناء عنها يرجع الى قدرة مصر على الدفاع عن القنال وحدها .
 - (١٠) عرض كل خلاف في هذا الصدد على عصبة الأمم .
- ولا شك أننا إذا قابلنا هذه المادة بمثلتها الواردة في المعاهدة الحالية نجد اشتمال الأخيرة على المبادئ سالفه الذكر كلها في الجوهر والتفصيل إلا فيما عدا نقطة واحدة سنبحثها تفصيلا فيما بعد وهي تكليف مصر — لا انجلترا — بمصاريف إنشاء تلك النقطة العسكرية ، وما يتبعها من طرق المواصلات .

٥ — في مشروع ملتر النهائي

نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من هذا المشروع على ما يأتي :

” تمنع مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ، ونسوى ما تستتبعه من

المسائل التي تحتاج الى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

وهكذا اقتطف هذا المشروع بضعة نقط ضئيلة من المشروع المصرى ، ولكنه أبقي الجوهر كما هو وترك تسوية ما يستتبعه إنشاء النقطة العسكرية مثل إنشاء الطرق والشكات وغير ذلك الى اتفاقات خاصة .

ومما قاله ملنر فى تقريره فى هذا الصدد ما يأتى :

”ظهرت الأهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة «حالتهم القومية» أتم ظهور لما شرعنا نبحث فى مصلحة بريطانيا العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ؛ فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى كانت حليفها — قاعدة فى أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها أى أنها تعطىها «مكنا منيعا لأسلحتها» أو «نقطة ارتكاز» فى سلسلة استحكاماتها الإمبراطورية التي تربط الشرق بالغرب“ .

وبعد أن تكلم فى معنى المادة السابعة من المعاهدة وهى تقديم مصر ما يمكن من التسهيلات أيام الحرب أو ما يشبهها قال :

”وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم ، وفيها أيضا لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها ؛ فبقاؤها فى مصر سائغ عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى وهو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية لا ”جيش احتلال“ ولا ”قوة لحفظ النظام فى مصر“ إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ...“ .

وسنشير الى باقى رأيه فى هذا الموضوع عند التكلم عن مكان تلك النقطة العسكرية وعدد القوات التي سترابط فيها .

٦ — فى مشروع كيرزون

أما هذا المشروع فلم يشأ إلا جعل مصر بجذافيرها نقطة عسكرية بريطانية ؛ فقد جاء فى المادة العاشرة منه ”أن نتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها

الحوية وعن سلامة أراضيها للقيام بهذا التعهد وتوفير حماية المواصلات الامبراطورية البريطانية ، فبه تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ويكون لها أن تستقر في أى مكان في مصر ولأى زمان يحدّدان من آونة لأخرى ، ويكون لها أيضا في كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لإحراز الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربية واستعمال جميع ذلك ” .

ولما أراد لورد كيرزون فتح الحديث في موضوع النقطة العسكرية — وهو يسمى هذا الموضوع ” توزيع القوى البريطانية في مصر ” — كان قد تأثر بكلمة قالها ملنر في تقريره بأن كل هم المصريين كان أن تلك القوة لا تعدّ حامية لمصر — فأسرع الى القول : ” بأنه لا يجب أن توصف تلك القوات بأنها حامية (Garrison) ” ؛ ولم يكد عدلى باشا يستعلم عن المهمة التي يراد ندب القوة البريطانية لها حتى انطلق لورد كيرزون يتحدث عن مدى هذه المهمة ؛ فاذا بها طويلة عريضة وقد حصرها فيما يلي قائلا حرفيا :

” أولا — حماية المواصلات الامبراطورية :

ولست هذه الحماية قاصرة على القناة . فان مركز مصر الجغرافي يجعلها في أعلى مكان من الأهمية ؛ ومظهر هذه الأهمية في البر والهواء معا . تتساءلون عن المقصود بالهواء ؛ وأجيبكم أن المقصود بذلك بناء وإنشاء محطات طيران ؛ وإذ كانت مصر نقطة متوسطة في الطريق الى الهند وغيرها من الممتلكات البريطانية ، فان حماية المواصلات يجب أن تشمل المواصلات الهوائية . ويجب أن تكون الحماية بأوسع معانيها في القنال والهواء والبر ؛ وبناء على ذلك يجب أن يكون للجنود البريطانية حق المرور في القطر المصرى .

على أن هذا ليس هو الغرض الوحيد من وجود قوة بريطانية فان لها غرضا ثانيا وهو :

ثانيا — الدفاع عن حدود مصر :

لا يمكن أن يتكهن بما سيجرى في المستقبل ؛ فقد تهاجم مصر من الغرب أو من الشرق ، وقد دلت الحرب الأخيرة على احتمال الهجوم على القنال . ويصح أن نتجدد هذه المحاولة ؛ ومهما تكن قوة الجيوش المصرية فانه يجب أن تكون قوة الجيش البريطانى بحيث يجعل هذا الهجوم بعيد الاحتمال . ثم إن هناك غرضا ثالثا وهو :

ثالث - حماية المصالح الأجنبية :

المفهوم والمتوقع أنه ستوضع اتفاقات تجعل ضمانات المصالح الأجنبية بيد بريطانيا العظمى؛ فإذا حصلت حوادث أو اضطرابات وأصبحت هذه المصالح الأجنبية في خطر رجعوا علينا ينتظرون الغوث منا“ (ثم عرج على حوادث الاسكندرية التي وقعت أثناء المفاوضات سنة ١٩٢١ ، وأوردى ضرورة وجود الجيش البريطاني لحماية الأجانب) وبعد ذلك استطرد كلامه قائلا : ” هب أنه نار في القاهرة هياج أو اعتصاب أو غير ذلك من الحوادث التي يقع فيها القتل ، ألا يكون ممثلو الدول بل المندوب السامي نفسه في خطر؟ ألا تكون المصالح الأوربية في خطر؟ ألا تجب لهم الحماية من الاعتداء؟ وهل يعقل أن يكون المندوب السامي مثلا بحيث لا يجد وسيلة لحماية نفسه؟

وعلى ذلك فقولكم إن الغرض الذي يحوز أن يوجد من أجله جيش بريطاني إنما هو حماية المواصلات بعيد عن الحقيقة؛ وهذه المسألة كلية في الاتفاق . ويجب أن يلاحظ في وجود الجيش هذه الأغراض الثلاثة التي ذكرتها“ .

وقد ناقش عدلى باشا وزملاءه هذه الآراء واعترضوا عليها؛ وبعد ذلك عرض لورد كيرزون بجيشنا تعريضا سنأتى عليه عند التكلم على ”الجيش المصرى“؛ وظل هذا حديث لورد كيرزون ومستر لويدي جورج رئيس الوزارة حينئذ بعد ذلك كلما عرضوا لهذا الموضوع .

ولم يقف طمع الانجليز عند الحجة الذي ذكرناه، ولكنه أمتد إلى أنهم يريدون به ابتلاع كل حق صغر أو كبر لمصر؛ فلم يكتفوا بالحجج الحربية والتخوف الذي أبدوه؛ ولكنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك مدى في ميدان الجشع؛ فرغبوا في أن ينص في المعاهدة على مد أجل امتياز قنال السويس الذي لا ينتهى إلا في سنة ١٩٦٨ ، وبنوا حججهم في ذلك على أن مصلحة الحكومة البريطانية تقتضى أن يكون القنال مصونا دائما، وأن يداوم إصلاحه، وعمل ما تتطلبه الملاحة فيه، وأنه قد يلحق بهذه المصلحة ضرر عند اقتراب ميعاد انتهاء الامتياز إذ يكون من الصعب على الشركة أن تتحمل النفقات الباهظة التي تقتضيها أعمال الإصلاح والصيانة وهي على وشك أن ينتهى امتيازها، واقترحوا عرض الأمر على عصبة الأمم عند الخلاف،

(١) محضر الجلسة الثانية من مفاوضات عدلى باشا مع لورد كيرزون المنعقدة في ١٣ يولييه سنة ١٩٢١

ثم تساءلوا : ما هي ضمانتنا بعد انتهاء الامتياز؟ وهلا يمكن أن نطلب منكم تعهدا بأن يبقى القنال للغرض الذي أنشئ له حينما تضعون يديكم عليه^(١)؟؛ وبينوا في موضع آخر أنهم يقصدون بذكر مد أجل امتياز القنال أن يمهّدوا السبيل للحكومة المصرية لكي تفكر في الأمر، لأنه قد يخشى أن الحكومة المذكورة بسبب موقف "الجمعية العمومية" في موضوع مد الامتياز تعمل على تجنب بحث المسألة، لا لاعتقادها بعدم الفائدة من المد، وإنما لمجرد الخوف من مصادمة الرأي العام واتقاء لسخطه^(٢)؛ وقد عرضوا أخيرا اقتراحا مؤداه النص في المعاهدة على أنه في العشر سنين الأولى من المعاهدة تبحث الحكومة المصرية في خير طريقة لدوام حفظ القنال وحسن صيانه^(٣).

فعجب المفاوضون المصريون من هذا القول الذي قيل من الانجليز، وعارضوا فيما يعرضون، وأحس الانجليز أنفسهم وقضروا صراحة أنهم فيما يطلبون يغالون...

٧ - في مفاوضات زغلول - ماكدونالد

وفي مفاوضات سعد مع مستر رمزي ماكدونالد عرض سعد خمس مطالب آخرها يتضمن "عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قنال السويس"^(٤).

وكان هذا المطلب بدء المناقشة بين الطرفين، وقدر مستر ماكدونالد في صدره : "إن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة في السلم وفي الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الأساس الذي تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية . وكان اتفاق سنة ١٨٨٨ المتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس هو الأداة التي أعدت للحصول على تلك الغاية؛ ولكن

(١) محضر الجلسة الخامسة عشرة من المفاوضات سألقة الذكر المنعقدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢١؛ وقد دارت المناقشة في هذا الموضوع بين سير مدني شين وكيل وزارة التجارة الانجليزية الدائم وصدقي باشا (ص ٨٢ و ٨٣) .

(٢) محضر الجلسة التاسعة عشرة من المفاوضات سألقة الذكر المنعقدة في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ ص ٩٤ وقد دارت المناقشة فيها بين عدلي باشا ومستر لندسي .

(٣) يراجع باقى كلام مستر لندسي في المرجع السابق ومذكرة الحكومة الانجليزية في هذا الموضوع بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ ص ٤٤ من مجموعة المذكرات المتبادلة بين المتفاوضين سنة ١٩٢١

(٤) الكتاب الأبيض عن المحادثات المصرية الانجليزية الصادر من وزارة الخارجية البريطانية في ٧ أكتوبر

ظهر في سنة ١٩١٤ أنه لا يفى بهذا الغرض ، فاتخذت الحكومة البريطانية لنفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة . فليس في وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرّد نفسها تجريدا تاما ولو من أجل حليفة . من مصلحتها حراسة هذه الحلقة الحيوية في مواصلات الامبراطورية ، ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أى اتفاق يعقد بين حكومتينا . فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية . وفي رأى أنه من الممكن ضمان التعاون العملي بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التي يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية في مصر ، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما . ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تدخل هذه القوة أى تدخل في الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية ، وقد قلت بكل صراحة إن الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ولا تسعى أن تسيطر أو تدبر السياسة التي تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها .

وكان رأى سعد في هذا الموضوع أن يوضع قنال السويس تحت حماية عصبة الأمم ، لأن القنال أصبح طريق مواصلات عالمية وأن جميع الدول تقريبا ممثلة في عصبة الأمم واستمسك في ذلك بمعاهدة ١٨٨٨ التي قررت حيدة هذا القنال .

ورأينا من الأوفق تخصيص بحث خاص يتضمن آراء سعد في هذا الصدد لأهميتها .

٨ - في مفاوضات ثروت - تشمبرلين

وفي مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين جاء في المادة السادسة من المشروع الذي قدّمه ثروت باشا ما يأتي :

”تسهيلا وتحقيقا لقيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية في الأراضي المصرية ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستقر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة ... سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة في ... ” .

وتضمن المشروع البريطاني الأول النص الآتي : ”تسهيلا للتعاون بين القوات المسلحة لكل من الطرفين المتعاقدين ، وتسهيلا وتحقيقا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الأباطورية البريطانية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ، ويبذل له في كل وقت ما يقتضيه بقاء هذه القوات وتدريبها من التسهيلات ، ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ” (المادة الخامسة) .

وقد نقد ثروت باشا هذا النص في الوثيقة رقم ٣ من مفاوضاته بأن المادة سالفه الذكر تجعل لوجود الجيوش البريطانية في القطر المصري غرضاً جديداً هو : التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية ؛ ورأى وجوب تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانيين وتعيين المكان الذى تعسكر فيه ، وزاد على ذلك بقوله : ”فليس من شك إذن ، مع تعدد الأغراض التى يقصد اليها بوجود القوات البريطانية ومع كل ماتقدمت الإشارة اليه من الشك والتجهيل بالنسبة لمكان استقرار تلك القوات ، فى أن الواقع فى أمر تلك القوات أنه احتلال بالمعنى الصحيح وفى أنه أشد الوجوه إخلالا بسيادة البلاد“ .

وبعد ذلك قدم سير تشمبرلين مشروعه النهائى وتضمن المادة السابعة منه النص الآتى : ”تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات الأباطورية البريطانية ، وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية ، يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن يبقى في الأراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض ولا يكون لوجود هذه القوات ... الخ “ .

ويتضح مما تقدم أن هذا المشروع قد تأسس على القواعد الآتية :

١ - أن الغرض من مرابطة القوات البريطانية حماية طرق المواصلات الإمبراطورية فقط .

٢ - أن إنجلترا هي صاحبة الولاية في حماية القنال كأنه مملوك لها وتبيح لنفسها على هذا الزعم أن تعهد إلى الحكومة المصرية بحمايته بمقتضى اتفاق خاص .

٣ - أن عدد أفراد القوات المسلحة غير معلوم ، ومتروك لتقدير الحكومة الإنجليزية وحدها .

٤ - أن يكون مركز هذه القوات المسلحة « الأراضي المصرية » بهذا التعميم دون تعيين مكان معين .

وهذا كله شر ما ينتجه احتلال أيا كان !! ولذلك قررت الأمة بحق في شخص زعيمها مصطفى النحاس أن هذا المشروع لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكري شرعيا .

٩ - في مقترحات هندرسن - محمد محمود

ذكرت المادة الثامنة من هذه المقترحات في المشروع حرف (١) ^(١) ما يأتي :

” تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق المواصلات البريطانية ، يرخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يقيم على الأراضي المصرية شرق التل الكبير القوات التي يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لهذا الغرض “ .

وظاهر من هذا النص أن الفقرة التي ثبتت حتى في مشروع ملنر، وتقرر أنه لا يكون لهذه القوات صفة الاحتلال على الإطلاق، ولا تخل بحقوق السيادة المصرية، لم يكن لها أثر في ذلك المشروع .

وقد علق دولة محمد محمود باشا على هذا المشروع في كتابه الأخضر بقوله :

” أقترح تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود بالحماية هو قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، وذلك لدفع زعم الفناء

(١) وان كان مستر هندرسن يقرر أنه لا يدري شيئا عن مشروع اسمه مشروع حرف (١) كما يقول دولة محمد محمود باشا

في كتابه الأخضر (ص ٨٧ من مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠) .

من بعض المعتمدين البريطانيين من أن مصر جميعها طريق أساسى للمواصلات البريطانية ؛ وبذلك ينتفى أن يكون للقوات المراقبة فى منطقة القناة أى شأن أو غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر .

وقرر دولته أيضا أنه طلب إضافة عبارة : " فى الأماكن التى يتفق عليها بعد " على إثر عبارة " الأراضى المصرية " ، وذلك حتى لا يتبادر إلى الذهن أن الجانب الشرقى من القطر أصبح خالصا لتلك القوات ، ولتبين أن حدود مكان مراقبة القوات وامتداده محل اتفاق قال عنه إنه " أجل باعتباره من الاتفاقات التفصيلية اكتفاء ببيان الموقع العام لمراقبة القوات وأثر تحديد ذلك الموقع بخط الطول ، وهو يقع أبعد الى جانب الشرق من التل الكبير " .

وعلى ذلك صار المشروع حرف (ب) والمشروع الأخير فى المادة التاسعة من كل منهما كالآتى :

" تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد ، شرق خط الطول ٣٢ شرق ، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ؛ ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

ويتضح من هذا المشروع أنه أقر المبادئ الآتية :

(١) جعل القنال كأنه مخصص فقط لأن يكون طريقا أساسيا للإمبراطورية البريطانية وحدها .

(٢) تناسى أنه طريق دولى عالمى باقرار الدول العظمى وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ قبل أن يكون طريقا أساسيا للإمبراطورية البريطانية .

(٣) أنه عدد الأماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية فى غير تحديد .

(٤) جعل عدد القوات البريطانية التى ستربط فى تلك الجهة غير معين ، وترك تقديره للإنجليز وحدهم ؛ وقد يحشدون فيها حشدا واسع النطاق .

(٥) أن المادة سالفه الذكر اقتصرت على ذكر الموقع العام التي سترابط فيه القوات المسلحة، ولكنها عينته بأنه شرقى خط طول ٣٢° شرقاً، وإن مجزء إلقاء نظرة على خريطة الجزء الغربى من الدلتا يتبين أن خط الطول هذا يدخل فيه من شرقه بلدة المطرية التابعة لمديرية الدقهلية، وكذلك بلاد عديدة تتبع مديرية الشرقية كالصالحية، ويمتد هذا الخط الى الجنوب بحيث لو مددنا خطاً مستقيماً من السويس الى الغرب حيث نهر النيل لاتضح أن هذا الخط يقرب الى ما يقابل "المعادى"؛ ومعلوم أن هذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابع جميعه الى مديرية الجيزة من جهة الزمام والإدارة، وقد أريد التعمية وعدم إظهار مدى هذه الأماكن فقال محمد محمود باشا أنه رأى تأجيل الاتفاقات التفصيلية الى ما بعد، وأوقن أنه لو نشرت هذه الاتفاقات لحوت غرائب وعجائب أكثر مما يدهش البعض له مما ظهر من ملحقات المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

ومن ثم يتضح أنه في غير محله ذلك التهويل الذى يراد به تضليل الأفهام، وأن يلقى في روع الناس أن المعاهدة الحالية قد مدت في النقط العسكرية الى أن جعلتها تصل الى حدود مديرية الجيزة كأن هذا أمر حديث العهد في هذا العام وليس له نظير من قبل، وسنناقش هذا الموضوع بتفصيل عند التحدث على المكان الذى سترابط فيه تلك القوات .

١٠ - في مفاوضات النحاس - هندرسن

وبدأت المفاوضات في سنة ١٩٣٠ في هذا الموضوع بأن جعل الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس باشا نص المادة التاسعة بدلاً مما ورد في مقترحات سنة ١٩٢٩ كما يأتى :
 " إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قنال السويس حتى يصل مدد الحليف، فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى بور فؤاد وبجوارها قوة حربية بريطانية للمساعدة فى الدفاع عن القنال .

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الإحتلال مطلقاً، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

وأشير فى هامش المحضر الى أن عدد هذه القوة والشروط الخاصة بشكاتها ولوازمها سيحدد فى مذكرات يتبادلها الطرفان^(١) .

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية فى سنة ١٩٣٠ ص ٢٧

وتركز هذه المادة المقترحة حق الدفاع عن القنال في مصر ما لكتها ، وأن مركز القوة البريطانية قصر على معاونة مصر الأصلية في هذا الدفاع ، كما جعل النقطة العسكرية في بور فؤاد بصفة مؤقتة إلى أن يقوى الجيش على الدفاع عن القنال وحده

وهذا أحسن ما يعبر به عن تحقيق رغبات الشعب ؛ ولكن ليس الأمر متعلقا بجانب من المتفاوضين وحده ، بل الأمر أخذ ورد بين الجانبين ، وكل لديه حجج أدلى بها ، وسنرى أى حرب أصليت نارها بين هذين الجانبين في هذا الصدد وأيهما كان الغالب في فكرته .

وأول شيء ذكره مستر هندرسن عن المادة سألقة الذكر أنها تتضمن "إقتراحا مدهشا" ، لأن الوفد المصرى أراد به وضع الجيش على الضفة الشرقية من القنال ثم انطلق مستر توم شو وزير الحربية البريطانية والجنرال تشارلس المستشار الحربى يدلان بحججهما عن عدم ملائمة الضفة الشرقية من الوجهتين الحربية والصحية^(١) . وزاد اللورد طومسون وزير الطيران على ذلك بقوله "إن التجارب دلت على أن القنال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطه واحدة ؛ فيجب توزيع الجيوش لأننا إذا ركزناهم في نقطة واحدة يكون توزيعهم بطيئا ؛ والواجب هو مراقبة القنال من الناحيتين وعلى طوله" .

وقد ردّ النحاس باشا على ذلك طويلا "بأن هذه النقطة العسكرية التى ترخص بها ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع ، بل ستكون للمساعدة على الدفاع ، وأن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا ؛ والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدرء خطر مفاجئ ... ، وأنه مع هذه النقطة العسكرية يمكنه أن يدافع دفاعا جديا عن القنال إزاء هذا الخطر حتى يأتى المدد الانجليزى بحكم المحالفة" .

وبعد أخذ ورد تساءل مستر هندرسن عن سبب حذف ما جاء فى صدر هذه المادة من مقترحات محمد محمود باشا ، وكان يتضمن الإشارة الى ما يفيد اعتبار القنال طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية ، مقررًا أن هذا الحذف قد يهتم فيه بإغفال وجهة نظر المستعمرات . فرد عليه دولة النحاس باشا بما يأتى :

"فما يختص بعدم ذكر المواصلات الامبراطورية ، فقد حذفت واستبدلت بعبارة بين الغرض الأسمى وهو الدفاع عن القنال ، وفى ذلك ما يفى بجميع الأغراض ، لأن الدفاع عن

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية ١٩٣٠ ص ٤٧ و ٤٨

الحنال بهم مصر؄ إذ هو جزء من أراضيا؄ وبهم انجلترا؄ وبهم العالم أجمع؄ نظرا لما هو مقرر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن القنال يجب أن يكون على الحياد المطلق سواء في زمن السلم أو الحرب — ومنصوص في الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقا أن تستفيد من معاهدة تعقدها مع إحدى الدول بالنص على أن لها مزايا خاصة في القنال ؛ وبريطانيا موقعة على هذه المعاهدة فاحتراما لذلك حذفنا عبارة ”المواصلات الإمبراطورية“ اكتفاء بتحقيق الدفاع عن القنال وهو الغرض الأصلي . والقنال كما قلت طريق مواصلات عالمي “ .

وبعد مناقشة وجيزة اقترح مستر هندرسن أن يرسل للوفد المصري نصا آخر للمادة التاسعة يوفق فيه بين النصين وقد أرسل هذا النص الجديد فعلا وهو كما يأتي :

” إلى أن يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف ، فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية نظرا لأن القنال طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يضع في جوار بور سعيد و بور فؤاد والإسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التي يتفق عليها القوات التي يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنه . وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تنفذ إلى منطقتي الصحراء على كلا جانبي القنال بقصد التدريب والتمرين ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية “ .

وكان هذا النص أساس مناقشة طلية قيمة ظهرت فيها براعة المفاوض المصري بأجلى معانيها أصرفها كل جانب على نظريته ، وتساءل مستر هندرسن عن الحكمة في أن يقول المفاوض المصري أن القنال عالمي مع علمه أن للإنجليز فيه مصلحة ذات حيوية كبرى ؛ وقدر مستر توم شو أنه يلاحظ أن شيئا من التناقض قد وقع في بيان المفاوض المصري ، إذ بينما يذكر أن مسألة القنال دولية يقول إن القنال مصري وأنه لا أهمية فيما إذا كان هذا القنال دوليا أو مصريا ؛ والحقيقة أنه حيوى إلى الدرجة القصوى للإمبراطورية البريطانية وقد ردّ النحاس باشا على كل حججهم بما فيه الكفاية ؛ و انتهى النقاش بإصرار الإنجليز على موقفهم ، وختمها مستر توم شو وزير الحربية البريطانية بالعبارة الآتية :

”إننا لا نقلل من شأن مصاعبكم؛ فارجو أن لا تقللوا من شأن مصاعبنا؛ سندسحب جنودنا من القاهرة، وسيتمى الاحتلال، وأتمتعون معنا بضرورة الدفاع عن القنال، ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة أن النقط التي اخترناها هي وحدها الملائمة لذلك“.

وانفضت الجلسة الخامسة على أن يرسل النحاس باشا صيغة جديدة للمادة موضوع المناقشة .

وفي مساء اليوم ذاته جرى حديث خاص في مأدبة عشاء كان من بين الحضور فيها مستر هندرسن والأستاذ مكرم عبيد؛ وصرح مستر هندرسن أنه من المحال عليه قبول الضيفة الشرقية، لأنها غير صالحة لهم، وأنه من باب التسهيل مستعد لأن يقبل منطقة واحدة في الجهة الغربية، بشرط أن تكون لهم بور فؤاد والسويس كمحطتين لنزول الطائرات العسكرية البريطانية فقال الأستاذ مكرم : إن التسليم بهاتين المحطتين يعطيهم نقطا متعددة ، لا منطقة واحدة ؛ ووعد مستر هندرسن بأنه سيستشير رجال الطيران فيما إذا كان ممكنا لهم الاقتصار على بور فؤاد كمحطة لنزول الطائرات ، وسلم مستر هندرسن بما جاء في حديث الأستاذ مكرم من أن الجيش المصرى سيرابط على القنال للدفاع عنه^(١)...

وفي الجلسة الثامنة التي انعقدت في ١١ أبريل سنة ١٩٣٠ قدم دولة النحاس باشا الصيغة التي وضعها للمادة التاسعة سالفه الذكر وهذا نصها :

”بما أن قنال السويس هو طريق عالمي للتواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للتواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية؛ وبما أن الدفاع عن القنال الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر يقع على عاتق مصر دون سواها؛ فالى أن يمين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى منطقة القنطرة شرق القنال قوة حربية بريطانية لمساعدة القوات المصرية الموكول اليها الدفاع عن القنال . ولا يكون لوجود هذه القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية“.

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٥٩

وقد دارت مناقشة طويلة حول نقطتين أساسيتين في هذه المادة :

(الأولى) مسئولية مصر وحدها عن الدفاع عن القنال .

(الثانية) جعل النقطة العسكرية عند القنطرة شرقى القنال .

وصرح مستر هندرسن ومن معه من المفاوضين الانجليز بأنهم لا يستطيعون بأى حال من الأحوال قبول هذين الأمرين ، وطال الجدل بين الطرفين ، ودافع كل جانب عن موقفه في هذا الصدد ، واستدل النحاس باشا في مسئولية مصر وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها بأن النقطة العسكرية المراد إقامتها هي بترخيص من مصر ، ولو لم تكن مصر صاحبة الحق لما رخصت . وأبان مستر توم شو أنه لا يمكن الدفاع عن القنال إلا بملاحظة ثلاثة مسائل :

(الأولى) حماية مدخل القنال من الناحيتين .

(الثانية) حمايته من الوسط .

(الثالثة) العناية التامة بصحة الجنود ومقدرتهم على التدريب والمناورات .

وقرر أن الاقتراح المصرى لا يحقق هذه الاعتبارات على الإطلاق ، وزاد على ذلك بأن لا ضرر في أن تكون بورفؤاد والاسماعيلية في أيديهم ، وطلب أن يكون جنودهم بالقرب من السويس على حدود الصحراء .

ورد النحاس باشا على هذه النظريات جميعا مقررًا أن مسألة الدفاع عن القنال من طرفيه ليست ضرورية ، ولا حاجة لإبقاء قوات بريطانية فيهما ، لأن ناحيتي القنال مفتوحتان لبوارج بريطانيا العظمى وبوارج الدول ، ولأن الجيوش المصرية المكلفة أصليا بالدفاع عن القنال كافية مع المساعدة التي تقدمها القوة البريطانية للغرض المقصود .

وبين دولته ملاءمة القنطرة من الوجهتين الحربية والصحية .

وأصر وزير الحربية البريطانية على وجوب الحاجة الى مطارات عند مدخل القنال .

وقرر مخاطبا المفوضين المصريين أنه "من العبث أن يتكلم في الدفاع عن القنال بالطريقة التي يصفونها فان الهجوم على القنال قد يحصل في أقل من ٢٤ ساعة أو عشر ساعات بواسطة إحدى الطيارات المعادية ... " .

وعارض شديد المعارضة في وجود الجيش بالقنطرة مقررًا أنه "لا يستطيع الجنود أن يحاربوا وظهورهم الى الخائط، إذ القتال خلف ظهورهم ؛ فالانسحاب عسير" ، وقال أنه يجب

أن يتذكر الوفد المصروفات الهائلة التي صرفتها الحكومة الانجليزية على المنشآت الحالية كقشلاقات الإسماعيلية ومدرسة أبي صوير للتمرين، وكمطار السويس، وأشار في موضع آخر أن الانجليز سيخلون لمصر مطارات أبي قير والاسكندرية ومصر الجديدة .

وانقلب النقاش إلى حدة ظهر فيها ضيق صدر المفاوضين الانجليز فقال وزير الحربية البريطانية للمفاوضين المصريين :

”إننا نشعر أنكم تريدون وضعنا في مركز وضع مهين ، وإنا لسنا في منطقة القنال إلا كبيادق الشطرنج في أيديكم“ .

وظهر الحرج على مستر هندرسن وضاق ذرعا من أن المصريين يرفضون جزءا من مقترحاته وقال إن من حقه أن يرفض ما يقترحون . وانفضت الجلسة على هذه الحدة^(١) .

وفي ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ أرسل المفاوضون المصريون الى المفاوضين البريطانيين النص الآتي^(٢) :

”بما أن قنال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بالقرب من القنال قوة حربية بريطانية لتعاون مع القوات المصرية الموكل إليها الدفاع عن القنال .

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية“ .

وفي ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ قدم المفاوضون البريطانيون إلى المفاوضين المصريين النص الآتي^(٣) :

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٧٥ — ٨٣

(٢) المجموعة المذكورة ص ٨٤

(٣) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٩١ و ٩٢

”بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع معها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة .

يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية وفى منطقة بشمال السويس القوات التى يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية ، ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بورفؤاد وتمتع القوات البريطانية بتسهيلات الانتقال ويكون لها حق الدخول إلى مناطق الصحراء على كلا جانبي القنال بقصد التدريب والمناورات .

ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية “ .

وقد عاد الهدوء بذلك إلى الطرفين المتفاوضين وقربا من بعضهما .

وسنشير إلى ما استقر رأيهما عليه عند مقارنته بنتيجة مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، وما أدرج ضمن ملحقات المعاهدة الحالية .

وقد تقدم الوفد المصرى بنص للمادة التاسعة وفق فيه بين الآراء المصرية والبريطانية ضمن المشروع الذى قدمه فى ٥ مايو سنة ١٩٣٠ ، وقد توافق الطرفان عليه إلى وقت انقطاع^(١) المفاوضات وهو :

”بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة . يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالذاكرة الملاحقة من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ١٤٦ و ١٤٧ و ١٧٤

مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قبر الى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم“ .

١١ - أما كن استقرار القوات البريطانية في المعاهدة الحالية^(١)

ولم تخرج المادة الثامنة من المعاهدة الحالية عن النص الأخير الذى اتفق الطرفان عليه؛ وسنبين ما بينهما من فوارق فيما بعد . أما نص المادة المذكورة فهو كالاتى :

”بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة . يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن

(١) درسنا هذا الموضوع بحذافيره على خرائط رسمية بينا عليها بواسطة خبراء فنيين مواقع استقرار القوات البريطانية بالتحديد وبالمساحة ، وكما قد شرعنا في طبعتها لأرفاقها بهذا الكتاب ؛ ولكننا عدلنا عن ذلك أمانا للعثار في هذه المسألة الدقيقة بالرغم من أننا صرنا وقتنا كبيرا في دراستها ، ورأينا من الأوفق انتظار الخريطة الرسمية التى مستقدمها الحكومة مع المعاهدة للبرلمان .

الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

وتنحصر الفوارق الموجودة بين النصين فيما يلى :

كان نص سنة ١٩٣٠ محدداً لموضع القوات البريطانية . بأنه واقع "بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقه" ، وبالرجوع إلى هذه المذكرة نجد أن القوات المذكورة تعسكر فى منطقة تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية حتى تشمل من الأراضى الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار إليها وتدريبها بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية إلى ما بعد محطة سكة حديد "المحسمة" ، وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة ؛ كما نجد البند السابع منها ينص على أن تقدم الحكومة المصرية ببورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمئون البريطانية ، وخرنها كما تقدم وسائل المواصلات المعقولة بين هاتين الميناءين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية .

ومفاد ذلك أن موضع وجود القوات البريطانية سيكون فى المنطقة الواقعة شمالى غربى الاسماعيلية إلى محطة سكة حديد "المحسمة" والأراضى المزروعة .

ولكن المعاهدة الحالية نصت فى المادة الثامنة على غير هذا التحديد ، فقررت أن موضع وجود القوات المذكورة : "الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة" ؛ وبالرجوع إلى هذا الملحق نجد أنه وارد بالبند الثانى منه أن القوات البريطانية التى سترابط بقرب القنال ستكون فى المواضع الآتية :

(أولاً) بالنسبة للقوات البرية :

(١) المعسكر البريطانى القائم الآن شمالى غربى مدينة الاسماعيلية .

(ب) منطقة جنيفه على الجانب الجنوبي الغربى للبحيرة المرة الكبرى، وقد حدد المحضر الأول المتفق عليه^(١) هذه المنطقة تحت البند الخامس منه بأنها "امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات شمالى محطة جنيفه إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوبى شرقى محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحيرة .

(ثانياً) بالنسبة للقوات الجوية :

(١) على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بور سعيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكتى حديد السويس - القاهرة، والسويس - الاسماعيلية جنوباً مع إمتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية - القاهرة، بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعتدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى قد تنشأ شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات؛ وقد رسمنا هذه المنطقة على خريطة طرق مواصلات الوجه البحرى والفيوم مقاس ١ : ٣٠٠,٠٠٠ فتبين أن هذه المنطقة تتحصر فى مسافة قدرها خمسة أميال تبدأ من شاطئ القنال الغربى وتنتجى بهذا القدر إلى الجهة الغربية . هذا من جهة عرض هذه المنطقة . أما من جهة الطول فانها تبدأ شمالاً من القنطرة وتنتهى إلى حيث ملتقى سكتى حديد السويس - القاهرة؛ والسويس - بور سعيد . ولما كانت محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها لنزول الطائرات بعيدة عن خمسة أميال من الشاطئ الغربى للقنال ، قد اتفق على أن يشملها هذا المقياس من باب الاستثناء . ويلاحظ أن المنطقتين المخصصتين للقوات البرية تدخل ضمن هذه المنطقة الجوية .

(ب) الميادين الصالحة التى قد تنشأ شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

♦ ♦ ♦

والموقعان المذكوران قد خصصتهما المعاهدة لتحليق الطائرات فوقها، وذلك بدليل ما جاء فى البند السادس من المحضر الأول المتفق عليه من أنه يجب " أن تحدد بالضبط وفى أقرب وقت مستطاع الأماكن التى ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها " .

(١) مما يؤخذ على بعض نصوص المعاهدة أن مواد المعاهدة تحيل إلى ملحق كما حدث فى هذه المسألة بالذات ، وإذا رجعنا إلى الملحق نعتقد أن الأمر وقف عنده ، ولكننا إذا راجعنا المحاضر نجد إشارة إلى توضيح ما ورد فى الملحق ، وكان واجباً الإحالة فى الملحق إلى المحضر لتوضيح ما غمض وتحديد المطلوب؛ وفى هذا عيب فى ترتيب النصوص وإدماج بعضها فى بعض .

وسينقل إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الموجود الآن بأبى قير متى تم تنفيذ ما اتفق عليه لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة (الفقرة الثانية من بند ٦ وبند ٨ من المحضر الأول المتفق عليه) .

وسنبين فيما يلي مبررات هذه المواقع إن كانت لها مبررات .

(ثالثاً) بالنسبة لتدريب القوات عموماً^(١) :

(١) منطقة تقع غربى القنال طولها من القنطرة شمالاً إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوباً (بما في ذلك الخط الحديدى المذكور)، وعرضها من الشاطئ الغربى للقنال إلى خط طول ٣١° و ٣٠ دقيقة شرقاً بحيث تستبعد كل الأراضى المنزرعة . وبتطبيق هذه الأبعاد على الخريطة يتبين أن هذه المنطقة تشمل الجزء المنحصر بين القنطرة وبلدة المناجاة الكبرى من الشمال، وسكة حديد القاهرة - السويس من الجنوب، وشاطئ القنال الغربى شرقاً، وعلى بعد نحو عشرين كيلو متراً من شمالى شرقى مصر الجديدة، ويمتد الحد أفقياً على خط ٣٠ و ٣١° شمالاً فى نحو عشرين كيلو متراً تقريباً غربى بلدة الزوامل تبع مديرية الشرقية بنحو ستة كيلومترات، ثم يسير الخط غرباً قبالة نواحى بليس والقرين والحجاجة والصالحية^(٢) .

(ب) شرق القنال أى فى جزء من جزيرة سينا دون تحديد لنقط معينة فيها، وقد فسر البعض ذلك أن هذا الإطلاق يشمل جزيرة سينا بأسرها، ولكن النص لا يحتمل هذا الإطلاق ولا يفيد، إذ يحدد هذا الجزء بأنه الجزء الواقع " شرق القنال (East of the Canal) "؛ ولو كان الانجليز يقصدون بشرق القنال جزيرة طورسينا بأسرها لما توانوا فى التصريح بذلك بوضوح تام .

والمنطقتان (١) و(ب) سالفتا الذكر يكون التدريب فيهما طول أيام السنة .

(ح) امتداد منطقة التدريب حرف (١) سالفه الذكر جنوباً إلى خط العرض الشمالى ٢٩° و ٥٢ دقيقة، ومن ثم فى الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٢٩° و ٣٠ دقيقة بخط الطول الشرقى ٣١° و ٤٤ دقيقة، ومن هذه المنطقة شرقاً على امتداد خط العرض الشمالى ٢٩° و ٣٠ دقيقة .

(١) البند العاشر من ملحق المادة الثامنة للعاهدة الحالية .

(٢) يلاحظ أن هذه المسافات تقريبية واجتهادية أجريتها بأنفسنا .

ومفاد ذلك أن منطقة التدريب الأخيرة هذه تمتد جنوبا وتقع شرقا على بعد بلدة "الصف" بنحو ٥٠ كيلومترا ، وهذه المنطقة مخصصة فقط للناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس .

عدد القوات البريطانية^(١)

١ - بالنسبة للقوات البرية :

حدد البند الأول من ملحق المادة الثامنة عدد هذه القوات التى سترابط بقرب القنال بمقدار ١٠٠٠٠ شخص ، وقد كان هذا العدد حسب ما اتفق عليه الطرفان من سنة ١٩٣٠ ٨٠٠٠^(٢) شخصا .

٢ - بالنسبة للقوات الجوية :

حدد البند سالف الذكر عدد القوات المذكورة بمقدار ٤٠٠ طيار على أن يكون معهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بالادارة والأعمال الفنية . وقد كان عدد القوات الجوية التى اتفق عليها الطرفان فى سنة ١٩٣٠ (٣٠٠٠) شخص على أن يكون سبعة منهم من الطيارين والباقي من الميكانيكيين والعمال ؛ ومعنى ذلك أن عدد الطيارين حسب الاتفاق يكون ٤٢٨ طيارا ومن ثم يكون الباقي ٢٥٧٢ شخصا من العمال والميكانيكيين .

ومن هذا يتبين أن عدد المستخدمين الذين سيكونون ملحقين بإدارة الطيران والأعمال الفنية سيقارب العدد سالف الذكر الذى لم يبين مقداره ، كما لم يبين عدد الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال الذين سيلحقون بالقوات البرية والجوية . وقد ترك البند سالف الذكر تحديد العدد فى ذلك كله طبقا لما يراه الانجليز "ضروريا" ، ولكن البند الثالث من الملحق نفسه أشار إلى أن عدد هؤلاء الموظفين المدنيين سيكون ٤٠٠٠ شخص . وعلى ذلك

(١) حاولت معرفة عدد القوات البريطانية المقيمة الآن فى القطر المصرى لكى أعرف نسبة ما سيقبى منها بجوار القنال ، ولما لم يتيسرلى الحصول على هذا الاحصاء من مصادر مصرية رسمية أرسلت الى دار المندوب السامى خطابا فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ أستفسر منها عن هذا العدد ، بغافى منها الرد رقم ٣٦/٢/٨٨٥ فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بأنها عرضت الأمر على القيادة العليا فاعتذرت عن إبداء مثل هذا الاحصاء لأنه بطبيعته يدخل فى نطاق ما هو محظور طبقا للسنتين ٥٣٤ و ٥٣٥ من اللوائح الملكية البريطانية .

(٢) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٩٤ و ١٠٠ و ١٥١

تكون نسبة القوات العسكرية البرية والجوية للموظفين المدنيين ١٣.٠٠٠ شخص إلى ٤.٠٠٠ شخص أى بنسبة ٤٪ تقريباً أى أن كل ١٠٠ رجل عسكري يلزمهم أربعة من الموظفين المدنيين. والواقع أنه لا قيمة لهذا العدد سواء أكان محدوداً أم كان غير محدود، لأن مصر لن يقف مندوب من قبلها يحصى هؤلاء الأفراد فرداً فرداً، سواء أكان للقوات البرية أو للقوات الجوية؛ ومن ثم سيكون هذا التحديد في العدد عبثاً غير منتج، كما أن تحديد عدد الطيارين سيكون غير منتج أيضاً، لأنه غير متناسب على هذا الجيش الجرار من الموظفين سواء أكانوا عسكريين أو مدنيين؛ وفضلاً عن ذلك فقد يمكن أن يكون جزء كبير من هذا العدد طيارين مدنيين متدربين على الطيران، وأن يكون القصد من وجودهم قوة احتياطية عند اللزوم لما للطيران من أثر عظيم في الحروب وصد الهجمات ورد العدوان.

هذا وقد نص البند الخاص بتحديد أفراد القوات البرية والجوية على أن هذا التحديد "لا ينحل بأحكام المادة السابعة، يجب أن لا يزيد عدد القوات عن ..."، ومعنى ذلك أن التحديد الذي حدد به عدد القوات البريطانية لا قيمة له، إذا نشأت حالة من الحالات الثلاثة المبينة في المادة السابعة، كقيام حرب بين إنجلترا وأحدى الدول أو خطر الحرب بينهما أو توقع حالة دولية خطيرة مفاجئة، فانه في إحدى هذه الحالات يكون العدد مطلقاً كيفما شاء الانجليز وأنى شاءوا، ولو ملأ هذا العدد القطر المصري بأكمله، ولكن مناط العدد راجع إلى مدى خطورة الحالة القائمة ومدى حاجة مراكز الدفاع، لا مجرد إشغال القطر بالقوات هنا وهناك في غير ما داع ولا حاجة لهذا الدفاع.

الفصل الثالث

المنشآت التي ستقوم بها مصر

١ - كلمة عامة

لفظ بعض الناس كثيرا حول المنشآت التي ستقيمها مصر بحكم المعاهدة، فهؤلوا في أمرها وأقاموا الدنيا صراخا وأقعدوها، لأن هذه المنشآت لا ضرورة لها وإن كانت لها ضرورة، فيجب ألا تكون تكاليفها على عاتق مصر .

وعجيب أمر هؤلاء الناس الذين يريدون مصر بلدا فقرا وهم ينشدون لها الاستقلال — الاستقلال تاما كاملا! عجيب حقا أمر هذا الفريق من الناس أن يتجاهل أن رقي المواصلات في بلد هو عنوان مدينته، وأن انتشار طرق المواصلات على اختلاف أنواعها يوسع نطاق التجارة ويسهل على الخلق أعمالهم الى غير ذلك من الأمور التي سيعود نفعها على مصر وإن كان المقصود بهذه الطرق أصلا تسهيل وسائل الدفاع — الدفاع عن كيان مصر من أي اعتداء خارجي سواء أ كانت هي المقصودة بالذات أو كانت انجلترا هي الموجه اليها الاعتداء في شخص حليفها مصر .

أما قيام مصر بتكاليف المنشآت، فذلك لأنها تنشئ « المواصلات » لنفسها وفي أرضها ولا يجوز أن تتكلف الحليفة بإنشائها، لأن ملكيتها لمصر ومآلها أولا وأخيرا لها، فهي باقية لمصر ولن يحملها الانجليز معهم الى بلادهم حين يحين موعد الجلاء .

وغنى عن البيان أن السبب فيما وجهه بعض الناس من استنكار أمر تلك المنشآت أنهم لم يروا لها مثيلا منشورا إلا في أحكام المعاهدة الحالية، ولو دققوا في الأمر وتحزوه لعلموا أنه لو تمت المعاهدة فيما مضى ما كان هناك مفتر إطلاقا من قيام مصر بتلك المنشآت .

فلا نزاع إذن في أن من مصلحة مصر نفسها أن تنشئ الطرق الزراعية والسكك الحديدية والكبارى؛ ففي إنشائها رفعتها وتقدمها وريقها، وإننى « كفلاح » يرى بعينه ما يعانيه المصريون من جراء سوء طرق المواصلات — أتمنى من صميم قلبي لو من الله على مصر بالمسال الوفير

واقطعت من فيا فيها وقفارها وسهاها الطرق المعبدة ومختلف أنواع المواصلات ، لأن في ذلك العمران كل العمران .

وقد راعى المفاوضون المصريون الدقة الموجبة للاعجاب في تبيان السبب الذي من أجله قد قبلوا أن تقيم مصر تلك المنشآت ؛ فقد نص في الفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة على ما يأتى :

”تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصرى ، ولابلاغ وسائل المواصلات فيها الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ، تتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المدينة بعد وصياتها“ .

فترى من ذلك أن الحكومة المصرية لم تقبل أن تقيم تلك المنشآت على اعتبار أنها فرض من إنجلترا وإملاء شروط ، ولكن على اعتبار أن ذلك راجع الى تحقيق الحكومة المصرية لبرنامجها الذى رسمته قبل المعاهدة في هذا الصدد .

وقد يقال — بل قد قيل فعلا — أن في قبول مصر القيام بتلك المنشآت التزاما من جانبها به ، وإن هذا الالتزام يعتبر تدخلا في شؤون البلاد الداخلية والاقتصادية ويقتضى الرقابة على هذه المنشآت وعلى صيانتها حتى تصبح مطابقة لشروط المعاهدة ، وذهب صاحب هذا ^(١)الرأى إلى أن ذلك كله من مظاهر الحماية ، ولم يقتصر حضرته على هذا الوصف بل زاد على ذلك بأنه اشتراك في الملكية والسيادة الداخلية للدولة .

أما أن مجرد الاتفاق في المعاهدة على قيام مصر بإنشاء طرق مواصلات يعتبر تدخلا في شؤون مصر الداخلية ، فقول غير دقيق بل وغير صحيح ، وإلا انعدم كل اتفاق أو معاهدة تبرم بين دولتين يحلان بها مشاكلهما ومنازعاتهما ، وكثيرا ما تصل هذه المنازعات وتلك المشاكل الى مسائل تعتبر ضمن صميم الشؤون الداخلية ، كمعاهدات تنظيم مكافحة الجراد المبرمة في روما في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وحماية الطفولة المبرمة في بروكسل في ٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، والمرور في الطرق المبرمة في باريس في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦ ، ومرور السيارات المبرمة في التاريخ الأخير أيضا وغير ذلك مما يمكن مراجعته فيما بعد .

(١) وهو حضرة الأستاذ عبد الرحمن الرافى بك في بحثه المنشور في جريدة الاهرام بعنوان ”قواعد المعاهدة“

فهل اذا التزمت دولة بمكافحة الجراد بطريقة معينة أو بأن تحمي الطفولة بوسيلة محددة — وهذا كله من أخص أمورها الداخلية — تعتبر أنها سلمت للدولة الأخرى التي تعاقدت معها في شؤونها الداخلية، وإن ذلك يعتبر مظهرا من مظاهر الحماية والاشتراك في الملكية والسيادة؟!
الحواب : كلا طبقا لما يمليه على المرء المنطق السليم الحكيم !

وإن القيام بالمنشآت لم يكن حدثا في بلد من البلاد ، وإنما هو واجب مفروض عليها لكي تتمكن من أن تبلى في الدفاع عن كيانها أحسن البلاء. ولذلك نرى علماء الجغرافية العسكرية مجمعين على وجوب إنشاء الطرق وإقامة الجبارى ومدّ خطوط السكك الحديدية والأسلاك التليفونية والتلغرافية وذلك لكي يتمكن القائد من تعبئة جيشه وحشده والعمل على تجميعه في ميدان القتال في أنسب مكان وفي أقصر وقت مستطاع ؛ وقد ضربوا لذلك مثلا ما قامت به ألمانيا قبيل إعلان الحرب العظمى من إنشاء الطرق الموصلة الى الحدود الباجيكية والفرنسية^(١).

وقد طفحت أيضا كتب فن الحرب بوجوب إنشاء الطرق عامة وتمهيدها حتى يوافي الجيش المدد وحتى يستطيع إحسان الدفاع عن الوطن^(٢).

ولكى نقرب الى الأذهان استفزاز النفوس من أن ينشئ الانجليز في ملك مصر منشآت على نفقتهم تأتي على المناسبتين الآتيتين من باب التذكير :

(الأولى) يوم قرر مجلس الوزراء في ٨ يناير سنة ١٩٣٦ فتح اعتماد قدره ٥٤,٠٠٠ ج.م. في ميزانية مصلحة السكك الحديدية لسنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ لمُد خط مريوط من فوكة الى مرسى مطروح ، وأنه من ذلك مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م. قيمة الأجور والمهمات العادمة تدفع الحكومة البريطانية نصيبها فيه لغاية ٢٠,٠٠٠ ج.م. ، على أن يؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام وأن تمنحه الحكومة بصفة سلفة للمصلحة المذكورة ؛ فقد قامت قيادة الصحف ووصفت

(١) يراجع كتاب "الجغرافية العسكرية" تأليف صديقنا الضابط "عباس حلمي زغلول" الديسانسيه في القانون ونخرج جامعة سندهرست الحربية الملكية بانجلترا وزميله الضابط "محمد عثمان" خريج الجامعة المذكورة ص ١٣ ، وقد استندا في مؤلفهما على مصادر عديدة انجليزية راجعنا أغلبها .

(٢) وثائق ملي سبيل المثال بما ورد في كتاب "فن إدارة الحرب" تأليف فوكارفرانهرفون "وتعريب الضابط

جريدة الأهرام^(١) هذا الموضوع تحت عنوان : "مسألة خطيرة" . وجاء فيما كتبه تعليقا على هذا الخبر ما يأتي :

"ونحن في جهادنا للتحتر من سيطرة الانجليز يجب أن يكون نصب عيوننا دائما أن نتحاشى كل ما يمكن أن يربط لهم حقوقا أو شبه حقوق أو امتيازات أو شبه امتيازات ، والحكومة المصرية ليست من الضيق والحاجة بحيث تتلمس أن تقبل ٤٠,٠٠٠ ج.م. مساعدة من الحكومة البريطانية" .

وقد استنكر حضرة الأستاذ بهي الدين بركات بك هذا الموضوع في مقال نشره في جريدة الأهرام في اليوم التالي وذهب إلى أن الانجليز لا بد أنهم يرمون من وراء ذلك إلى غاية .

ويتضح من سؤال وجهه نائب بريطاني إلى وزير الخارجية في ٦ فبراير سنة ١٩٣٦ أن صاحبه فهم من اشتراك الحكومة في نفقات الخط الحديدي سالف الذكر وتطهير ميناء الاسكندرية وجوب سيطرة الحكومة البريطانية عليهما ، وقد أجاب الوزير سالف الذكر على هذا السؤال بأن نفقات تطهير ميناء الاسكندرية قدرت بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م. وأن الحكومة البريطانية عرضت من تلقاء نفسها أن تساهم بمبلغ لا يزيد على ١٠,٠٠٠ ج.م. وأن نفقات الخط الحديدي تبلغ ٩٤,٠٠٠ ج.م. وقد عرضت الحكومة البريطانية أن تدفع منها مبلغا لا يزيد على ٢٠,٠٠٠ ج.م. وتحمل الحكومة المصرية باقى النفقات^(٢) .

(الثانية) عند ما انتبه المصريون إلى أن سكة حديد سيناء قد أنشأتها وزارة الحربية البريطانية أيام الحرب العظمى في أرض مصرية بين القنطرة ورغ ، فقد ثار هذا الخبر عندما أطلقت الحريات نائرتهم وتردد الغضب من ذلك على لسان بعض النواب ، فأخذوا يسألون الحكومة المصرية عن تفاصيل هذا الأمر ويطلبون إليها إصلاح هذا الخط الفاحش .

(١) الصادرة في ١١ يناير سنة ١٩٣٦

(٢) جريدة الجهاد الصادرة في ٦ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقد لاحظنا أنه صدر مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٣٦

في ٩ يناير سنة ١٩٣٦ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السكك الحديدية سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ بمبلغ ٩٤,٠٠٠ ج.م. لمد خط مربوط من فوكه إلى مرسى مطروح قبل إثارة هذا الموضوع في الصحف على إثر قرار مجلس الوزراء ، والظاهر أن السبب في صدور هذا القرار هو عرض الحكومة البريطانية المساهمة في النفقات .

ومن المؤلم أن هذا الخط قد انتقل في الاختصاص الآن الى وزارة الطيران البريطانية وأن حكومة فلسطين تديره من قبلها^(١) .

٢ - الطرق

ضج المصريون من سوء حالة الطرق وانعدامها في بعض الجهات . وقد عبر نواب البلاد عما يلاقه الناس من جراء ذلك في مجلس النواب أحسن تعبير . ففي جلسة ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٤ قال حضرة الأستاذ عبد اللطيف سعودى عند نظر ميزانية مصلحة الطرق والكبارى ما يأتى :

”الطرق الرئيسية في القطر المصرى تكاد تكون معدومة؛ وإذا استثنينا الطريق الذى يصل القاهرة بالاسكندرية فلا يوجد في القطر طرق تصل الأقاليم بعضها ببعض ولا توجد طرق زراعية كبيرة ولا طرق ملاحية“ .

ثم اقترح بعد ذلك إنشاء طرق للملاحية الداخلية وعقّب على اقتراحه هذا بقوله :

”فاذا حصلت أزمة فحم أو كارثة كبرى كالحرب العالمية، أمكننا استعمال هذه الطرق للمواصلات“ .

وهذا مثل من كثير لا محل للافاضة فيه ، وإن من يريد أن يعرف تعطش البلاد إلى الطرق الزراعية فليراجع اقتراحات النواب والشيوخ في كل دورة من الدورات البرلمانية فانه سوف يتحقق له أن مئات الاقتراحات بل ألوفها قدمت للنهوض بالطرق الزراعية والسكك الحديدية وتعميمها إلى المستوى الواجب لها .

ولم تكف مصلحة الطرق والكبارى عن بث شكواها لوزارة المواصلات من سوء حال الطرق، وكانت تبدى شديد رغبتها في الإصلاح؛ وتوضح نية هذا الإصلاح من محاضر وكيلها حضرة الأستاذ محمد رفاعى بك التى ألقاها يوم ٨ فبراير سنة ١٩٣٤ في جمعية المهندسين الملكية المصرية عن ”تصميم وإنشاء الطرق في القطر المصرى“^(٢) . وقد بين فيها ما يجب للطرق

(١) تراجع مضبطة مجلس النواب في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ على سبيل التمثيل .

(٢) نشرت هذه المحاضرة القيمة بأكلها في النشرة الأولى من السنة الرابعة عشرة التى تنشرها جمعية المهندسين الملكية المصرية، ونرجو من يهه تعرف كل شيء عن الطرق والكبارى من كل ناحية فنية كانت أو غير فنية أن يتفضل بمراجعتها .

والكبارى من وجوه الاصلاح وما يرمى من فوائدها واصلاحها؛ ويحسن بنا أن ننقل هنا ختام بحثه لارتباطه بموضوعنا فقد قال :

” بعد أن انتهينا من بيان القواعد الفنية الواجب مراعاتها في تصميم وانشاء الطرق يجب علينا الآن أن نذكر شيئا عن المبادئ العامة الواجب تطبيقها على شبكة الطرق الرئيسية بالقطر المصرى لتكون وافية بحاجات عصر السيارات الذى نعيش فيه، ولتكون نواة صالحة لأن تزيد عليها الأجيال المقبلة . وهذه القواعد يمكن تطبيقها على الطرق الرئيسية الموجودة في الوقت الحاضر عند تحسين حالتها ، كما يمكن تطبيقها على ما يستجد منها حتى تحصل البلاد على شبكة كاملة صالحة لتأدية وظيفتها في الاقتصاد الأهل، وهى تخفيض تكاليف النقل والانتقال الى أدنى حد، فتساعد على تخفيض نفقات المعيشة، وتشجع على حسن توزيع وتصدير المحاصيل والمنتجات بأثمان معتدلة، فتكون أقدر على مزاحمة نظيرها من محاصيل ومنتجات البلاد الأخرى . هذا فضلا عما في إيجاد شبكة صالحة من الطرق من فوائد صحية وعلمية واجتماعية وحكومية لا تقوم بمال . فالطرق لها أثرها في تمدن الأهالى وتربية الذوق العام ونشر الثقافة وتوطيد الأمن، هذا فوق فوائدها الأصلية وهى الفوائد الاقتصادية .

وأهم القواعد العامة المشار اليها هى :

(أولا) الطريق الرئيسى يجب أن يكون اتجاها طوالى (Direct) بين البلاد المطلوب خدمتها، وذلك بقدر ما تسمح به طبيعة الأرض وانحداراتها، أى يجب أن يكون خاليا من اللفات المضيق للوقت والمال ، وليس معنى هذا أن يكون الطريق كله مستقيما اذا كانت الأحوال الخاصة به لا تسمح بذلك .

(ثانيا) يجب عدم تحويل الطرق الرئيسية لتمريرها على بلاد غير مهمة لما في ذلك من تقليل لقيمة الطريق الرئيسى كوسيلة للانتقال والنقل السريع بين المدن المهمة ؛ والبلاد الغير مهمة يمكن توصيلها بوصلات الى الطريق الرئيسى اذا كان يمر بقربها .

(ثالثا) يجب جعل الشوارع الرئيسية المخصصة للخروج من أى مدينة والدخول اليها بقدر الاستطاعة متفقة في الاتجاه مع شبكة الطرق الرئيسية المحيطة بتلك المدينة، وذلك لتسهيل النقل والانتقال مع ضواحيها والأقاليم الواقعة حولها .

(رابعا) الطرق الرئيسية الموصلة بين العاصمة وعواصم الأقاليم والمحافظات يجب تمريرها خارج القرى وخارج البلاد الصغيرة أيضا ، لأن شوارع تلك القرى والبلاد الصغيرة هي في الغالب لا تصلح أن تكون أجزاء من الطرق الرئيسية ، ولأن في التحويل خارج القرى والبلاد الصغيرة ضمانا لسلامة المرور .

(خامسا) يجب عند تحسين الطرق الرئيسية توسيعها لجعل عرضياتها وافية بحاجة المرور طبقا للقواعد السابقة ذكرها في مبحث القطاع العرضي .

هذه هي القواعد الأساسية ، وبطبيعة الحال تكون لكل حالة ظروفها الخاصة ، فيجب بذل المستطاع لجعل الطرق الرئيسية مشجعة للنقل والانتقال مع توفير أسباب السلامة والراحة للجمهور .

ويكفي للتحقق من ذلك الاطلاع على المذكرة الإيضاحية التي ترافق ميزانية مصلحة الطرق والكبارى كل عام بل يكفي للتحقق من أن مسألة إنشاء الطرق وتعديلها ما فكرت مصر فيه قبل أن يلوح في الجوشىء عن إبرام المعاهدة ، أن يرجع المرء الى برنامج الخمس سنوات الذى اقترحتة الوزارة فى ١٩٣٤ ، وهذا البرنامج يتضمن اصلاحا ورصفا للطرق وإنشاء كبارى وغير ذلك من الأمور التى نادت مصلحة الطرق بوجوب اصلاحها .

ولطول هذه التقارير وتشعبها رأينا الاجتزاء ببعض فقرات منها .

ولذلك نورد هنا على سبيل المثال ما جاء فى المذكرة الإيضاحية المرافقة لمشروع ميزانية مصلحة الطرق والكبارى عن سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ عن بند صيانة الطرق .

” طلبت المصلحة عند تقديم اقتراحات ميزانية السنة المالية الحالية رفع هذا البند الى ١٧٠,٠٠٠ جنيه ، فأجابت وزارة المالية جزءا من هذا الطلب بفصلته ١٥٠,٠٠٠ جنيه بعد أن كان هذا الاعتماد ١٣٥,٠٠٠ جنيه على عدة سنوات بدون تغيير مما اضطر المصلحة الى تأجيل اصلاحات وترميمات كثيرة ، فتراكت هذه الأعمال على بعضها عدة سنوات ، ولكن الزيادة التى أعطيت لها هذه السنة قد مكنتها من إصلاح حالة الطرق الترابية والمرصوفة وصيانة ما استجد منها فى السنين الأخيرة حيث كانت قد تركتها المصلحة بدون صيانة لقلة الاعتماد الذى كان يمنح لها ، ولكن المصلحة لا تزال فى احتياج شديد لتجاوز هذا البند حتى تتمكن من القيام بصيانة الطرق الترابية والمرصوفة بالمكدام على الوجه المرغوب ، وبما أن

المصلحة ما زالت جارية لإنشاء طرق جديدة في العام الحالى فيقتضى الحال ضرورة تعيين فرق جديدة لصيانتها وعليه تقترح المصلحة رفع اعتماد صيانة الطرق الى مبلغ ١٧٠,٠٠٠ جنيه بدلا من ١٥٠,٠٠٠ جنيه حتى يتمشى هذا الاعتماد مع زيادة أطوال الطرق الترابية والمرصوفة وحتى يمكنها المحافظة على حالة الطرق بالقيام بالاصلاحات المؤجلة من عدة سنوات لتقوم شبكة الطرق بصفة عامة بوظيفتها الاقتصادية الهامة خصوصا وقد تقرر ترائب عامة على السيارات بسائر أنواعها فأصبحت بذلك الحكومة مسئولة عن حفظ الطرق بحالة جيدة أمام أصحاب السيارات وبيان توزيع اعتماد الـ ١٧٠,٠٠٠ جنيه المقترح لبند صيانة الطرق نبين فيما يلي كيفية توزيع هذا المبلغ :

جنيه	
(١) ١٤٠,٠٠٠	صيانة الطرق الترابية .
(ب) ٣٠,٠٠٠	» » المرصوفة بالمكدام .
(ح) ٠٠,٠٠٠	» » جسور الترع والمصارف .
<u>١٧٠,٠٠٠</u>	<u>الجملة</u>

ونسجل هنا ما يقطع السنة المبالغة في تقدير تكاليف الطرق المطلوب إنشاؤها وصيانتها فقد راجعت بيان برنامج الخمس سنوات^(١) وتحررت بيان ما دخل منه في المعاهدة وبيان قيمة ما يتكلفه إنشاء وصيانة الطرق الموضحة آنفا .

”وانتهيت من تحرياتي وأبحاثي إلى أن معظم هذه الطرق موجود فعلا وكان في نية المصلحة توسيعها ورصفها ولولا تضخم هذا الكتاب لنشرت ما وصلت إليه من بيانات تفصيلية“ .
وها نحن أولاء نكتفى بأن نورد هنا كشفا ببيان التقديرات اللازمة للطرق المبينة في المعاهدة وهو :

(١) جاء في مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عند ما كان وزيرا للالية المؤرخة ١٤ مايو سنة ١٩٣٥ والتي رفعها الى مجلس الوزراء بخصوص الطرق الزراعية ما يأتي : ”وقد روعي في البرنامج حاجة البلاد الى تحسين وسائل النقل على الطرق الزراعية سواء أكان ذلك باصلاح الكبارى وإنشاء كبرى جديدة أو برصف الطرق وتوسيعها ، ويتضمن البرنامج المقترح ١٧٥٠٠٠ ج . م لمواصلة إنشاء الطريق من بورسعيد الى دمياط و ٧٨٠٠٠ ج . م لرصف الأجزاء الباقية من طريق مصر — السويس (وهذا العمل سبق اعتماده من مجلس الوزراء في خلال السنة المالية ١٩٣٤)“ .

رقم	اسم الطريق	الطول بالكيلو متر	الحالة الحاضرة للطريق وما يلزمه ليكون مطابقا لشروط المعاهدة	تكاليف إعداده ليكون مطابقا لشروط المعاهدة	بيانات
١	الاسماعيلية الى الاسكندرية	٢٨٠	موجود وسبق توسيع ورصف بعض أجزائه بحالة تطابق شروط المعاهدة ومطلوب توسيع ورصف الأجزاء الباقية وانشاء الكبارى اللازمة	جنيه ١٠٥٠٠٠٠	الدفعة الأولى لجلاء عن القاهرة
٢	الاسماعيلية الى القاهرة	٦٧ (١)	موجود ولكن معظمه يحتاج للتوسيع والرصف مع انشاء الكبارى اللازمة.	١٤٠٠٠٠	
٣	بورسعيد الى الاسماعيلية فالسويس	١٧٠ (٢)	موجود ومرصوف بحالة تطابق المعاهدة	—	
٤	جنيفة الى طريق السويس	٢٠	أرض صحراوية ويحتاج للتجهيز ثم الرصف	٢٠٠٠٠	
٥	اسكندرية الى مرسى مطروح	٢٩٥	قد تم انشاء ٧٥ كيلومترا منه والباقي طريق صحراوى يحتاج للرصف	١٥٤٠٠٠	الدفعة الثانية لجلاء عن الاسكندرية
٦	أهرام الجيزة الى الاسكندرية	٢٢٥	موجود ومرصوف ولكن يلزم تغيير رصف معظمه بعد خمس سنوات	١٠٠٠٠٠	
٧	القاهرة الى السويس ...	١٢٠	موجود ومرصوف بحالة تطابق المعاهدة	—	
٨	القاهرة الى قنا الى قوص	٦٨٠	موجود وقد تم توسيع مسافات كبيرة منه ومنصرف لغاية البدرشين ومطلوب توسيع ورصف الأجزاء الباقية مع انشاء الكبارى اللازمة	١٧٠٠٠٠٠	الدفعة الثالثة متروكة لحسن تصرف الحكومة
٩	قوص الى القصير ...	١٧٥ ...	طريق صحراوى قديم ...	١٥٠٠٠٠ ...	
١٠	قنا الى الغردقة ...	١٨٠ ...	» » » ...	١٥٠٠٠٠ ...	
	الجملة ...	٢٢١٢ ...	الجملة ...	٣٤٦٤٠٠٠	

ملاحظات : (١) قد حذف من طول هذا الطريق المسافة المشتركة بينه وبين الطريق الأول وهي من الاسماعيلية الى العباسية .

(٢) هذا الطريق يقع في منطقة امتياز شركة قنال السويس وفي عهد الشركة وقد أجرت عمل تحسينات هامة به

في السنتين الأخيرتين .

ومما أخذ على الطرق والكبارى المطلوب إنشاؤها أن المعاهدة اشترطت بشأنها مواصفات خاصة ، كأن تصلح لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة الى غير ذلك من المواصفات المبينة في مفردات الفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة .

وها نحن أولاء تثبت هنا طرفا من محاضرة الأستاذ محمد رفاعى بك وكيل مصلحة الطرق والكبارى التى ألقاها بجمعية المهندسين الملكية المصرية يوم ٨ فبراير سنة ١٩٣٤ عن " تصميم وإنشاء الطرق فى القطر المصرى فقد ورد فيها عن أعمال التصميم ما يأتى :

" كان المتبع فى مصر فى الماضى تصميم الكبارى على أن تحمل أكبر وأبور بخارى للحراث ، ولكن نظرا للتطورات الحديثة التى حصلت فى الماكينات الزراعية وفى العربات الميكانيكية قد جرت معظم الدول على تصميم الكبارى على أن تحمل صفوفا من العربات الميكانيكية الثقيلة التى فاقت بثقلها الهراسات الكبيرة خصوصا الأنواع التى لها محركات ديزل وتجر وراءها مقطورات طويلة فتكون شبه قطارات على الطريق .

ففى إنجلترا حيث يكثر استعمال الجارات البخارية (Road Locomotive) ؛ فانهم يصممون الكبارى لتحمل صفوفا مكونة من جرارات من هذا النوع ، وكل منها يجرواها ثلاثة مقطورات ؛ ويخص كل عشرة أقدام (٣,٠٥ متر) من عرض الطريق فوق الكوبرى صفا واحدا من هذه الصفوف ، وتضرب فى عشرين اذا كان الطريق رئيسيا ومهما بالنسبة للنقل باللوريات وتضرب فى خمسة عشر اذا كان الطريق رئيسيا قليل الأهمية أو اقليميا .

أما فى الولايات المتحدة فان وحدة الحمل المتحرك الذى تصمم بمقتضاه كبارى الطرق هى سيارة نقل تزن ٢٠ طنا أو ١٥ طنا حسب أهمية الكوبرى وأبعادها ففى الطرق المهمة يكون تصميم الكبارى على أن تحمل اثنين من اللوريات ثقل ٢٠ طنا متى كان العرض ١٨ قدما فأكثر ، وفى الطرق الأقل أهمية تصمم الكبارى على أن تحمل اثنين من اللوريات ثقل ١٥ طنا متى كان العرض ١٨ قدما فأكثر وهكذا حسب أهمية الطريق ؛ وهذه الأحمال المتحركة توضع مع حمل متساوى التوزيع لا يتجاوز ١٨٠ رطلا للقدم المربع فى الأطوال الغير مشغولة باللوريات بحيث تحدث أكبر جهد فى العضو المراد تصميمه ، وإذا كان الكوبرى مقررا أن يسير عليه خط ترام أو سكة حديد كهربائية فيجب تصميم الجزء المشغول بالخطوط على أن يحمل قطارات من النوع المقرر استعمالها اذا كانت أثقل من اللوريات المذكورة .

وأما في فرنسا فإن كبارى الطرق تصمم على أن تحمل صفوفًا من العربات الميكانيكية وأن يخصص صف منها لكل ٢,٢٥ مترا من عرض الطريق على الكوبرى وأن يكون محور الكوبرى منطبقا على محور الصف الأوسط أو على منتصف "الخلوص" الفاصل بين صفين؛ فإذا بقي جزء من عرض الكوبرى بجانب كل من الرصيفين فإنه دائما يكون أقل من ١,١٢٥ مترا، وعليه فيحمل مثل الأرصفة على أساس ٥٦٠ كيلوجراما للتر المسطح على الأقل و ٧٢٠ كيلوجراما على الأكثر. أما صف السيارات نفسه فيتكون من عربات ذات أربعة عجلات ثقل كل منها ١٤ طنا موزعة بالتساوى بين الدنجلين تتوسطها عربة واحدة ذات ستة عجلات وتزن ٢١ طنا منها ١٢,٦ على الدنجل الأوسط و ٤,٢ على كل من الدنجل الأمامى والخلفى والمسافة بين الدناجل كلها هي ٧ أمتار.

وعدد العربات الصغيرة يكون بقدر ما يلزم لملء طول الكوبرى في أى وضع تكون فيه العربة الكبيرة وعرض العربات كلها هو ١,٨٠ مترا والباقي من العرض المخصص لكل صف وهو ٢,٢٥ مترا هو مقدار "الخلوص" من الجانبين، وهذا التحميل يعطينا ١,٤ طنا للتر الطولى في كل صف، وهو ولو أنه لا يشابه اللوريات المستعملة فعلا ولكنه يحدث جهودا تقرب من جهودها، والاختلاف الموجود هو لأجل تسهيل الحساب.

والمتبع الآن في مصلحة الطرق والكبارى في تصميم الكبارى هو التحميل الانجليزى، ولكن الباب لا زال مفتوحا أمامها لاختيار ما يناسب كل حالة، وحبذا لو صدر قانون أو قرار وزارى بتحديد وحدات أحمال التصميم لتتبعه المصالح والبلديات والشركات توحيداً للنظام وضمانا لسلامة الأموال والأرواح التى تتر على الكبارى كما هو متبع في معظم الدول الأوروبية وغيرها.

فيتبين مما ورد في هذه المحاضرة أن المواصفات التى يلجأ إليها في الدول الأخرى أكثر توسعا مما ورد عنها في المعاهدة الحاضرة.

ويسرنا أن تثبت هنا ما وصل إلى علمنا من الأبحاث الواسعة النطاق التى يجريها معالى محمود فهمى النقراشى باشا في سبيل تحسين الطرق الزراعية بصفة عامة وإخراج التحسين المطلوب لبعضها في المعاهدة مطابقا لما ورد في المواصفات الميمنة بها وقد صرح على ما علمنا

من بعض الصحف الانجليزية^(١) أنه لن يتأخر في بذل ما يمكن بذله من تحسين الطرق عامة، وقد ورد على لسانه تقدير عما يلزم الطرق الميينة في المعاهدة من إنشاء أو إصلاح أو تحسين بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات .

وقد استأنس مجالس ولجان كثيرة عقدها لدراسة هذا الموضوع، فقد وصل إلى علمي أنه فوق الدراسة التي تقدمت له بها مصلحة الطرق والكبارى التابعة لوزارته، فقد شاهد نظام إنشاء الطرق ورصفها في بلدية الاسكندرية ومصلحة تنظيم القاهرة .

وقد سئل معاليه ذات مرة عما إذا كان سيجرى مناقصات دولية عن إنشاء تلك الطرق فعارض في ذلك أشد المعارضة وصمم على أنه سيجرى كل ذلك بأياد مصرية له كل الثقة فيها . ولكنى أعتقد أن هذا الأمر إذا ترك للقاولين وحدهم لا يمكنهم تقدير مدى الدقة المطلوبة فيه ، وإننى أقترح أن تتولى مصلحة الطرق والكبارى بنفسها مباشرة إنشاء الطرق وتحسينها رأسا .

٣ - السكك الحديدية

أشارت مفردات الفقرة السادسة من ملحقات المادة الثامنة من المعاهدة على تحسين سكك حديدية معينة أيضا تتصرف فيما يلى :

(١) زيادة تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسينها لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة .

(٢) جعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) تحسين الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح وجعله دائما .

وقد بينت الفقرة الثامنة عشرة من ملحقات المادة الثامنة من المعاهدة أن وحدات من القوات البريطانية تبقى فى الاسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة حتى يتم تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح قبل انقضاء مدة الثمانى سنوات المذكورة، وأن تتولى الحكومة المصرية طبعاً صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة .

(١) تعريب جريدة البلاغ الصادرة فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٦ لحديث معاليه مع جريدة "جورنال ديجيت" .

وقد سبق أن بينا أن بعض الناقدين يأخذون على المعاهدة تحميل كاهل مصر تكاليف باهظة ، وقد رددنا على ذلك بأن مصر تنشئ لمصروفى أرض مصر ما تنشئه وإن كانت ثمت فائدة تعود على إنجلترا الخليفة فيجب فى هذه الحالة أن تدفع مصر من مالها قيمة هذه المنشآت .

وما نحن نجد فى آخر الفقرة الأولى من الجزء حرف (ب) المخصص للسكك الحديدية فى المعاهدة أنه قد رخص للحكومة البريطانية بأن تنشئ على نفقتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية فى منطقة القنال وأنه إذا أمست هذه الإضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

فشعرنا لأول وهلة أن دولة أجنبية يباح لها أن تقيم بمالها فى أرض دولة أخرى خطوطا حديدية وأن فى ذلك من الغضاضة ما فيه ؛ ولكننا لاحظنا أن السبب فى ذلك هو أن تلك الخطوط ليست رئيسية ، وإنما هى إضافية أو عبارة عن تعديلات ثانوية غير جوهرية ، لذلك كلفت الحكومة البريطانية أن تنشئها من مالها بترخيص بمقتضى المعاهدة من الحكومة المصرية ؛ وإذا كان لهذه الإضافات والتعديلات مساس بالخطوط الرئيسية يجب استئذان الحكومة المصرية فى ذلك ، ولما أن تقبل إقامة هذه الإضافات والتعديلات أو ترفضها ونكتفى بهذا القدر لأن ما قلناه عن الطرق عامة يسرى على السكك الحديدية .

وقد استعلمنا عن قيمة التكاليف التى ستكفلها الحكومة المصرية فى تحسين وإصلاح السكك الحديدية المشار إليها آنفا فاتهت تحرياتنا إلى ما يأتى :

١ - ترجئ مصلحة السكك الحديدية تقدير النفقات الخاصة بزيادة تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسينها إلى أن نتقدم السلطات البريطانية - بعد التصديق على المعاهدة - بتبيان مدى التسهيل والتحسين المطلوبين .

٢ - قدرت تكاليف ازدواج خط الزقازيق - طنطا بمبلغ ٢١١,٠٠٠ ج ٠ م ٠ .

٣ - يتطلب تحسين الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح وجعله دائما ، تغيير القضبان الخفيفة الوزن وتجديد بعض أجزائه التى ركبت حديثا من مهمات تكاد تكون " خردة " . وتبلغ التكاليف التقديرية ٥٥٠,٠٠٠ ج ٠ م ٠ .

الفصل الرابع

الثكنات والمساكن والمصحة

قضت الفقرة الثالثة من ملحقات المادة الثامنة بأن يعدّ في المنطقة المخصصة للقوات البريطانية ما تحتاج إليه من الأراضى والثكنات^(١) والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ وأن تكون الأراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة وأن تفرس الأشجار وتنشأ الحدائق وميادين الألعاب وأن يعدّ موقع لإقامة مصحة للنقاهاة على ساحل البحر الأبيض المتوسط^(٢).

كل هذا حسن، لأنه ليس من المعقول أن تذهب القوات البريطانية إلى منطقة القنال وتقيم طوال السنين التى يقدر لها الإقامة فيها فى العراء، ولكن موضع التساؤل والنقد هو على عاتق من من الحكومتين ستقام هذه المنشآت بل هذه الجنات التى يراد أن تجرى من تحتها الأنهار وأن يكون فيها من كل فاكهة زوجان، هل ستقوم بها الحكومة المصرية أم الحكومة البريطانية؟

أقول أننى تقززت عندما رأيت أن الحكومة البريطانية ستنفق من مالها على ما تريد أن تدخله من إضافات أو تعديلات على السكك الحديدية فى منطقة القنال، ولكنى لا أخفى شعورى أيضا أننى—وإن كنت غير معارض فى مبدأ تكليف الحكومة المصرية بإقامة الثكنات على مصاريقها حتى يرتفع كل معنى للاحتلال—أرى أن فيما تطلبه الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ما يهبط كاهل الميزانية المصرية، لأننا سنقيمها بناء على "مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة" كما جاء فى الفقرة الخامسة من الملحقات سالفة الذكر، وأن مصر لا يمكن أن تبدأ بها إلا بعد أن يقرها ممثلو الحكومتين؛ ولم تكتف هذه الفقرة بكل ذلك بل ذهبت

(١) الفقرة السابعة من المحضر الأول المتفق عليه علاوة على ما تقدّم على وجوب أن تشمل أبنية الثكنات المذكورة

أما كن للتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب .

(٢) نص المحضر الأول المتفق عليه فى الفقرة سالفة الذكر أن «العريش» قد تصلح لإقامة هذه المصحة .

إلى أكثر منه ؛ فجعلت لكل عضو في اللجنة التي ستؤلف من الجانبين ليعهد إليها تنفيذ إقامة تلك المنشآت ، ولقواد القوات البريطانية أو ممثلهم ، حق فحص الأعمال في جميع أدوار إنشائها وحق تقديم مقترحات بتعديل أو تغيير تلك المواصفات في أى وقت أثناء سير العمل — أى ولو بعد أن نقطع في البناء شوطا بعيدا أو يكاد هذا البناء يتم . وأنه يجب أن تنفذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة (راجع الفقرة الخامسة من ملحقات المادة الثامنة) .

هذا كثير حقا ، بل تحكم يؤدى إلى أن اللجنة التي ستؤلف ستكون صورية ، وأن الكلمة النافذة ستكون لممثل الحكومة البريطانية ! !

ولنتساءل الآن هل من مخرج من كل هذا أو هل من مخفف من أثقال ما مر ؟

قد أرادت المعاهدة أن تخفف من أثر التحكم الظاهر في تلك الفقرة فقالت إن اللجنة سألقة الذكر تقبل مشروعات التصميمات والمواصفات والمقترحات والمشروعات الخاصة بالتنفيذ التي يقدمها ممثلو الحكومة البريطانية ” بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة بالفقرة الرابعة “ .

وعلى ذلك يجب أن يكون الأعضاء المصريون في تلك اللجنة من الشخصيات اليقظة القوية القادرة حتى تستطيع بحق أن تفصل فيما إذا كان ما يعرض معقولا أو غير معقول ! وأعتقد أن هذا الأمر سيجر إلى خلاف ، وأن هذا الخلاف سيستدعى تسويته بالمفاوضات . وما يتبع ذلك من تحكيم دولي بمقتضى عهد العصبة (المادة ١٥ من المعاهدة) ، وإن في هذا كله إطالة للوقت ومضیعة له ، وما أحب إلى الانجليز من ذلك حتى تطول مدة إقامتهم طبقا للفقرة الثامنة عشرة من ملحقات المادة الثامنة من المعاهدة حيث رخص للحكومة البريطانية إبقاء وحدات من قواتها في الاسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة ” لإتمام بناء الشكات في منطقة القنال نهائيا “ .

كذلك كان من الشروط لقبول مشروعات ومقترحات ممثلى الحكومة البريطانية في إقامة تلك المنشآت أن لا تتجاوز تلك المقترحات والمشروعات مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة ، وهذه الفقرة توجب على الحكومة المصرية القيام بتلك المنشآت على نفقتها الخاصة على أن تساهم الحكومة البريطانية بدفع ما يأتى :

(أولا) المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل فى القاهرة، وقد تخترنا قيمة هذه النفقات فهدانا البحث إلى ما يأتى :

لم تقم مصلحة المباني ببناء ثكنات بالقاهرة لتحل محل ثكنات قصر النيل . ولكنها فى المدة بين عام ١٩٠٦ و ١٩٠٩ قامت بتشيد ثكنات للجيش المصرى بالعباسية بلغت تكاليفها ١٢٢,٦٠٠ جنيه وسلمتها لوزارة الحربية عام ١٩٠٩ على ما علمنا ذلك من إجابة معالى وزير الأشغال العمومية بالنيابة على سؤال حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد حسنين^(١) .

وبالاطلاع على الحسابات الختامية للحكومة المصرية يتبين أن هناك مبالغ قيمتها حوالى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه صرفت من خزانة الحكومة فى السنوات ما بين ١٩٠٩ و ١٩١٣ على إقامة ثكنات للجيش الانجليزى بالعباسية (الصحائف ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٣ و ٣٥ من الحساب الختامى للسنتين المذكورة — طبعة أجنبية) . ولكن مصلحة المباني — على ما علمنا — لم تتدخل بأى حال فى هذا المشروع سواء فى تنفيذه أو مراجعة حسابات الأعمال الخاصة به وهذا كل ما عثرنا عليه من تحرياتنا ولكنا سمعنا من مصادر مطلعة مختلفة أن المفاوضين الانجليز تقدموا ببيان دقيق عن حساب انشاء تلك الثكنات ويزيد عن المبلغ الذى أمكننا الوصول اليه .

(ثانيا) تكاليف ربح الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية . وهذه غير معروفة ولا يمكن تقديرها، لأن هذه الثكنات غير معينة للآن فضلا عن أن مواصفاتها لا تزال مجهولة .

فهذا كله بلا شك يخفف من الحدة والمغالاة التى ذهبت اليهما الفقرة الخامسة سالفه الذكر، ويدل على أن ذلك كان نتيجة مجهود عفيف عاناه المفاوضون المصريون فى هذا الموضوع؛ ومما يدل على أنهم سعوا سعيا حثيثا فى الحد من تحكم مندوبى الحكومة البريطانية ان خصصت لجنة تحكيم للفصل فيما يحوزه هذا الموضوع من خلاف .



ومن سيقوم بعملية البناء نفسها بعد الموافقة على التصميمات والمواصفات ؟

سيتبع فى ذلك بلا شك ما هو متبع الآن فى مباني مصالح الحكومة أى أن ذلك يترك لمناقشات عامة بين المفاوضين المشهود لهم بالكفاية والتزاهة تحت إشراف مصلحة المباني .

ويهمنا أن تكون هذه المصلحة على استعداد لأن تقوم بما هو معهود اليها بالدقة الكافية. ونرجو بهذه المناسبة أن تسرى على موظفيها القاعدة العامة التي ستتها الحكومة الحاضرة من عدم جواز الجمع بين العمل الرسمي والعمل الخارجى حتى تكون الرقابة على أعمال البناء مكفولة دائما .

ويزيد في تخفيف وقع التحكم الذى نتوقعه من مندوبى الحكومة البريطانية في أهمال بناء الشكات من بدء الشروع في تصميمها إلى قرب نهاية بنائها بل مما يزيله أن المعاهدة لم تكتف بتحميل الحكومة البريطانية جزءا من تكاليف إنشائها ، ولكنها فرضت على نفسها تسليم منشأتها الحالية الى الحكومة المصرية كالشكات الموجودة في أنحاء القطر المصرى ومنازل الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية والأبنية التى تشغلها القوات البريطانية وهذه فيما نعلم كثيرة وقائمة في كثير من أنحاء القطر المصرى ؛ وأنه ليكفى لتقدير قيمة هذه المنشآت أن تمر الى تلك الناحية البحرية الشرقية من العباسية حيث تعسكر القوات البريطانية البرية فانه ليدعشك أن ترى بلدا داخل بلد ! ترى ثكنات الجند قائمة وبجوارها مساكنهم الخاصة وترى كذلك السينما والمدارس وميادين الألعاب الرياضية المختلفة وحوانيت التجارة وغير ذلك من المحال العامة التابعة لتلك الشكات ، فان كل ذلك سيتخلى عنه الانجليز بلا ريب — وستدخلون بعد إتمام الشكات والمنشآت المشار إليها آنفا عن مطاراتهم القائمة في هليوبوليس^(٢) ، وأبى قير^(٣) وحلوان وأبى صوير والمعسكر . ومساحات هذه المطارات لاشك في عظم قدرها وسنينها تقريرا بعد .

كذلك ستؤول إلى مصر بإذن الله تلك المطارات والشكات عندما يصبح الجيش المصرى قادرا على الدفاع وحده عن قنال السويس .

ومفهوم أن هذه المنشآت البريطانية — من ثكنات أو مطارات — لن تشمل ما تكون الحكومة البريطانية قد استخدمته مؤقتا بطريق الإيجار وهذا استثناء جاء عرضا في آخر الفقرة

(١) تراجع الفقرة الثامنة من ملحقات المادة الثامنة في المعاهدة .

(٢) وصف مستر توم شو وزير الحرب البريطانية وقت مناقشته مع النحاس باشا في سنة ١٩٣٠ (ص ٩٤ من محاضر المفاوضات المذكورة) هذا المطار ومطار حلوان بأنهما مطاران بديعان ستركهما انجلترا لمصر .

(٣) هذا المطار له حالة خاصة سنبحثها فيما بعد .

(٤) ورد هذا العدد من المطارات في كتاب Imperial military Geography مؤلفه Capt. D. H.

Cole E. M. B. E. ص ٢٣٥ طبعة سنة ١٩٣٠ ، وذلك على اعتبار أن هذا العدد أكثر المطارات البريطانية أهمية .

الثامنة من ملحقات المادة الثامنة من المعاهدة فقد استثنى من تسليم الحكومة البريطانية للحكومة المصرية جميع منشآتها "ما قد يكون منها ملكا للأفراد".^١

ولا ندري بالذات أى الشككات أو المطارات البريطانية مملوكة وأياها مستأجرا . ونخشى أن يسرى الاستئجار على عدد كبير منها . ولكنا نعتقد — ونرجو أن يكون هذا الاعتقاد صحيحا — أن المراد استثناءه من تلك المنشآت هو مطار أبو قير^(١)، لأن الأرض القائم عليها هذا المطار ليست ملكا للحكومة البريطانية وإنما هو مملوكة لسمو الأمير الجليل عمر طوسون وقد أجرها الى الحكومة البريطانية — بعد نزاع دام طويلا بينها وبين سموه — لمدة عشرين سنة تنتهى عام ١٩٤٨ ولم نتمكن بعد فى الحقيقة من بحث حقيقة ملكية باقى المطارات وقد أرسلنا خطابا الى معالى وزير الحربية — عن طريق مجلس النواب — نسأله عن عدد ومساحة الشككات التى يملكها الانجليز فى مصر .

وكان أول من فكر فى مبدأ إنشاء الشككات للانجليز على حساب مصر مقابل إخراجهم بعض الشككات هو المرحوم حسين رشدى باشا ، فقد كان لورد كيرزون يناقشه فى موضوع القوات البريطانية وقال فى مجرى حديثه أن مطارى أبى قير ومصر الجديدة لا غنى للانجليز عنهما ؛ فرد عليه رشدى باشا قائلا "إذا بقيت هاتان المحطتان لمنفعة الجيش الانجليزى اعتقدت الأمة أننا رجعنا الى الوراء فى الاتفاق الذى نعالجه بالنسبة لمشروع ملتر وعندنا أن الجيش

(١) هذا المطار له قصة تبعها منذ كنت طالبا فى مدرسة الحقوق الملكية سنة ١٩٢٣ وقت كنت أنقد قانون التضحيات فى مقالات سلسلة فى جريدة «البلاغ» سنة ١٩٢٣ — فعلت فى ذلك الوقت أن السلطة العسكرية الانجليزية كانت قد اغتصبت من أرض سمو الأمير الجليل عمر طوسون أبى قير مساحة واسعة ، فاستفسرت من سموه وقتئذ عن جلية الأمر وتشرفت بمقابله كطلبة ، فأمر حفظه الله بوضع ملف هذا الموضوع تحت تصرفى ، وقد حفظت لدى صورا مما يتعلق به من وثائق لاجمال لاثباتها هنا ، ويتلخص فى أن لسموه فى ناحية المعمورة وأبى قير ١٢١٥ فداناً و ١٩ قيراطاً و ٢٢ مهما لغاية سنة ١٩١٦ ، ولاحظ سموه أنه استنزل من هذا القدر ٧٩ فداناً و ٢١ قيراطاً و ١١ مهما قيل أمامه — فى اسمارة المساحة رقم ٥٩ الصادرة من قسم المساحة المحلى بالأسكندرية — أنه «مباع» ؛ وقد تبين أن السلطة العسكرية البريطانية قد نزع ملكية هذا القدر عنوة سنة ١٩١٦ واستولت عليه وقد علمت دائرة سموه بذلك قبل معرفتها ما جاء فى اسمارة المساحة سالفة الذكر ، فأرسل سموه عدة احتجاجات وإذارات إلى رئيس الوزارة البريطانية وإلى ممثليها فى مصر وإلى الوزارة المصرية ووكل محاميا فى انجلترا ليتخذ الاجراءات القانونية ضد الحكومة البريطانية ، وتمكن هذا المحامى من أن ينهى النزاع ودّيا بأن دفعت الحكومة المذكورة إيجارا مناسباً للأرض منذ وضعت اليد عليها وانتهى أمر النزاع بتأجيرها اليها لمدة عشرين سنة تنتهى فى سنة ١٩٤٨

المصرى هو الأولى بالانتفاع بهما ويكون علينا أن ننشئ لكم بدلا منهما في المكان الذى يتفق على تحديده^(١) .

وفي مقترحات سنة ١٩٢٩ ورد في المذكرة البريطانية المتعلقة بالجيش ما يأتى :

”تقدم الحكومة المصرية مجانا لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد أراضى وثكنات ... الخ تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها الآن القوات البريطانية بمصر^(٢)“ .

واشترط فى تلك المقترحات أيضا توفير أسباب الراحة المعقولة للجنود وزراعة أشجار وحدائق وتهيئة وسيلة لتوريد المياه العذبة الخ . وهذا ما يطابق المعاهدة الحالية ، ولا يخرج ما تم فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ عما ورد فى هذه المعاهدة إجمالا .

وقد تساءل مستر هندرسن فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ (ص ٩٥ من مجموعة محاضرها) عما إذا كانت الحكومة المصرية هى التى ستنشئ الثكنات الجديدة أم الحكومة البريطانية ، وأنه فى الحالة الأخيرة سيتفق الطرفان على طريقة الدفع ، وأشار أيضا الى أن محمد محمود باشا كان قد وعده بأن يقدم للانجليز الأبنية اللازمة ...

وتضمن مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ نصا ”على أن لبريطانيا — إن رأت لزوما — أن تنشئ على مصاريفها بالشاطئ الأسوى نقطة عسكرية ...“ (المادة ٨) ؛ أما تكاليف إنشاء هذه الثكنات فلم نشأ الالتجاء إلى تقديرها الآن ، لأنها متوقفة على مواصفات الحكومة الانجليزية ، ولن تقدم أو تعرف هذه المواصفات إلا بعد نفاذ المعاهدة (الفقرة الخامسة من ملحقات المادة الثامنة من المعاهدة) .

(١) مجموعة محاضرات المفاوضات سنة ١٩٢١

(٢) هذا النص يماثل فى جوهره ما جاء بالفقرة حرف «s» من الملحق الأول للشروع البريطانى فى مفاوضات

تشميرلين مع ثروت باشا (وثيقة رقم ٨) .

الفصل الخامس

التحكيم في إقامة المنشآت

راعت المعاهدة أثر الشدة التي فرضت فرضا على مصر من ممثلى الحكومة البريطانية فأخذ المفاوضون يبذلون الجهد للخروج من مأزق تلك الشدة، فوفقوا والله الحمد الى عدة حلول تخفف بلا شك من ثقل ما ذهبت اليه الفقرة الخامسة من ملحقات المادة الثامنة .

وآخر هذه الحلول ما جاء فى الفقرة التاسعة من تلك الملحقات من أن أى خلاف فى رأى بين حكومتى مصر وإنجلترا فى إنشاء الشكات والمساكن والمصحة والطرق والسكك الحديدية والكبارى، وما يتبع كل ذلك من تصميمات وتخطيطات ومواصفات قبل العمل أو أثناءه — أن أى خلاف فى رأى بين الحكومتين المذكورتين يعرض على لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين هاتين الحكومتين فيصح أن يكون تابعا بلحسية إحداهما أو أجنبيا عنهما، وذلك للفصل فيما هو معروض عليها من خلاف ويكون قرار اللجنة فى ذلك نهائيا لاخلاف فيه .

والمفهوم أن الاختيار يجب أن يقع على أوسع المهندسين الفنيين خبرة وأنبغهم علما، لأن فى هذا الاختيار الضمان للاطمئنان .

الفصل السادس

أغراض القوات البريطانية

تبين مما تقدم كيف كانت المشروعات السابقة تعين مهمة القوات البريطانية التي يراد موابطتها بجوار القنال وكان أكثر المشروعات توسعا في بيان أغراض هذه القوات مشروع لورد كيرزون حيث صرح المفاوضين المصريين بأن للقوات المذكورة أغراضا ثلاثة هي :

حماية المواصلات البريطانية ؛ والدفاع عن حدود مصر؛ وحماية المصالح الأجنبية .

وبرر — على هذا الأساس — التدخل في أخص الشؤون الداخلية إذا مست مصلحة الأجانب بأى حادث ولو كان تافها، وأن كل غرض من هذه الأغراض مهين في الواقع ومعدم لشخصية مصر وجعلها قاصرة تحتاج الى الوصاية الانجليزية .

ولكن المادة الثامنة من المعاهدة أرضت الكرامة المصرية والشعور الوطنى كل الإرضاء بحق ، وذلك لأنها نصت على أن القوات البريطانية سالفه الذكر "تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال" ومن ذلك نستخلص المبادئ الآتية :

(١) أن الغرض من وضع قوات بريطانية بجوار قناة السويس يرجع لسبب واحد هو "الدفاع عن القنال" ولماذا ؟ لأنه (أولا) طريق عالمى للمواصلات فى الأساس . (وثانيا) طريق أساس للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية .

(٢) أن صاحب الولاية فى هذا الدفاع عن القنال والمسئول عنه فى الأصل هو "الجيش المصرى" وأن القوات البريطانية تعاونه فى مهمة الدفاع .

(٣) إن هذا التعاون لا يمكن يكسب صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ولا حيلة لنا بعد هذه المبادئ الصريحة فى أن نناقش من يتعسف فى القول بأن وجود تلك القوات معنى الاحتلال وهدم السيادة المصرية ؛ والقائلون بهذا قوم من النظريون يسيئون إلى مصر قبل أن يحسنوا إليها وهم من المقعدين الذين لم يبذلوا شيئا

إيجابيا في سبيل الوطن الذي باسمه يتمشدقون ويطاولون بأعناقهم الى هامة الزعماء الذين بذلوا من دمائهم ومن هنائهم ما بذلوا ، والذين تشهد لهم المنافي والمجالس والمعاقل وساحات المحاكمات بأنهم عرفوا ما صر قدرها الحق ، فأرادوا أن يسيروا بها في طريق المجد وأن يستقربها المقام في صف كبريات الدول بأذن الله وحوله وطوله .

وينحيل الى أن هؤلاء المقعدين من أبناء مصر الذين يحدبون ظاهرا عليها ولم يبدلوا مساعدة جدية أو غير جدية في الدفاع عنها وقت الشدة والمحنة بل ساروا في ركب كل عاد عليها هاتفين مصنفين — ينحيل الى أن هؤلاء ليسوا من سكان مصر وأنهم يقيمون في واد غير الذي تقيم فيه .

إنهم ليعلمون علم اليقين أن عهود المسرفين والسذج من ولاية مصر والاحتلال البريطاني قد أضعفت البلاد من بعد قوة ، وجعلتها مستضعفة هزيلة ولا ذنب لها في هذا كله .

وأن حقوق الأمم لا تعرف الغش أو المواراة . فإذا ما سلمنا ، أيها المقعدون من المصريين أن مصر صارت كأعظم دولة في العالم — وهو ما نرجوه وما نتمناه — وأن أخرجندى بريطاني أخذ حقيقته على كتفيه وانطلق الى بلاده طائرا وخلا الجو من شبح الانجليز ، هل ترى مصر قادرة على أن تدفع عن نفسها أى اعتداء بعد الذى أصابها من ضعف وهزال في المال والرجال بسبب ضغط الانجليز وجبروتهم طوال أيام الاحتلال ، وقد بلغت أكثر من نصف قرن؟ هل في جيشها قوة؟ هل لدى هذا الجيش عدة صالحة من سلاح أو طيران؟ كلا أيها السادة كما أتم بحق تعلمون ولكنكم فيه تمارون وتكابرون . ولقد دعاني كل ذلك الى أن أبحث الأمر بحثا عمليا علميا لا سياسيا فنقبت في الكتب الحربية الافرنجية لأعلم مركزنا الحربي على حقيقته من هذه النواحي ومدى الخطر الذي يصوره الانجليز من ناحية قنال السويس — وإن كنت على يقين من أمره — فوجدت أن تلك المؤلفات قد أفاضت في أهمية هذا القنال وخطورته بالنسبة لانجلترا ومصر معا .

نعم إن انجلترا هي الهدف الأول والأهم في كل اعتداء قد يفكر فيه على قنال السويس ؛ ولكننا يجب أن لا ننسى أن مصر قد يطمع طامع شخص فيها .

وإن أول واجب في عنق الزعماء الأمناء أن يردوا مصر الى أهلها سليمة قوية غير مستضعفة ، لا أن يغالوا في قدرتها وكفايتها كما غالى بعض الناس من قبل في قوة الحبشة وقدرتها — وإن

كانت قد استبسلت حقا في الدفاع عن مكانها واستماتت في سبيله — وإن من يرجع إلى المؤلفات الحربية التي تتحدث عنها يجد أنها أفردت لканал السويس وطريقة الدفاع عنه من الوجهة الحربية أبوابا مسهبية خاصة . مثال ذلك كتاب (Imperial Military Geography) لمؤلفه مستر (Cole) ص ٢٤٤ — ٢٤٨ وقد ردد "كتاب الجغرافية العسكرية" السابق الإشارة إليه ذلك كله في ص ٧٣ وما بعدها .

ولنبحث الآن فيما إذا كان لما نص عليه في المعاهدة من مرابطة قوات انجليزية بجوار القنال لمعاونة الجيش الوطني في الدفاع عنه مثيل في معاهدات أخرى أم لا ؟

وقد يظن لأول وهلة أن ليس لهذا الموضوع نظير في معاهدات العالم أجمع، ولكن من يرجع إلى هذه المعاهدات يمكنه أن يخرج بأمثلة عديدة على ما يشبه الحالة التي نتكلم عليها بل على ما هو أدهى وأمر، وعلى ما يهدم الاستقلال من أساسه، وما هو بعيد عن الغرض الذي من أجله رضيت مصر بأقامة تلك القوات بجوار قنالها، وهأنذا قد أمكنني أن أغرق في مجلدات ضخمة تجمع بين دفتيها مئات المعاهدات الدولية وأعني بها (Nouveau Recueil de Traités) بما فيها مجموعات دي مارتنس (De Martens)، وقد عني بجمع ذلك كله (Heinrich Triepel) أستاذ القانون الدولي بجامعة برلين وأني أضيق الوقت آتي بالمثل الآتي :

عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع جمهورية بناما في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ قبلت الأخيرة بمقتضى المادة الأولى منها أن تعطى للأولى قطعة كبيرة من أرضها يبلغ عرضها عشرة أميال يدخل في نطاقها عدة مدن وموانئ من مدنها وموانئها، ونص في المادة الثانية منها أن القصد من الاستيلاء على تلك المنطقة : (أولا) لإدارة وإحتلال (Occupation) ورقابة الأراضي التي تغمرها مياه بحيرة (Gatun) وجميع شواطئها إلى ارتفاع ١٠٠ قدم من ارتفاع سطح البحر وكذا جميع جزرها .

(ثانيا) إدارة وإحتلال (Occupation) ورقابة أشباه الجزر الكائنة في تلك المنطقة واتفق على تعيين ذلك كله وتحديد في اتفاق خاص بمعرفة ممثلين من قبل جمهورية بناما .

وحددت المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة ما بين بناما ومنطقة القنال من حدود ثابتة فصلتها تفصيلا موضحا بخريطة مرافقة لها وتعهدت فيها حكومة بناما بأن يكون الطريق الموصل

بين مكتب بريد "أنكون" وصيدلية "تيفولى" والذي يربط طريق تيفولى بباقي الطرق الموصلة الى "بلبوا" مفتوحا كما هو الآن ، على أن تتولى حكومة بناما صيانتته وجعله صالحا للاستعمال ... الخ . وصرح للولايات المتحدة بأن تنشئ مراسى وأرصفة في الموانى الواقعة في تلك المنطقة، وفرضت المادة الثامنة على ممثلى منطقة القنال تمهيد طريق (Sabanas) أو أى جزء منه يكون غير ممهد وعلى ممثلى الجمهورية مثل ذلك بمصاريف من قبلهم، وقررت المادة التاسعة بأن جمهورية بناما لا تنشئ ولا تسمح بإنشاء أى طرق حديدية تمر بالطريق سالف الذكر المبين في المادة السابعة أو بما يجاوره إلا بناء على اتفاق متبادل بين الحكومتين وحتت المادة العاشرة من المعاهدة المذكورة العجب العجاب فقد أجزلت الولايات المتحدة بمالها من الحقوق المبينة بالمادتين الثانية والثالثة من المعاهدة أن تدخل أو تستخدم أو تحتل أو تحكم كل أو جزء من أراضى ساباناس (Sabanas) أو أى إقليم آخر ينتقل الى جمهورية بناما وكذلك أن تحافظ على سلامة القنال والقنوات المتفرعة منه ... الخ.

وقد يظن القارئ لهذه الشروط القاسية أن بناما هذه إما أن تكون مستعمرة تابعة للولايات المتحدة أو أن تكون خارجة من حرب منهزمة فيها شر هزيمة .

والحقيقة أن لا هذا ولا ذاك فبناما هذه جمهورية مستقلة واعترفت الولايات المتحدة نفسها باستقلالها في سنة ١٩٠٣ على أثر انفصالها من جمهورية كولومبيا^(٢) .

وما دمتنا نتحدث عن أغراض القوات البريطانية في مراسطتها بجوار قنال السويس يحسن بنا لفت النظر الى وجوب قصر مهمتها على معاونة القوات المصرية في الدفاع عن قنال السويس ليس إلا، فلا تجعل من وجودها هناك قاعدة حربية بريطانية يمكن بها مهاجمة ثورة في فلسطين أو غيرها من البلاد مثلاً، فانها ان فعلت ذلك تكون قد تجاوزت حدود ما خصت به وتكون ناكثة لعهدا .

وقد اتضح مما مر أنه منصوص صراحة في المادة الثامنة من المعاهدة أن وجود تلك القوات بجوار القنال لا يفهم منه احتلال بأى حال من الأحوال، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وقد روعيت هذه القاعدة الأساسية عند وضع الامتيازات

(١) تراجع مجموعة المعاهدات المشار إليها آنفاً ، السلسلة الثالثة الجزء التاسع صحيفة ٤ — ١٩

(٢) كتاب "القانون الدولى العام" لعلى ماهر باشا صحيفة ١٥٣

الخاصة بتلك القوات ففيل فى الفقرة الخامسة من الاتفاق الخاص المتعلق بهذه الامتيازات ما يأتى :

” من غير مساس بكون المعسكرات البريطانية أرضا مصرية تعد المعسكرات المذكورة حى ، ولا تكون خاضعة إلا لرقابة السلطة البريطانية وحدها وسيطرتها دون غيرها “ .
وهذا طبيعى لأن تلك المعسكرات مفروض فيها التوقيت وانها أنشئت لأغراض خاصة فكان حسنا النص على مصرية الأرض حتى لا يفهم أن بناءها قد مس سيادة مصر عليها أو أنها صارت بعد هذا البناء حرما انجليزيا .

كذلك عنى هذا الاتفاق بتنظيم الحالات التى تنشأ عن ارتكاب جرائم فى حدود المناطق التى ستوجد فيها القوات البريطانية وهى مسائل تفصيلية يمكن الرجوع إليها فى ذلك الاتفاق الخاص .

الفصل السابع

شئون الطيران

تناولت الفقرات ١١ - ١٦ الكلام على شئون الطيران وتنظيمها وهى نتلخص فيما يلى :
(أولا) تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو منها إلا ما كان مقصودا به عبور القنال عن طريق القنطرة . واتفق على أن هذا الحكم لا يسرى على قوات الدولتين المتعاقدين ، ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة (كشركة مصر للطيران مثلا) ولا على هيئات الطيران التابعة تبعية حقيقية لأى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية كأن تستأجرها الحكومة المصرية أو تستعيرها مثلا ” الفقرة ١١ “ .

وهذا المنع يمتشى مع ما قترته معاهدة الطيران الدولية المبرمة فى أكتوبر سنة ١٩١٩ بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واثنتى عشرة دولة أخرى لتنظيم الملاحة الجوية الدولية وقت السلم وقد قترت فى المادة الأولى والثانية منها حق السيادة المطلقة لكل دولة على

طبقات الجو الواقعة فوق إقليمها كما أن المادة الثالثة منها تبيح للدولة أن تمنع الطيران إطلاقاً فوق مناطق معينة لأسباب حربية أو بقصد تأمين الدولة على سلامتها وقد أشير فيها الى وجوب أن يكون المنع عاماً على سفن الدول الأجنبية الهوائية وعلى سفن أهالى الدولة ذاتها .

ويلاحظ أنه قد استثنى من حالة المنع القوات الجوية لكل من الدولتين المتعاقدين وهيئات الطيران المصرية الصميمة وما تستخدمه الحكومة المصرية من طائرات الأمم التابعة للدولة البريطانية، ولهذا الاستثناء حكمته وضرورته وهو أوفق من المنع المطلق .

أما الحكمة في منع ما عدا ما تقدم من الطيران فوق هذه المنطقة فلأن هذه المنطقة تعتبر في الواقع استحكاماً وتحصيناً لقنال السويس فإذا أبيع التحليق فوقها استطاعت الطائرات المحلقات أن تتعرف سر هذا المكان وتكشفه بل تستطيع — اذا كانت خائنة — أن تغدده وتوقع الضرر به .

على أنه مما يلفت النظر ويوجب إبرازه في هذا الموضوع هو حرص المعاهدة على تخصيص وإظهار حق مصر الطبيعي في هوائها فهي التي من حقها أن تقرر حرية الملاحة الهوائية فوق أراضيها وهي صاحبة الحق في منع ما تشاء من الطائرات .

وكان المشروع البريطاني الذي قدمه سير أوستن تشمبرلن أول أساس للقاعدة التي قررتها الفقرة الحادية عشرة من ملحقات المادة الثامنة بخصوص حق الحكومة المصرية في منع الطيران على منطقة خاصة من قنال السويس فقد جاء في ملحقه ما يأتي :

”تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأرض عرضها عشرون كيلومتراً على كل من جانبي قناة السويس ما لم يقرر الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها“ .

وقد أبدى المغفور له ثروت باشا على هذا النص ملاحظته الآتية :

”لا أدري اذا كان مثل هذا المنع تقضى به الضرورة أم تسوغه المصلحة وقد يكون من الممكن اعتبار شريط من الأرض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطائرات ؛ ولكنه لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القنال

دون الاضرار بحرية المواصلات بين القطر المصري وآسيا ، وهل قدر أن هذا المنع يتناول الطائرات التابعة لشركة "أمبريال" كما يتناول كل طائرة مصرية ؟ وما هي هذه الاتفاقات القائمة التي تشير اليها هذه الفقرة" (الوثيقة رقم ٣) ، ولكن رد الحكومة البريطانية لم يتناول هذه الاستيضاحات . على أن ما كان يتخوف منه ثروت باشا من أن هذا المنع يلحق الضرر بحرية المواصلات بين مصر وآسيا قد أزيل بمقتضى هذه المعاهدة التي استثنت من المنع الطائرات التي تقصد العبور من الشرق الى الغرب أو بالعكس ، فقد خصصت لذلك ممرا عند القنطرة ، وأعتقد أن تحديد هذا العرض راجع الى تمكين الطائرات السائرة في اتجاهات متضادة من التحليق وإلى الأمان من الصدام .

أما انه كيف يعرف قصد الطائرات عند عبورها القنال واذا كان يقتصر على العبور فقط أم يتناول غرضاً آخر فان تقديره متروك لقسم الطيران المختص — وهو الآن وزارة المواصلات — لأنه من المعروف أن كل طائرة يجب طبقاً للنظام العام أن تخطر الدولة التي تمر بأرضها قبل قدومها ، وبهذا تستطيع الحكومة تقدير الظروف وملايساتها وتعرف قصد الطائرة الحقيقي في رغبتها في اجتياز القنال . ولم يخرج ما جاء في مقترحات سنة ١٩٢٩ مفاوضات سنة ١٩٣٠ عن المبدأ الذي تقرر في مشروع تشمبرلين والذي أصلحت المعاهدة الحالية. ما كان فيه من نقص وما أثار بخصوصه نقد ثروت باشا .

(ثانياً) تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في الطيران بقصد التدريب عند الضرورة على أن يكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية (فقرة ١٣) وما دامت هذه الفقرة تذكر في نصها كلمة "القوات الجوية" فانها تنصرف بلا شك على "الطائرات الحربية" وهذه قد قررت عنها معاهدة الطيران سالفة الذكر بأنه غير جائز لها التحليق فوق إقليم دولة أجنبية أو النزول فيه إلا اذا كان لديها تصريح خاص بذلك . والمقصود بهذا التصريح في المعاهدة المذكورة أن كل طائرة حربية تريد التحليق فوق أرض دولة غير دولتها أن تستصدر من حكومة هذه الدولة ترخيصاً خاصاً بالمرور . ولكن الفقرة سالفة الذكر تعتبر تصريحاً عاماً بمرور طائرات الدولتين المتعاقدين فوق أرض كل منهما ولا يستلزم الأمر إلا مجرد اخطار باعتزام المرور وذلك من باب التنظيم والتيسير .

وتقضى المعاهدة المذكورة أيضا بأنه يترتب على هذا التصريح إعفاء تلك الطائرات من القضاء المحلى .

وعلى أى حال فقد نصت المادة الرابعة من الاتفاق الخاص بامتيازات القوات البريطانية القضائية والمالية على أن لا يعامل أحد من القوات البريطانية^(١) بمقتضى القانون الجنائى للحاكم المصرية ولا القانون المدنى لهذه المحاكم فى أى أمر ناشئ عن أداء واجباته الرسمية إلى آخر ما جاء بهذه المادة .

وإننى لا أفهم معنى لأن تحدد الفقرة الثانية من ملحقات المادة الثامنة من المعاهدة المنطقة التى "توزع" فيها القوات البريطانية فيما يتعلق "بالقوات الجوية" وقد ترك هذا التحديد فى ذهن القارئ أن هذا "التوزيع" عام يشمل التدريب وغير التدريب ولكن الفقرة الثالثة عشرة من هذه الملحقات نفسها قفرت بنا إلى "جو" آخر هو جو القطر المصرى بأجمعه فجعلت للقوات الجوية الانجليزية حق التحليق فوق أراضى القطر كلها "لحسن تدريب القوات الجوية" كأن المنطقة التى تحددت آنفا والتى من طبيعتها أن تمتد إلى "الميادين الصالحة التى قد تنشأ شرق القنال (أى فى سيناء) لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات" لا تكفى للتدريب !! وقد أرادت المعاهدة أن تخفف من وقع هذا النص فأتت بمقدمة حسنة منمقة لتلخص فى أن الذى حدا بها إلى أن تأذن الحكومة المصرية للقوات البريطانية بالتحليق فوق أراضىها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا هو "أن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات البريطانية "الجوية" ثم أتت المعاهدة بعد ذلك بنص يقضى بأن يكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية سواء أكانت أراضى بريطانيا ذاتها أو مستعمراتها أو ممتلكاتها .

وأعتقد أن هذا النص جاء ترضية ليس إلا لأن سياق الفقرة يدل من مقدماتها على أن المقصود بها تيسير الأمر على القوات البريطانية الجوية فى التحليق فى سماء مصر . وكان أخرى بهذه القوات البريطانية أن تأخذ من ممتلكاتها — خصوصا ما كان قريبا منها — ميدانا للتدريب ، ما دامت قد تفضلت بجعلت ميادينها السحيقة النائية عن مصر ميادين لتدريب القوات المصرية الجوية !!

(١) بينت المادة الأولى مدى مدلول عبارة «القوات البريطانية» ويدخل ضمنها «القوات الجوية» .

إذن نخشى أن يكون "التدريب" وسيلة تستر غرضاً آخر هو في اعتقادي ضرب رقابة جوية عامة على القطر المصرى ضد الطائرات الأجنبية التي قد تحلق في سماء مصر !
ولكن للحكومة المصرية حق الاعتراض على هذا التحليق بلا شك إذا تبين لها أن الأمر فيه ليس تدريباً بل أن هناك غرضاً آخر منه .

والظاهر أن ذلك قد حدا بالمفاوضين المصريين الى أن يحصل الاتفاق بينهم وبين المفاوضين الانجليز من باب الاستيثاق على أن ينص في البند العاشر من المحضر الأول المتفق عليه على أن "من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك (!) " .

والذى يؤكد أن القصد من إيراد حق القوات المصرية الجوية في أن تعامل في الأراضي البريطانية مثل معاملتنا لقواتها في مصر هو للترضية فقط وأن التدريب البريطانى قصد به أن يكون على مقربة من معسكرات الطيران القائمة بجوار القنال وعلى الأخص بمدرسة الطيران البريطانية بأبى صوير ولكن حال مصر على خلاف في ذلك فليس لها أرض بريطانية ناقة ولا جمل ! !
(ثالثاً) تهى الحكومة المصرية وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية وأن تحقق أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً لحاجة المحالفة ، والجزء الأول من هذه الفقرة لا ضير فيه لأن ما يقضى به عام لصالح مصر قبل أن يكون لصالح إنجلترا لأنه لم ينحصر انتفاع قرة دون قوة بما يقضى به هذا الجزء . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المطارات المصرية قائمة وممهدة ولا ضرر من أن يدخلها تحسين أو إصلاح . أما الجزء الأخير من تلك الفقرة والذى يقضى بالزام الحكومة المصرية بأن تنشئ مهابط أو مراسى إضافية غير الموجودة الآن بناء على أى طلب من القوات البريطانية ، أى لا مرد لهذا الطلب إطلاقاً وأنه يجب أن تسارع الحكومة المصرية إلى القيام بإنشاء تلك المراسى "البرية والبحرية" في المكان الذى تشاؤه القوات البريطانية وحدها دون محاسب

(١) المقصود بالمنازل الأمكنة التى تسهل على الطائرات النزول فيها (Landing Grounds) . وكنت أفضل تسميتها «مهابط» .

أو مراجع ! غير أن الشطر الأخير من هذا الجزء ينص على قيد نرجو أن يرعى انتباه الحكومة المصرية عند التنفيذ وهو " أن تكون هذه المراسى أو المهابط قد دلت التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجة المحالفة " فان هذه العبارة تخرج الحكومة المصرية من نطاق الالتزام الذى فهم صراحة من النص سالف الذكر .

(رابعاً) تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية فى استخدام مهابط الطائرات البرية ومراسى الطائرات البحرية سالفة الذكر وفى إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى القوة منها لخزنها فى مكان تقام عليها لهذا الغرض وفى القيام فى أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات (فقرة ١٥) . وكذلك تمنح كل حكومة من حكومات الدولتين المتعاقدين جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى قوات وطائرات ومهمات كل منهما من وإلى مهابط الطائرات البحرية أو القواعد الجوية فى الدولة الأخرى (فقرة ١٦) وهذا كله تفريع من الأحوال التى سبق أن أوضحناها . ويقابل ذلك فى أساسه ما ورد فى مقترحات سنة ١٩٢٩ (البند ٣ من ملحق المادة ٩ من تلك المقترحات) .

أما النص المقابل للموضوع الذى نتحدث عنه فى سنة ١٩٣٠ فقد جعل هذه التسهيلات منصبة على المطارات الموجودة فى منطقة القنال فقط (صحيفة ١٠٢ و ١٥٣ من مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية فى سنة ١٩٣٠) .

الفصل الثامن

امتيازات القوات البريطانية

نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه " يحدّد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما نتمتع به من إعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى تكون موجودة بمصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة " . وقد صدر الاتفاق المشار إليه فعلاً وتوقع عليه من الحكومتين المتعاقدين ويشمل تفصيلات جزئية يمكن لمن يهمله أمرها أن يرجع إليها . وكل ما يهمننا بيانه الآن الأسس التى قام عليها هذا الاتفاق .

وأول أساس يجب الإشارة إليه أن المادة السادسة من هذا الاتفاق يقرّرها طبعيا لمصر خوفا من أن يتسرب إليه شك، فقد ذكرت المادة المذكورة أن المعسكرات البريطانية تعتبر "أرضا مصرية" وإن كانت هذه المعسكرات ذاتها تحت رقابة أصحابها وهو ما لا غبار عليه. والأساس الثاني في هذا الاتفاق أنه جعل أفراد تلك القوات عموما خاضعين - فيما عدا كل أمر ناشئ عن أداء واجباتهم الرسمية - للمحاكم المصرية العادية مع مراعاة إجراءات خاصة. وطبيعى استثناء الأمور الناشئة عن أداء الواجبات الرسمية لأنها تكون خاضعة في مثل هذه الحالة للمحاكمة العسكرية البريطانية طبعاً.

وهذه الإجراءات الخاصة التي أشرنا إليها الآن تفيد: "أنه في حالة اتخاذ إجراءات مدنية (وأعتقد أنه يقصد بذلك إجراءات غير عسكرية) ضد أى واحد من القوات البريطانية أمام محكمة مصرية يخطر سفير جلالته بالأجراءات ولا تتخذ إجراءات أخرى قبل مضي واحد وعشرين يوماً من تاريخ الاخطار. وتمتد هذه الفترة إذا ذكر سفير جلالته أن إتمام التحقيقات اللازمة لم يتيسر في خلال هذه المدة. وبعد تصريح جلالته للمحكمة بأن الإجراءات نشأت عن أداء واجبات رسمية دليلاً قاطعاً على صحة ذلك".

وهذه ضمانة معقولة حتى لا يحاكم فرد من القوات العسكرية البريطانية عن أمر عسكرى قد لا تدركه المحاكم المدنية حق الادراك. وكذلك معقول تصديق السفير بقوله لمركزه الذى لا يصح رسمياً أن يوضع موضع الكاذب فيه.

والأساس الثالث الذى بنى الاتفاق عليه هو أنه فرض على الحكومة البريطانية وجوب مشاورة الحكومة فيما يتعلق بالتنقلات الكبيرة من الجند والمستودعات أو السكك الحديدية... الخ والأساس الرابع ينحصر في تعديل الاتفاق طبقاً للتعديلات التى تدخل على التعريفات الجمركية... الخ. الخ.

ويوجد عدا ذلك أسس كثيرة يستدعى بحثها وقتاً طويلاً ربما عدنا إليه. والأحسن في هذا الاتفاق تناوله بالدقة ما لتكلف كل حكومة من الحكومتين المتعاقبتين وما تقوم به.

وقد لاحظنا أنه في جلسة ٨ يونية سنة ١٩٢٤ يجلس النواب أن الأستاذ محمد كامل حسن الأسيوطى وجه سؤالاً أثناء نظر الميزانية عما إذا كان يدخل ضمن مبلغ الـ ١٠,٩٣٠,٠٠٠

المقترزة لايرادات الجمارك الرسوم التى تؤخذ على واردات الجيش البريطانى أم لا...! فأجاب وكيل المالية على ذلك بقوله : " هناك اتفاق مؤقت يعنى الجيش البريطانى من دفع رسوم على وارداته وهو عقد اتفاق بين الحكومة والجيش ، والحكومة المصرية تبحث الآن فى أمره " وقد أبدى الأستاذ الأسيوطى رغبة فى أن تعنى الوزارة بالنظر فى إلغاء إعفاء الجيش البريطانى من الرسوم الجمركية ووافق المجلس على هذه الرغبة . وقد أرسلت إلى وزارة المالية فى طلب صورة من هذا الاتفاق فوردت لى أخيرا ، كذلك وردت لى من وزارة المواصلات مجموعة الشروط الأساسية وفئات الأجور لمنقولات قوات الجيوش البريطانية فى القطر المصرى بقطارات البضائع والركاب على خطوط سكك حديد الحكومة المصرية . وهذا الاتفاق وتلك المجموعة سيكونان بطبيعة الحال خاضعين لحكم المادة الرابعة عشرة من المعاهدة أو على الأقل يجب التوفيق بينهما وبين الاتفاق الخاص بامتياز القوات البريطانية والملحق بالمعاهدة .

وقد يكون من المفيد أن نثبت هنا قيمة ما أعفى منه الجيش البريطانى من الرسوم الجمركية منذ الاتفاق المؤقت المشار إليه آنفا لغاية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وهى :

السنة	القيمة	الرسوم	السنة	القيمة	الرسوم
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
١٩٢٩	٤٥٧٣٩١	١٠٨٧٥٣	١٩٢١	٤٧٣٤٤٩	٦٧٧٢٧
١٩٣٠	٣٣٧٥٦٨	١١٣٩٣٤	١٩٢٢	٦٥٠٦٥٠	٩٩١٣٨
١٩٣١	٢٨٧٤٩٩	١١٣٣١٥	١٩٢٣	٧١٧٧٩١	٩٥١٤٣
١٩٣٢	٢٧٠٤٧١	١٢٥٤٦٢	١٩٢٤	٦٦٥٧٨٤	٩٣٥١٠
١٩٣٣	٣٢٩٧٧٣	١٣٢٣٧١	١٩٢٥	٨٣٢٠٣٧	١٠٨٥٣٥
١٩٣٤	٢٨٩٦٦٧	١٢٣٣٢٠	١٩٢٦	٧٩٧٦٣٢	١١٢٧٩٦
١٩٣٥	٥٧٤١٤٣	٢٣٤٧٩٩	١٩٢٧	٤٠٤٦٩٩	٧٨٣٧٥
	٧٢٠٣٩٧٦	١٦٧٨٩٨٤	١٩٢٨	١١٥٤٢٢	٧١٨٠٦

ويلاحظ أن الرسوم والقيم الموضحة آنفا هي عن المأكولات والأدخنة المستوردة بمعرفة السلطة العسكرية البريطانية وإدارة الكانتينات للجيش البريطاني وكذا الأمتعة والأثاث الواردة برسم ضباط وعساكر وأندية الجيش ، أما ما تستورده السلطة المذكورة من المهمات والبضائع والمواد الحربية الخ فهذه لا يمكن تقدير الرسوم المستحقة عليها إذ أوجبت الاتفاقية المؤقتة على السلطة توضيح القيم عن المأكولات فقط دون البضائع الأخرى (ينظر الفقرة ٣ من البند ١ من القسم الأول من الاتفاقية) .

أما امتيازات القوات البريطانية في مصلحة البريد الآن فتتلخص في أنها تدفع للمصلحة المذكورة سنويا ٣٠ جنيها نظير ما ترسله إلى داخل القطر من المراسلات الرسمية العادية والمسجلة (بدون علم وصول) والطرود . أما ما عدا ذلك فيدفع عنه الرسم العادي .

وتدفع دار المندوب السامي لمصلحة البريد اشتراكا سنويا قدره ٣٠ جنيها مثلها في ذلك بكتفي سفارات الدول .

الفصل التاسع

رأى سعد فى النقطة العسكرية

أثار بعض الباحثين رأى سعد فى موضوع النقطة العسكرية فى مفاوضاته سنة ١٩٢٤ مع مستر رمزى ماكدونالد، وهو يتلخص فى أنه طلب أول ما طلب سحب كل القوات البريطانية من الأراضى المصرية واقترح وضع قنال السويس تحت حماية عصبة الأمم فلم يقبل الانجليز ذلك وانقطعت المفاوضات؛ وان لهذه المفاوضات ظروفًا يتبين القارىء مجموعها بين دفتى مضابط مجلس النواب وسبق أن ألمحنا فى ص ٢٠٧ وما بعدها الى التطورات والآراء المختلفة الخاصة بهذا الموضوع وقد تبين رأى سعد فى خلالها، ونزيد عليه الآن ما قاله سعد عنه فى خطبة ألقاها رحمه الله رحمة واسعة فى ٦ مايو سنة ١٩٢١

”ذهبت مع عدلى باشا الى وزارة المستعمرات وأردت ابداء ملاحظاتي فقلت عن النقطة العسكرية إنها صعبة ولا يمكننا قبولها وبما أنكم حلفاؤنا فبحكم المحالفة نضع على القنال جيوشا منا واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف فنضع بدلها من عندنا عشرة واذا كنتم تريدون عشرة فنضع عشرين من رجالنا بمصاريف من عندنا فلم يقبل (أى لورد ملتر) .

فقلت : نضع عساكر من عندنا ويكون لهم ضباط من عندكم فلم يقبل وقال : نريد أن نكون ضيوفكم .

فقلت : على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سينا مكان واسع جدا نصير ادارته لكم للذة التى تشاءونها .

فاجاب : لا نريد أيضا فعندنا منها الكثير وانا نريد شيئا آخر .

فقلت : ”نأسف فان هذا هو الذى لا نرضاه“ .

وهذا الذى أبداه سعد زغلول أبداه بافاضة مصطفى النحاس فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ كما ألمحنا الى ذلك من قبل ولكن المفروض أن المفاوضات يقرر الظروف ويوازن بين ما يأخذ وما يعطى — وهذه كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مفاوضاته كما قلنا آنفا —

وها هو ذا قد مضى على رأى سعد الخاص بحماية القنال بواسطة عصبة الأمم أنى عشر عاما تغيرت في خلالها الظروف الدولية وكان في ختامها ضياع الحبشة المستقلة العزيزة الجانب وقد صارت عصبة الأمم في هذه الأيام في مهبط الرياح .

وعلى أى حال فان مشروع الوفد الذى قدمه المغفور له سعد زغلول الى ملنر في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ والذى وافق عليه الوفد المصرى وقتئذ بالاجماع قريب الشبه بما ورد في المادة الثامنة من المعاهدة الحالية الا في بعض فوارق منها أن تكون النقطة العسكرية على الشاطئ الأسيوى لقنال السويس وسواء لدينا في الواقع الشاطئ الشرقى أو الشاطئ الغربى لأن كليهما في أرض مصر العزيزة بل أن هذا الشاطئ الأسيوى يمتد شرقا الى حدود فلسطين وفي جميع أنحاء شبه جزيرة سينا وهى أرض مصرية صميمية .

وأعتقد أن في هذا القدر ما يكفى .

الفصل العاشر

الشكايات الانجليزية الحالية

رغبنا في حصر الشكايات البريطانية الحالية تكمة للبحث فأرسلنا في طلب بيان ذلك الى وزارة الحربية ولما تأخرت علينا في الإجابة استعلمنا عن هذا الموضوع من دار المندوب السامى فأتانا الرد مصحوبا بدليل رسمى يباع في المكاتب ، وكما قد حصلنا عليه من قبل ، وبعد ذلك ورد لنا دليل آخر مثله من وزارة الحربية ، ولعل ذلك يكون من توارد المواطنين ! وعلى أى حال فانه ثابت من الصفحات ٨ - ٣٧ منه بيان المنشآت البريطانية الحالية الضاربة في طول البلاد وعرضها وقد أحضرنا بعض الخرائط المتعلقة بتلك الشكايات وأجرينا مساحاتها ولكننا رأينا العدول عن ذلك كله لأن القوات البريطانية شاغلة باحتلالها الحالى لجميع الأراضي المصرية لا الشكايات وحدها .

الباب الحادى عشر، فى الجيش المصرى

الفصل الأول تاريخ الجيش المصرى وبساته

إذا حدثنا المؤرخون بأن مصر قد سادت العالم حيناً من الدهر، فانه يجب أن يفهم من ذلك — بغير ما حاجة الى بحث فى بطون المؤلفات — أنه كان لها جيش منيع الجانب يتناسب مع عظمتها وسعة أملاكها، وذلك لأنه لا مجال لأن تقوم لأية دولة قائمة إلا إذا كان بجانبها ويحيط بها جيش جرار يؤيدها ويسند دعائمها .

وتاريخ الجيش المصرى ليس بخاف على أحد؛ فقد حدثنا عن سطوته وبساته مؤرخو الأجانب، قبل أن يحدثنا عنه أبناء مصر . فغزواته وفتوحه فى الشام واليونان والقرم والسودان والمكسيك قد انتشرت أخبارها وزاعت تفاصيلها وأسرارها، خصوصاً فى هذا العهد الأخير بفضل ما يخرج به سمو الأمير النشط الجليل عمر طوسون من حين الى آخر من كتب قيمة ألم فيها بأحوال الجيش المصرى وبأبناء انتصاره فى الماضى القريب الإسلام الكافى الوافى^(٢) .

(١) يراجع على سبيل المثال كتاب "مصر فى القرن التاسع عشر" لمؤلفه إدوار جحوان، وتعرىب الأستاذ محمد مسعود بناء على أمر سمو الأمير يوسف كمال — كذلك يراجع ما أثبتته المؤرخان الفرنسيان آميديه سكريه ولويز أوتريون فى الصفحتين ١٧٠ و ١٧١ من كتاب "مصر فى عهد إسماعيل" من أن المصرى جندى متفوق إذا ما أدير بيد ماهرة قوية، وأن الجندى المصرى قنوع صبور مطيع للأوامر بصير حذر وشجاع ... الخ .

(٢) تراجع كتب سموه الآتية :

- (أ) الجيش المصرى البرى والبحرى فى عهد محمد على باشا .
- (ب) الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم .
- (ج) بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك .
- (د) الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا .

وقد سار الجيش المصرى فى عهد "محمد على" على نمط الجيش الفرنسى ، وبلغ عدده فى أول حكمه عشرين ألفا من الجنود غير النظاميين الذين كان يطلق عليهم "باشبوزق" . وفى سنة ١٨٣٣ بلغ عدده ١٩٤.٣٢ وذلك طبقا لما جاء فى كتاب البارون بوالكونت . وفى سنة ١٨٣٩ أصبح عدده ٢٣٥٨٨٠ وفقا لما ورد فى كتاب "لمحة الى مصر" لمؤلفه الدكتور كلوت بك . وكان لمصر فى عهد "محمد على" أسطول أخذ يزيد ويقوى منذ سنة ١٨١٠ إلى سنة ١٨٤٣ حيث بلغ عدد مفرداته سنا وثلاثين قطعة ما بين سفن حربية وبوارج عظيمة^(١) .

ولما خشيت الدول تقدم محمد على بمصر الى مصافها ، عارضوه على نحو ما بيناه فى الصفحة ٢٨ وما بعدها من هذا الكتاب ، وكان من أثر ذلك إرسال تركيا فرمان بحق وراثه "محمد على" لحكومة مصر فى يونيه سنة ١٨٤١ ، وقد جاء فيه ما يأتى :

"ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند للحفاظة فى داخلية مصر ، ولا يجوز أن نتعدوا هذا العدد لأى سبب ما ؛ ولكن حيث إن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالى كسائر قوات المملكة العثمانية ، فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين" .

وأخذ الجيش المصرى فى الاضمحلال على إثر الاحتلال البريطانى لمصر دون أن يكون لمصر نفسها دخل فى هذا الاضمحلال ، وعمد الانجليز الى إضعافه والتسيطر عليه الى أن بلغ عدده فى الوقت الحاضر ١٢٦٥٠ من ذلك ١٢٠٥٠ من الجنود و ٦٠٠ من الضباط .

ولئن كان الجيش المصرى قد اضمحل فى عدده وعدده كأثر مباشر من آثار الاحتلال ، فإن روح العسكرية القوية لا تزال كما كانت ملازمة له .

(١) يراجع فى هذا كله الكتاب القيم "السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية" للاستاذ محمد عبد الله حسين النحاشى ، الجزء الثانى ، ص ٢٤٠ و ٢٤١

الفصل الثانى

مركز الجيش فى المعاهدة الحالية

لا نغالى إذا قلنا إن الجيش المصرى هو روح المعاهدة وسياجها ؛ فهو الذى بقوة ورقه يستطيع أن يحقق كل حسنة فى المعاهدة عند تنفيذها أو بعبارة أخرى هو الذى يدفع الانجليز الى الجلاء عن منطقة القنال التى بجوارها سيرا بطون ، وهو الذى يمكن - فى حالة تأخره لا قدر الله - أن يثبت أقدام الانجليز فى تلك المنطقة الى أجل غير معلوم ؛ ذلك لأن المادة الثامنة ذهبت الى أن بقاء القوات البريطانية بجوار القنال للتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عنه سيظل عشرين سنة الى أن يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها النامة .

فيستخلص من ذلك أن الجيش البريطانى سيبقى معسكرا فى منطقة القنال وسيكون له حق التدريب فى المناطق الأخرى التى بينها آنفا فى تلك المدة الى أن يقوى الجيش المصرى على الدفاع وحده عن القنال .

وإننى لا أعارض فى هذا المبدأ فى ذاته ، وإن كنت أعارض فى بعض تفاصيله ؛ ذلك لأننا نعرف حالة الجيش المصرى الآن ونعرف مدى قوته ومدى عدده ومدى التكاليف الملقاة على عاتقه فى فترة الانتقال الى العهد الجديد الذى نلتقاه مصر مستبشرة باسمه . فقد أراد الانجليز لهذا الجيش أن لا ينهض ولا يقوم وكان من سياستهم أن لا يطلقوا الحرية له فى سبيل الرقى حتى تكون مصر فى حاجة إليهم ، فزودوه بالقديم من الأسلحة التى أهمل استعمالها فى الجيوش الراقية ، وأغفلوا إمداده بالأسلحة الحديثة التى أصبح لا مفر للجيوش إطلاقا من استعمالها فى العصر الحاضر . ومن المؤلم أن الانجليز بعد أن عمدوا الى إضعاف جيشنا أخذوا يعيروننا فى مفاوضاتهم بأن جيشنا غير كفء لأن يتحمل مهمة الدفاع عن مصر ، ولتقل للقارئ مثلا من تهكماتهم عليه . فقد قال لورد كيرزون فى مفاوضات سنة ١٩٢١ ما يأتى : " وأذكر لأول مرة هبطت فيها مصر أنى رأيت منظرا غريبا ، فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية وكان أهلهم من ورائهم يبكون ويصرخون - أولئك الذين سينظمون فى سلك الجيش ويطالبون بالدفاع عن بلدهم يشيعون بالبكاء والويل " (ص ٥٥ من مجموعة محاضر تلك المفاوضات) .

إذن لا ذنب لمصر فى أن تتسلم جيشها الآن هزىلا غير مزود بالقوى العصرية الحديثة .
لذلك كما مضطرين إلى التسليم بالأمر الواقع الذى لا دخل لنا ولا ذنب لمصر فيه ، وكان
حتما ونحن فى فترة الانتقال أن تقبل معاونة القوات البريطانية لجيشنا فى الدفاع عن القنال
وحرية الملاحة فيه ، لأنه يجب تقدير احتمال اعتداء دول مزودة بالأسلحة الحديثة والأدوات
المهلكة على بلادنا ، فمن البلاء أن نسلم باقتدار جيشنا الحالى على مواجهة هذا الاعتداء بما يجب
من الدفاع .

ولكن إلى متى يكون جيشنا غير قادر على الدفاع وحده عن القنال ؟

هذه فى الواقع مسألة تقديرية قد ننتهى منها إلى أن جيش مصر الحديث يمكن أن يبلغ
شأوالجيوش الأوروبية الحديثة فى وقت قليل من الزمن ، وذلك كما حدث فى تركيا بعد انقضاء
الحرب العظمى ، وقد تطول المدة التى يصير فيها الجيش المصرى قويا منيعا كأمثاله
فى الدول الأخرى .

لذلك كان يجب أن تكون المدة التى ترك لمصر حق تقوية جيشها فيها أقصر من المدة التى
وردت فى المادة الثامنة من المعاهدة وهى عشرون سنة كاملة .

ولكن هل يستفاد من ذلك أن هذا الحكم — حكم بقاء القوات البريطانية عشرين سنة
مرابطة بجوار القنال — نهائى لا مفتر من الخروج منه ؟

كلا ! فان الجيش المصرى يستطيع أن يقوى على الدفاع وحده عن القنال فى منتصف
المدة المحددة آنفا أو أقل من ذلك .

وفى هذه الحالة يحق لمصر أن تطلب إلى القوات البريطانية سلفة الذكر الجلاء عن
المناطق العسكرية فيها . وهى تعتمد فى ذلك على الفقرة الأخيرة من المادة السادسة العاشرة
من المعاهدة التى تنص على أنه ”فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة
يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها“ .

وبديهى أن إعادة النظر فى المعاهدة يمكن أن يشمل الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة منها
وهى الخاصة بمدة بقاء القوات البريطانية بجوار القنال .

وهذا يستلزم دورين قد يستغرقان وقتا طويلا كما سنبين ذلك فى الفصل الخاص
”بإعادة النظر فى المعاهدة“ فى الباب الأخير .

الفصل الثالث

البعثة العسكرية

بيننا فى الفصل السابق أن الموظفين الانجليز الملحقين الآن بالجيش المصرى سينسحبون منه ، ولكنا لا نتكر أن هذا الانسحاب قد يترك فراغا يجب أن يعمل له حساب وإن كنا نعلم علم اليقين أن من بين ضباطنا الكبار من هو أكثر كفاية ممن سيخرج من الضباط الانجليز من الجيش المصرى ؛ كذلك روعى تمشى جيشنا مع التعاليم الحربية الحديثة فاتفق فى الفقرة الثانية من المذكرة المصرية الثانية على ما يأتى :

”نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدرسين الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم ، فانها قد اعترمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للذة التى تراها ضرورية للغرض المذكور، وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعليم بالمملكة المتحدة، وأن تكفل لهم التدريب الملائم . ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى إيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها“ . ويؤخذ من هذا كله :

(١) أن الغرض من البعثة العسكرية أو إيفاد المصريين إلى معاهد إنجلترا هو استكمال تدريب الجيش المصرى ، وفى هذا محافظة على كرامة الجيش باعتباره مدرّبا ولكن المتعاقدين قصدا استكمال تدريبه لأن تدريبه لم يبلغ حد الكمال طبعاً .

(١) تشمل هذه المعاهد الكليات والمعاهد الحربية البريطانية (الفقرة ١١ من المحضر الأول المتفق عليه) . ولا ندرى إن كان المقصود من الفقرة الثانية من المذكرة الثانية من إيفاد من ترى الحكومة إيفاده من رجال جيشها للتعليم بالمملكة المتحدة هو أن يذهب المصريون مثلا إلى غير معاهد إنجلترا من البلاد الداخلة فى الامبراطورية البريطانية أم لا . واننا لا نوافق على التعليم فى غير المعاهد الانجليزية الحرة ، لأن التعليم فى غيرها مؤذ لكرامتنا .

(٢) أن الأمر اختيارى للحكومة المصرية عند ما ترى أن الحاجة ماسة إلى مدربين .
 (٣) أن الغرض من التدريب أو التعليم وحدة النظام بين الجيشين المتحالفين حتى يسهل التفاهم بينهما فى الحرب وسند كراهة من عدم الوحدة بين نظام الجيشين عند التكلم على وحدة الأسلحة بينهما .

(٤) أن البعثة مؤقتة وللمدة التى تراها الحكومة المصرية وحدها ، وليس بدعا الاستعانة ببعثة انجليزية لاستكمال تدريب الجيش المصرى ، فقد سبق " محمد على " أن استعان بالأجانب لترقية الجيش المصرى إذ عهد إلى الكولونيل سيف^(١) (Seves) الفرنسى الجنسية تنظيم الجيش المصرى .

كذلك سبقنا الى مثل هذا التدريب غيرنا من الأمم المستقلة ، فقد استعانت تركيا ببعثة ألمانية لتدريب جيشها كما استعانت اليونان ببعثة فرنسية لتدريب جيشها وبعثة انجليزية لتعليم بحريتها . ولم تأنف إنجلترا بعظمتها أن تستدعى بعض العبقريين من القواد الفرنسيين للتدريس بمدرسة الأركان حرب .

ويتبين من ذلك أن تبادل البعثات بين الدول المستقلة أمر مألوف وعادى لا مساس فيه بالكرامة أو الاستقلال ، وأن كل أمة تريد المزيد على أيدى من هم أبعد منها شأوا فى الفنون الحربية والبحرية لا تتردد فى الاستفادة من أمثال هذه البعثات أخذا بالآية الشريفة :
 ((وفوق كل ذى علم علم عليم)) .

على أنه يخشى أن لا تخلص البعثة فى أداء واجباتها وإمداد الجيش المصرى بالتطورات الحربية الحديثة من أنظمة ومخترعات ، ولكن الحكومة اليقظة يمكنها أن تشرف الاشراف الكامل على هذه البعثة وتضع لها البرامج الكفيلة بأداء مهمتها كما يجب . وقد سبق أن بينا فى باب تمثيل مصر السياسى أنه يجب أن يلحق بكل سفارة أو مفوضية مصرية ملاحق عسكرى يستطيع إمداد الحكومة المصرية بتطورات الحالات الدولية . وهنا يتضح شدة الحاجة إليه ، إذ يستطيع بجده ونشاطه أن يتبع ويتقصى التطورات والمخترعات والأنظمة الحربية الحديثة ويبعث بها لحكومته ليستطيع مراقبة البعثة المراقبة اللازمة والتأكد مما إذا كانت مخصصة فى أداء واجباتها أم لا .

(١) وقد اعتنق الدين الاسلامى بعد ذلك وسمى نفسه «سليمان الفرنساوى» وقد نال رتبة الباشوية فى سنة ١٨٣٤ وعين بعد ذلك رئيسا للجهادية المصرية وأقيم له تمثال فى أهم ميادين القاهرة وسمى الميدان باسمه .

ويجب أن تكون الحكومة المصرية حازمة كل الحزم في موضوع هذه البعثة فلا تستدعى ضابطا انجليزيا كان من قبل في خدمة الجيش لأن طابعه إزاء الضباط المصرى سيكون مائلا كما كان من قبل، وسيرى فيه هذا الضابط الرئيس الفعال كما كان من قبل . وإذا ما تسلط هذا الشعور على الضباط المصريين انعدم استقلال الجيش وضاعت هيئته .

ومما يسرنا تسجيله الآن أن الوزارة الحاضرة قد اعتزمت عدم الاستعانة في تلك البعثة بأى كان من الضباط الانجليز الذين كانوا في الجيش وانسحبوا منه بمقتضى المعاهدة الحالية .

وبديهي أن نفقات البعثة العسكرية على حساب الحكومة المصرية (الفقرة ١١ من المحضر الأول المتفق عليه) . أما تعليم المصريين من رجال الجيش المصرى في المعاهد الانجليزية فلا نص عليه ، وإمكاننا نرجح أن التعليم في تلك المعاهد خاضع لأنظمتها وأن النفقة الخاصة به يجب أن تكون على الحكومة المصرية دون الحاجة إلى نص في المعاهدة على ذلك .

ونعتقد أن نفقات البعثة سوف تكون باهظة لأن الاختيار قد يقع على مدربين من ذوى الدرجات العالية في الجيش البريطانى ومن مارسوا الفنون العسكرية وقتا طويلا .

ونأمل أن تقتصر مهمة هذه البعثة على التدريب وحده دون التدخل في شئون الادارة والجيش ، لأننا نعلم أن الحكومة المصرية كانت قد استحضرت محاضرين انحصرت مهمتهم في إلقاء دروس حربية على الضباط المصريين فانهى بهم ضعف بعض هؤلاء الضباط إلى اعتبار المحاضرين المذكورين رؤساء يديرون دفة الأمور وتكون كلتهم هى العليا .

فهذه الروح يجب أن تستبعد وأن يحس بعض ضعف النفوس من الضباط باستقلال الجيش ومصريته وكرامته .

ويلاحظ أن مشروع تشمبرلين النهائى قد حوى في أول فقرة من الملحق رقم ١ ما يأتى :
 " ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ في الجيش المصرى مدة العشر سنوات المشار إليها في المادة السابقة من المعاهدة بموظفين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن في وظائفهم الحالية وبالشروط المنصوص عليها في العقود المعمول بها " .

(١) هذا الموضوع كان في غنى عن النص عليه ولكنى أعتقد أن المفروض المصرى هو الذى حرص عليه حتى يرتفع كل معنى محتمل للتبعية .

وورد فى مقترحات سنة ١٩٢٩ عن الموظفين البريطانيين فى الجيش المصرى ما يأتى :
 ” تنتهى الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة
 ويسحب الضباط البريطانيون من القوات المصرية “ .

ويستفاد مما تقدم أن مشروع تشمبرلين كان ينص على بقاء هؤلاء الموظفين فى الجيش
 أصلاً عشر سنين وأن مقترحات محمد محمود - هندسن كانت ترمى إلى إلغاء اختصاص المفتش
 العام ومساعديه دون مناصبهم .

ولما قدم النحاس باشا مشروع الوفد الأول فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ رأى حذف المادة
 الثامنة من مقترحات سنة ١٩٢٩ من صلب المعاهدة مقرراً بدلها ” أن الحكومة المصرية ستطلب
 فى مذكرات يتبادلها الطرفان بعثة حربية بريطانية لمدة معينة لتعليم وتدريب الجيش المصرى “ .

الفصل الرابع

الموظفون البريطانيون فى الجيش المصرى

الأصل فى الجيش الحز أن لا ينتظم فى سلكه إلا من كان من صميم الوطن الذى يتبع له
 هذا الجيش ، ولذلك يحرم كثير من الجيوش على الأجانب الانخراط فى سلكها ، لأن العرق
 دساس ولا يمكن أن يدفع الانسان عن الوطن إلا إذا كان دم هذا الوطن يغلى فى شرايينه .
 وقد راعت المعاهدة هذه السنة الحسنة فنص فى الفقرة الأولى من المذكرة المصرية الثانية
 الملحقة بمواد المعاهدة على أن ” يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى
 وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له “ .

وهذه الفقرة صريحة فى استغناء الحكومة المصرية عن خدمات هؤلاء الانجليز حتى يعود
 للجيش طابعه المصرى الصرف . ولم ينص فى المعاهدة على موعد انسحاب الموظفين الانجليز
 سالفى الذكر . ولكنه من البديهي أن هذه الفقرة واجبة التنفيذ على إثر التصديق على المعاهدة
 وتبادلها بين الدولتين المتعاقدين .

والفقرة التى نحن بصدد الكلام عليها مطابقة حرفياً لما حصل الاتفاق عليه فى مفاوضات

سنة ١٩٣٠

وها نحن أولاء نأتى على أسماء الموظفين الانجليز الذين فى خدمة الجيش المصرى الان والذين سيستغنى عنهم وهم :

- | | | | |
|--------|---|--------|---|
| (١) | الفريق واتسون سبنكس المفتش العام . | (١٥) | اليمباشى سدى نورمان وبستر . |
| (٢) | اللواء ألويسيس فوربس مساعد المفتش العام . | (١٦) | » ستانلى جون ستكس . |
| (٣) | الميرالاي روبرت هنرى هاسلدين . | (١٧) | مستر لوتز مارتين . |
| (٤) | » فردريك وليم بيوشير . | (١٨) | مستر وليم كروستهيوت ماكينزن . |
| (٥) | » الفريد هاستنجز هامرسلى . | (١٩) | مستر دانييل هيربرت باترسون . |
| (٦) | » وليم إيرفينج فترجيرالد بول . | (٢٠) | مستر جورج وليم وادلى . |
| (٧) | » فيكتور هوبرت تيت . | (٢١) | الميرالاي دافيد جونسون والاس نائب مدير عام مصلحة الحدود . |
| (٨) | » تيلامين كارل لستر . | (٢٢) | الميرالاي كلود سكودا مورجارس . |
| (٩) | » المؤقت دافيد هاى ثوربورن . | (٢٣) | » أرثر وليم جرين . |
| (١٠) | القائم مقام جاك كوتل . | (٢٤) | » ليونارد هوراس تشارلس هاتون . |
| (١١) | » روبرت جيمس روزى . | (٢٥) | القائم مقام أرثر جون باتر . |
| (١٢) | » وليم بارالدوس روبنسون . | (٢٦) | اليمباشى برين ييشوب كينيث . |
| (١٣) | » فيلب والتر روبنسون كاي . | (٢٧) | » جوى ريمرطومسون . |
| (١٤) | » المؤقت جون فردريك جودرد . | | |

وذلك عدا ١٤ صف ضابط : منهم ٣ فى الجيش و ١١ فى الطيران .

وسيتوفر بخروج الموظفين الانجليز المذكورين فى السنة ١٩٥٢ ٤٠٦٥٢ جنيا و ١٨٠ مليا

ومفهوم مما تقدم أنه لا عبرة بالعقود المحتررة بين الحكومة المصرية وبين هؤلاء الموظفين الانجليز لأن النص الذى قضى بخروجهم من الجيش المصرى عام لم يمهل منهم من لا تزال له مدة خدمة بمقتضى عقد من العقود، وإنما قضى بانسحابهم جميعا سواء أكانت مدة خدمتهم لا تزال ممتدة أو قد قرب انتهاءها .

ولا ندرى ما إذا كان هؤلاء الموظفين سينسحبون على إثر تبادل التصديق على المعاهدة أم سينتظرون قدوم البعثة العسكرية، ولكنا نرجح بقاءهم حتى تحضر هذه البعثة وإن كنا نأمل تعجيل انسحابهم .

كذلك لا ندرى إن كانت نفقات البعثة المذكورة ستوازى المبلغ الذى يتكلفه الموظفون الانجليز سنويا أم ستزيد ، وأمر هذا كله رهن البحث التفصيلى الذى لا يمكن التكهن به الآن .

الفصل الخامس

وحدة الأسلحة

نص في الفقرة الثامنة من المذكرة الثانية سالفه الذكر على ما يأتى :

”يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون في العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك “ .

ولهذه الوحدة أهمية من الناحية العملية، فقد يفرغ المدد مؤقتا مثلا من جيش فى الحرب فإنه فى هذه الحالة يستطيع أخذ هذا المدد الملائم لأسلحته من جيش حليفه، وتتمثل الحكمة من هذه الوحدة فى تقرير رفعه قائد الجيش الفرنسى فى حرب المكسيك عن الأورطة السودانية المصرية التى ساهمت فيها، فقد ورد فيه أن الأورطة المذكورة ”كانت ذات ملابس حسنة وسلاح جيد وهيئة أنيقة واستعداد عسكري يثير إعجاب كل من يراها إلا أن سلاحها كان يختلف عن أسلحة الجنود الفرنسيين . فنجم عن ذلك مناعب وعراقيل من جهة الذخيرة فوزعت القيادة الفرنسية عليهم أسلحة فرنسية وأودعت أسلحتهم المخازن ثم أعادتها إليهم عند رجوعهم إلى مصر“^(١) .

ومن البديهي أن الاتفاق على وحدة الأسلحة لا يمنع مصر من حق طبيعى لها وهو صنع الذخيرة فى مصانع تنشأ داخل بلادها . وذلك لأنها منذ عهد بعيد كانت قد أنشأت المصانع العديدة لصنع الأسلحة والذخائر المختلفة^(٢) .

وقد اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب عند نظر مشروع الميزانية عن سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ على الحكومة أن تضع موضع العناية والدرس إعادة صناعة الأسلحة بأنواعها وملحقاتها إلى

(١) كتاب ”السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية“ للاستاذ محمد عبد الله حسين الحامى ، الجزء الأول، ص ٩٩

(٢) يراجع كتاب ”الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا“ لسمو الأمير الجليل عمر طوسون ص ٣٥ — ٣٨

مصر كما كانت فى العهد البعيد الماضى ، على أن يكون ذلك تدريجيا وبالقدر الذى تسمح به الظروف ، وقد وافق مجلس النواب على هذا الاقتراح بجلسته المنعقدة فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٦

ولا تعنى وحدة الأسلحة وحدة الملابس والمنتجات والمؤن التى تعوز الجيش بطبيعة الحال ، ولذلك نص فى الفقرة ١٣ من المحضر الأول المتفق عليه على " أنه يراد بكلمة «المعدات» الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الثانية كل المهمات التى يحسن بالقوات التى تعمل معا أن تتخذها من صنف واحد ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية " .

الفصل السادس

لمن قيادة جيشى الدولتين المتحالفتين ؟

القيادة منذ القدم مهمة شاقة ومسئولية ينوء بها العظيم من الرجال ولا يضطلع بها إلا الأفاضل منهم ولا يبلغ الغاية فيها إلا العبقريون من القواد ، والقيادة تحتاج إلى مران طويل وتعمق فى الدرس والتحصين للتاريخ العسكرى القديم والحديث مع الجهد المتواصل والرقى فى سلم القيادة درجة درجة ومرحلة مرحلة ثم فوق هذا الاستعداد الفطرى الكامن . كل هذه الأمور مجتمعة تخلق فى القائد الملكة العسكرية التى تجابه الصعاب وتحل المشكلات وتغلب على المضكلات فى المواقف الحرجة والخطر المحدق .

من كل ذلك نعلم أن الوصول الى درجة القائد العام يحتاج إلى فسحة فى السنين وبسطة فى العلم ، وإذا كان يكتفى فى القيادة فى الماضى بالدراية والمران على فنون الحرب ، فإن القيادة اليوم تحتاج إلى علم أوسع وتفكير أعمق بل تحتاج إلى إحاطة تامة بالحالة الاجتماعية والسياسية ، ولقد كانت فى الماضى تحشد الجيوش وحدها للقتال فأصبحت الآن تحشد الأمم بكل ما فيها وبكل ما تملك ويسخر كل شئ فى الدولة للحرب بمجرد إعلانها ، وهذا كله مما يضاعف مسئولية القيادة .

وقد كانت القيادة للحلفاء عند بدء الحرب العظمى مستقلة فى يد كل جيش ثم قسمت بين القادة بعد ذلك وفقا لمناطق معينة ثم رؤى بعد اشتداد هب الحرب أن من الأوفق توحيد

القيادة واتفق الحلفاء على أن يعهدوا بالقيادة إلى «فوش» الفرنسى، وأصبح القائد الانجليزى المشهور « هييج » يتلقى أوامره منه .

ومعلوم أنه فى حالة السلم يبقى لكل جيش من جيوش الدولتين المتحالفتين قائده مستقلا ؛ أما اذا قامت حرب فانى أستبعد أن تكون القيادة لمصر الناشئة الفتية ، ونرى مجابهة الحقائق بأن القيادة العليا ستكون للدولة الحليفة لأنها أقدر عليها ، ولأن الجيش المصرى سيكون فى دور التكوين ومشرفا على الكمال . ولا أعتقد أن القيادة الفعلية سوف تكون لمصر أثناء الحرب إلا فى الفترة بين الهجوم المفاجئ ووصول مدد الحليف ما لم يظهر بين ضباطنا كفاءات الحليف ويعترف لها بالتفوق .
وهذه مسألة سوف تحقّقها الأيام .

الفصل السابع

وسائل تحسين الجيش ورقبه

بينما فيما مضى أن الجيش المصرى هو روح المعاهدة وهو إذا استطاع وحده حماية الملاحة والدفاع عن القنال انجالت القوات البريطانية المرابطة بجواره ، لذلك كان لزاما وحتما على الحكومة المصرية أن تجعل الجيش فى أولى عناياتها بالمرافق المصرية ، ولقد تحدّثت مع ضباط عديدين من مختلف المشارب والسن والتجارب ومن أفراد الجيش العامل ومن كان منهم فى المعاش وتفضل بعضهم فأمدنى بتقاريره ، ولكننى وجدتني إزاء آراء متضاربة فى بعض النواحي ، ولكنهم أجمعوا على أن العناية الأولى يجب أن تكون لأسلحة الطيران ، وللسيارات ذات المدافع التى يمكن أن تتعقب الطائرات على أننا يمكن أن نلخص بعض هذه الآراء القيمة التى استقيناه من ضابط وطنى عظيم ، فقد رأى أن وسائل تحسين الجيش تنحصر فى تربيته العسكرية وتدريبه وتسليحه . وأنه فى حالة كحالة الجيش المصرى فاننا فى حاجة إلى السرعة فى إعدادة إعدادا سريعا باستكمال النقص فى تعليمه وتسليحه ، وأنه يجب إجراء ذلك بطريقة عملية والاستفادة من البعثة إلى أقصى حد ممكن ؛ ومن رأى هذا الضابط العظيم وجوب إنشاء مدارس للأسلحة الفنية كمدارس ضرب النار والاشارة الموجودة الآن كما يجب إنشاء أساس

(depot) لاورطة أو أورطتين بزيادة توفر لها كل المعدات الحديثة اللازمة في الهجوم ويصير تدريبها تدريبا كاملا تحت إشراف البعثة، وبعد أن تصبح نموذجا صالحا من جميع الوجوه يعتبر أساسا يؤتى بضباط الأورط جماعات جماعات إليه لتمضى كل جماعة مدة تدرب فيها في هذا الأساس تدريبا عمليا وإلقاء المحاضرات اللازمة عليهم وباستكمال مدة كل جماعة تعود لوحداتها لتطبيق ما تعلموه مع بذل العناية التامة في تدريب الصف ضباط، وفي هذه الأثناء تسلم القطعات بالأسلحة الحديثة ثم يعمل كورس "قائم بذاته" للضباط العظام للتدريب على القيادة العليا ووضع الخطط وتنفيذها وحل المسائل في التعبئة وسوق الجيش والتاريخ العسكرى. ورأى كذلك وجوب إنشاء مدرسة للطوبجية ومدرسة للاستحكام ومدرسة لتخريج الضباط الأركان حرب الذين سيكونون نواة القيادة في المستقبل ويقبل فيها الضباط من اليوزباشية والملازمين الممتازين جدا والذين تتوافر فيهم شروط مخصوصة بعد إجراء مسابقة لهم ويكونون قد أمضوا مدة في صفوف الجيش .

ومن الآراء التى ترامت الى سمعى فى بحث هذا الموضوع وجوب نشر الرياضة الحربية فى المدارس وتمارين الطلبة تمرينا حربيا أثناء العطلة ووجوب إلغاء النصوص الواردة فى قانون المعاشات العسكرية الخاصة بحالة الضباط الذين يصلون الى رتب معينة وهم فى سن خاصة الى المعاش لأن من بين هؤلاء من يمكنهم أن يؤدوا أكبر خدمة للجيش، ولا ذنب لهم إلا أن الأقدمية حائلة بينهم وبين الترقى الى رتب أعلى ووجوب تعديل قانون القرعة العسكرية وجعله متمشيا مع التطورات الدولية الحديثة .

ومن الآراء التى سمعتها من وزير وطنى عامل أنه يجب إعادة خط الدفاع الى ما كان عليه من قديم وأن تقام الطوابى المستحكمة الحديثة فى جميع الموانى والحدود المصرية والتى يراعى فى إنشائها الآن مقتضيات الطيران ورقه وتطوراته .

وأعتقد أن لا حاجة الى الاسترسال فى وجوه إصلاح الجيش لأن ذلك كله سيكون محل بحث ودرس طويلين من وزارة الحربية وإشراف البرلمان .

وعلى أى حال فإن الإصلاح سيكون وفقا لليزانية أو الاعتمادات . وفى اعتقادى الجازم أن الحكومة المصرية لن تضمن بأى مبلغ كان فى سبيل الجيش الذى سيكون عماد الاستقلال ودعامة السيادة، بل يجب على الشعب نفسه أن لا يضمن بماله فى سبيل الدفاع الوطنى إذا

طلب منه، فهذه سويسرا المحايدة التى لا خصومة بينها وبين أية دولة قد وافق برلمانها فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ بالاجماع على قانون جديد للدفاع الوطنى تضمن فيما يتضمنه من التدابير للتسلح تقوية الجيش وزيادة معداته الميكانيكية وتعزيز وسائل الدفاع من الهجوم المفاجئ وتبلغ نفقة ذلك مبلغ ٢٣٥ مليون من الفرنكات وهو ما يوازى مبلغ ١٠,٥٠٠,٠٠٠ من الجنيهات المصرية، ويقضى هذا القانون فى بعض مواده بوجوب الحصول على المال المطلوب باصدار سندات خاصة بفائدة خاصة قدرها ٣ ٪، وبالرغم من انخفاض سعر الفرنك السويسرى فقد بلغت الاكتتابات ضعف المبلغ الذى طلبته الحكومة فى أسبوعين فقط .

ونعتقد أن مركز مصر أهم وأقوى من مركز سويسرا ويتطلب مساعدة الشعب، ونحن نأمل فيه تلبية النداء دائما .

الفصل الثامن

الاحتكام الى عصبة الأمم

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المعاهدة على أنه فى حالة الخلاف على قدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القنال يعرض الأمر على عصبة الأمم . وإن لهذا النص بالذات مثيلا فى مشروع الوفد سنة ١٩٢٠، ولما أعاد مصطفى النحاس باشا هذا الاقتراح فى المشروع الذى قدمه فى سنة ١٩٣٠ عارض مستر هندرسن فى هذا رأى . وقد كنا نميل إلى هذه المعارضة لأنه من غير المتصور أن تحكم عصبة الأمم فى كفاية جيش دولة خصوصا إذا لم تأت الظروف التى يمكن فيها امتحان أو تعرف هذه الكفاية كقيام حرب تشترك فيها . نقول إننا كنا نميل إلى عدم عرض مثل هذا الأمر على عصبة الأمم، ولكننا رأينا أن القصد من هذا التحكيم هو إبعاد تحكم إنجلترا وحدها فى قدرة جيشنا، لأنها تستطيع — وهى صاحبة مصلحة فى إطالة بقائها فى مصر — أن تقر أن مصر لم تبلغ بعد الكفاية التى تؤهلها للقيام وحدها بعبء الدفاع عن القنال وحرية الملاحة فيه . ولذلك كان تحكم عصبة الأمم أهون الضررين خصوصا إذا علمنا أن من بين لجانها لجنة حربية تستطيع تقدير الأمر حق قدره ومعرفة مدى كفاية مصر فى الدفاع ولو لم تشترك فى أية حرب .

ولسنا نعرف بالضبط على أى أساس يكون تقدير هذه الكفاية فى حالة عدم اشتراك مصر فى حرب .

لا شك فى أن أكبر أساس فى تقدير ذلك يرجع إلى مدى مساهمة الجيش المصرى فى المخترعات الحديثة وأسلحة الطيران وما يكون العناصر القوية من كافة وجوها لقدرته على الدفاع .

الباب الثاني عشر في الامتيازات الأجنبية

الفصل الأول

نشوء الامتيازات وتطورها

موضوع الامتيازات الأجنبية موضوع واسع ، متشعب الأطراف ، يتصل بأزمة مختلفة ، وقد تعددت فيه بحوث الكتاب في مصر والخارج ، فلو أننا أردنا أن نلم في إسهاب وتفصيل بجميع أطرافه من حيث تاريخ نشوء هذا النظام والأسس التي قام عليها وأدوار تطوراته حتى انتهى إلى ما هو عليه الآن في مصر ، لما اتسع نطاق هذا الكتاب لبحث كهذا ، فلنقتصر إذن من كل ذلك على ما يستلزمه المقام ، ويستدعيه مقتضى الحال .

منحت مصر الأجانب أيام العرب بعض الامتيازات ، ثم جاء الفتح العثماني فأورثتها صلات التبعية التي ربطتها بتركيا ما منحته هذه الأخيرة لرعايا الدول الأجنبية في بلادها من الامتيازات ، ولكن كل ما كانت تنص عليه معاهدات الامتيازات الأصلية من هذه الناحية لم يكن يعدو التعهد بضمان حرية المجيء والاقامة والانتقال لهؤلاء الأجانب ، ومنحهم مسكناً يعيشون فيه وفقاً لعاداتهم وأديانهم ، وتحديد الضرائب التي يدفعونها حتى لا يكونوا هدفاً لاستغلال غير مشروع ، وجعل مقاضاتهم فيما بينهم من شأن قنصلهم ، تطبيقاً لنظرية شخصية القوانين التي كان العمل جارياً بها في تلك العصور المتقدمة . أما منازعاتهم المدنية مع الوطنيين والجرائم التي كانوا يقترفونها ضدهم فكانت الهيئات القضائية المحلية هي صاحبة الحق في الفصل فيها والعقاب عليها .

(١) أشكر لصدى الدكتور السيد حسن البيسى المحامى أمام المحاكم المختلطة وخريج جامعة تولوز بفرنسا معاونته لنا

ظلت الامتيازات الأجنبية في مصر محصورة تقريبا داخل هذا النطاق إلى أوائل القرن التاسع عشر، ومن ثم أخذت تتطور تطورا غريبا، وتوسع دائرتها وتشتد وطأتها حتى لم يعد بينها وبين الامتيازات الأصلية صلة شبه محسوسة لا في مظاهرها ولا في أغراضها أو آثارها. بدأت أمارات هذا التطور ترسم في الأفق منذ أراد المغفور له "محمد علي باشا" وإلى مصر أن يصلح ما أفسده المماليك من أمور هذه البلاد، وأن يبعث فيها روح حياة اقتصادية جديدة ويرقي بها علميا إلى المستوى اللائق بها، فإنه رأى من غير الميسور أن تتحقق أسباب هذا النهوض على الوجه الذي يتغيه دون الاستعانة برؤوس الأموال والكفايات الأوروبية فأخذ يجيب إلى الأجانب الزواج إلى مصر والتوطن فيها، وجلب متاجرهم إليها بعد أن هجرها لما كانوا يلقونه من إرهاب المماليك وسوء معاملتهم.

كثر عدد هؤلاء النزلاء في البلاد، ونشطت تجارتهم فيها نشاطا عظيما، وبالغ "محمد علي" في مجاملتهم، وتوفير أسباب الراحة والطمأنينة لهم، وبسط جناح حمايته عليهم، وكلما استلزمت هذه الحماية ضربا من الامتياز لم يضمن عليهم به، ونمت شهوة الاستمتاع بما منحوه من هذه الامتيازات في نفوسهم فصاروا يستريدون منها كلما وجدوا سبيلا إلى ذلك، منتهزين فرصة ضعف الولاة بعد وفاة "محمد علي"، ورتبوا لأنفسهم بمقتضاها على مرور الأيام حقوقا قضائية وتشريعية ومالية لم تلبث أن أصبحت أغلالا توثقت في عنق مصر، وتولد عنها نظام للامتيازات يختلف كل الاختلاف عن أصله في البلاد العثمانية.

فبينما كان الأجانب في تركيا لا يحاكمون بسبب ما يرتكبونه من الجنايات أو الجحجح أو المخالفات ضد العثمانيين أو لوائح الأمن والبوليس إلا أمام المحاكم العثمانية قام في مصر عرف جديد يقضى بتسليم مقترفي الجرام من الأجانب إلى قناصلهم، يوقعون عليهم الجزاء إن شاءوا ويغضون عن ذلك إذا لم تلحف الحكومة في طلب العقاب.

وبينما كانت الدعاوى التي ترفع من العثمانيين على الأجانب في المسائل المدنية والتجارية تنظر أمام المحاكم العثمانية أو الباب العالي نشأ في مصر عرف جديد يجعل الأجنبي لا يحاكم في هذه المسائل إلا أمام محكمة القنصلية!

وبينما كان الأجانب في تركيا يخضعون في كل ماله صلة بالتملك العقاري للتشريع والقضاء العثمانيين، ويؤدون جميع الأموال والضرائب التي تفرضها عليهم الحكومة العثمانية مهما كان

نوعها، إذ بنا نرى في مصر تقليدا طريفا يترك للمحاكم القنصلية حق الفصل في الدعاوى الخاصة بالعقارات، تطبق قوانين البلاد الأجنبية عليها وتسمح لهؤلاء الأجانب بالامتناع عن دفع الضرائب العقارية !

بسط القناصل هكذا رواق اختصاصهم القضائي على جميع القضايا الخاصة برعايا دولهم جنائية كانت أو مدنية ، عينية أو شخصية مستظاين بذلك المبدأ اللاتيني القائل بأن صاحب الدعوى يجب أن يقاضى خصمه أمام محكمة هذا الأخير .

وجز هذا التوسع في اختصاص القناصل القضائي إلى نتيجة أخرى بعيدة المدى، أو بعبارة أخرى جز هذا الامتياز القضائي إلى امتياز تشريعي، لأنه لما كان القضاء القنصلي لا يفصل في القضايا التي ترفع إليه إلا تبعا لقوانين بلاده فقد أصبحت القوانين المحلية لا تطبق على الأجانب بل في حكم المعدومة تماما بالنسبة لهم .

أما أضرار ومتاعب نظام كهذا يقوم بالقضاء فيه نحو خمس عشرة محكمة قنصلية، تؤدي وظيفتها في وقت واحد، وتطبق قوانين أجنبية مختلفة، ولا تستأنف أحكامها في الغالب لصعوبة رفع هذا الاستئناف أمام المحاكم المختصة في البلاد الأجنبية ، نقول أما أضرار نظام كهذا فليس من العسير تصورها .

انحدر القضاء في مصر إلى فوضى لا مثيل لها، فاضطربت المعاملات بين المصريين والأجانب وبين هؤلاء بعضهم ببعض، وأصبح الناس حين يتعاقدون لا يعرفون سلفا المحكمة المختصة بالفصل في منازعاتهم، وتزعزع حق الملكية، لأن كل طرف في تعاقد قام بشأنه نزاع كان يحاول تملك ما اتصل إليه يده ليجعل قنصله هو المختص بالفصل في النزاع ، وهانت على الأجانب دماء المصريين وحرمايتهم وأموالهم لتراخي القناصل في توقيع الجزاء عليهم ، ولم يمتنعوا عن دفع الضرائب فحسب، بل كثيرا ما كانوا يقاضون الحكومة لطلب التعويضات الجسيمة باسم الأضرار التي يزعمون أنها أصابت مصالحهم، ومما يروى في هذا الصدد وله دلالة أن أحد قناصل الدول الصغيرة المعروفة بالمشاكسة دخل ذات مرة على سعيد باشا، فما أن خلع القنصل قبعته حتى أخذ يعطس عطاسا خشي معه الباشا أن يضاب القنصل بالبرد فقال له بلهجة تنطوى على الذعر والخوف ” ضع قبعتك أيها السيد على رأسك وإلا أصابك البرد

وطلبت منى حكومتك تعويضا ثقيلاً^(١) . ومجمل القول أن أوضاع نفوذ القناصل كل سلطان للحكومة المصرية على الأجانب .

تلك هى الحال التى ضاق الخديوى اسماعيل باشا وحكومته ذرعا بها ، وفى صبره أمامها فأوعز إلى وزيره نوبار باشا بأن يرفع إليه تقريراً يصور فيه مساوئها وأضرارها ، ويقترح ما يراه كفيلاً بإصلاحها ، وصدع الوزير بالأمر وجاء تقريره مفصلاً جامعاً أبان فيه كيف أن النظام الاستبدادى الفاسد الذى أوجده تصرف القناصل بحكم العرف يتنافى مع نصوص الامتيازات الأصلية ، وكشف عن مبلغ ما فى هذا النظام من انتقاص لسلطة الحكومة وضياع لهيبتها والثقة بها فى نظر الأهلى الذين صاروا يهتمونها بالتفريط فى حقوقهم وعدم رعاية مصالحهم وتركها نهبة للأجانب ، مبرهننا على أن هذه الحال تعترض سبيل تقدم البلاد ورقياً كما أنها ليست من مصلحة الأجانب والمصريين على السواء .

وتطرق من ذلك الى وصف برنامج الإصلاح الذى بناه على أساس فصل السلطة الإدارية عن السلطة القضائية ، وعلى أن تستمد هذه الأخيرة ولايتها من الحكومة المصرية مع استقلالها عنها فى أداء وظيفتها ، وإحاطتها بكل الضمانات التى تبعث الثقة والطمأنينة فى نفوس الأجانب من ناحيتها ، وبخاصة إشراك هؤلاء مع المصريين فى إقامة صرح العدل فى مصر على هذا الأساس ؛ واقترح لذلك إصلاح المحاكم التجارية المختلطة التى كانت قد أنشئت من قبل وبقي عملها معطلا بسبب موقف القناصل منها ، وإنشاء محكمتين ابتدائيتين للنظر فى الأمور المدنية ، ومحكمة عاليا تستأنف أمامهما أحكام المحاكم التجارية والمدنية المتقدمة ، ثم محاكم جنائية تنظر فى جرائم الأجانب مع تسليم من يحاكمون منهم أمامها الى قناصلهم ليتولوا بأنفسهم تنفيذ العقوبة فيهم ، على أن يكون نصف قضاة هذه المحاكم كلها من المصريين والنصف الآخر من الأجانب ورياستها للمصريين وحدهم .

أما القضايا العقارية فيكون الفصل فيها من اختصاص القضاء الأهلى .

ورفعت فى عام ١٨٦٧ مذكرة بهذه الإصلاحات إلى الدول ذات الشأن ، وفى مقدمتها فرنسا لما كان لها حينذاك من نفوذ سائد فى مصر ، ولكن اللجنة الخاصة التى كلفتها الحكومة الفرنسية بدرستها انتقدتها ولم توافق على وضعها موضع التنفيذ بحجة أن النظام المقترح فيها

(١) تاريخ مصر السيامى فى الازمة الحديثة تأليف محمد رفعت ص ١٥٣

يعترض مصالح الأجانب ومن بينهم الفرنسيين في مصر للخطر . لم يفت هذا في عضد الخديوى ووزيره بل واصلا سعيهما لتحقيق برنامج الاصلاح المنشود ؛ ففي شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ اجتمعت في القاهرة تحت رئاسة نوبار باشا نفسه لجنة دولية تضم بين أعضائها مندوبين عن الحكومات الفرنسية والانجليزية والنمساوية والألمانية والروسية والايطالية لبحث مقترحات الاصلاحات المصرية بعد أن عدلت تعديلا كبيرا بقصد الوصول إلى موافقة الدول عليها ، وكادت الحكومات الأجنبية تقبل إصلاح النظام القضائى في مصر على أساس المشروع الذى وافقت عليه هذه اللجنة ، لولا نشوب الحرب الألمانية الفرنسية التى عطلته . فلما استؤنفت المفاوضات بشأنه في خريف سنة ١٨٧١ طرأت صعوبة جديدة هى اعتراض الباب العالى على دخول مصر في مفاوضات مباشرة مع الدول الأجنبية ، فاضطر نوبار باشا ومندوبو الدول إلى السفر إلى القسطنطينية لتذليل هذه الصعوبة . وهناك تألفت منهم لجنة دولية جديدة لانجاز مشروع الاصلاح القضائى ووضع قواعده النهائية ، وهو المشروع الذى قامت على أساسه المحاكم المختلطة الحالية التى افتتحت رسميا في سنة ١٨٧٥

قضى هذا الاصلاح الجديد الذى تم الاتفاق عليه بين مصر والدول ذوات الامتيازات بإنشاء محكمة عليا للاستئناف مركزها مدينة الاسكندرية وثلاث محاكم ابتدائية في القاهرة والاسكندرية والزقازيق التى نقلت محكمتها بعد ذلك إلى المنصورة ، وبأن تكون أغلبية المستشارين والقضاة في هذه المحاكم كلها من الأجانب ، كما تنحصر في هؤلاء أيضا مناصب الرئاسة والوكالة في كل محكمة .

ولما كان هذا الاصلاح لم ينشأ إلا على سبيل التجربة ، فقد حدد أجل المحاكم المختلطة في أول الأمر بخمس سنوات ، ثم صارت هذه المدة تجدد بعد ذلك المرة تلو الأخرى إلى أن صدر أخيرا في عام ١٩٢١ القانون رقم ٢٨ الذى مّد سلطاتها إلى أجل غير مسمى ، ولكن بالرغم من هذا لم يفقد نظام القضاء المختلط صفته المؤقتة وطبيعته الاستثنائية ، كما يستفاد ذلك من القانون المشار إليه نفسه حيث ينص على أن تاريخ انتهاء سلطات هذه المحاكم يحدد بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية قبل التاريخ المذكور بسنة على الأقل .

أما اختصاص هذه المحاكم من ناحيته القضائية والتشريعية فسيأتى الكلام عنه

في الفصل التالى .

الفصل الثانى

الامتيازات والمحاکم المختلطة

١ - الدول ذات الامتيازات

قبل أن نتكلم عن نظام الامتيازات فى شكله الحاضر نبدأ أولاً ببيان الدول الممتازة وهى :
بريطانيا ، والبلجيك ، والدانمارك ، واسبانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ،
واليونان ، وإيطاليا ، وهولاندا ، والبرتغال ، والسويد ، والنرويج . وقد كانت روسيا وألمانيا
والنمسا والمجر من بين هذه الدول أيضاً قبل الحرب العالمية العظمى . ولكن روسيا سقطت
امتيازاتها بتغيير نظام الحكم فيها واستبداله بالنظام السوفييتى الذى لم تعترف به الحكومة المصرية .
أما ألمانيا والنمسا والمجر فقد تنازلت عن امتيازاتها بمقتضى معاهدتى فرساي وسان جرمان .
غير أن الحكومة المصرية أعادت بعض الامتيازات لرعايا ألمانيا والنمسا باتفاق عقده
مع الأولى فى ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥ وأخر مع الثانية فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، فقد نص
فى كل من الاتفاقين على أن الحكومة المصرية تفوض للحكومتين الألمانية والنمساوية بصفة
مؤقتة حق محاكمة الرعايا الألمان والنمساويين أمام المحاكم القنصلية فى كل ما يتعلق بالمسائل
التي كانت من اختصاص هذه المحاكم حتى سنة ١٩١٤ ، على أن ينتهى هذا التفويض عند
العمل بنظام قضائى جديد يكون اختصاصه عاماً بالنسبة للأجانب فى مصر .

ومما يجدر ذكره هنا أن ليس رعايا الدول الممتازة هم وحدهم الذين يتمتعون بالامتيازات ،
بل توجد طائفة خاصة من الأشخاص هم الذين يطلق عليهم اسم " أصحاب الحماية " بعضهم
أجانب أصلاً ولكن من غير المتمتعين بالامتيازات وبعضهم وطنيون ، فهؤلاء جميعاً بوضع
أنفسهم تحت حماية دولة من ذوات الامتيازات تكسبهم هذه " الحماية " حقوقاً استثنائية
لم تكن لهم إذ لا يسمع الحكومة المصرية إلا أن تعاملهم معاملة رعايا الدولة التي يحتمون بها ،
وقد تساهلت الدول فى منع هذه الحماية لزيادة نفوذها وتقوية سلطات قنصلياتها ، فترتب
على ذلك أن اتسعت دائرة " الأجانب " الذين يخرجون عن سلطان الدولة المصرية .

٢ - الامتيازات الحالية للأجانب في مصر

يمكن حصر الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في الوقت الحاضر بعد انشاء المحاكم المختلطة في الأنواع الآتية :

(١) الامتياز القضائي . (٢) الامتياز التشريعي . (٣) الامتياز المالي . (٤) الحرية الشخصية وحرمة المسكن .

(١) الامتياز القضائي : ومعناه خروج الأجانب ذوي الامتيازات عن سلطة المحاكم الوطنية وخضوعهم فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبونها الى محاكمهم القنصلية حيث تطبق عليهم قوانين بلادهم . كما تختص المحاكم المختلطة بالفصل في المنازعات المدنية والتجارية التي تنشأ بينهم وبين المصريين أو بين بعضهم البعض بالشروط والقيود الواردة في لائحة ترتيب هذه المحاكم وفي القوانين المختلطة ، هذا الى جانب اختصاصها المحصور الضيق في المسائل الجنائية كالنظر في بعض مخالفات لوائح البوليس وبعض الجرائم التي تقترف ضد قضاتها أو موظفيها لمناسبة أداء وظائفهم أو جرائم التفاليس .

وفي خضوع الأجانب لمحاكمهم القنصلية بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها ، وعدم خضوعهم للقانون المحلي الواجب التطبيق شذوذ غريب وخروج على المبادئ الأولية للقوانين ، وبخاصة إذا كان المجنى عليه وطنيا ، أو كان المجرمون في جريمة واحدة من جنسيات مختلفة وبينهم وطنيون ، فعند ذلك نشعب التحقيقات وتختلف اجراءات المحاكمة ، وغالبا تنعدم المساواة في العقوبة ، ويزيد الأمر صعوبة وشذوذا إذا علمنا — كما أشرنا الى ذلك في الفصل السابق — ان استئناف أحكام المحاكم القنصلية لا يتأتى رفعه إلا أمام المحاكم الأجنبية المختصة في الخارج حيث لا شهود ، ولا دراية بالتقاليد والعادات المصرية ، وغالبا ما تصدر الأحكام في الدرجتين على شيء غير قليل من المحاباة والتحيز .

(ب) الامتياز التشريعي : ومعناه أن الحكومة المصرية يجب عليها قبل أن تسن قانونا يمس الأجانب في مصر أن تحصل أولا على موافقة الدول ذوات الامتيازات ، فقد نص في المادة ١٢ من القانون المدني المختلط والمعدلة بقانون ١٩١١ الذي وافقت عليه الدول على أنه لا بد من موافقة هيئة القضاة المختلطة على التشريع المقترح سنه ، فكان من اللازم اجتماع

هؤلاء القضاة كهيئة تشريعية، بل كان لهذه الهيئة أيضا الحق في اقتراح القوانين ، ولكن الحكومة المصرية كثيرا ما كانت تلجأ الى الدول مباشرة للوصول الى موافقتها على القوانين المزمع سنها . وفي عام ١٩١١ عدلت المادة ١٢ المذكورة، وأعطيت سلطة فحص القوانين للجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بشروط خاصة واجراءات معينة نخص بالذكر منها أن التشريع الذي تصدق عليه هذه الهيئة لا يجوز إصداره إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق عليه، وفي خلال هذه الفترة يكون لكل دولة ممتازة الحق في الاعتراض عليه وطلب إعادة النظر فيه . وفيما خولته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة من هذه السلطة التي تجعل منها هيئة تشريعية بجانب الهيئة التشريعية في البلاد ما فيه من الانتقاص للسيادة المصرية، وظل يد الحكومة عن إصدار القوانين التي تتطلبها المصلحة العامة، فوق ما فيه من جرح للعزة القومية .

(ج) الامتياز المالي : ويقصد به إعفاء الأجانب من الضرائب المباشرة ما عدا الضرائب العقارية والضرائب التي توافق عليها دولهم ، وقد يكون من المتيسر الحصول على موافقة دولة واحدة ، ولكن موافقة دول عديدة تبلغ الاثنتي عشرة دولة ليس بالأمر الهين السهل . فاذا كان الإعفاء التشريعي انتقاصا للسيادة القومية وحائلا جائرا دون المساواة في الحقوق والواجبات فان الإعفاء المالي فضلا عن هذا كله أكبر عائق للتقدم العمراني والرقى الاقتصادي .

وما بنا من حاجة الى القول بأن هذا الامتياز لا سند له في المعاهدات الأصلية، فاتفق الامتياز الأكبر الذي عقد بين فرنسا والدولة العثمانية سنة ١٧٤٠ كان الغرض منه التعهد بعدم فرض ضرائب كيدية وغير نظامية على الأجانب من النوع الذي كانت السلطات العثمانية تحصله في ذلك الوقت ، ولم يقصد به إعفاء هؤلاء كلية من دفع الضرائب وعدم التسوية بينهم وبين الوطنيين . فهو إنما نشأ في مصر إذن بسبب سوء تنفيذ الامتيازات وتساهل الحكومات المصرية في العهود الماضية .

وقد حاولت مصر أخيرا في مناسبات متعددة التخلص من هذا الامتياز الجائر ولكن دون جدوى، فقد وقفت الدول ذوات الامتيازات في وجهها وأيدتها في ذلك المحاكم المختلطة .

(د) الامتياز الخاص بحرية الأجنبي وحرمة مسكنه : ويقصد به أن السلطات المصرية لا يجوز لها أن تقبض على الأجنبي ما لم يكن متلبسا بجناية، أو بناء على أمر من

قنصله بالبحث عنه وإحضاره، ولا تقتصر هذه الحرمة على شخص الأجنبي بل تناول أيضا مسكنه، فرجال الشرطة لا يستطيعون اقتحام هذا المسكن للقبض عليه إلا بحضور مندوب القنصلية التابع لها - ما عدا حالات استثنائية محضة كالاستغاثة أو التلبس. وقد زاد في خطورة هذا الامتياز توسع الأجانب في تعريف المسكن، فلم يعد هذا قاصرا على المنزل وملحقاته كما كان الحال في تركيا، بل أدخلوا ضمنه كل مكان يستعملونه في تجارة أو مهنة أو صناعة، فأصبح هذا المسكن مأوى لكل عابث بالأمن على مرأى من السلطات وهي لا تستطيع أن تحرك ساكنا.

٣ - أثر المحاكم المختلطة في الامتيازات الأجنبية

والآن ما هو الأثر الذي أحدثه إنشاء المحاكم المختلطة بصفة عامة في الامتيازات الأجنبية؟ جنت مصر بقيام المحاكم المختلطة - قياسا إلى الحالة التي كانت سائدة في البلاد قبل ذلك - بعض الثمرات كالقضاء على الفوضى التي كانت منتشرة في المسائل المدنية والتجارية، وتطبيق لوائح البوليس، وتنظيم صيانة الملكية العقارية وطرق التصرف فيها، والاعتراف بسيادة الحكومة المصرية في القضاء والتشريع نوعا ما.

ولكن ما جنته مصر من هذه الناحية فقدته من ناحية أخرى فإن هذه المحاكم بالرغم من أنها أدت في ظروف كثيرة خدمات جليلة للعدالة قد عملت على تركيز الامتيازات، وتشديد وطأتها، وتوسيع نطاقها، متذرعة إلى ذلك بوسائل مختلفة لا تقل إحداها غرابة عن الأخرى.

أولى هذه الوسائل اعتراف المحاكم المختلطة وتمسكها في أحكامها بالتقاليد التي انتحلها الأجانب لأنفسهم انتحالا دون أن يكون لها سند في معاهدات الامتيازات الأصلية.

وثانيها أنها لم تقصر قضاءها على رعايا الدول ذوات الامتيازات التي اتفقت مع مصر على تنظيمها كما يقضى بذلك المنطق والعقل، بل خولت لنفسها حق النظر في جميع القضايا الخاصة بغير العثمانيين مهما كانت جنسيتهم، وسواء أكانوا من المتمتعين بالامتياز القضائي أم لا، مستندة إلى المادة ٩ من لائحته التأسيسية، التي تجعل من اختصاص المحاكم المختلطة نظر قضايا "الأجانب" دون أن يفرق التعريف بين أجنبي وآخر، وإلى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية قبل تعديلها أخيرا في سنة ١٩٢٩ وهي التي تقول في إحدى فقراتها "وتحكم

(أى المحاكم الأهلية) فيما يقع بين "الأهالى" من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية الخ". فقد وجدت المحاكم المختلطة فى اقتصار هذا النص على كلمة "الأهالى" حجة تستند إليها فى اعتبار المنازعات التى تنشأ بين الوطنيين وبين أجانب غير متمتعين بالامتيازات لا تعتبر قائمة بين "الأهالى" وعلى ذلك فهى من اختصاصها، وقد عدلت الحكومة المصرية فى سنة ١٩٢٩ هذه المادة بصورة توضح أن الأجانب غير ذوى الامتيازات يخضعون فى المنازعات التى تقوم فيما بينهم أو فيما بينهم وبين المصريين لقضاء المحاكم الأهلية وحدها، ولكن كل هذا لم يرحح المحاكم المختلطة عن موقفها، ولم يثنها عن التمسك برأيها.

وثالثة الأثافي أن المحاكم المختلطة قد ابتدعت نظرية جديدة هى "نظرية الصالح المختلط" التى بمقتضاها أصبح أى حق ولو صورى لأجنبى أو أى نصيب له مهما كان ضئيلا تافها فى شركة أو عمل من الأعمال يعد فى نظر هذه المحاكم سببا مشروعا لتدخلها وجعل المسألة من اختصاصها.

على هذا النحو انتزعت المحاكم المختلطة جانبا من اختصاص القضاء الأهلى.

لكل ما تقدم من الاعتبارات كانت مسألة الامتيازات الأجنبية بما فيها نظام القضاء المختلط من أمهات المسائل القومية التى شغلت ولاية الأمور والساسة المصريين، وضعوا حلها نصب أعينهم، كما تشهد بذلك إثارته والبحث فيها على صورة من الصور فى كل مفاوضة سياسية جرت بين المصريين والانجليز للاعتراف باستقلال مصر وتنظيم علاقاتها بالدولة البريطانية.

الفصل الثالث

الامتيازات في المشروعات السابقة

قبل أن نتكلم عن الامتيازات في المشروعات السابقة نرى أن نشير بكلمة إلى مشروع ولد ميتا هو "مشروع برونيث" .

في عام ١٩١٧ شكلت في مصر - بوحى من السياسة الانجليزية طبعا - لجنة من بعض رجال القانون المصريين والأجانب ، نيطت بها مهمة بحث وإعداد التدابير اللازمة لإلغاء الامتيازات الأجنبية ، بعد انتهاء الحرب العالمية العظمى ، وكان العضو البارز ذى الصوت المسموع في هذه اللجنة هو سر برونيث المستشار القضائى الانجليزى فى الحكومة المصرية ، الذى عرف قبل ذلك بمجالاته مع اللورد كرومر على نظام الامتيازات فى مصر .

وضع برونيث مشروعه على أساس توحيد القضاء المختلط والأهلى والقنصلى ، بحيث يخرج من هذا الاندماج نظام للقضاء والتشريع يصطبغ بالصبغة الانجليزية ، وحجة المستشار القضائى فى ذلك أن علاقات مصر السياسية الخاصة بانجلترا تحتم هذا الانقلاب .

وقد أثار هذا المشروع كما كان متظرا ضجة قوية فى البلاد خصوصا لأنه أذيع والحركة الوطنية المصرية سنة ١٩١٩ فى أشد أوقات غليانها ، ولم تكن الاحتجاجات الصارخة التى وجهت اليه من كل ناحية صادرة عن المصريين وحدهم ، بل ومن الأجانب أيضا ، لأنه فوق ما كان فيه من قطع للصلة التى تربط أنظمة مصر القضائية وتشريعها بالتقاليد اللاتينية ، وإحلال التقاليد الانجليزية مكانها كان يقتضى أيضا جعل المرافعات أمام المحاكم المقترح انشاؤها باللغة الانجليزية ، وفى هذا ما فيه من تعطيل لعمل المحامين الذين لا يجيدون هذه اللغة .

وقد اعترفت لجنة ملنر التى أوفدها الحكومة الانجليزية حينذاك لتحقيق أسباب الثورة المصرية بأن بعض الانتقادات التى وجهت لمشروع برونيث لا تخلو من وجهة .

فإذا كان من أمر هذه اللجنة فى مسألة الامتيازات الأجنبية ونظام القضاء المختلط بعد أن أفضت تطورات الحوادث الجارفة فى مصر الى طى صحيفة مشروع برونيث وإلقائه فى زوايا الإهمال ؟

(١) مشروع ملتر - هيرست :

عنى السير سسل هيرست أحد أعضاء لجنة ملتر بوضع مشروع مفصل لتعديل نظام الامتيازات قوامه استبقاء المحاكم المختلطة، وتوسيع اختصاصها بحيث يشمل محاكمة الأجانب جنائيا والفصل فى قضايا متحدى الجنسية منهم فى الأمور المدنية والأحوال الشخصية، وهذا معناه بالطبع إلغاء المحاكم القنصلية .

فهل كان هذا التعديل لمصلحة مصر أم لصالح إنجلترا؟ يكفى للدلالة على مرامى مشروع هيرست واتجاهه فى هذا التعديل أن تحتوى مواده على مثل هذه النصوص "لا تصدر فى مصر قوانين تسرى على الأجانب إلا باتفاق الحكومتين المصرية والانجليزية" وأن "كل قانون يهم الأجانب ويعتمده المندوب السامى يطبق بالمحاكم المختلطة" . هذا فيما يتعلق بالتشريع .

أما فيما هو خاص بتعيين القضاة وترقيتهم فيقول: "مستشارو محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم الكلية يعينون بأمر عال بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة المندوب السامى ... ترقية أحد القضاة من محكمة كلية إلى محكمة الاستئناف وتعيين وكيل أو رئيس لمحكمة الاستئناف أو لمحكمة كلية، يكون بأمر عال بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة المندوب السامى ... وشروط التعيين فى وظائف النيابة العمومية وكذلك الترقية إلى درجة رئيس نيابة أو أفوكاتو عمومى هى نفس الشروط المقررة فيما يتعلق بالقضاة" .

وإليك من نصوص اقتراحات هيرست ما هو أبلغ فى دلالة "حق العفو الشامل والجزئى وتخفيف نوع العقوبة يتعلق بنا (أى بالملك) ولا يمنع العفو ولا تخفيف العقوبة إلا بعد أخذ رأى وزير الحقانية وبتوصية المندوب السامى إذا كان الأمر خاصا بأجنى . وكل حكم صادر بالاعدام يجب عرضه علينا قبل تنفيذه . فان كان خاصا بأجنى فلا ينفذ إلا بعد اعتماد المندوب السامى" .

فالمحور الذى كان يدور حوله إذن هذا المشروع هو أن تحيل الدول امتيازاتها فى مصر لانجلترا، وأن تحل موافقة المندوب البريطانى فى مصر محل موافقة الدول أو الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى كل ما يتعلق بالتشريع الخاص بالأجانب، فضلا عن وضع هذا

المندوب في مركز يكاد يوازي مركز رئيس الهيئة التنفيذية في البلاد فيما هو خاص بممارسة حق العفو وتخفيف العقوبة بالنسبة للأجانب، كل هذا إلى ضرورة الحصول على موافقته بصدد تعيين القضاة بل حتى في ترقيةهم .

ومن الغريب أن كلا من مشروع الوفد الذي قدمه إلى لجنة اللورد ملر في يولييه سنة ١٩٢٠ ومشروع اللجنة المعدل له الذي عرض على الأئمة المصرية في تلك السنة نفسها قد تضمنتا نصوصهما قبول مصر حصر امتيازات الدول الأجنبية في يد إنجلترا مع ما يتبع ذلك من حق تدخلها سواء بالذات أو بواسطة ممثلها السياسي أو غيره من الموظفين البريطانيين في كل ما له مساس بالأجانب من تشريع وغيره .

وهالك نص مشروع الوفد في سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد : ” تخفيفا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمها بالكيفية الآتية :

(١) الزيادات والتعديلات التي يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا .

(٢) كافة القوانين الأخرى التي لا تنفذ الآن في حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى ذكره ويصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانيا العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصري في ظرف (٠٠٠٠) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية . ولا تصح هذه المعارضة إلا إذا كان مبنيا أن القانون يشمل أحكاما لا نظير لها في شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو — إن كان قانونا ماليا — أن الضريبة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه “ .

وقد عدلت هذه المادة في مشروع ملر على النحو الآتي : نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية اعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التداخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع أن

يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالأجانب“ (المادة ٤) .

وتوكيدا لذلك نصت المادة السابعة من هذا المشروع فى إحدى فقراتها على ما يأتى :
” تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات “ .

وبمقتضى هذه المادة شرعت فعلا حكومة لندن فى مخاطبة الدول ذات الشأن لتحقيق الغايات السالفة الذكر ، وقبلت بعض الدول الصغرى وجهة النظر الانجليزية ولكن الدول الكبرى رفضت التنازل عن حقوقها فى الامتيازات لانبجلترا .

٢ - مشروع كيرزون سنة ١٩٢١ :

افتتحت المناقشات أثناء مفاوضات ١٩٢١ فى موضوع الامتيازات بطلب المفاوض المصرى بحث المشروع الذى وضعه السير سسل هيرست لأنه ” مشروع لم تجرفه مفاوضة مع أية هيئة مصرية . وكل ما فعله السير سسل أنه نشر مشروعه فى مصر وجرت له مع بعض محامى المحاكم المختلطة وقضاتها أحاديث بشأنه ... “ .

ورد المفاوض البريطانى فى الجلسة التالية على ذلك بأن ” الأولى إسقاط هذه المسألة من المعاهدة . على أننا (أى الانجليز) سنستمر على المفاوضة مع الدول بشأن الغاء الامتيازات “ .

وكانت وجهة نظر المفاوض المصرى أن ” لا تحمل انجلترا فى المعاهدة محل الدول ذوات الامتيازات “ ولكن المفاوض الانجليزى صرح بأن دولته لم تعدل عن هذا الغرض^(١) .

وأخيرا جاءت المادة التاسعة من مشروع كيرزن تؤكد عدم عدول انجلترا عن محاولتها نقل امتيازات الدول الأجنبية إليها وتوسيع سلطتها فى مصر تبعا لذلك ، فنصت المادة المذكورة على أن ” تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المفاوضة لإلغاء الامتيازات

(١) محضر الجلسة الثانية من مفاوضات سنة ١٩٢١ المنعقدة فى ١٣ يولييه سنة ١٩٢١

(٢) محضر الجلسة التاسعة من مفاوضات سنة ١٩٢١ المنعقدة فى ١٧ يولييه سنة ١٩٢١

الحالية مع الدول ذوات الامتيازات ، وتقبل أن تضطلع بتبعة حماية المصالح المشروعة للأجانب في مصر وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسمياً .

وفي مواد أخرى من هذا المشروع نفسه نص على تعيين موظف بريطاني في الحكومة المصرية يكون له حق الإشراف على التشريع والقضاء والإدارة بمصر كلها تعلق الأمر بأجنبي .

فالمشروع كما يظهر جلياً كان يضع مصر تحت الوصاية الانجليزية إن لم نقل أنه كان يعتبرها جزءاً من الامبراطورية البريطانية .

٣ — مفاوضات سعد — مكدونالد سنة ١٩٢٤ :

وفي مفاوضات سعد زغلول مع المستر مكدونالد سنة ١٩٢٤ لم يرد في الكتاب الأبيض الذي ألحنا إليه آنفاً ذكر للامتيازات أو الغائها أو تأجيلها ضمن المطالب الخمسة التي تقدم بها إلى المفاوض البريطاني والذي نعرفه شخصياً أنه رحمه الله كان يفضل عدم ذكر شيء عن هذه الامتيازات ما دامت إنجلترا ترمى إلى تحويلها إليها وتركيز السلطة في يدها ، لأنه فضلاً عما في هذا الأمر من معنى وصاية إنجلترا على مصر فانه يكون عنواناً سيئاً عن هذه البلاد لدى الأجانب ، وفوق هذا فقد يترتب على مفاوضة إنجلترا لهذه الدول مضاعفة النفوذ الانجليزي في مصر .

٤ — مشروع ثروت — تشمبرلين سنة ١٩٢٧ :

قبل أن تبدأ مفاوضات ثروت — تشمبرلين كانت الحكومة المصرية قدّمت في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مذكرة إلى الدول ذوات الامتيازات ضمنها اقتراحات محدودة معينة لادخال إصلاح متواضع على نظام القضاء المختلط أهمها :

- (١) توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المسائل الجنائية ليتناول جرائم الاتجار بالمواد المخدرة وغش الأطعمة والعقاقير الطبية والمقامرة وتتداول الذشرات المخلة بالآداب .
- (٢) ترك الحرية للحكومة المصرية في نقل مقر محكمة الاستئناف المختلطة إلى القاهرة .
- (٣) ضرورة إشراك القضاة المصريين مع زملائهم الأجانب في شغل مناصب رؤساء ووكلاء المحاكم المختلطة .

(٤) تعديل طريقة التشريع الحالية للأجانب بإلغاء مهلة الثلاثة أشهر التي يجوز للدول ذوات الامتيازات في خلالها الاعتراض على هذا التشريع وطلب إعادة النظر فيما تكون الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة قد صدقت عليه منه .

وقبل أن تصل ردود الدول على هذه المذكرة دخلت وزارة ثروت باشا في المفاوضات السياسية مع الحكومة الانجليزية وورد في المادة الثالثة من المشروع المقدم من المرحوم ثروت باشا لوزارة الخارجية البريطانية ما يأتي بشأن الامتيازات :

” نتعهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر بنظام الامتيازات الحالي .

وتعترف الحكومة المصرية — في سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب — لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط الان في تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات . ونتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا في الأحوال التي يجعل فيها القانون في مسائل الضرائب تفريقا غير عادل في معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم أو التي يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات وتوضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقترحة إدخالها على النظام القضائي الحالي توصلا إلى إلغاء المحاكم القنصلية وتحويل المحاكم المصرية كامل السلطة في محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات “ .

وليس من المفيد كثيرا أن نتناول هذا النص بالتحليل ما دامت الحكومة البريطانية لم تقبله، كما لم يوافق المفاوض المصرى على التعديل الذى أدخله عليه الجانب البريطانى .

فإذا تضمن المشروع النهائى فى هذا الصدد ؟ تنص المادة التاسعة منه على ما يأتى :

” يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر “ .

وهذا المشروع قد اعترف لانبجلترا كالمشروعات السابقة بحق التدخل سواء بواسطة المستشار المالى أو القضائى ” فى كل مشروع تشريعى مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب “ وفى ” كل ما يمس القضاء فيما يتعلق بهؤلاء “ .

ولا شك في أن هذا إحلالا لانجلترا محل الدول الأجنبية في امتيازاتها ولكن في صورة جديدة .

حبط مشروع ثروت — تشمبرلين ولم يبق من مسألة الامتيازات قيد البحث بين مصر والدول إلا تلك الاقتراحات المتواضعة التي أشرنا إليها آنفا فقد وجدت الحكومات الأجنبية التي خوطبت بشأنها في الانقلاب السياسي الذي أعقب استقالة وزارة ثروت باشا فرصة طيبة للتلكؤ والتسويق في الرد على المذكرة المصرية ، وقد ردت هذه الدول أخيرا فطلب فريق منها إيضاحات جديدة عن الاقتراحات المصرية قبل إبداء رأيه النهائي فيها وأبدى فريق آخر عليها بعض ملاحظات ولكنه أظهر استعدادا للبحث فيها مع الحكومة المصرية كما سنبين ذلك فيما بعد .

وحدد المستر تشمبرلين موقف حكومته إزاء هذا التعديل في مذكرة بعث بها إلى ثروت باشا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ مضمونها أن الطرفين (انجلترا ومصر) متفقان على اتخاذ مشروعات القوانين الخاصة بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتمكين من أداء القضاء الذي تقوم به المحاكم القنصلية الآن ، المعروفة (بمشروعات هرست) أساسا للاصلاح المزمع إدخاله على نظام الامتيازات ، إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة ، وأنه لما كان من المتعذر أن توافق بعض الدول على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففي هذه الحالة يكون النقل اختياريا بالنسبة لهذه الدول . أما بالنسبة لانجلترا فمن المتوقع أن تكون مستعدة لأن تقبل اختصاص المحاكم المختلطة في قضايا الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين .

وتضمنت هذه المذكرة اقتراحات أخرى أهمها أن المصريين الذين يقترفون جرائم سياسية ضد الأجانب يحاكمون أمام المحاكم المختلطة ، وأن ملك مصر يمارس حقه في العفو عن المجرمين الأجانب بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من وزير الحقانية والمستشار القضاة البريطانى وشخص ثالث ، وأنه يجب توسيع السلطة التشريعية للجمعية العمومية للمحاكم المختلطة بحيث تتناول التشريع المصرى بأجمعه إلا ما تعلق منه بفرض تكاليف مالية على الأجانب أو يتعلق بتشكيل المحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

”أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية العمومية «التشريع المالى» فلا ينفذ قبل أن يعلن ممثل صاحب الجلالة البريطانية اقتناعه بأنه لا يوجد تمييزاً ظالماً بالنسبة للأجانب“. وأما النوع الثانى ”التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة أو اختصاصها فلا ينبغى أن ينفذ قبل مصادقة الدول عليه“^(١).

هـ — فى مقترحات محمد محمود — هندرسن :

جاء فى المادة الحادية عشرة من مقترحات سنة ١٩٢٩ ما يأتى :

” يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر .

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب ، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب “.

ولا يختلف هذا النص عن نظيره فى مشروع ثروت — تشمبرلين . كذلك تكاد النصوص التى تضمنتها المذكرة البريطانية الملحقة بالمقترحات سالفة الذكر بشأن القواعد الأساسية التى يقوم عليها إصلاح نظام الامتيازات من حيث نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة ، وطريقة التشريع فيما يخص الأجانب ، والإحالة فى كل ذلك على مشروع هيرست ، تكاد هذه النصوص تتفق حتى فى صياغتها مع النصوص المدونة بهذا الخصوص فى مشروع ثروت — تشمبرلين .

وكل ما بين المشروعين من اختلاف فى هذا الصدد هو أن مقترحات محمد محمود — هندرسن ألغت ما ورد فى المشروع السابق بشأن محاكمة المصريين الذين يرتكبون جرائم سياسية ضد الأجانب ، أمام المحاكم المختلطة ، وعدل النص الخاص بممارسة حق العفو عن المجرمين الأجانب ، فبعد أن كان هذا الحق يمارس بعد استشارة لجنة مؤلفة من وزير الحقانية والمستشار القضائى وشخص ثالث فى مشروع ثروت — تشمبرلين ، حصرت مقترحات محمد محمود — هندرسن هذه الاستشارة فى المستشار القضائى ، واليك نص الفقرة الخاصة بذلك : ”وفى حالة

(١) الوثيقة رقم ٦ من مفاوضات ثروت باشا مع سيراوستن تشمبرلين ص ٦١٩ .

العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائي — ما دام ذلك الموظف باقيا في خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة الملك “ .

كذلك فيما يتعلق بزيادة عدد موظفي المحاكم المختلطة الزيادة التي يستدعيها التوسع المقترح لاختصاصها حتمت مقترحات سنة ١٩٢٩ ضرورة أخذ رأى المستشار القضائي — ما دام باقيا — “ بشأن تعيين القضاة الأجانب وأعضاء النيابة الأجانب في المحاكم المختلطة “ .

من كل ما تقدم يتضح لنا مبلغ ما أعطته تلك المقترحات من النفوذ الكبير لـ إنجلترا فيما يتعلق بالقضاء والتشريع في مصر .

٦ — مشروع النحاس — هندرسن سنة ١٩٣٠ :

نص المشروع المصرى الأول الذى قدم فى مساء الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ فى مادته الحادية عشرة على ما يأتى :

“ يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة، ولذلك يقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن فى مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب “ .

وذيلت هذه المادة بفقرة هذا نصها “ يحدد فى مذكرة منفصلة اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية “ .

وهذا النص هو الذى دارت المناقشة عليه بين المفاوضين المصريين والبريطانيين وقتئذ .

وقد تونخى المفاوض المصرى من وضع النص على هذه الصورة الوصول إلى غرضين جوهرين : (أولهما) ترك المناقشة فى القواعد التى يقوم عليها تنفيذ نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة لحين الاتفاق عليها ، (ثانيهما) قبول إنجلترا بالنسبة لرعاياها مبدأ إلغاء المحاكم القنصلية ونقل اختصاصها إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

ويفهم من أول اعتراض وجهة المفاوض البريطانى إلى النص المذكور أن وجهة النظر الانجليزية كانت لا تزال ترمى إلى اتخاذ “ مشروعات هيرست سنة ١٩٢٠ “ أساسا لتعديل

نظام القضاء المختلط، ومن اعتراضه الثانى على أن إنجلترا لا تقبل أن تكون هى وحدها دون باقى الدول الملزمة بنقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

وقد رد النحاس باشا على الاعتراض الأول بأن القواعد التى تطلب إنجلترا الموافقة عليها "والمستمدة من مشروعات القوانين المعروفة باسم مشروعات هيرست لم تكن موضع اتفاق سابق مع أية حكومة مصرية سابقة حتى يمكن الإحالة إليها وسندرس هذه المسألة مع خبرائنا الفنيين" .

ورد النحاس باشا على الاعتراض الثانى بأن بريطانيا فى مذكرتها الخاصة بنقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة تفرض "أن هناك دولا توافق ودولا لا توافق، وأن الدول التى توافق يسرى عليها تحويل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة والتى لا توافق لا يسرى عليها ذلك؛ فالمسألة إذن اختيارية وليس تنفيذها متوقفا على قبول جميع الدول" "وحين تساءل دولته قائلا "ماذا يكون الحال إذا قبل بعض الدول نقل الاختصاص ولم يقبل البعض الآخر؟ هل تكون بريطانيا قابلة للنقل أم لا"؟ أجاب لورد پاسفيلد: "لا يمكن أن نضع نصا فى المعاهدة يقيدنا من الآن، لأن الأمر يتوقف على معرفة عدد الدول التى تقبل ومن هى، وأقرر أننا لن نكون آخر دولة تقبل"^(١) .

وأخيرا بعد مناقشات طويلة وتعديل فى الصيغ وضع النص الخاص بالامتيازات فى مشروع المعاهدة النهائى الذى تم الاتفاق عليه بين الطرفين كما يلى :

"يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة، وعلى ذلك يتمهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة" (المادة الرابعة) .

ووضع النص النهائى لذكره الخاصة بالامتيازات فى صورة خطابين يتبادلها الطرفان على أساس القواعد الآتية^(٢) :

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠، ص ٦٢ وما بعدها .

(٢) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية، سنة ١٩٣٠ ص ١٦١

(١) " لا يكون للمستشار القضائى أى شأن فى تعيين الموظفين القضائيين الأجانب أو فى مسائل العفو وأحكام الاعدام الخاصة بالأجانب أو فى أى مسألة من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية وأن تحذف من المقترحات البريطانية كل إشارة إلى المستشار القضائى واختصاصاته فى هذا الصدد " .

(٢) " عدم التقييد بنصوص مشروع هيرست الذى وضع فى سنة ١٩٢٠ مع الاستثناس بالمبادئ العامة التى دارت عليها المناقشات فى هذا المشروع " .

(٣) " النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الأحوال منافيا لرغبة مصر فى إلغاء هذا النظام من أساسه " .

وهذه القواعد تم بنفسها عن مبلغ تقدم مشروع النحاس — هندرسن عن المشروعات السابقة بما فيها مقترحات سنة ١٩٢٩

الفصل الرابع

الامتيازات فى المعاهدة

١ - موجز عن أحكام المعاهدة

تقول المادة الثالثة عشرة من المعاهدة :

" يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم الان لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص فى ملحق هذه المادة " .

وقد بينا فى الفصل الثانى من هذا الباب ماهية امتيازات الأجانب المشار إليها فى هذه المادة وهى التى يتناولها الملحق الخاص بالمادة سالفة الذكر لبيان أغراضه بالنسبة لها وهى كما يأتى :

(١) الامتياز التشريعي — يرمى الغرض الأول من الملحق المذكور إلى " الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب " .

وكما جاء في الفقرة الخامسة من هذا الملحق ليس إلغاء القيود الحالية المشار إليها يعني فقط " أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصري على رعاياها " ولكن يعني أيضا " انتهاء الاختصاص التشريعي الحالي الذي تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصري على الأجانب ، ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة في سلطاتها القضائية أن تقضي في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصري طبقه البرلمان المصري أو الحكومة المصرية على الأجانب " .

وكل ما تنقيد به مصر بصدد إلغاء هذا الامتياز " أن لا يتنافى التشريع المصري الذي يطبق على الأجانب مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث " (فقرة ٦ من الملحق) . وليس هذا في الواقع قيدا لأنه لا يخرج عما هو جار العمل به في كل دولة متحضرة منتظمة في سلك الأسرة الدولية الحاضرة ، كما بينا ذلك عند التكلم على حماية الأجانب .

(٢) الامتياز القضائي — بعد أن أشار إليه ضمنا الغرض الأول من الملحق في كلامه عن الامتيازات تناوله الغرض الثاني صراحة بما يفيد إلغاء المحاكم القنصلية ، ونقل اختصاصها إلى المحاكم المختلطة ، على أن لا تبقى هذه المحاكم الأخيرة قائمة إلا مدة الانتقال الضرورية المعقولة . وهاك النص الخاص بذلك بحرفه : " إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدّد ولا تطول بغير مبرر . وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائي المالي ، وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة " .

وكل ما يمكن استثناءه من نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة في البداية " مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول المتنازعة التي ترغب في أن تستمر محاكمها القنصلية في مباشرة هذا الاختصاص " وهذا الاستثناء عادي في العرف الدولي .

(٣) الامتياز المالى — كان يكفى النص العام الوارد فى الغرض الأول من الملحق بخصوص إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى التشريع الماس بالأجانب ليفهم من ذلك ضمنا شمول هذا النص قيود التشريع المالى ولكن زيادة فى الحیطة نص صراحة على أن التشريع المالى يدخل ضمن التشريع المصرى المتفق على إلغاء القيود الخاصة به ، وهذا التوكيد لا بأس به ومن شأنه أن يزيل كل غموض من هذه الناحية .

ولا ترتبط مصر فى استرداد حريتها بالنسبة للتشريع المالى إلا بأن "لا يتضمن هذا التشريع تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات" (فقرة ٦ من الملحق) . ولم يقل أحد أن مصر تبغى شيئا آخر غير إقرار المساواة بين الوطنيين والأجانب فى أمر هذا التشريع .

ولتحقيق إلغاء القيود التشريعية المشار إليها وتنظيم فترة الانتقال الخاصة بالمحاكم المختلطة "تتصل الحكومة المصرية بخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات" (فقرة ٢ من الملحق) .

وتتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية "بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر أن لا تعارض بتاتا فى التدابير المذكورة آنفا" . وأن نتعاون "تعاوننا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر" .

فاذا ما اتصلت مصر بالدول ووجد من المستحيل تحقيق هذه التدابير ، فى هذه الحالة تحتفظ الحكومة المصرية بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات الأجنبية بما فيه المحاكم المختلطة" . (فقرة ٤ من الملحق) .

٢ — أفضلية أحكام المعاهدة على المشروعات السابقة

كل من يقارن أحكام المعاهدة كما تبينها فيما تقدم بنصوص المشروعات السابقة التى تكلمنا عنها فى الفصل الثالث لا يسعه إلا أن يحكم فى غير تردد بأن مسألة الامتيازات الأجنبية قد عولجت فى المفاوضات الموفقة الأخيرة بأسلوب يختلف كل الاختلاف عن الأسلوب الذى عولجت به فى المفاوضات السابقة :

(١) ففى أ كثر المفاوضات السابقة كانت انجلترا ترمى إلى نقل امتيازات الدول الأجنبية إليها؛ وجعل نفسها المسئولة عن حماية مصالح الأجانب فى مصر، فكانت هذه المرامى تتعكس على الأنظمة التى كانت تقترح لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية؛ فاما أن تصبغها بالصبغة الانجليزية، وإما أن تجعل أثر النفوذ الانجليزى فيها ظاهرا بما كانت تحتفظ به انجلترا لمثلها السياسى أو للاستشارين القضائى والمالى من حق التدخل فى الشئون المصرية باسم الإشراف على كل ما يمس الأجانب قضائيا وتشريعا .

فاذا قال قائل إن هذه النزعة من جانب انجلترا لم توجد إلا فى المشروعات المتقدمة كمشروع ملتر-هيرست، ومشروع كيرزون، أو مشروع ثروت-تشمبرلين، قلنا إن هذه النزعة كانت ظاهرة حتى فى مقترحات سنة ١٩٢٩، حيث احتفظ للاستشار القضائى بحق التدخل فى تعيين القضاة الأجانب وممارسة حق العفو وأحكام الإعدام الخ بالنسبة للأجانب. أما فى أحكام المعاهدة الحالية فلا أثر لشيء من ذلك .

(٢) كذلك كانت المشروعات السابقة لا تتناول مسألة الامتيازات الأجنبية فى جملتها ومن أساسها، بل كان البحث فيها يدور داخل هذا النطاق : وهو توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بنقل اختصاص المحاكم القنصلية إليها؛ والنتيجة المنطقية لهذا أن تلك المشروعات كان يترتب عليها فيما لو نفذت أن نظام القضاء المختلط بما لجمعيته العمومية من سلطة تشريعية تجعل كلمتها فوق كلمة البرلمان المصرى فى التشريع الخاص بالأجانب ومن ثم فإن هذا النظام الذى هو بطبيعته نظام استثنائى مؤقت ينقلب إلى نظام دائم مستمر، ويصبح جزءا متما من أنظمة الدولة المصرية إلى وقت لا يعرف له مدى .

ولم تكن هذه الحال خاصة بالمشروعات التى تقدمت مشروع سنة ١٩٣٠، بل كان هذا المشروع الأخير نفسه يشترك مع سوابقه فيها .

أما فى مفاوضات ١٩٣٦ فقد جعل المفاوض المصرى هدفه الأسمى إلغاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة، وقد رسمت المادة الثالثة عشرة من المعاهدة وملحقها الطريق إلى ذلك باتصال مصر بالدول لإلغاء الامتيازات التشريعية والمالى فورا، وتنظيم فترة انتقال "لا تطول بغير مبرر" تبقى فى خلالها المحاكم المختلطة تؤدى وظيفتها القضائية الجديدة، فاذا ما انقضت هذه الفترة يعود الاختصاص القضائى الكامل إلى المحاكم الأهلية .

(٣) كانت إنجلترا — كما قدمنا — في كثير من المفاوضات السابقة، تحقيقا لمراميها في تركيز الامتيازات الأجنبية في يدها، تحاول أن تبشر بنفسها الاتفاق مع الدول في أمر الامتيازات، بل هي باشرت فعلا هذه المفاوضة في وقت من الأوقات كما جاء ذلك على لسان المستر مري في المفاوضات سنة ١٩٢١ حيث قال: "إن المفاوضة مع الدول كانت واقفة مع الولايات المتحدة، ومتقدمة مع هولندا، ودون ذلك تقدما مع فرنسا وأسبانيا، والمسألة عند فرنسا مرتبطة بغيرها من المسائل".

ومن الذي يدري ما كان يستهدف له مركز مصر السياسي من أخطار لو قدر لتلك المفاوضات النجاح.

ولكن بمقتضى أحكام المعاهدة الحالية أصبحت مصر هي وحدها صاحبة الشأن في مخاطبة الدول والاتفاق معها في كل ما يتعلق بمسألة الامتيازات، وها هي الحكومة المصرية تعد العدة لعقد المؤتمر الذي ستكون مهمته إلغاء القيود التي تقيد التشريع المصري على الأجانب، وتنظيم مدة الانتقال الخاصة بالمحاكم المختلطة، ولن يكون هذا المؤتمر إلا الخطوة الأولى في سبيل تحرير مصر من الأغلال التي عاقت تقدمها ونموها الطبيعي وقيدت سلطانها أجيالا عديدة.

ومما يجدر ذكره هنا أن الدول ذات الشأن التي خاطبتها الحكومة المصرية في عام ١٩٢٧ في أمر إدخال بعض تعديلات على نظام القضاء المختلط، أشرنا إليها آنفا، عند كلامنا على مشروع ثروت — شميرلين، هذه الدول لم ترفض البحث في أمر تلك التعديلات؛ فبلجيكا مثلا أعلنت أنها مستعدة لمعالجة المطلوب بمفاوضات مباشرة مع الحكومة المصرية بمجرد موافاة هذه الحكومة لها بما أعدته في المسائل التي يترتب عليها تعديل النظام الحالي وذلك دون حاجة إلى عقد مؤتمر، وأبدت إنجلترا على المقترحات المصرية بعض الملاحظات، ولكنها عينت أسماء مندوبيها في المؤتمر الذي يبحث هذه المقترحات، وكان رد أسبانيا كرد بلجيكا، وزادت عليه أنها لا تبدى رأيها النهائي إلا بعد وصول الايضاحات المطلوبة، ولم يختلف رد فرنسا واليونان وهولندا وإيطاليا عن رد أسبانيا. أما الولايات المتحدة فقد أبدت بعض الملاحظات ولكنها وافقت على عقد لجنة (قومسيون) لبحث الموضوع إذا كان في عقده تسهيل النظر في الاقتراحات، ووافقت السويد على تلك المقترحات بشرط موافقة الدول الممتازة^(٢).

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٢١ ص ٤٩

(٢) استقينا هذه المعلومات من ملفات وزارة الخارجية.

مما تقدم نعتقد أن الدول لن تتأخر عن البحث في مسألة الامتيازات مع الحكومة المصرية، لأنها لا شك تحس كما أحسّت إنجلترا أن نظام الامتيازات القائم الآن في مصر لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وإن هذه الدول يهمها أن يسود الود والصفاء بين رعاياها وبين مصر حكومة وشعباً .

فاذا أسفرت المفاوضات في هذا المؤتمر — كما هو المتظر — عن النتائج التي تنشدها مصر وفقاً لما هو مبين في المعاهدة، فقد تحقق المطلوب وانتهى الأمر. أما إذا قدر لهذه المفاوضات الفشل، بعد أن تكون الحكومة المصرية قد بذلت وسعها، وأفرغت كل طاقتها بمساعدة حليفها إنجلترا لاقتناع الدول بوجهة النظر المصرية، فلم تقتنع ولم تجنح للسلم، وأبت إلا أن تبقى مصر وحدها من بين جميع بلاد العالم المتمدن التي لا سلطان لها في بلادها، حينذاك يحق لمصر أن تستعمل حقوقها في إلغاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة، وهي الحقوق التي احتفظت بها في المعاهدة كاملة غير منقوصة .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن المفاوض المصري لم يحرص على تسجيل هذا التحفظ في الوثائق الرسمية عبثاً أو حبا في وضع الصيغ، بل سجله ليكون له مرماه المفهوم منه، وهو تصميم مصر على التحرر من قيود الامتيازات على اختلاف أنواعها، استكمالاً لمظاهر الاستقلال والسيادة القومية .

(٤) لم تكن إنجلترا في المشروعات السابقة تلتزم بأكثر من بذل نفوذها لدى الدول لتعديل نظام الامتيازات دون أن ترتبط بالتنازل عن امتيازاتها أو تعديلها . أما في المعاهدة الحالية فهي فوق التعهد بمعاونة مصر معاونة فعلية تقبل مبدئياً إلغاء القيود التشريعية ونظام الانتقال الخاص بالمحاكم المختلطة .

فمن كل ما تقدم نرى أن لا محل للمقارنة والتشبيه بين أنصاف الحلول السقيمة العرجاء والتي كانت بعضها يهدد مركز مصر السياسي بأشد الأخطار، كما هي واردة في المشروعات السابقة، وبين الحلول الموفقة والحقوق الجلية التي أكتسبها المفاوض المصري لبلاده في المعاهدة الحالية .

هذا ونرى لزوماً أن نختم هذا الباب بأن نورد موجزاً لاعتراضات المعارضين على ما ورد في المعاهدة الحالية بخصوص الامتيازات، فقد بلغت جرأة بعض الباحثين إلى أن يتغاضوا عن

المزايا التي كسبتها مصر من الوجهة العملية من ناحية إلغاء الامتيازات، وأرجو أن لا يؤاخذنى هذا البعض إذا أنا شبهت أبحاثهم برغبات الطفولة فانهم يريدون أن تلغى الامتيازات بجمرة قلم من مصر، وفاتهم أن حكمتهم ووقارهم الظاهر عليهم يجب أن يكونا حائلين بينهم وبين إبداء هذه المطالب الطائشة، فانه من الحكمة أن يدبر هؤلاء الأجانب أمورهم قبل إلغاء الامتيازات طفرة، وهى التى عاشوا ونظموا أنفسهم تنظيما خاصا فى ظلها، وإنى أؤكد موقنا أنه لو قام مصطفى النحاس بإلغاء الامتيازات دفعة واحدة ومباغثة وبدون التفاهم بشأن ذلك مع الدول، وترتب على ذلك ارتباك بين مصر وتلك الدول لألقى هؤلاء المعارضين قصار النظر تبعه ما يحصل على عاتق مصطفى النحاس ولوصفوه بالطيش وعدم التبصر.

كذلك مما يأخذه هؤلاء المعارضون على ما ورد فى المعاهدة بخصوص الامتيازات أنه لم تحدد لفترة الانتقال مدة، وأعتقد أن مثل هذا التحديد أمر غير ميسور، لأن الطرف الذى تعاقد مع مصر - وهى إنجلترا - لا تملك بأى حال من الأحوال التحدث باسم الدول لأنها ليست وكالة عنها حتى تحدد مدة تسرى عليها، وفضلا عن ذلك فان هذه المدة قد تركت للتفاهم عليها وتحديداتها وتنظيم فترة الانتقال بين مصر والدول ذوات الامتيازات - وهى صاحبة الشأن فى ذلك - فى المفاوضات المزمع اجراءها فى القريب العاجل.

كذلك يأخذ المعارضون على المعاهدة أن إنجلترا لم تتفق على مساعدة مصر فى إلغاء الامتيازات جميعها دفعة واحدة؛ وما قلناه آنفا عن أن إنجلترا ليست وصية ولا قيمة على تلك الدول وليس لديها توكيل للتحدث باسمها حتى يستطيع أن تتفق مع مصر على ما يريده المعارضون ويعلم هؤلاء - وهم من رجال القانون - أن تعاقد مثل هذا يعتبر باطلا بطلانا جوهريا . وقد تساءل المعارضون المذكورون عن ماهية تلك الحقوق التى قالت المعاهدة إن الحكومة المصرية تحتفظ بها كاملة غير منقوصة واعتبروا عدم بيان تلك الحقوق إبهاما وغموضا، وفاتهم أن الحقوق إذا حددت أصبحت قيودا؛ وإبكن إطلاقها على النحو الوارد فى المعاهدة يكون معناه حق مصر الطبيعى ككل حكومة حرة فى أن تحقق سيادتها وسلطانها على جميع المتوطنين فى إقليمها سواء أكانوا من أهلها أو من الأجانب وذلك فيما يختص بإلغاء الامتيازات . أما فيما يختص بإلغاء المحاكم المختلطة فان حقوق مصر فى هذا الإلغاء مكفولة بما ورد فى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢١ ونحمد الله أن كانت هذه هى كل اعتراضات المعارضين، فانها مما تقدم تكون قد ذهبت هباء.

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرُ

السودان

الفصل الأول

السودان في المفاوضات

(١) في المشروعات السابقة

السودان وما أدراك ما السودان !

هو الصخرة التي تحطمت عليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد أن كادت تأتي أكلها .
هو الذي كان مثار المشادة بين المتفاوضين من قبل الشعب المصرى والحكومة الانجليزية
في المفاوضات السابقة .

ولقد كانت لسعد — رحمه الله — نظرية حكيمة في مسألة السودان سمعناها منه
في مجالسه الخاصة في سنة ١٩٢١ تلخص في أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد
بعد الانتهاء من موضوع مصر، وكان يبرر هذه النظرية بأن مصر تستطيع — وهى قوية
وبعد أن تستقر أمورها — الحصول على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه إذا ترك أمر
السودان لموضوع اتفاق خاص فلا يكون في ذلك ثمة تنازل من مصر عن أى حق لها فيه .
وقد وافق أعضاء الوفد المصرى بالإجماع على هذه النظرية في المشروع الذى تقدّم
مهم في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ كما سنشير الى ذلك بعد .

وليس هنا مجال التحدّث عن السودان بتوسع ، فقد كتبت عنه المجلدات الضخمة ،
ومن أراد معرفة تاريخه بالتفصيل فليرجع إلى المؤلفات العديدة التى تناولت هذا التاريخ
وقد ألم صديقنا الأستاذ محمد عبد الله حسين المحامى بهذا التاريخ بتوسع في كتابه ” السودان
من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية “ وإلى ما وضعه ونشره سمو الأمير عمر طوسون

من مؤلفات مثل : " المسألة السودانية " و " ضحايا مصر والسودان " و " بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك " الخ . الخ .

١ - في مشروعى ملتر

لم يرد ذكر السودان بين نصوص مواد مشروعى ملتر، ويتبين السبب في ذلك من صيغة الخطاب الذى أرسله لورد ملتر الى المغفور له عدلى باشا في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ وهو يتضمن ما يأتى :

" بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر، فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر .

إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه أن لا يسمع لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذى يصل اليها مازا في السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك لإيراد حاجاتها الحالية والمستقبلية " .

وأسهب لورد ملتر في تقريره في الفوارق بين مصر والسودان من حيث الأصل والجنس واللغة الخ، وهى فوارق لا تمثل الحقيقة والواقع وإنما الاستعمار هو الذى يخلقها ويخلق الدعائم التى يرتكن عليها .

٢ - في مشروع الوفد سنة ١٩٢٠

وورد في المادة الثالثة عشرة من مشروع الوفد سنة ١٩٢٠ للأسباب التى وضعتها آنفا ما يأتى : " تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص " .

٣ - في مشروع كيرزون

وقد نصت المادة السابعة عشرة من مشروع كيرزون على ما يأتي :

”حيث إن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه تُتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تُتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل وقد تقرّر من أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا “ .

٤ - في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد احتفظ هذا التصريح فيما احتفظ به بالسودان على أن تتولى الحكومة الانجليزية أموره بصفة مطلقة .

٥ - في مفاوضات سعد مع ماكدونالد

ولم يرد ذكر ”السودان“ بالذات في مطالب سعد الخمسة التي أوردتها الكتاب الأبيض الانجليزي في سنة ١٩٢٤، ولكن ليس معنى ذلك أنه ترك المطالبة بحقوق مصر في السودان؛ فقد بين الكتاب الأبيض حديث سعد مع مستر رمزي ماكدونالد في صدد السودان ويتبين ذلك بصراحة مما نشر في ذلك الكتاب الأبيض ذاته، فقد ورد فيه ما يأتي :

”أما في شأن السودان فأنني ألقت النظر إلى بعض البيانات التي فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال أن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فابداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السري ستاك باشا في مركز صعب، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز .

ولم يفتنى أيضاً أنه قد تقل لى أن زغلول باشا أدعى لمصر فى شهر يونيه الماضى بحقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فقال زغلول باشا أن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرّدا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا . فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بذلك المركز . على أن الأقوال التى من هذا النوع لا بدّ أنها أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان وفى عقول السودانين فى الجيش المصرى فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الاخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الاخلاص لإدارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه ، وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام فى روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائدا فى السودان ، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمين فى حكومة السودان مشجعا جعلهم يقدّرون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وتكون النتيجة أنه إذا استمرت هذه الحال بالرغم من وجود أى اتفاق يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام .

وقد وعدت فى أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ولم أترك فى نفسه أدنى شك فى أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية إلى وقفه فى شأن مصر والسودان ... “ .

وقد ختم هذا الكتاب الأبيض بعبارة اقترح فيها التهديد بالاعتراف بحقوق مصر فى السودان حيث قال فيه مستر ماكدونالد ما يلى :

”ويؤخذ من كل ما جرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان ، أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية . فلا بدّ لى من التمسك بالبيانات التى فهمت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب ، ويجب ألا يبقى شك فى ذلك ، لا مصر ولا فى السودان ؛ لأنه إن كان هنالك شك فإنه لا يفضى إلا الى الاضطراب . وفى خلال ذلك يظل الواجب العمل فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛ لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام ؛ وهى تعدّ مسؤوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى ، ولا يمكن أن تترك

السودان إلا عند ما تتم عملها . إن الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات الحالية، ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التي تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدني هي حالة لا تطاق . فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فإن حكومة السودان تفضل بواجبها إذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية في السودان ، وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتضمان ، وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها في مياه النيل ، وبإرضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . فإن الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حددت في الفقرات السابقة الموقف الذي ترى حكومة جلالة الملك أنها مضطرة لأن تقفه تجاه مصر والسودان، وأرى من واجبي أن أصونه من دون أى مساس“ .

وقد جاء في حديث لسعد مع مراسل جريدة ” الديلي هيرالد “ الفرنسي في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ردا على ما ورد في الكتاب الأبيض الإنجليزي عن السودان ما يلي :

” إن مصر تعتبر السودان جزءا لا ينفصل منها . أما ما قاله مستر ماكدونالد عن وكالة إنجلترا عن أهالي السودان فهو مناقض لحقوق مصر المقررة ، تلك الحقوق التي يعترف بها العالم بأجمعه إلى اليوم “ .

٦ - في مفاوضات ثروت باشا مع تشمبرلين

وورد عن السودان في مشروع سير أوستن تشمبرلين الأول ما يأتي :

” تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن أوفي ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .

وكلاهما متفقتان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان . ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المعاهدات المتعلقة بأعمال

قناطر سنار، كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك لتحقيق من أن توزيع المياه جار طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور. وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن بأعمال الحفظ المنصوص عليها في ذلك التقرير وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلي ودفع كل مبلغ تقضى تدعو الحاجة اليهما باعتراف الطرفين تعويضاً للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها .

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، نظراً لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية - في دفع حصته الحالية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن الحال يدعو إلى إعادة النظر في هذا الترتيب .
(المادة ١٣) .

وقد تناول ثروت باشا مناقشة هذه المادة بأسهاب بدأه بأنه "تجنب القطع في مشروعه الذي قدّمه برأى في مسألة السودان العامة التي تختلف فيها الحكومتان وذلك اختصاراً للنقاشات بقدر الامكان" ثم قال في موضع آخر: "إن الحل الذي يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى ونفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها هو أن تعود الحالة في السودان إلى مجراها السابق في سنة ١٩٢٤ ريثما تسوى مسألته نهائياً الخ". ثم تناول بعد ذلك الكلام على مياه النيل^(٢). وقد صدر المشروع البريطاني النهائي خلوا هو وملحقاته من ذكر السودان .

٧ - في مقترحات محمد محمود - هندرسن

ونصت المادة الثالثة عشرة من مقترحات سنة ١٩٢٩ بخصوص السودان على ما يأتي :
"مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين ، السلطات التي خولتها إياها الاتفاقات المشار إليها" .

(١) في المادة ١١ منه .

(٢) الوثيقة رقم ٣ من مفاوضات ثروت باشا مع سير أوستن تشمبرلين ، ص ١٣ و ١٤

٨ - في مشروع النحاس - هندرسن

ومن المعلوم عن مفاوضات سنة ١٩٣٠ أنها كادت تنتهي إلى الاتفاق لولا أن وقفت مسألة السودان - بعد تذليلها نهائيا بين المفاوضين من الطرفين - حجر عثرة في سبيل هذا الاتفاق وترتب على ذلك قيام دكتاتورية عنيفة في البلاد عصفت بدستورها وقتلت حرياتهما وان من يتبع مجموعة محاضر المفاوضات سنة ١٩٣٠ يتحقق له ما بذله الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس من مجهود مضمّن في سبيل الاتفاق، ويكاد الانسان يلمس أصبح الدسياسة يلعب فيما انتهت إليه هذه المفاوضة، وقد نجحت هذه الدسياسة وقطعت المفاوضة . أما ما تناوله المفاوضون في موضوع السودان فنذكره فيما يلي :

عند ما بدأ مصطفى النحاس باشا يلخص المبادئ التي تستتج من المقترحات البريطانية في الجلسة الأولى التي انعقدت في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ قال عن السودان ما يأتي :

” إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة نقبل أن تكون الإدارة في السودان مشتركة في البلدين اشتراكا فعليا ^(١) “ .

ثم ذكر دولته في مشروع الوفد الذي قدّمه في ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ النص الآتي :

” إلى أن تحمل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا ^(٢) “ . (المادة ١٣) .

وقد تنبأ مستر هندرسن في الجلسة الثانية من جلسات المفاوضة بأن ” مسألة السودان ستكون عقبة كأداء في طريقنا وسنجد صعوبة كبيرة في التغلب عليها “ . وبعد أن ذكر أنه يستحيل على المفاوضين الانجليز استحالة مطلقة أن يصلوا إلى حل برلمانهم على الموافقة على مسألة السودان وغيرها من المسائل التي أدخل الوفد المصري عليها تغييرا قال : ” ينبغي لي أن أنبهكم على مسئوليتي الخاصة بصفة كوني وزيرا للخارجية ومن غير استشارة زملائي ... إلى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة “ .

وقد دافع النحاس باشا عن نظريته بلباقة تجذب المفاوض الانجليز إلى تقبلها بقبول حسن فقال :

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية ، سنة ١٩٣٠ ، ص ٢٢

(٢) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية ، سنة ١٩٣٠ ، ص ٢٨

”أما فيما يختص بالسودان الذى خصه المستر هندرسن بالذكر فانه سيرى أن الصيغة التى وضعناها بشأنه لا تختلف فى روحها عن الصيغة التى وضعها جنابه فى مقترحاته لأننا لم نطلب فى الوقت الحاضر إلا الاشتراك الفعلى فى الإدارة وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها فقد أشير فيها إلى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقى سنة ١٨٩٩ وهما صريحتان فى أن الإدارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان قد أعطى شطر منها إلى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين، ومن أجل ذلك آمل كل الآمل أنكم عند ما تدرسون هذه المسألة فى ضوء هذه الحقائق ترون أننا فى هذا المطلب المهم الجوى بالنسبة لمصر كما فى غاية الاعتدال“ .

وقد دار بينهما بعد ذلك الحوار الآتى :

مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جدا منها مسألة السودان .
النحاس باشا — وماذا فى الصيغتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك فى الإدارة وترك الباب مفتوحا لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

مستر هندرسن — الفرق كبير جدا لأن مادتنا تشير الى اتفاقى سنة ١٨٩٩ والحالة التى نجت عنهما وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وانجلترا فى إدارة السودان .
وأتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وانجلترا فى إدارة السودان اشتراكا فعليا ، فإذا تقصدون ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتا فى أيدي المصريين والانجليز معا وهو ما لم نكن نعتز به من قبل فهذا فى الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تعارضون فيه .

مستر هندرسن — إن ما وقع فى السودان فى السنوات الأخيرة لا يزال ماثلا فى الأذهان وكذلك التصريحات التى صدرت عقب ذلك . كل ذلك يقيدنا تمام التقييد لا سيما تصريحات رئيس الوزراء المستر ماكدونالد عند ما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة فى سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا فى السودان . وقد سئلت فى البرلمان عما إذا كنت مرتبطة بها فأعلنت ارتباطى بها وقبولى لها .

النحاس باشا — لقد صدرت تلك التصريحات فى وقت لم تكن فيه مفاوضات ، فالروح التى أوحى بها غير الروح التى تحرك المتفاوضين فى وضع أساس الاتفاق . كما أنه لا يجوز

مطلقا أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها .

مستر هندرسن — وماذا عساي أن أقول للبرلمان وهذه التصريحات لا يزال يتجاوب صدها في أنحائه ؟

النحاس باشا — نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمامنا عائق من التصريحات التي صدرت في ظروف وتحت مؤثرات خاصة . وإذا كنتم متمسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تمسك بتصريحات ساسة الانجليز وكبرائهم فيما يختص بالحلاء إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهدا وهذه جيوشكم لا تزال في بلادنا فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما متمسكون بتصريحاتكم .

مستر هندرسن — أنا في الواقع انما أشير الى تصريحاتى في البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان ستظل خاضعة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ثم انى مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك في مقترحاتى وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذى ذهبت إليه ؟

النحاس باشا — إن كل ما نريده هو عدم الاشارة مطلقا الى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأنها ممقوتتان في مصر كل المقت . ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على إعطاء انجلترا نصيبا في ادارة السودان ومادتنا تشير الى وجوب اشتراك الطرفين في ادارة السودان فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ولم تقبل في يوم من الأيام النتائج التي ترتبت عليهما وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان في الادارة اشتراكا فعليا الى أن توضع اتفاقات جديدة ، فأى غضاضة في ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلى ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الاقامة فيه وحرية التملك كذلك ثم جعل الادارة السودانية في أيدي المصريين والانجليز على السواء .

مستر هندرسن — ومن الذى يعين الموظفين المصريين في السودان ؟

النحاس باشا — الحكومة المصرية .

مستر هندرسن — هذا مستحيل . لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ عن النظام الادارى والعسكرى فى السودان ، وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمادة التى وردت فى مقترحاتنا تترك الباب مفتوحا لذلك .

النحاس باشا — إن طريقة الاشتراك الفعلى فى الادارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد ، وانما نريد التسليم بمبدئها لأن هذا لا يتعد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ نفسيهما .

مستر هندرسن — أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التى وقعت حديثا فى السودان والتصريحات التى صدرت بشأنه لكان موقفنا اليوم غير ما ترى . ولكن المسألة ليست مسألة ما نحب أن يكون وانما هى مسألة ما يمكن حمل البرلمان الانجليزى على قبوله . واذا نحن قدمنا الى برلماننا معاهدة فيها نص كالذى تقترحون فان البرلمان يرفضها رفضا باتا وتصبح المعاهدة لا تساوى الورقة المكتوبة عليها .

النحاس باشا — لا أستطيع أن أتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأمتان فليفكر كل منا ولتعاون معا . ولعلك لا تذكر يا مستر هندرسن أنى فى بلادى محل الثقة العامة فى الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جدا ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

مستر هندرسن — أعرف ذلك تماما كما أرجو أن تعرفوا أتم أيضا صعوبة مركزى . لقد خطر ببالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان الواردة فى مقترحاتى فنقول : إنه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد . ولكن لا بد لى من استشارة زملائى فى ذلك أولا .

النحاس باشا — يجب علينا أن نفكر ونجتهد فى إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن تقترح اقتراحات مصيرها الرفض المحتم فى برلمانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولى كبير الثقة والأمل فى الوصول الى حل مقبول .

مستر هندرسن — سوف نعمل كل ما فى وسعنا لأننا لا بد أن نصل الى الاتفاق المنشود . ولنترك الآن هذه المسألة . ومن حسن الحظ أننا فى جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل الى المادة الخاصة بالسودان^(١) .

وفي الجلسة العاشرة أرغى الانجليز وأزبدوا ورموا المفاوضين بتهديداتهم، وثبت في محضر الجلسة أن المناقشة قد طالت في بعض مواد منها المادة الخاصة بموضوع السودان وأنه قد تخللتها إشارة من الجانب البريطاني إلى أنه إذا لم يحصل الاتفاق فإنهم يعتبرون المفاوضة قد فشلت. ولكن الحكمة قد تغلبت على الزعيم ومثل أمام ناظريه إنهاء المنازعات الطويلة التي توترت العلاقات بين مصر وانجلترا بسببها، فتداول مع زملائه في الأمر، ثم استأنف الطرفان المناقشة وانتهت بتعديل المفاوضين الانجليز مقترحات سنة ١٩٢٩ فيما يختص بالسودان بالنص الآتي :

”مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما “ .

فقبل المفاوضون المصريون إضافة العبارة الموضوع تحتها خط لأنها تتضمن تحفظا صريحا بالاستمسك بحقوق مصر ومصالحها المادية في السودان ولم يكتف بهذه الإضافة وإنما اشترط أن يقبل الفريق البريطاني في نفس الوقت المذكرة الآتي نصها :

”المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين في إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة^(١) “ .

وفي الجلسة الحادية عشرة أبلغ مستر هندرسن المفاوضين المصريين بأن المذكرة المصرية المشار إليها آنفا غير مقبولة لدى مجلس الوزراء البريطانى وأنه — أى المجلس المذكور — يقول إن المفاوضين الانجليز ذهبوا بعيدا لإرضاء المفاوضين المصريين بإضافة العبارة سالفة الذكر^(٢) !!

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ، ص ٩٠

(٢) مجموعة المحاضر سالفة الذكر، ص ٩٧

وبعد ذلك حدث أخذ ورد من أجل مسألة السودان قد تناولته مجموعة محاضر المفاوضات سنة ١٩٣٠ بشيء كثير من الإسهاب والتفصيل (ص ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ - ١١٢ و ١١٥ و ١١٦ - ١٤٣) واستلزم الأمر إستشارة المفاوضون المصريون زملاءهم في مصر، ولما استؤنفت المفاوضات بعد انتهاء تلك الإستشارة عرض المفاوضون عدّة اقتراحات لإنهاء مسألة السودان منها تأجيلها إلى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة معينة وحذف المادة الخاصة بالمسألة المذكورة من الاقتراحات، ومنها تقرير إعادة الحالة في السودان إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل مفاوضات في هذا الصدد . وانتهى مستر هندرسن من هذه المناقشة بقوله : "لا أريد أن أخدعكم فانه لن تكون معاهدة إذا أصررتكم على حذف المادة ١٣ بعد أن عدّلناها" .

وفي جلسة ٦ مايو سنة ١٩٣٠ تدخل الدكتور دالتون الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية في الأمر لتسويته بصفته الشخصية وأصر النحاس باشا على جوهر مقترحاته وزاد المفاوضون على ذلك اقتراح إبرام المعاهدة بين صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك مصر والسودان ، فرفض مستر هندرسن هذا الاقتراح ورمى المفاوضون المصريون بعد ذلك آخر سهم ، فقدّموا نصا للمادة الخاصة بالسودان ونصا آخر للذكرة المفسرة لتلك المادة وها هو ذا نصهما :

١ - نص المادة

"مع الاحتفاظ بحزّة عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين ، وكاحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما" .

٢ - نص المذكرة

"بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بآية حال في حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبئ على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين^(١)" .

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ، ص ١٥٧ و ١٥٨

وفي الجلسة التالية مساء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ اتفق الطرفان على النص الآتي على أن يدمج في المعاهدة كمادة من موادها وهو :

”مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكأحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية“ .

وقد تبادل الطرفان التهاني واتفقا على موعد للتوقيع على المعاهدة ! ولكن كم كان مدهشا حقا أن الفريقين المتفاوضين كانا يتناقشان في مسائل تفصيلية في اليوم التالي لتبادل التهاني فاذا بمستر هندرسن ينبيء المفاوضين المصريين أن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر باجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان، وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة التي اتفق عليها؛ وتساءل عن حل جديد، فأجاب النحاس باشا بأنه ليس لدى الوفد حل غير الذي سبق أن اتفق عليه معهم بعد جهد جهيد^(٢) . ولما اجتمع الفريقان بعد ظهر اليوم نفسه (٧ مايو سنة ١٩٣٠) عرض مستر هندرسن اقتراحا جديدا، قدم المفاوضون المصريون تعديلا فيه، فاقترح مستر هندرسن ”تحييم“ مجلس الوزراء البريطاني، فرفض النحاس باشا ذلك رفضا باتا ثم انقطعت المفاوضات لهذا السبب بعد أن قطع الطرفان فيها شوطا كبيرا واتفقا في خلالها على معظم أوجه الخلاف .

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠، ص ١٥٩ و ١٦٠

(٢) مجموعة المحاضر سألقة الذكر، ص ١٦١

(ب) في المعاهدة الحالية

قد تناولت المعاهدة موضوع السودان في أربع مواضع :

(أولها) ما تضمنته المادة ١١ من المعاهدة .

(وثانيها) ملحق المادة المذكورة .

(وثالثها) المحضر الثاني المتفق عليه .

(ورابعها) خطاب من المندوب السامي للنحاس باشا .

ونكتفى بأن ثبت هنا نص المادة الحادية عشرة من المعاهدة فيما يلي :

” (١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير

و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين .

ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

(٢) وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء .

(٣) يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

(٤) تكون الهجرة المصرية الى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

(٥) لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

(٦) اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصير بها المعاهدات الدولية سارية في السودان .

وسنشير إلى مكملات هذه المادة عند ما نعرض لكل موضوع تحويه تلك الملحقات .

الفصل الثاني

اتفاقية سنة ١٨٩٩

(١) ماهية هذه الاتفاقية ؟

انعقدت هذه الاتفاقية أصلاً في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بين لورد كرومر ممثلاً لـ إنجلترا وبين بطرس غالى باشا ممثلاً لمصر، وقد بينت المادة الأولى منها الأراضي التي تطلق عليها لفظة "السودان"، وقضت المادة الثانية باستخدام العلمين البريطانى والمصرى معا في جميع أنحاء السودان، واستثنت من ذلك مدينة سواكن التي اتفق على أن لا يستعمل فيها إلا العلم المصرى وحده، وبمقتضى المادة الثالثة عهد بالرياسة العليا العسكرية والمدنية إلى موظف يطلق عليه "حاكم السودان العام" ويعين ويعزل بمرسوم ملكى (أمر عال) بناء على طلب الحكومة البريطانية أو موافقتها، وأعطت المادة الرابعة لهذا الحاكم العام حق سنّ القوانين واللوائح ونسخهما بمشور يبلغه إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس الوزراء المصرى، وقضت المادة الخامسة بإبعاد السودان عن سريان القوانين والقرارات المصرية عليه إلا ما يصدر منها بمشور من حاكم السودان العام، ونصت المادة السادسة على أن ما يعطيه الحاكم العام للأجانب في السودان من حرية التجارة أو السكنى به أو تملك عقار في حدوده لا يشمل امتيازات خاصة لرعايا أية دولة أو دول، ونظمت المادة السابقة الأحوال التي يعفى فيها السودان من الرسوم الجمركية أو التي يجب عليه دفعها، وقضت المادة العاشرة باعتبار السودان بأجمعه - ما عدا مدينة سواكن - تحت الأحكام العرفية إلى أن تلغى بمشور من الحاكم العام، وقصرت المادة العاشرة حق المصادقة على تعيين القناصل ووكلائهم أو الإذن بالإقامة على الحكومة البريطانية وحدها... وبمقتضى اتفاق

بين الحكومتين سالفتي الذكر في ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ تعدل هذا الاتفاق بالغاء ما كان لسواكن من بعض الاستثناء وذلك حتى لا تتفرد مصر بأى مظهر من مظاهر إعلان سيادتها على السودان .

(ب) مدلولها

ويستدل من مجموع تلك الاتفاقية أن إنجلترا جعلت من السودان مرعى خصبا لها بل مستعمرة خاصة بها ونصبت عليه حاكما عاما كما نصبت أمثاله على المستعمرات ، وقد داست بذلك على كرامة السودان وعلى حقوق مصر الطبيعية وغير الطبيعية فيه .

(ج) شرعيتها

ولقد ألفنا أن تلك الاتفاقية باطلة من أساسها ، وتشبعنا بهذا الرأي ، وما كان يسوقنا إليه إلا العاطفة ، وما حدثنا به التاريخ عن سيادة مصر على السودان . ولكن الأمر في ذلك غير مقصور على العاطفة بل يمتد إلى أسناد قوية من القانون والبداهة ، إذ من المعلوم أن مصر كانت وقت إبرام تلك الاتفاقية تحت سيادة العلم التركي وكان أساس هذه السياسة مرتكزا على دعامة قوية — دعامة الفرمان الذى ولى بمقتضاه "محمد على" حاكما على مصر والذى صُدل بعد ذلك فى عهد اسماعيل ، وإذا رجعنا إلى الفرمان فى العهد المذكور يتبين أنه ورد ضمن بنوده نص ، وؤداه أن مصر لا يمكن أن تعقد معاهدات دولية — فبالرغم من علم الانجليز أن حق مصر فى عقد المعاهدات كان محدودا فانهم تناسوا ذلك وألقوه وراء ظهورهم وراحوا يعقدون مع حكومة مصر اتفاقا بخصوص إدارة السودان . وترى الانجليز عند ما تبرز مصلحة من مصالحهم يتناسون حتى منطقهم مع أنفسهم . فاشنا قد مللنا ما كانوا يرددونه فى المفاوضات السابقة من أن مصر قاصرة لا تستطيع أن تنهض على قدميها وأنها طول حياتها غير مباح لها عقد المعاهدات السياسية ، وينسون فى هذا الوقت أن مصر أبرمت مع إنجلترا اتفاقا عن إدارة السودان !!

وجماع القول أن رأى الشعب المصرى قد استقر على أن تلك الاتفاقية باطلة للسبب سالف الذكر ولغيره من أسباب عدة كلها مبسطة فى الكتب التى تناولت موضوع السودان وهى التى ألمحنا إليها آنفا فى مستهل هذا الباب .

(د) حكم المعاهدة فيها

والآن — وقد ورد ذكر الاتفاقية في المادة الحادية عشرة — هل تكون الحكومة الشرعية قد صححت عقدها وجعلته صحيحا ؟

وقد يذهب الظن لأوّل وهلة الى هذا الوضع ، وذلك لأن الحكومة المصرية الدستورية قد أقرت فعلا ببقائها ، وحفظت لنفسها الحق في تعديلها دون أن تعصف بها في أدراج الرياح ، ولكن كل منصف يكلف نفسه شيئا من الجهد في تعرّف حقيقة الموقف يستطيع أن يعلم من مناقشات المفاوض المصري للمفاوض الانجليزي سنة ١٩٣٠ أن مصطفى النحاس لم يقبل الاحتفاظ بحق الحكومة المصرية في تعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ على أساس الاعتراف بها ، ولكنه حمل عليها حملة منكورة ، وأنهى الى الانجليز مقت الشعب لها واعتبارها باطلة . ولكن الحكمة تقضى بأن لا يقف الانسان مكتوف الأيدي أمام الأمور من الوجهة النظرية ، وإنما يجب على الرجل السياسي أن يكون مرنا يأخذ ويعطى حتى يسير بالسفينة الى شاطئ السلامة .

واننى مهما حالت الموقف من الوجهة العملية لا أستطيع أن أنكر أن تلك الاتفاقية التي كانت بالأسس منكورة قد أصبحت محصنة لها حق الوجود والبقاء الى حين تعديلها . ولكن الحنكة العملية تتطلب منا أن نكسر الصخرة التي كانت تتكسر عليها آمال مصر في أن تعيش عيشة راضية ، فما يضير دولة من الدول أن تعترف بمعاهدة وأن تؤمن أشد الايمان بها ثم ترى من مصلحتها أن تنكر لهذه المعاهدة ، فهذه ألمانيا كانت قد قبلت معاهدة فرساي ولكنها لم تكد تنفّس الصعداء حتى ضربت بتلك المعاهدة عرض الحائط ، وسارت في الطريق الذي تحبه وتهواه .

وقد لفت نظري حديث ورد على لسان سمو الأمير عمر طوسون في جريدة الأهرام الصادرة في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ يفهم منه أن سموه يقبل اتفاقية سنة ١٨٩٩ اذا روعى في تنفيذها بعض الشروط فاستفسرت من سموه وأنا أعد هذا الكتاب عن هذا الموضوع ، فورد لي خطاب بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦ يرى فيه أن تلك الاتفاقية باطلة ، وأن هذا الرأي قد بسطه سموه في كتابه " المسألة السودانية " الذي قدّمه للبرلمان الانجليزي هذا العام ، ولكن من باب الرغبة في الاتفاق وتسوية المسألة السودانية يمكن ذلك بالشروط الآتية التي يعتبرها سموه

أنها أقل ما يمكن الاتفاق عليه ، وقد ذكر سموه هذه الشروط من قبل في الحديث الذي قلت إنه لفت نظري واسترعى استفهامي من سموه وتبين هذه الشروط من حديثه الآتى :

”إن إنجلترا إذا كانت صادقة النية في احترام اتفاقية سنة ١٨٩٩ فعليها :

(أولا) أن ترجع السودان المصرى إلى ما كان عليه قبل الثورة المهدية وترجع إليه ما سلخته من مديرية خط الاستواء القديمة — أى المنطقة التى سيقام فيها خزان بحيرة ألبرت نيازرا وهى النصف الجنوبى من تلك المديرية وأعظم مركز لحياة مصر والسودان لما تحتوى عليه من موضع هذا الخزان الخطير الذى يتحكم فى مجرى النيل .

فقد سلخت إنجلترا هذه المنطقة الحيوية لمصر والسودان معا فى أثناء الثورة المهدية وضممتها إلى أوغنده وعدتها معها من الأملاك التابعة للتاج الانجليزى رأسا ، وقد أثبت ذلك تفصيلا فيما كتبتة عن السودان ونشر فى جريدة الأهرام الغراء سنة ١٩٢١ ، وقد قلت فى آخر ما كتبتة هناك : ” وإذا أدرك المصريون القيمة التى لهذه النقطة وارتباطها بحياتهم علموا أنها أهم من الدلتا وفضلوها عليها ولم يسمعهم بعد أن يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها واعتبارها جزءا غير قابل للانفصال عن السودان المصرى الذى هو جزء من الديار المصرية لا يتجزأ “ .

وأثبت أيضا أنها من أملاك مصر فيما أرسلته إلى دولة رئيس الوزراء على إثر خطبته التى أذيعت بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨

(ثانيا) أن تجيز تعيين وكيل للحاكم العام وأن يكون تعيين الاثنين لمدة خمس سنوات وأن يكون أحدهما مصريا والآخر انجليزيا ؛ يعنى أنه عند ما يكون الحاكم العام انجليزيا يكون الوكيل مصريا وبالعكس .

(ثالثا) أن تكون وظائف السودان مناصفة بين المصريين والانجليز أيا كانت درجتها أو نوعها ماعدا الوظائف المشغولة بالسودانيين .

(رابعا) أن يكون عدد الجنود المصرية والانجليزية متساويا .

هذا هو أقل ما يمكن أن يتحقق به معنى الشركة بين مصر وإنجلترا فى السودان ، وهذا أدنى ما يجب الحصول عليه لمصر فى السودان بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٩ “ .

وزيد في الخطاب الذي ورد لي على ذلك أن هذه هي الشروط التي ذكرها سموه في حديثه
الآنف الذكر، ثم رأى بعد ذلك أنه يجب أن تكون مخاطبة الحكومة المصرية مع حاكم
السودان العام دون وساطة دار المندوب السامي .

وإن الآراء التي أبدتها سمو الأمير الجليل لا تدل إلا على رغبته في فض مشكلة السودان .
وليسمح لي سموه أني كنت على حق عند ما فهمت من الحديث الذي أشرت إليه أنه يرى
كما قال حفظه الله أنه من باب الرغبة في الاتفاق وتسوية المسألة السودانية يمكن ذلك
بالشروط التي بسطها ويراها أنها أقل ما يمكن الاتفاق عليه .

وإن مفاد ذلك طبقا لاستنتاجي — وقد أكون مخطئا فيه — أن سمو الأمير الجليل
يرى لفض النزاع تعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ وتنفيذها معاملة بروح الشرف والاخلاص .
وأعتقد أن هذا القصد هو الذي رمى إليه المفاوضون المصريون في المعاهدة الحالية .

الفصل الثالث

حاكم السودان العام

(١) هل تغير مركزه ؟

ظاهر من الاتفاقية أن حاكم السودان العام هو ملكه غير المتوج وهو الأمر الناهي فيه .
فهل غيرت المعاهدة من المركز الذي وضعته فيه الاتفاقية سالفة الذكر ؟
لقد أعطته الاتفاقية الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان، ولكنها لم تنص على
الإدارة التي باسمها يعمل وما إذا كان يحكم باسم مصر أو إنجلترا . والمفهوم أنه ما دام يعين
ويعزل باشتراكهما أنه في الإدارة يمثلهما . غير أن العمل دل على العكس من ذلك وأنه إنما
كان يعمل لحساب حكومته فقط .

ولكن المعاهدة أرادت أن تجعل مفهوم الاتفاقية ومدلولها أمرا محققا من الناحية العملية
فنص في المادة الحادية عشرة منها على أن الحاكم العام يواصل السلطات المخولة له بمقتضى
تلك الاتفاقية بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، فيتبين من ذلك أن اختصاصه الأصلي

باق له كما كان، ولكنه رأى أن يعمل في حدود هذا الاختصاص باسم الحكومتين المصرية والانجليزية . ولا ندرى كيف يحقق ذلك فعلا، وما هي المظاهر التي تجعل مصر مقتنعة بأن وكيلها الحاكم العام يعمل باسمها أو يفعله عند مباشرة سلطاته . وأعتقد أن سهر مصر على أمور السودان وتتبع أخباره، وزيارة وزير الحربية له، وتخصيص إدارة خاصة له برئاسة مجلس الوزراء . كل ذلك كفيلا بأن يطمئنا على إمكان التأكد مما إذا كان الحاكم العام يعمل باسم حكومته وحدها أو باسمها واسم مصر معا .

(ب) سكرتيه الحربى

ولعل الحكومة المصرية تظن أن ما جاء في الخطاب المرسل من المندوب السامى البريطانى إلى دولة مصطفى النحاس باشا والملحق بالمعاهدة من أن الحاكم العام قد أبدى رغبته فى تعيين ضابط مصرى سكرتيرا حربيا له - يفتى عن إنشاء إدارة تتعقب شئون السودان كما بينا ذلك من قبل، لأن الواقع ينهى هذا الظن إذ أن طبيعة وظيفة السكرتير تقتضى أن لا يكون رقبيا على حاكم السودان ولا متعقبا آثاره، بل يستلزم بعض الامام الظاهرى المحدود بما يترامى إلى سماعه أو بصره بحكم وظيفته من أنباء، ولكن لو أريد الحيلولة بينه وبين معرفة الحقائق من مصادرها لسد في وجهه كل سبيل، وما كان فى استطاعته أن يلم بالأمور على وجهها الصحيح .

على أنه يلاحظ أن الترجمة العربية للخطاب سالف الذكر لم تنقل كاملة إذ سقطت من بينها كلمتان تصغران من شأن ذلك السكرتير . فقد ورد فى النص الانجليزى للخطاب المبين آنفا العبارة الآتية :

“The Governor General's wishes to appoint an Egyptian officer to his personal staff as military secretary”,

فيتبين من هذا النص أن الترجمة العربية لم تناول العبارة الموضوع تحتها خط وهي :
” ليلحق بحاشيته “ .

(ج) مجلسه

وللحاكم العام مجلس أنشئ فى سنة ١٩١٠ بمقتضى قانون وضعته الحكومتان الانجليزية المصرية مؤلف من أعضاء قانونيين أربعة هم المفتش العام والسكرتيرون المالى والقضائى

والملكي ومن أعضاء إضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على أربعة يعينهم الحاكم العام وجميع هؤلاء من الانجليز، وتعيّنت اختصاصات هذا المجلس في قانون إنشائه .

وها هي ذه المعاهدة قد أشركت في المجلس المذكور موظفا مصرياً، فقد ورد في الخطاب المرسل من المندوب السامي الى دولة النحاس باشا العبارة الآتية : ” كما أنه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول أن يدعى مفتش عام الرى المصرى بالسودان الى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس مسائل متصلة بأعمال مصلحته “ .

(د) سلطته في تعيين الموظفين

وبقيت للحاكم العام سلطة في تعيين الموظفين وترقيتهم ، وقد نص في المعاهدة على أنه له حق اختيار الموظفين من بين البريطانيين والمصريين في الوظائف الجديدة التي لا يتوافر لها سودانيون أكفاء، ومعنى ذلك أن الوظائف في السودان من حق السودانيين أصلاً ثم للحاكم العام أن يختار للوظائف الجديدة الصالحين من المرشحين البريطانيين أو المصريين، وما دام الأمر باختياره وحده فإنه سوف يفضل في اعتقاده اختيار المرشحين للوظائف من بين البريطانيين .

على أن وظائف السودان كلها مشغولة الآن بموظفين بريطانيين في الوظائف الكبرى .

والوظائف الجديدة ستكون محدودة وقد لا تحتل ميزانية السودان إنشاء وظائف جديدة ، وبذلك قد لا يلحق المصريون بأية وظيفة من وظائف السودان إلا بعد زمن طويل .

وقد وضحت الفقرة الثانية من المحضر الثانى المتفق عليه هذا الموضوع بالآتى :

” من المتفق عليه بالإشارة الى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الوطنيين المصريين في وظائف بالسودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها ، فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان بدون اعتبار للجنسية الى أية درجة كانت وذلك بالاختبار تبعاً للمدارة الشخصية “ .

وفتحت الفقرة الثالثة من المحضر المذكور الباب للحاكم العام في تعيين من يشاء من الجنسيات الأخرى في الوظائف التي لا يتيسر وجود ذوى المؤهلات لها من البريطانيين أو المصريين أو السودانيين .

(هـ) مخابراته

قضت الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ "بأن الحاكم العام يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس الوزراء المصري".

وقد ورد في الفقرة الأولى من المحضر الثاني المتفق عليه أن الحاكم العام يجب أن يقدم إلى الحكومتين البريطانية والمصرية تقريراً سنوياً وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة .

والكلمة الأخيرة : "مباشرة" معناها وحكمتها ، فقد كانت حكومة السودان تتصل دائماً بحكومة مصر بواسطة دار المندوب السامي ، وقد حدث أن سعدا لما ولي الحكم سنة ١٩٢٤ أخبر حاكم السودان العام رأساً بغلاء الرد عن طريق دار المندوب السامي ، فاستنكر هذا الأمر واحتج عليه ، فأجيب بأن هذه هي الطريقة الطبيعية في مخابرة السودان كما كان العمل جارياً عليه من قبل ، فلم يقبل سعد هذه الإجابة وعارض فيها واحتج عليها احتجاجاً شديداً وظل يخاطب حاكم السودان رأساً طول مدة وزارته ، وها نحن أولاء ننقل طرفاً مما دار من المخابرات في هذا الصدد فيما يلي^(١) :

بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٤ أرسل سعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية تلغرافاً إلى حاكم السودان العام بالخرطوم يقول فيه :

"وصل إلى علمي أن السودان سيمثل رسمياً في معرض الامبراطورية البريطانية الذي سيفتح قريباً في ومبلي . أرجو إفادتي على أية قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات . وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية".

فتلقى من المندوب السامي بمصر في ٦ مايو خطاباً بأن حاكم السودان العام أخبره بتلغراف دولته بشأن تمثيل السودان في معرض ومبلي وأنه أرسل تلغرافاً بطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ، ومتى ورد إليه الرد أخبر دولته به حال وصوله .

(١) وذلك نقلاً مما جاء في خطاب دولة النحاس باشا في حفلة التأيين السنوية الأولى للفقور له سعد زغلول باشا

فأرسل سعد زغلول باشا بتاريخ ١٠ مايو التلغراف الآتى الى حاكم السودان العام :
 ”بعثت اليكم بتاريخ ٣٠ أبريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها . ولقد أخبرنى اللورد
 أالنبى أنكم خاطبتموه بخصوصها ، وحيث ان المسائل التى كلفتم بها من شأنكم دون سواكم
 لتعلقها بأعمال هى من خصائصكم ، فانى ما زلت فى انتظار الرد منكم وأرجو أن لا يتأخر الرد
 زيادة عما مضى“ .

وفى اليوم نفسه أرسل تلغرافا لوزير مصر المفوض بلندرا ليحتج بشدة لدى الحكومة
 البريطانية : (أولا) على كون الحكومة البريطانية أقدمت على دعوة السودان رأسا
 ورسميا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات بدون علم الحكومة المصرية وتخطيا لها .
 (وثانيا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون إذن سابق من الحكومة المصرية ،
 وفى الأمرين إعتداء صارخ على حقوق مصر ، وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية“ .

وقد ورد الرد تلغرافيا من الحاكم العام للسودان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ
 ١٢ مايو وهذا نصه :

”آسف أشد الأسف لتأخر الرد على تلغراف دوائكم الرقم ٣٠ أبريل ، وقد أبلغت المعلومات
 التى طلبتموها دولتكم الى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة
 المصرية وحكومة السودان عملا بالإجراءات المتبعة . وكنت أظن أن نفايته أبلغ دولتكم
 المعلومات المطلوبة إلى أن وصلنى تلغرافكم الرقم ١٠ مايو . على أنى علمت أنه قام بذلك الآن .
 ”وإنى أقدم اعتذارى على ما بدا من عدم اللياقة فى تأخير الرد على برقية دولتكم — الأمر
 الذى يرجع الى هذا الفهم الخاطئ وهو ما آسف له كل الأسف“ .

وبتاريخ ١٢ مايو كذلك تلقى سعد باشا من اللورد أالنبى خطابا يقول فيه :
 ”يلزمنى أن أبين لدولتكم أن السيرلى ستاك جرى فى إحالة طلب دولتكم إلى طبقا
 للتقاليد المعمول بها . فقد كانت القاعدة المقررة فى الماضى أن التخاطب بين الحكومة
 المصرية وحكومة السودان إنما يكون عن طريق المندوب السامى . لذلك فلانى أظن أنكم
 توافقون على أن ما صنعه السيرلى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية“ .

وأخبره في الخطاب نفسه بالمعلومات التي تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى وفيها يقول: "إن هذه الدعوة وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لأهميته التجارية . ونظرا لأن كثيرا من الأموال الانجليزية تستغل في الأعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامى وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها طبقا للإجراءات المعمول بها . وإن الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشارك في معرض تجارى شبيه بهذا يعقد في مصر . وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعرضات السودان في المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك في يونيه سنة ١٩٢٠ ، ومن جهة أخرى فان معرض ومبلى ليس وفقا على الامبراطورية البريطانية ، بل ان فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التبت . وأخيرا فانه موصوف في الخرائط والكتالوجات المعروضة في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه "

وقد رد عليه سعد باشا في ٩ يونيه بخطاب جاء فيه :

" لقد أوضحت للمستركار قبل سفره بالاجازة وبعده للمسترفرنس أثناء الكلام معهما في هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام ، فان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، إلا أنه من الواضح أنها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النظرية المذكورة في خطاب نخامتكم . وفي الحقيقة أنه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته . وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطانى في القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم .

وبناء عليه فان الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخبران مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتفاق .

ففي سبتمبر سنة ١٨٩٩ وصل الى الحكومة المصرية من الحاكم العام للسودان رأسا مشروعا بقانونين للعمل بهما في السودان مصحوبان برجاء من الحاكم العام للسودان الى رئيس مجلس النظار أن يؤيدهما أمام المجلس ففعل ، ثم أرسل تلغرافا الى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد إدخال تعديلات معينة في نصوص الأوامر التي تنص على سرعان العمل بهما في السودان .

وقد رد الحاكم العام في الحال معربا عن شكره ومؤكدا بأنه سيعمل بالتعديلات التي وضعها مجلس النظار .

وبما أنه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لاتباع طريقة أخرى للخبرة بيننا وبين حاكم السودان العام .

أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر الى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان في معرض صناعى أو تجارى بحت . وليس هذا حال معرض ومبلى ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية .

ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان في هذا المعرض إلا في نفس الموضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبيت في المعرض المذكور .

ولست في حاجة لأن أزيد على ما تقدم . إني آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .

نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر ماكدونالد ولكن من واجبي أن أحتج على كل عمل اعتبره ماسا بحقوق مصر“ .

وقد رأى سمو الأمير عمر طوسون في الرد على استعلامى الذى أشرت اليه آنفا ما يأتى :

” إنه يجب على الحكومة المصرية عدم إغفالها نقطة هامة هي أن تكون مخاطبتها مع حاكم السودان العام مباشرة لا عن طريق المندوب السامى البريطانى كما هو حاصل الآن ، لأن

الحاكم العام معين بمرسوم من جلالة ملك مصر فيجب اعتباره كموظف مصرى ولأنه إذا أقر البرلمان المعاهدة الانجليزية المصرية الحالية فسيكون المندوب السامى سفيرا لحكومته فى مصر، فاذا لم تراعى هذه النقطة فى مسألة السودان واستمرت الحال على ما هى عليه الآن ترتب على ذلك أن المندوب السامى يكون سفيرا للسودان أيضا، وهذا يعتبر اعترافا من الحكومة المصرية بانفصال السودان عنها، لأن السودان أصبح لوجود سفيره فى مصر قطعة سياسية قائمة بذاتها“.

واعتقد أنه مما يدخل الاطمئنان على سمو الأمير من هذه الناحية أن وزارة الشعب الأولى لم تقبل اتصال حكومة السودان بدار المندوب السامى فى مخبراتها مع الحكومة المصرية وأنه من باب أولى أن يتحقق الاتصال المباشر فى ظلال المعاهدة، وفضلا عن ذلك فقد نص على ذلك الاتصال المباشر فيها صراحة .

الفصل الرابع

السيادة على السودان ؛ ولما تكون ؟

ذكر فى آخر الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة العبارة الآتية : ”وليس فى نصوص هذه المادة أى أساس بمسألة السيادة على السودان“ .

وظاهر أن أمر ”السيادة“ أطلق إطلاقا حتى لا يشير المشاكل . فلا ندرى إن كان المقصود بها سيادة مصر أو سيادة إنجلترا . أما سيادة مصر على السودان فأمر مقطوع به . ولكن سيادة إنجلترا عليها أمر فيه نظر، ويظهر أنها تستند فى ذلك على ما ورد فى ديباجة اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى ذهبت فيها إلى أن لها ”حق الفتح“ لأن من مقتضيات هذا الحق بسط ”السيادة“ .

ومما يجب ذكره بهذه المناسبة أن المعاهدة قد راعت إحساس السودان فأشارت فى صراحة واضحة الى أن الغاية الأولى لإدارة مصر وإنجلترا فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين . وقد استبعد المتعاقدان بذلك فكرة استغلال السودان .

ومن رأى سمو الأمير الجليل عمر طوسون فى النص الخاص برفاهية السودانين^(١) :
 ” أنه لا داعى له فيما إذا اعتبرت الحكومة المصرية السودانين والمصريين أمة واحدة “ .
 وأعتقد أن لا ضير من النص الوارد فى المعاهدة فى هذا الصدد، لأن القصد منه مراعاة
 شعور وإحساس إخواننا السودانين حتى لا يفهموا أن الأمر فى الإدارة قد يكون القصد
 منه استغلال أو استعمار .

الفصل الخامس

عودة الجيش المصرى الى السودان

لا شك فى أن للجيش المصرى الدور الأکبر فى استرجاع السودان، فبطولته فى هذا الصدد
 قد ملأت كتب التاريخ، ولذلك كان إخراجهم من السودان على إثر حادث قتل السردار فى نوفمبر
 سنة ١٩٢٤ مأساة أدمت القلوب ووضيحتها ”محزون“ فى كتاب ”ضحايا مصر فى السودان“ الذى
 نشره سمو الأمير الجليل عمر طوسون سنة ١٩٣٥ ، وقد أكد العارفون لأمر السودان أنه لا غنى
 له عن الجيش المصرى وقد لافقت الحكومة البريطانية متاعب جمّة هناك بغير وجود هذا الجيش .
 لذلك يسر المصريون والسودانيون أيضا أن يعود الجيش المصرى كما كان إلى السودان،
 ويجب أن تكون عودته موضع احتفال رسمى عام يغسل تلك الإهانة التى لحقت مصر
 من جراء إخراج الجيش المصرى فى سنة ١٩٢٤

ولم تعين المعاهدة عدد أفراد الجيش الذين سيرسلون إلى السودان وقد بين المحضر الثانى
 المتفق عليه تفاصيل هذا الموضوع فيما يلى :

”من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه نظرا لأن الحكومة
 المصرية ترغب فى ارسال الجنود الى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود
 المصرية اللازمة للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والشركات اللازمة لهم وسترسل
 الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عظيماً يستطيع الحاكم العام استشارته
 فى هذه الأمور “ .

(١) وذلك فى الرد على استعلاى الذى سبقت الإشارة إليه .

ونرجو أن تتحقق رغبة سمو الأمير الجليل عمر طوسون في جعل عدد الجنود البريطانية والمصرية في السودان متساويا لأننى أعلم من دراستى أحوال السودان أن الحماية الانجليزية الموجودة هناك كانت قليلة العدد وأن الانجليز كانوا مستندين على وجود الجيش المصرى هناك . ولكنى أعتقد أنهم سيعدلون عن هذه الخطة العتيقة بعد أن ربضت ايطاليا في الحبشة متاخمة للسودان . لذلك نرى من مصلحة السودان أولا ومن مصلحة الدولتين المتحالفتين مصر وانجلترا ثانيا أن يسوى في عدد الجيش الذى سيتولى الدفاع عن السودان بين مصر وانجلترا .

ولقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من المعاهدة على أن يكون الجنود البريطانيون والمصريون والسودانيون تحت تصرف الحاكم العام "للدفاع عن السودان" (For the defence of the Sudan) ، ومعنى ذلك أن الجيش المصرى لا يكون تحت تصرف حاكم السودان العام إلا في حالة الدفاع عن السودان أى في حالة ما إذا هوجم من دولة أخرى تريد الاعتداء عليه أو على مصر أو انجلترا في شخصه . في هذه الحالة يجب أن توحد القيادة ضمنا لحسن سير الأمور وإحكام الدفاع عن كيان السودان لأنه إذا استقل الجيش المصرى بقائده في مثل هذه الحالة وخالفه قائد الجيش الانجليزى أو السودانى عندئذ يحل الوبال بلا ريب على كيان السودان ويكون في ذلك النصر للجيش الذى يهاجمه . ولا غضاضة في أن تكون القيادة في يد دولة حليفة، فقد سبق أن بينا أن القائد الانجليزى الشهير "هيج" كان تحت إمرة القائد الفرنسى "فوش" . وبديهي أن الجيش المصرى فيما عدا الحالة سالفة الذكر يكون خاضعا للحكومة المصرية أو بعبارة أخرى للقيادة العليا في مصر .

وان المعاهدة لا تنتج المعنى الذى أورده المعارضون في تقديمهم من أن الجيش المصرى سيكون تابعا على الدوام لحاكم السودان العام .

هذا رأى في تفسير الفقرة سالفة الذكر، وعلى أى فإننا في انتظار صدور محاضر مفاوضات سنة ١٩٣٦ لتبين إن كان هذا التفسير خطأ أو صوابا وإن خرجت بنا هذه المحاضر إلى اعتبار أن الجيش المصرى في السودان يكون تحت تصرف حاكم السودان العام في غير حالة الدفاع عن السودان يكون الأمر من غير شك موجبا للنقد، وتكون حالة الجيش المصرى في تناقض إذ يكون جزء منه مستقلا في مصر بخروج الضباط الانجليز منه ويبقى الجزء الآخر منه في الوقت ذاته خاضعا لسلطة الحاكم العام في السودان !! .

الفصل الثاني

حق الهجرة الى السودان

كان السودان مغلقا في وجه المصريين ، ولا يستطيع مصري الدخول فيه حتى إذا كان زائرا لقريب له إلا بإجراءات وبضمانات مكتوبة وبعد تحرّيات قد يضع معها الغرض الذي من أجله يرغب في زيارة السودان ، ولكن الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشرة من المعاهدة قد فتحت هذا الباب المغلق إذ نصت على أن "الهجرة المصرية إلى السودان تكون خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام" .

وقيد "الصحة" لا نزاع فيه وتأخذ به أعظم الدول محافظة على صحة أهلها حتى لا يدخل بينهم مريض بمرض معد ينشر هذا المرض بينهم .

أما القيد الآخر وهو قيد "النظام العام" فيحتاج إلى نظر وكلام ، فقد تستند إليه حكومة السودان في منع من لا ترغب دخوله السودان بناء على هذا النص وإن كنا لا نفهم منه الآن سوى منع رجال المبادئ البولشفية وأضرابهم .

هذا وقد اختلفت الآراء في فائدة هجرة المصريين إلى السودان ، فذكر مندوبو النقابة الزراعية المصرية في البعثة المصرية التي سافرت إلى السودان في يناير سنة ١٩٣٥ في تقريرهم الذي رفعوه إلى مجلس إدارة نقابتهم ما يأتي :

"إن الذي يسترعى الباحث الاقتصادي هو ما يقوم في وجه التعمير من عقبات أخصها قلة اليد العاملة وضعف الانتاج المادي والفكري في ستة أشهر من السنة يشل فيها القيظ المحرق والهبوب والسموم والتقلبات الجوية العنيفة كل حركة . ومن تلك العقبات الحاجة إلى المال فهي بادية بشكل واضح . وقد كان للأزمة العالمية تأثير كبير في مرافق البلاد الاقتصادية وبالتالي في موارد الحكومة التي لم تستطيع موازنة دخلها مع خرجها إلا في عام ١٩٣٣ وفي عام ١٩٣٤ ، وقد اضطرت إلى تقليل عدد الموظفين الانجليز وغيرهم وتخفيض مرتبات الآخرين تخفيضاً بالبال وكان من جراء ذلك طبعاً ومن جراء إمحال الحاصلات الزراعية وأخصها القطن في معظم أعوام الأزمة أن ثبّطت العزائم إلى حد ما وتعطل المضي في تنفيذ ما كان

مرسوما من البراج لانهاض البلاد اقتصاديا وزراعيًا . ولا بدع فيما نذكره فان الزارع الذى كد طول عامه فى تلك السنين العجاف لم يكد يحصل على نتيجة يستد بها رmqه عند بيع حاصلاته فما نجم عن هذه الحالة أنها منعت كثيرين من زرع أراضيهم وخصوصا من زرع القطن فى جهات متعددة .

فاذا أضفنا إلى ما تقدم ما منيت به الحاصلات عامة فى أرجاء المعمور من انخفاض أسعارها ولحنا جسامه مصاريف النقل فى السودان خصوصا بين الخرطوم وحلفا وجسامه تكاليف حلق القطن التى تبلغ أربعة أمثالها فى مصر عذرنا أولئك الذين فضلوا ترك معظم أراضيهم باثرة .

ولقد صارحنا بعض المسئولين بأن خطة الحذر هى التى يجب اتباعها ، لاسيما وأن الطبيعة نفسها تفاجئ البلاد بين وقت وآخر بنبكات زراعية متأتية من احتباس الأمطار أو فرط ندقها ومن اشتداد الرياح ودرجة حرارتها وما ينتاب الحاصلات من الآفات الزراعية التى يشتد فتكها حين تكون الأحوال الجوية ملائمة لها وهم يرون من ثم ضرورة الاعتصام بتكوين احتياطي مالى لتلك الطوارئ المتكررة ويؤثرون عدم التوسع فى المشروعات إلا بمقدار .

فيستخلص مما بين أنفا أن ظروف السودان الاقتصادية المالية لا إغراء فيها ولا مطمع لرأس المالىين إذ أنهم يجدون من المخاطر ما لا يشجعهم على توظيف أموالهم فى السودان إلا اذا توقعوا ربحا يزيد على ما يكتفون به فى بلاد أخرى ذات استقرار اقتصادى يطمئنهم على غدهم . وعلة أخرى يجب الايماء اليها هى مسألة الضرائب وأنها غير ثابتة ، بل تفرض السنة بعد السنة حسب حالة المحصول والجارى الآن أن ما يؤخذ من الفدان المترع هو عشرة قروش .

وقد ذهب الأستاذ عبد الله حسين فى مؤلفه الذى أشرنا اليه آنفا إلى أن الهجرة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة وأن من يقول غير ذلك فعليه استقراء التاريخ وزيارة السودان . وقد وضع الأسباب العديدة التى يستند اليها فى ذلك .

الفصل السابع

المساواة في التجارة والمهاجرة والملكية

نصت الفقرة الخامسة من المادة الحادية عشرة من المعاهدة بأنه "لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية".

وهذا التمييز يرجع في أساسه الى نص المادة السادسة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وإلى القوانين التي صدرت بعد ذلك في السودان مثل قانون تسوية الأراضي وغير ذلك من القوانين التي سدت الباب في وجه المصريين .

وقد زال هذا التمييز بمقتضى الفقرة سالفه الذكر ، ويصبح المصريون والبريطانيون على قدم المساواة في شئون التجارة والمهاجرة والملكية .

وقد شكك كثيرون في صلاحية أراضي السودان للزراعة وأرادت الجمعية الزراعية الملكية الاستيثاق من ذلك فأرسلت خبراء لمعاينة تلك الأراضي ، وقد اتصلنا بالجمعية المذكورة فعلمنا منها أن الخبراء لم يقدموا بعد تقاريرهم وأنها أوقفت البت في موضوع الانتفاع بملكية بعض أراضي السودان إلى حين البت في المعاهدة وتسوية العلاقات نهائياً بين حكومتى مصر والسودان .

ومن رأي أن الاتصال بالسودان من الوجهة الاقتصادية يجب أن لا يقصر على الانتفاع بالأراضي وإنما يمكن الانتفاع بمنتجاته التي اشتهر بها مثل الاتجار في سن الفيل وريش النعام والصمغ وغير ذلك مما در على كثير من المصريين قديماً الخير الكثير . وإن في فتح باب الهجرة إلى السودان والتساوى في الملكية والتجارة فرجاً للعاطلين في مصر يمكنهم الانتفاع به لو تأهبوا وصابروا واحتملوا ما يلقي الإنسان في أولى تجاربه في مثل هذه الأحوال .

الفصل الثامن

ديون السودان

نصت الفقرة الأخيرة من المحضر الثانى المتفق عليه بخصوص ديون مصر على السودان على ما يأتى :

”بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الأخرى المتعلقة بهما تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ؛

وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل ؛

فقد رأى أنه ليس من الضرورى أن تتضمن المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة“ .
وقد تشعبت الآراء فى تقدير الديون التى لمصر على السودان تشعبا كبيرا بين الكتاب .

فقد وضع المرحوم محمد أبو الفتوح باشا الذى كان عضوا فى الوفد الرسمى المصرى فى مفاوضات سنة ١٩٢١ مذكرة عن السودان المصرى نشرها سمو الأمير الجليل عمر طوسون ضمن كتاب ”ضحايا مصر فى السودان“ (ص ٨٣-١٠٦) . وقد ورد فى نهاية تلك المذكرة الحساب الآتى :

جنيه مصرى
مجموع القروض التى أخذت من الميزانية المصرية المعتادة لحساب السودان . ٤,٦١٨,٩٧٥
مجموع القروض التى أخذت لهذا الحساب من الاحتياطى . ١٢,٩٦٧,٥٧٧
التفقات العسكرية . ١٧,٦١٩,٥٢١
الجملة . ٣٥,٢٠٦,٠٧٣

وقد نشرت فى الصحف بيانات متناقضة أخرى ، وتحت يدى الآن بيانات رسمية طويلة عن هذا الموضوع رأيت من المصلحة العامة تركها ، لأن المفاوضات فى تسوية هذه الديون جارية الآن فعلا بمعرفة معالى مكرم عبيد باشا وزير المالية مع المندوب البريطانى الذى حضر الى مصر أخيرا لهذا الغرض . ومن المصلحة العامة انتظار نتيجة هذا البحث بدل التخبط .

الفصل التاسع

الاتفاقات الدولية في السودان

بين ملحق المادة الحادية عشرة من المعاهدة طريقة سريان الاتفاقات الدولية في السودان ونصه كالآتي :

” تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن تكون المبادئ العامة التي يراعيها في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هي أنها لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لزاما تماما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي كان ينطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها على السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية وتشمل مثل هذه الاتفاقات في الغالب على الدوام حكما خاصا بالانضمام اللاحق إليها وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا على السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضا صحيحا وتكون طريقة ابداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه تشترك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجري خصيصا بالنسبة للسودان ولا يستنتجان من مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق أو من نقضهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان البريطاني والمصري بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

وهذا يطابق ما كان المتفاوضون قد اتفقوا عليه في سنة ١٩٣٠

وقد قصد بالنص سالف الذكر تنظيم اشتراك السودان في الاتفاقات الدولية ذات الصبغة الفنية أو الانسانية . والمهم في ذلك كله أن مصر وإنجلترا تشتركان على قدم المساواة في كافة الاجراءات التي يجب اتخاذها لانضمام السودان الى اتفاق دولي أو للانفصال منه .

الباب الرابع عشر ، ما بعد المصادقة على المعاهدة

الفصل الأول

تنفيذ المعاهدة

بيننا في الصفحة ٢٦ من هذا الكتاب أن المعاهدة لا تصبح ملزمة ولا نهائية إلا بعد تبادل التصديق عليها من الدولتين المتعاقدين ؛ ونذكر الآن أنه يلي تبادل التصديق على المعاهدة الأخذ في تنفيذها، وهذا يطابق المبادئ الدولية العامة بعكس بعض الشروط السابقة التي كانت بعضها كمشروع ملزم يعلق نفاذ المعاهدة على تمام الاتفاق مع الدول بخصوص نظام الامتيازات ؛ ولكي نبرز قيمة النص على سريان المعاهدة على إثر تبادل التصديق عليها نأتي هنا على مدار بين عدلى باشا ولورد كيرزون في هذا الصدد في مفاوضات سنة ١٩٢١ فقد قال عدلى باشا ما يأتي :

” أود أن أعرف رأيكم فيما يختص بتعليق نفاذ المعاهدة على تمام الاتفاقات مع الدول ، وأريد أن أعرف ما إذا كان لديكم مانع من وضع صيغة تقضى بنفاذ المعاهدة حتى قبل أن ترد موافقة الدول “ .

فأجاب لورد كيرزون على ذلك قائلا :

” هذا مستحيل ! فلا بد قبل نفاذها من رضی الدول بالغاء امتيازاتها^(١) “ .

وكل ما نأمله أن يتحقق آمال البلاد في حسن تنفيذ المعاهدة من الجانبين : الجانب البريطاني والجانب المصري ؛ وإننا لموقنون من أن التنفيذ من جانبنا سيكون بالدقة والعناية . ونرجو أن يكون كذلك من الجانب البريطاني .

الفصل الثاني

تسجيل المعاهدة لدى عصبة الأمم

نصت المعاهدة في مادتها الأخيرة أيضا على أنه على أثر تبادل التصديق عليها تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم، وقد بينا أثر هذا التسجيل في باب "انضمام مصر الى عصبة الأمم" ويتلخص ما أشرنا اليه في هذا الصدد أن المادة الثامنة عشرة من عهد العصبة قررت أنه يجب تسجيل كل معاهدة أو اتفاق دولي تدخل فيه أية دولة من الدول الأعضاء في العصبة في سكرتيرتها مباشرة وأنه على السكرتيرية نشره بأسرع ما يمكن وأنه ليس لأية معاهدة أو اتفاق دولي قوة وأنها لا تصبح ملزمة إلا إذا تم التسجيل .

وقد تحزينا عما إذا كان يدفع رسم للعصبة مقابل تسجيل المعاهدات أم لا . فلم نر ما يفيد وجوب دفع رسوم من هذا القبيل، والظاهر أنه يكفي بتحصيل نصيب كل دولة في المصاريف كما بينا ذلك في باب "انضمام مصر الى عصبة الأمم" .

ونذكر بهذه المناسبة أننا كنا قد أرسلنا للأسباب التي بينها في صفحتي ١١٩ و ١٢٠ من هذا الكتاب تلغرافا إلى عصبة الأمم نستفسر منها عن قيمة إشترك مصر في العصبة عند تقرير قبولها فيها، فجاءنا من سكرتيرتها في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦ الرد الآتي :

"تنص الفقرة الخامسة من المادة السادسة من عهد عصبة الأمم على أن مصروفات العصبة يتحملها أعضاؤها في حدود النسبة التي تقرها الجمعية العمومية ، وعند ما تلتحق دولة كعضو جديد بعصبة الأمم تكلف الجمعية عادة لجنة توزيع المصروفات بدرس موضوع مساهمة هذه الدولة في المصروفات . وترفع هذه اللجنة تقريرا إلى الجمعية بما تراه . وتبحث اللجنة الرابعة للجمعية (لجنة المسائل الادارية والمالية) التي تضم بين أعضائها ممثلين من كل الوفود هذا التقرير، ثم يرفع إلى الجمعية العمومية بواسطة هذه اللجنة في جلسة عامة للوافق عليه" .

وهذا لا يخرج عما أوردناه في هذا الموضوع في الصفحتين ١١٩ و ١٢٠ من هذا

المكتاب .

الفصل الثالث

تفسير المعاهدة

نصت المادة الخامسة عشرة من المعاهدة الحالية على أن الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .
وقد حوت هذا المبدأ من قبل المشروعات المتبادلة بين ثروت باشا وسير أوستن تشمبرلين^(١) أولا ومقترحات سنة ١٩٢٩^(٢) ثانيا .

وان المبدأ الذى انطوت عليه المادة سالفة الذكر مستقى مما استقر الرأى عليه فى المادة السادسة عشرة من اتفاقية لاهاى المبرمة سنة ١٨٩٩ إذ انصب التحكيم فيها بصفة خاصة على ما كان متعلقا بتطبيق أو تفسير المعاهدات الدولية من المنازعات ذات الصبغة القانونية^(٣)، ومعنى ذلك أن المسائل الماسة بشرف الدولة واستقلالها وكيانها خارجة عن نطاق التحكيم بأى حال من الأحوال كما أقر بذلك جميع فقهاء القانون الدولى .

ويتضح من نص المادة سالفة الذكر أن كل خلاف ينشأ بين مصر وأنجلترا فى صدد تطبيق أو تفسير حكم من أحكام المعاهدة، يجب أن يسوى بينهما أولا فى مفاوضات خاصة عادية، وفى هذه الحالة قد تنتج المفاوضات أثرها وعندئذ يحترز محضر أو مذكرة بالرأى الذى استقر عليه الدولتان المتعاقدتان فيما استقر الرأى عليه بينهما ويعتبر هذا من ملحقات المعاهدة أما إذا لم تنتج المفاوضات نتيجة يتفق رأى الدولتين عليها فإنه يجب فى هذه الحالة الالتجاء إلى عصبة الأمم طبقا لأحكام عهدها .

وبالرجوع الى هذا العهد يتبين أن المادة الثالثة عشرة منه تنص على ما يأتى :
” يتفق أعضاء العصبة على أنه كلما قام بينهم أى نزاع رأوه قابلا للفض بطريق التحكيم أو بطريق القضاء، وكان هذا النزاع لا يفض بدرجة مرضية بالطريق السياسى فإنهم يعرضون موضوع النزاع بجملة على التحكيم أو القضاء .

(١) المادة الأخيرة فى كل مشروع من المشروعات المتبادلة . (٢) المادة ١٥ من تلك المقترحات .

(٣) كتاب « دروس القانون الدولى » للدكتور محمود سامى جنيته الجزء الثانى ص ٢٤

ويعتبر من ضمن المنازعات القابلة بوجه عام لفضها بواسطة التحكيم أو القضاء : ما يرتبط بتفسير معاهدة أو بأى موضوع من موضوعات القانون الدولى أو باثبات أية واقعة يترتب على ثبوتها مخالفة لالتزام دولى أو بمقدار ونوع التعويض اللازم لمثل هذه المخالفة .

ويرفع النزاع الى محكمة العدل الدولية المنشأة وفق المادة الرابعة عشرة أو الى المحكمة المتفق عليها من أطراف النزاع أو المنصوص عليها فى اتفاقية موجودة بين الخصوم .

ويتعهد أعضاء العصبة بأن يقوموا بتنفيذ كل قرار أو حكم بكامل حسن النية وأن لا يلجأوا لاشهار الحرب على أى عضو عمل بما أشير عليه وأنه فى حالة عدم تنفيذ مثل هذا القرار أو الحكم يقترح المجلس الخطوات التى ينبغى أن تؤخذ لتنفيذ ما نص عليه^(١) .

وتشبه هذه المادة من حيث المبدأ ما تقرّر فى المادة الخامسة عشرة من المعاهدة وقد نصت بصريح العبارة على أن تفسير المعاهدات مما يدخل فى نطاق التحكيم . ولنبحث الآن فى شكل هذا التحكيم وكيف يكون ؟

كانت المادة الثالثة عشرة من عهد العصبة تنص وقت انشائه على أن النزاع الذى استفحل بين دولتين ولم يمكن فضه بالطرق السلمية يعرض على "التحكيم" ولكن هذه المادة عدلت بعد ذلك وزيد على "التحكيم" كلمة "أو" القضاء "فما الفرق اذن بين "التحكيم" و"القضاء" وأيهما يختص بنظر المنازعات التى قد تحصل بين مصر وانجلترا فى مستقبل الأيام فى تطبيق أو تفسير حكم من أحكام المعاهدة المبرمة بينهما .

أما "التحكيم" فهو اتفاق الدولتين المتنازعتين على اختيار فرد أو هيئة من الأفراد أو دولة من الدول أو رئيس دولة وفى الحالتين الأخيرتين يكون لهذه الدولة أو لرئيسها أن ينتخب المحكمين^(٢) الفعليين وقد يقع الاختيار على محكمة التحكيم الدائمة La Cour Permanente d'Arbitrage الكائن مقرها فى لاهاى .

أما "القضاء" فأصبح منحصرًا — كما جاء فى المادة ١٣ المعدلة من عهد العصبة — فى "محكمة العدل الدولية الدائمة" وهى التى قضى العهد المذكور بانشائها فى المادة الرابعة عشرة

(١) كتاب «عصبة الأمم» للاستاذ زكى سعيد البدرمانى ص ١٩١ ، ٢٠٠

(٢) كتاب "دروس القانون الدولى العام" للدكتور سامى جنيّة — الجزء الثانى ص ٢٢

وحدد اختصاصها بسماع وفض أى نزاع ذى صبغة دولية ترفعه اليها الدول المتخاصمة وباعطاء آراء استشارية فى كل نزاع أو مسألة يطلب المجلس أو الجمعية رأيها فيه . ومقر هذه المحكمة لاهاى وتتألف من ١٥ قاضيا (وقد يزيد هذا العدد) بصرف النظر عن جنسياتهم ، من المشهود لهم بالمكانة السامية ومن يليقون لتولى أرقى مناصب القضاء فى بلادهم أو من المتصلين فى فقه القانون الدولى العام وتنعقد مرة فى كل سنة . وتختص هذه المحكمة بالفصل فى جميع المنازعات التى تنشأ بين أعضاء عصبة الأمم بلا حاجة الى تفويض خاص ما دامت المنازعات المذكورة ذات صبغة قانونية^(١) . أما أى الهيئتين يختص بنظر النزاع الذى قد ينشأ بين مصر وانجلترا فى صدد تطبيق أو تفسير حكم من أحكام المعاهدة الحالية فأمر يرجع الى اختيار وتوافق الدولتين المتعاقدين .

على أن فض المنازعة فى هذا الصدد لا يقتصر عرضه على ” التحكيم ” أو ” القضاء ” وإنما قضى عهد العصبة نفسه فى المادة الخامسة عشرة منه بأن أعضاء العصبة يتفقون على أنه اذا حدثت بينهم مشكلة قد يترتب عليها قطع الصلات ولم تعرض لا على ” التحكيم ” ولا على ” القضاء ” فإنهم يرفعون تلك المشكلة الى مجلس العصبة ذاته ويكفى لذلك أن يخطر أحد الطرفين السكرتير العام بوجود النزاع وأن السكرتير المذكور يتخذ كل ما يلزم من الاجراءات للوصول الى تحقيق ولخص دقيقين .

وقد عنت عصبة الأمم بموضوع التحكيم وعهدت الى لجنة خاصة بوضع نماذج لمعاهدات التحكيم أقرتها الجمعية فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ وتختصر هذه المعاهدات فى أنواع ثلاثة يهمنى منها النوعان الاثنان الاتى ذكرهما :

(١) النوع الأول — ويتضمن الاتفاق على عرض المنازعات ذات الصبغة القانونية على التحكيم أو القضاء إذا رفضت الدولتان المتعاقدتان عرض النزاع قبل ذلك على لجنة توفيق تؤلف من خمسة أعضاء اثنان منهم من رعايا الدولتين وثلاثة من غير رعاياهما وإن فشلت اللجنة المذكورة فى مهمتها عرض النزاع على هيئة تحكيم مكونة من خمسة قضاة .

(١) يراجع فى ذلك وفى الاختصاص العام لهذه المحكمة والخارج عن موضوع بحثنا الحالى كتاب ” القانون الدولى

(٢) النوع الثانى - ويتضمن الاتفاق على عرض النزاع ذى الصبغة القانونية على محكمة العدل الدولية الدائمة .

وللمحكمة لائحة يمكن الرجوع اليها تفاديا من الاسهاب ، وحكمها نهائى لا استئناف له ولكنه يجوز طلب إعادة النظر فيه فى موعد خاص إذا ظهرت وقائع قاطعة لم تكن قد عرضت على المحكمة عند نظر النزاع ... الخ .

وكل دولة تتحمل المصاريف التى صرفتها إلا إذا قضت المحكمة خلاف ذلك .

ومن يريد تعرف أمثلة من التحكيم وما كان يقضى به فى منازعات الدول ومن معاهدات التحكيم التى كانت تتقدم بها الدول المتنازعة إلى هيئات التحكيم فليراجع مجموعة أعمال جمعية الأمم من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٢٧^(٢)

على أننا نكتفى الآن بأن نورد مثالا من التحكيم الذى بلأت اليه مصر حديثا فى منازعاتها بين الدول ففي ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ توقع من ممثلين لمصر والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدتى توفيق وتحكيم بقصد فض ما بين الدولتين من منازعات دولية لم يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية بواسطة محكمة التحكيم الدائمة المنشأه فى لاهى بمقتضى معاهدة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ أو بواسطة قومسيون دولى تؤلفه الدولتان حسب الأحوال وبالتفاصيل المبينة فى المعاهدتين المذكورتين .

ولا تخرج نصوص هاتين المعاهدتين عما تعارفت عليه الدول فى الواقع فى عهد عصبة الأمم وميثاق كيلوج ؛ وهاتان المعاهدتان قد أبرمتها الولايات المتحدة بنصوصهما مع ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وليتوانيا وبلغاريا والمجر وفنلنده وبولنده والباينا والصرب والكروات... الخ وقد صدق عليهما مجلس النواب المصرى فى ٢٦ ، ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ بعد أن وافق عليهما مجلس الشيوخ الأمريكى فى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ وصدق عليهما رئيس الجمهورية فى ٢٣ منه .

(١) توسع كتاب «دروس فى القانون الدولى العام» للدكتور جنيته فى هذا الموضوع فى ص ٣٨١ — ٣٩٠

من الجزء الأول .

(٢) Annuaire de la Société des Nations, 1920 — 1927

ولم يشأ بعض المعارضين من ذوى المآرب الخاصة الا أن يشملوا تقدم المادة الخامسة عشرة من المعاهدة بالرغم من أنها تقرر قاعدة دولية عامة أنشأها مؤتمر لاهاى سنة ١٨٩٩ وتأخذ بها الدول فى كثير من فض مشاكلها فقد تخطوا فى تفسير هذه المادة وقالوا حرفيا إن المادة المذكورة تفتح الباب على مصراعيه لتسوية المنازعات بين الدولتين المتعاقبتين وإن هذه المنازعات لن تعالج مطلقا بناء على ذلك بمقتضى أحكام عهد جامعة الأمم .

وإن هذا الذى ينتقده هؤلاء الناقدون نأمل أن يتحقق فانا نرجو أن تسوى المنازعات بالمفاوضات — لأن الدولتين المتعاقبتين هما أقدر من كافة الدول على تسوية شؤونهما — وأن لا تلجأ إحدهما الى عصبة الأمم إلا نادرا .

والان فلتحدث عن العناصر التى ستستمد منها هيئة التحكيم أو محكمة العدل الدولية القدرة على الفصل فى المنازعات التى تعرض أمامها .
ولا شك أن هذه العناصر تنقسم الى قسمين :

(الأول) عام ويشمل المبادئ القانونية العامة المقررة وقد وضع «أوبنهايم» قواعد عامة رأى الأخذ بها فى تفسير المعاهدات منها وجوب أن يكون التفسير بعيدا عن الغش والتدليس وأن يكون بالمعنى المعقول لا بحرفية المعاهدة .

(الثانى) الأعمال التحضيرية للمعاهدة لمحاضر المفاوضات الأخيرة والمفاوضات السابقة جميعها والمذكرات المتبادلة والمشروعات السابقة والتصريحات الرسمية والكتب البيضاء والتقارير ومحاضر جلسات البرلمان فى كل من الدولتين وغير ذلك . وهذا القسم الأخير هو المهم والذى يستلزم الدقة والعناية .

وأعتقد أنه يجب أن يتم التوافق بين حكومتى مصر وإنجلترا — بمجرد أن يتم التصديق على المعاهدة من الدولتين — على حصر تلك الأعمال التحضيرية ومراجعتها حتى تكون عنصرا محضرا مجهزا عند نشوب أى خلاف بينهما على تفسير أو تطبيق حكم من أحكام المعاهدة ثم القيام بترجمتها الى اللغة الفرنسية .

والذى حفزنى الى إبداء هذا رأى أننى لاحظت أن مستر هندرسن يتجههم ويتنكر فى مواقف متعددة من مفاوضات سنة ١٩٣٠ للشروط التى أتى بها محمد محمود باشا فى كتابه الأخضر، فقد حدث فى الجلسة التاسعة من المفاوضات المذكورة أن استشهد دولة النحاس باشا

بما أورده دولة محمد محمود باشا في مشروعه الذي سماه حرف (١) فرد مستر هندرسن في الحال مخاطبا دولة النحاس باشا : ” ابتدأت بافتراض أن المشروع حرف (١) هو من اقتراحى وهذا غير صحيح “ وقد أعقب ذلك بعد مناقشة وجيزة بما يأتى أيضا : ” أنا لم أر مطلقا المشروع حرف (١) وكل ما فى الأمر أنى طلبت من دولة محمد محمود باشا أن يضع ما يطلبه كتابة وقد كنت أتحدث معه بمساعدة موظفى وزارة الخارجية ؛ فإذا كان موظفوا الخارجية هم الذين صاغوا المشروع حرف (١) فأنى لم أطلع عليه وعلى كل حال فقد اتفقنا مع دولة محمد محمود باشا على المشروع النهائي^(١) .

وفى الجلسة السابعة عشرة فى المفاوضات المذكورة أنكر مستر هندرسن عبارة عزيت إليه وكانت تنبئ عن موافقة الحّاب الأخضر الذى نشره دولة محمد محمود باشا فى جوهره للحقيقة^(٢) .
فيتضح من ذلك أننا فى حاجة الى عناصر ثابتة من جميع الأعمال التحضيرية العامة التى أدت الى هذه المعاهدة ولن يتيسر ذلك إلا بتعاون وزارة الخارجية البريطانية مع رئاسة الوزارة المصرية فى حصر تلك الأعمال حصرا دقيقا محدودا .

ولنتقل بعد ذلك الى اللغة التى يتم التفاهم عليها فى التسوية سواء أكانت بين الدولتين مباشرة أو بواسطة عصبة الأمم . والأساس الذى يجب أن يجرى التفسير عليه هو أن كل دولة تستمسك بتفسير لغتها لأن المعاهدة نشرت فى وقت واحد بنصوص ثلاثة : العربية والانجليزية والفرنسية .

وإن فى كلتا الحكومتين المتعاقدين من يقدر فهم لغة هاتين الحكومتين حق الفهم بل إننا نكاد نعتقد أن النص العربى عرض على الحكومة البريطانية قبل نشره ومعلوم فى الوقت ذاته أن المناقشة دارت فى كل المحادثات والمفاوضات السابقة باللغة الانجليزية .

أما اذا انتقل النزاع الى هيئة التحكيم أو محكمة العدل الدولية أو عصبة الأمم فان المرجع فى ذلك يكون الى الترجمة الفرنسية للمعاهدة ولأعمالها التحضيرية التى أشرنا إليها آنفا وهذا بالطبع لا يمنع من الرجوع الى التفسير اللغوى لكل دولة من الدولتين المتعاقدين .

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٨٧

(٢) مجموعة المحاضر السابقة ص ١٤٢

وعلى أى حال فإن ما يسرى فى التفسير على الدول جميعا يسرى طبعا على تفسير المعاهدة الحاضرة .

بقى أن نتكلم بعد ذلك فيما اذا كان التفسير سيكون منصبا على كافة أحكام المعاهدة أم أن هناك أمورا مستثناة من الخضوع لحكم التفسير .

كما نعتقد أن التفسير سيكون شاملا لكل حكم من أحكام المعاهدة دون استثناء لأن ذلك يتضمن مبدأ قانونيا عاما فى نظرية التعاقد ولكن لم تشأ الفقرة الثالثة من المادة السادسة عشرة من هذه المعاهدة إلا أن توجد شبه استثناء فقد قضت أنه "من المتفق عليه أن أى تفسير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧" .

ولكن بالتدقيق فى هذه الفقرة يتبين أن الحال فى التفسير ينقسم الى أمرين :

الأول — تفسير المعاهدة حال قيامها بنصوصها وأحكامها الراهنة .

والثانى — تفسير المعاهدة بعد تقرير إعادة النظر فيها وفقا للمادة السادسة عشرة منها .

أما التفسير فى الحالة الأولى فإنه عام يشمل جميع أحكام المعاهدة فكل خلاف على أية مادة من موادها جميعها سواء أكان متعلقا بالتحالف أو غيره يخضع لحكم التفسير المشار اليه فى المادة الخامسة عشرة .

أما التفسير فى حالة تجديد نصوص المعاهدة وبعد تقرير إعادة النظر فيها يصح أن يكون التفسير خاضعا أيضا لكافة أحكام المعاهدة بما تحويه من نصوص جديدة سواء أكانت متعلقة بشؤون التحالف أم بشؤون أخرى ولكن المحذور، والمحذور على من؟ على هيئة التحكيم أو محكمة العدل الدولية أو عصبة الأمم أن يكون تفسيرها فيما يختص بأمر التحالف على أنه قد انقضى . نعم لا يجب أن تقول هيئة من تلك الهيئات كلمتها فى ذلك المبدأ العتيق الذى يخالف روح العصر الحاضر والذى لا مثيل له فى معاهدات التحالف المماثلة لا قديما ولا حديثا كما بينا ذلك آنفا .

فلاستثناء فى موضوع التفسير ليس منصبا إلا على مدة التحالف ، وفى هذه الحالة تملى المعاهدة إرادتها على الهيئات سالفه الذكر بأنها يجب أن تبعد فى كل تفسير عما يناقض

استمرار التحالف ، بل يجب أن يكون في تفسيرها في هذا الصدد ما يكفل استمرار التحالف بين الدولتين المتعاقبتين وسنبين نتيجة ذلك عند التكلم على إعادة النظر في المعاهدة .

وعلى أى حال فإن تفسير المعاهدة يجب أن يكون في الأصل وفي الأساس راجعا إلى تعترف قصد المفاوضين المتعاقدين .

هذا هو المبدأ القانوني في التفسير ونرجو أن تخلص النيات وأن تتحقق المقاصد ، ففي هذه الحالة يسود الصفاء ويتقطع دابر الخلاف .

هذا كله بالنسبة لتفسير أحكام المعاهدة الحالية . أما إذا أريد إعادة النظر فيها وحصل خلاف في تفسير النصوص التي أعيد نظرها فإن محل هذا التفسير هو البحث الخاص "بإعادة النظر في المعاهدة" .

وبديهي أن ما قلناه عن تفسير المعاهدة ينصب على كافة ملحقاتها .

الفصل الرابع

إعادة النظر في المعاهدة

يكاد يكون من سقط المتاع أن نتحدث عن اضطراب الظروف الدولية واكفهرار الجوعين الدول واشتداد النضال وتوقع قيام الحروب في أقل من لمح البصر. لذلك ليس من المستطاع [في الواقع التكهن والتنبؤ عند التوقيع على أية معاهدة ما يخبئه المستقبل لها . فقد تحقق الأيام عند تطبيق المعاهدة أن نصا معيناً ورد فيها كان مطابقاً وملائماً للظروف أو غير مطابق ولا ملائم لها أو أن هناك نقصاً في أحكام المعاهدة وبنودها كان يجب أن يكون وارداً ضمنها أو أن نصاً أظهرت الملابسات أنه تزيد لا لزوم له ... إلى غير ذلك من الأمثلة التي تبرز عند تنفيذ المعاهدة .

لذلك أجازت المادة السادسة عشرة من المعاهدة لإحدى الدولتين المتعاقدين إعادة النظر في "نصوص" (Termes)^(١) .

ولكن متى يكون ذلك وبأية وسيلة ؟

أما الموعد الذي حددته المادة المذكورة لجواز طلب إعادة النظر في أحكام المعاهدة فقد يكون في فترة من فترتين :

(الأولى) بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة .

(الثانية) بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة .

فبعد انقضاء الفترة الأولى تستطيع الدولتان المتعاقدتان أن تدخلتا مع بعضهما في مفاوضات رسمية يرضى بدخولها الطرفان معا وذلك بقصد إعادة النظر في أحكام المعاهدة (الفقرة الأخيرة من المادة السادسة عشرة من المعاهدة) وعندئذ تبسط الدولة الراغبة في تعديل هذه الأحكام للدولة الأخرى مرمى التعديل المقصود وسببه وما يكون العمل والتطبيق قد أظهرناه من فساد بعض النصوص الأصلية . وبديهي أن الدولتين تحرران معاهدة ملحققة تعدل بها أحكام المعاهدة الأصلية ويسرى عليها أيضاً ما يسرى على المعاهدة الأصلية من إجراءات وأصول .

(١) يتضح من هذه الكلمة أن إعادة النظر قد تشمل مادة من المواد الأصلية للمعاهدة أو تبدأ من البنود الواردة في الملحققات أو المحاضر المتفق عليها أو التصريحات الملقاة من المتفاوضين بصفة رسمية أو المذكرات المتبادلة بينهما .

(٢) يراجع الفصل الخاص بتنفيذ المعاهدة ومتى يكون .

أما إذا وقع الخلاف بين الدولتين المتفاوضتين على الموضوعات المطلوب إعادة النظر فيها ولم يستطيعا الاتفاق عليها يحال الخلاف إما إلى مجلس عصبة الأمم أو إلى شخص أو أية هيئة يوافق عليها الدولتان المتعاقدتان ، وذلك للفصل في هذا الخلاف طبقا لإجراءات يضعها الطرفان لتسير عليها الهيئة المحكمة (الفقرة الثانية من المادة السادسة عشرة من المعاهدة) .

على أن العبارة الواردة في صدر هذه الفقرة تنص على أنه ” إذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد النظر فيها ... ” فهل المقصود من ذلك أن استحالة الاتفاق تنصب على النصوص المطلوب إعادة النظر فيها أو على النصوص التي اتفق الطرفان على أن تكون محل إعادة نظر فعلا بصرف النظر عما كان مطلوبا منها . ذلك لأن المادة تصف هذه النصوص بقولها على الأثر ” التي أعيد نظرها ” كأن الطرفين المتفاوضين قد اتفقا إلى تصفية معينة للنصوص المراد إعادة النظر فيها ، وعينا ما تراضيا عليه ولكنهما اختلفا في صياغتها ومدلولها .

إننا نميل إلى أن الخلاف المؤدى إلى التحكيم يكون بالنسبة للنصوص المطلوب إعادة النظر فيها بالذات ، لأنه لا يكون ثمة خلاف إذا كانت هذه النصوص قد ” أعيد نظرها ” ولأنه إذا تم ذلك كان الطرفان المتفاوضان متفقين وفي غير حاجة إلى تحكيم . ويؤيدني في هذا التفسير أن مستر هندرسن قال في صدد هذا الخلاف : ” يمكنكم أن تأخذونا إلى عصبة الأمم وتقولوا إن هناك تعديلا مقترحا لا يقبله أحد الطرفين ^(١) ”

وفي الحالة الثانية — وهي عند ما تنقضى مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة ، فإن الفقرة الأولى من المادة السادسة عشرة من المعاهدة تقضى بأن الطرفين المتعاقدين يدخلان في مفاوضات بناء على طلب أى منهما في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة بعد انقضاء تلك المدة .

وفي حالة ما إذا حصل خلاف مثل ما سبق أن ذكرناه في الفترة الأولى يعرض الأمر على إحدى الهيئات التي ذكرناها آنفا أو على أى شخص يرضاه الطرفان .

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٧٣

والآن فلنتساءل هل إعادة النظر المشار إليها آنفا تعنى طلب تعديل نصوص المعاهدة فقط أم تعنى جواز طلب العدول عنها وصيرورتها منقضية لا ضرورة لها ؟

وللجواب على ذلك نبحث فيما إذا كان نص المادة السادسة عشرة ينبيء بأن للمعاهدة ميعادا محددا لانقضائها أم أن الأصل فيها الاستمرار ولكن يجوز تعديلها ؟

ولكى يكون هذا الجواب شافيا نرى الرجوع فى ذلك إلى مقترحات سنة ١٩٢٩ ؛ فقد ورد فى المشروع الذى أسماه محمد محمود باشا فى كتابه الأخضر أنه حرف (١) أن المعاهدة تعقد لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تبادل التصديق عليها وقد أنكر مستر هندرسن صدور هذا المشروع منه كما بينا آنفا - ومستفاد من هذا النص أن المعاهدة لمدة محددة، ولنر الآن ماذا استقر الرأى عليه بعد ذلك ؟ استقر - كما ورد فى المقترحات المقدمة أخيرا إلى محمد محمود باشا سنة ١٩٢٩ - على استمرار المعاهدة فى الأصل ثم جواز تعديلها بعد ذلك ؛ وهذا نص ما ورد فى نتيجة تلك المقترحات :

”يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين“ .

ولما قدم الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس مشروعه الأول سنة ١٩٣٠ جاء فى المادة السادسة عشرة منه ما يأتى :

”تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة عشرين سنة من تاريخ التصديق عليها ويمكن تحديدها أو تعديلها باتفاق الطرفين“ .

وقد دارت مناقشة فى هذا التعديل الذى أدخله الوفد المصرى على المقترحات فى جلستين من جلسات المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ واستهل مستر هندرسن هذه المناقشة موجها حديثه لدولة النحاس باشا :

”إن اقتراحنا يقضى بأنه فى أى مدة بعد الـ ٢٥ سنة يمكن إدخال تعديل على المعاهدة بالاتفاق بين الطرفين، وقد عدلتم ذلك وقلتم أولا إن مدة المعاهدة عشرون سنة، وثانيا أنه يمكن تجديدها أو تعديلها بالاتفاق - أى أنكم وضعتم أجلا تنتهى بعده المعاهدة ما لم تجدد . أما اقتراحنا فيقضى بأن تستمر المعاهدة إذا لم تتفق على تعديلها ...“ .

فأجاب النحاس باشا على ذلك اجابات سديدة قويمة معترضا على هذا الاستمرار ومقررا وجوب الابتعاد عن أن تكون المعاهدة أبدية لأن القاعدة في جميع المعاهدات أن تكون محددة لمدة معينة تنتهى بانتهائها . واقترح لكي لا يترك للانجليز التحكم وحدهم في موضوع الخلاف أن يحال أمره الى عصبة الأمم، واستلزم البحث في هذه المسألة ثلاث جلسات^(١) أصر فيها الانجليز على عدم قبول النص الأول الذي قدمه الوفد والذي تنتهى فيه المعاهدة في نهاية المدة المقررة . وقد تبادل الطرفان الصيغ المختلفة عن هذه المسألة إلى أن اتفقا إلى النص الآتي :

” في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يكون ملائما للظروف السائدة حينذاك وفي حالة عدم الاتفاق يعرض على عصبة الأمم . ومع ذلك ففي أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه “ (المادة ١٤) . وما قلناه في صدد استمرار التحالف نقوله هنا في صدد استمرار المعاهدة .

وان ما اقترحناه هناك يخفف من الحدة هنا . ولنحزم أمرنا من الآن ولننقو جيشنا وعزائنا ولنعمل بواسطة عصبة الأمم استنادا إلى المادتين ١٩ و ٢٠ من عهدها أو بواسطة أنفسنا على الخلاص من قيد استمرار المعاهدة والتحالف إذا ما رأينا بعد انقضاء المدة أن الضرر محقق واقع في استمرارها لا محالة وليس هذا أول قيد قيدت به مخالفة أو معاهدة فان كثيرا مثله كان يلوح للعالم أنه بكل الأمم وجندلها ولكن هذه الأمم عملت على الفكالك من مثله بعد أن تتمكن من نفسها ومن قوتها وسلطتها وحسن دعايتها والأمر يومئذ لله .

من كل ما تقدم يتضح الجواب الذي نجيّب به على السؤال الذي ألقيناه سابقا وأن الأصل في المعاهدة الاستمرار مع جواز التعديل .

والآن نتساءل أيضا هل المواد الخاصة بالتحالف ذاته وهى المواد الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة التى أشير إليها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة قابلة للتعديل أم لا ؟ والجواب على ذلك أنه لا شك في قابلية هذه المواد للتعديل كباقي مواد المعاهدة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة ، أما ما نص عليه في الفقرة الثالثة منها

(١) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٧٢ — ٨٦ و ٧٤ — ٨٩ و ٩١

(٢) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ٩١ و ١٤٨ و ١٧٦

من أن أى تفسير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف فانه لا يمنع من تعديل المبادئ الخاصة بهذا التحالف فيما عدا ذلك .

هذا وقد يفهم من الفقرة الأخيرة من المذكرة المصرية الأولى والخاصة بجواز إعادة النظر فى محتويات تلك المذكرة — أن إعادة النظر بالنسبة لكافة ملحقات المعاهدة مقصور على هذه المذكرة، ولكن هذا غير صحيح لأن كافة الملحقات مكملة للمعاهدة ويسرى عليها ما يسرى على المعاهدة . وإنما نص على ما نص عليه فى تلك الفقرة قطعاً لكل شك .

الفصل الخامس

إلغاء الاتفاقات والوثائق المناقضة للمعاهدة

قضت المادة الرابعة عشرة من المعاهدة بما يأتى :

” تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق التى يكون استمرار بقائها منافياً لأحكام هذه المعاهدة ويجب أن يعد باتفاق الطرفين إذا طلب أحدهما ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة “ .

ومن المعلوم أن الاتفاقات المشار إليها فى تلك المادة تنقسم إلى قسمين : أحدهما المحرر منها بين مصر وإنجلترا، والآخر المحرر بين إنجلترا والدول الأخرى . وما كان محرراً من تلك الاتفاقات بين مصر وإنجلترا فانه من الميسور التفاهم بشأن إلغاء ما يكون منه منافياً لأحكام المعاهدة . أما ما كان من تلك الاتفاقات محرراً بين إنجلترا والدول الأخرى، فان مصر فى عهد هذا الحديد لا ترتبط بها بأى حال من الأحوال، لأن إنجلترا كانت تدخل فى اتفاقات مع الدول الأخرى تمس صواالح مصر دون أن يكون لها حق التكلم باسمها .

ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك فيما يلى :

بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ عقد اتفاق بين فرنسا وإنجلترا تضمن فيما تضمنه النص الآتى :

” تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد، إما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك “ .

ونصت الفقرتان الأخيرتان من المادة الأولى من هذا الاتفاق على ما يأتي :

”من المتفق عليه أن الإدارة العامة للآثار في مصر تستمر كما كانت معهودا بها الى عالم فرنسي . وتستمر المعاهد الفرنسية في مصر متمتعة بحريتها التي كانت لها في الماضي“ .

وتتضمن الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من هذا الاتفاق بأن مدته ثلاثون سنة تتجدد لمدة خمس سنوات فخمس سنوات الخ، إذا لم يعلن أحد الطرفين الطرف الآخر رغبته في عدم تجديده قبل انقضاء مدته بسنة على الأقل .

وقد انتهى أجل هذا الاتفاق في سنة ١٩٣٤ ، والظاهر أنه تجدد لمدة خمس سنوات بدليل أن الحكومة المصرية قد عينت المسؤول دريوتون (Drioton) في ٧ يونيو سنة ١٩٣٦ لمدة ثلاث سنوات بمرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيه مصري .

فمن البديهي أن مثل هذا الاتفاق لا يجب أن ترتبط به مصر إذا كان لا يزال قائما ، وما على الدولة الخليفة إلا أن تدخل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لإلغاء ذلك الاتفاق نظرا لتغير الظروف التي تم في ظلها ، ولأن مصر المستقلة لا يمكن أن يقيد بها مثل هذا الاتفاق الباطل .

أما بالنسبة للاتفاقات المحذرة بين مصر وإنجلترا ، فقد قلنا إنه من الميسور إلغاء ما هو مناف منها لأحكام المعاهدة الحالية ، ولا يمكن الان حصر مثل هذه الاتفاقات ولكنا سنأتي في آخر هذا الفصل بما عقد من الاتفاقات والمعاهدات سياسية كانت أو تجارية أو غير ذلك بين مصر وغيرها من الدول . وإن لجنة من رجال القانون تؤلفها الحكومة المصرية كفيلة بتبيان ما يجب إلغاؤه من تلك الاتفاقات وما يجب بقاءه .

غير أننا نلفت النظر بصفة خاصة إلى اتفاقين نعتقد أن مصر قد غابت فيهما غنبا فاحشا (أولهما) الاتفاق على مياه النيل الذي تم بين محمد محمود باشا واللورد جورج لويو المندوب السامي الأسبق في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ والذي احتج الوفد المصري عليه في حينه (وثانيهما) الاتفاق الخاص بقروض الجزية ونصيب مصر في تعويضات الحرب الذي تم في عهد وزارة محمد محمود باشا كذلك في مارس سنة ١٩٢٩ والذي احتج عليه الوفد المصري أيضا في حينه . وقد قضى هذا الاتفاق الأخير بأن مصر ملزمة بسداد قروض الجزية للحكومة البريطانية لأنها كانت ضامنة في سداد الدين مع أن سيادة تركيا على مصر زالت منذ سنة ١٩١٤ وكان

متفقا على سداد قيمة هذه القروض على ستة عشر قسطا سنويا في مقابل ما تستولى عليه الحكومة المصرية من التعويضات المفروضة على ألمانيا . وإلى ما قبل يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ كانت مصر قد دفعت ثلاثة أقساط من تلك القروض إلى الحكومة الانجليزية لأنها — أى مصر — كانت تلتقي نصيبها في التعويضات المفروضة على ألمانيا .

وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ رفع دولة إسماعيل صدق باشا وزير المالية وقتئذ الى مجلس الوزراء المذكرة الآتى نصها :

”بناء على الاتفاق الذى عمل فى مارس سنة ١٩٢٩ بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتسوية المطالبات المالية التى كانت معلقة بينهما حفظت مصر لنفسها الحق فى أن تشتري نصيبها فى القرض العثمانى لسنة ١٨٥٥ بواقع ٩٠ جنيها عن كل ١٠٠ جنيه قيمة إسمية .

وقد عملت الحكومة بهذا الحق ودفعت الى الحكومة البريطانية مبلغ ٨٧٠٢٦٨ جنيها انجليزية أى ٨٤٨٥١١ جنيها و ٣٠٠ مليا من الباقي على مصر من القرض العثمانى سنة ١٨٥٥ المشار اليه على الأساس المتقدم وسيترتب على ذلك تخفيف أعباء الميزانية بمبلغ ٨٧٧٥٠ جنيها مصريا سنويا“

وقد وافق مجلس الوزراء على ما جاء فى هذه المذكرة فى ٧ يناير سنة ١٩٣١ وصدر المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣١ بفتح اعتماد إضافى لوفاء باقى المستحق على مصر من نصيبها فى القرض العثمانى .

ومما تجب ملاحظته فى هذا الموضوع أنه ورد فى المذكرة المرفوعة من دولة على ماهر باشا الذى كان وزيرا للمالية وقت إبرام الاتفاق الخاص بتسوية فروض الجزية الى مجلس الوزراء العبارة الآتية :

”إن مصر لا تخصص جزءا من إيراداتها الطبيعية لخدمة هذا القرض بل ان الاعتمادات التى ستفتح فى الميزانية لسداد الأقساط يقابلها إضافة نصيب مصر فى التعويضات الألمانية الى إيرادات الدولة . وستستمر الحال على هذا المنوال حتى يستد نصيب مصر فى القرض وتصبح حصتها فى التعويضات خالية فتدخل ضمن إيرادات الدولة . وكل ما يحتمل أن يطرأ فى هذا الموضوع لا ينشأ إلا عن أمرين :

- (١) العدول عن الطريقة المالية لدفع التعويضات نظير تسديد نصيب مصر دفعة واحدة .
- (٢) وقوع ما ليس فى الحسبان من عجز ألمانيا عن الدفع أو توقفها لأى سبب كان“ .

وللاسف أن ما كان ليس في الحسبان قد وقع فعلا إذ في الوقت الذي تطوع فيه صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا بأن يدفع من خزانة الدولة ذلك المبلغ الباهظ للحكومة الانجليزية في أوائل عهده بالحكم كانت الصحف الأجنبية تتحدث في توقف ألمانيا عن دفع ديونها ولم يكد يمر نحو ستة أشهر على دفعه ذلك المبلغ حتى أعلنت ألمانيا امتناعها عن دفع ديونها بمقتضى إعلان التوقف عن الدفع المعروف بـ (Hoover Moratorium)^(١).

ومن البديهي أن ما قلناه عن الاتفاقات يسرى على "الوثائق" من حيث وجوب إلغاء ما هو مناف منها لأحكام المعاهدة .

وننشر هنا ما أمكننا العثور عليه من الاتفاقات حتى تكون موضع البحث فيما يجب بقاءه منها وما يجب إلغاؤه :

(١) اتفاقات متنوعة (من سنة ١٨٨٦ - ١٩٣٦)

(١) الاتفاقية الخاصة بالتبادل الدولي للمستندات الرسمية والمطبوعات العلمية والأدبية (بروكسل ١٥ مارس سنة ١٨٨٦) .

(٢) الاتفاقية الخاصة بضمان تبادل الجريدة الرسمية والنشرات والمستندات البرلمانية في الحال . (بروكسل ١٥ مارس سنة ١٨٨٦) .

(٣) الاتفاق الدولي الخاص بمكافحة الرقيق الأبيض (باريس ١٨ مايو سنة ١٩٠٤) .

(٤) الاتفاقية الدولية الخاصة بتحريم استعمال الفوسفور الأبيض في صناعة عيدان الثقاب . (برن ٢٦-٩-١٩٠٦) .

(٥) المعاهدة الدولية الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض (باريس ٤ مايو سنة ١٩١٠) .

(٦) الاتفاق الدولي الخاص بنظام تداول المشروبات الروحية في إفريقيا (سان جرمان ان لاي ١٠-٩-١٩١٩) .

(٧) الاتفاق الخاص باسبتمبرج (باريس ٩-٢-١٩٢٠) .

(٨) الاتفاق الخاص بتنظيم مكافحة الجراد (روما ٣١-١٠-١٩٢٠) .

(٩) المعاهدة الدولية الخاصة بإلغاء الاتجار بالنساء والأطفال (جنيف ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١) .

(١) تراجع : ص ٢٥٧ و ٢٥٩ من كتاب (World Economic Survey) من مطبوعات عصبة الأمم .

- (١٠) معاهدة حماية الطفولة (بروكسل ٢ أغسطس سنة ١٩٢٢) .
- (١١) اتفاق مؤقت بين مصر وفلسطين بشأن تسليم المجرمين (٧ أغسطس سنة ١٩٢٢) .
- (١٢) اتفاق بين مصر وإيطاليا بشأن جنسية اللوبيين المقيمين بالقطر المصري (القاهرة ١٤ - ٤ - ١٩٢٣) .
- (١٣) المعاهدة الخاصة بمنع تداول المطبوعات المخلة بالآداب وبيعها (جنيف ١٢ - ٩ - ١٩٢٣) .
- (١٤) الاتفاق الدولي الخاص بتبسيط الاجراءات الجمركية والبروتوكول الملحق به (جنيف ٣ - ١١ - ١٩٢٣) .
- (١٥) الاتفاق الخاص بإنشاء مكتب دولي في باريس لمكافحة أمراض الحيوان الوبائية (باريس ٢٥ - ١ - ١٩٢٤) .
- (١٦) معاهدة البريد العامة (أستكهلم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٤) .
- (١٧) النظام المؤقت المتعلق بحالة السوريين واللبنانيين بالقطر المصري بين مصر وفرنسا (١٦ مارس سنة ١٩٢٥) .
- (١٨) الاتفاق الإيطالي المصري بشأن حدود مصر الغربية (٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥) .
- الاتفاق التكميلي المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦
- (١٩) معاهدة الأفيون الدولية والبروتوكول الملحق بها (جنيف ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥) .
- (٢٠) المعاهدة المعقودة بين مصر وألمانيا (١٦ - ٦ - ١٩٢٥) .
- (٢١) اتفاق بين مصر وفرنسا بشأن حماية الأشخاص الذين من أصل مراكشي في مصر (٢٥ مارس سنة ١٩٢٥) .
- (٢٢) المعاهدة الخاصة برقابة التجارة الدولية للأسلحة والذخائر ومواد الحرب وتشمل :
(أ) التصريح الخاص بمنطقة أراضى أفنى .
(ب) البروتوكول الخاص بالحرب الكيماوية والبكتريولوجية (جنيف ١٧ يونيو سنة ١٩٢٥) .
- (٢٣) الاتفاق الدولي الخاص بالرق (جنيف ٢٥ - ٩ - ١٩٢٦) .
- (٢٤) الاتفاقية الدولية الخاصة بالمرور في الطرق (باريس ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦) .
- (٢٥) الاتفاقية الدولية الخاصة بمرور السيارات (باريس ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦) .
- (٢٦) المعاهدة الصحية الدولية (باريس ٢١ - ٦ - ١٩٢٦) .

- (٢٧) المعاهدة الخاصة بإلغاء القيود والموانع المفروضة على الصادرات والواردات والاتفاق التكميلي (جنيف ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧) .
- (٢٨) الاتفاقية الخاصة بالبرق اللاسلكي واللائحتان الملحقان بها (واشنطن ٢٥ - ١١ - ١٩٢٧) .
- (٢٩) المعاهدة الخاصة بإنشاء اتحاد دولي للإسعاف (جنيف ١٢ - ٧ - ١٩٢٧) .
- (٣٠) معاهدة نبذ الحرب (باريس ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨) .
- (٣١) معاهدة صداقة وإقامة بين مصر وإيران (٢٨ - ١١ - ١٩٢٨) .
- (٣٢) المعاهدة الدولية الخاصة بالاحصاءات الاقتصادية والبروتوكول الملحق بها (جنيف ١٤ - ١٢ - ١٩٢٨) .
- (٣٣) معاهدة مودة وصداقة بين مصر وأفغانستان (٣٠ مايو سنة ١٩٢٨) .
- (٣٤) معاهدة بين مصر والنمسا (فيينا ١٤ - ١٠ - ١٩٢٩) .
- (٣٥) المعاهدة الدولية لوقاية النباتات (روما ١٦ أبريل سنة ١٩٢٩) .
- (٣٦) معاهدتا التحكيم والتوفيق بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩) .
- (٣٧) معاهدة مودة وصداقة بين مصر وشيلي (روما ٥ يولييه سنة ١٩٢٩) .
- (٣٨) اتفاق بين مصر وفلسطين لتبادل تنفيذ الأحكام (١٢ - ١ - ١٩٢٩) .
- (٣٩) المعاهدة الخاصة بتحسين حال جرحى ومرضى الجيوش إبّان الحرب (جنيف ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٩) .
- (٤٠) المعاهدة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب (جنيف ٢٧ - ٧ - ١٩٢٩) .
- (٤١) الاتفاق الذي وضع بقصد إعادة النظر في الاتفاق الخاص بتوحيد الأدوية الفعالة (بروكسل ٢٠ - ٨ - ١٩٢٩) .
- (٤٢) المعاهدة الدولية الخاصة بسلامة الأرواح في البحار (لندرة ٣١ مايو سنة ١٩٢٩) .
- (٤٣) معاهدة البريد العامة (لندرة سنة ١٩٢٩) .
- (٤٤) الاتفاقات التي وضعها مؤتمر تقنين القانون الدولي المنعقد بلاهاي في عام ١٩٣٠
- (٤٥) المعاهدة الدولية الخاصة بخطوط الشحن (لندرة ٥ يولييه سنة ١٩٣٠) .
- (٤٦) الاتفاق المنعقد بين مصر وفرنسا (بلاد الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي) لمكافحة وباء الدنج (يولييه سنة ١٩٣٠) .

- (٤٧) معاهدة تسليم المجرمين بين مصر والعراق (٢٠ - ٤ - ١٩٣١) .
- (٤٨) الاتفاقية الدولية لتوحيد طريقة وضع نتائج تحليل مواد غذاء الانسان (باريس ٣٠ يونيه ١٩٣١) .
- (٤٩) الاتفاق المعقود بين مصر وايطاليا لمكافحة انتشار وباء الدنج في مصر والجزائر الايطالية في بحر ايجيه (يوليه سنة ١٩٣١) .
- (٥٠) الاتفاقية الخاصة بتنظيم صيد الحوت (جنيف ٢٤ - ٩ - ١٩٣١) .
- (٥١) المعاهدة الخاصة بتحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها (جنيف ١٣ يوليه سنة ١٩٣١) .
- (٥٢) الاتفاق المعقود بين مصر والنمسا لضمان تبادل التبليغ عن الوفيات (القاهرة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢) .
- (٥٣) اتفاق بين مصر وبلجيكا لتبادل التبليغ عن وفيات رعايا البلدين (نوفمبر سنة ١٩٣١) .
- (٥٤) الاتفاقية الدولية للخبرات السلكية واللاسلكية (مدريد ٩ - ١٢ - ١٩٣٢) .
- (٥٥) معاهدة مودة وصداقة بين مصر وأوروغواي (روما ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢) .
- (٥٦) الاتفاقية الخاصة بتسهيل التداول الدولي للأفلام السينمائية ذات الصبغة التهديبية (جنيف ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٣) .
- (٥٧) الاتفاقية الأوربية للإذاعة اللاسلكية وكشف لوسرن الياني والبروتوكول النهائي (لوسرن ١٩ - ٦ - ١٩٣٣) .
- (٥٨) المعاهدة الصحية الدولية للملاحة الجوية (لاهاي ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣) .
- (٥٩) المعاهدة الخاصة بالمحافظة على الحيوان والنبات بحالتهم الطبيعية (لندرة ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣) .
- (٦٠) معاهدة البريد العامة والاتفاقات البريدية الملحق بها (القاهرة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤) .
- (٦١) اتفاق إيطالي انجليزي مصري بشأن الحدود بين السودان وبرقة (روما ٢١ - ٧ - ١٩٣٤) .
- (٦٢) المعاهدة الدولية الخاصة بالوقاية من حمى الدنج (أثينا ٢٥ يوليه سنة ١٩٣٤) .
- (٦٣) المعاهدة الخاصة باحصائيات أسباب الوفيات وبوروتوكول التوقيع (لندرة ١٩ - ٦ - ١٩٣٤) .
- (٦٤) معاهدة مودة وصداقة بين مصر وسويسرا (القاهرة ٧ يونيه سنة ١٩٣٤) .
- (٦٥) معاهدة مودة وصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية (القاهرة ٧ مايو سنة ١٩٣٦) .
- (٦٦) المعاهدة الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (جنيف سنة ١٩٣٦) .

(ب) اتفاقات تجارية (من سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٩)

- | | | | |
|------|--|--------|------------------|
| (١) | الاتفاق المؤقت بين مصر وإيران | | ١٢ مايو سنة ١٩٢٣ |
| (٢) | الاتفاق « بين مصر وبلغاريا » | | ١١ مارس « ١٩٢٤ |
| (٣) | الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وتركيا | | ٧ أبريل « ١٩٢٦ |
| (٤) | « « « « اليونان » | | ١١ « « ١٩٢٦ |
| (٥) | « « « « وتركيا » | | ١١ أكتوبر « ١٩٢٦ |
| (٦) | اتفاق تجارى مؤقت بين الحكومتين المصرية والمجرية... | | ١٦ فبراير « ١٩٢٧ |
| (٧) | « « « « الحكومة المصرية ومملكة العرب والكروات والسلوفين ... | | ١٢ مايو « ١٩٢٧ |
| (٨) | المذكرتان المتبادلتان بين وزارة الخارجية ومفوضية الجمهورية الفرنسية بالقطر المصرى بشأن إطالة العمل بالمعاهدة التجارية بين فرنسا ومصر ... | | ٢٥ أكتوبر « ١٩٢٧ |
| (٩) | الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وتركيا (١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ — ١٧ أبريل سنة ١٩٢٩) ... | | ١٤ ديسمبر « ١٩٢٧ |
| (١٠) | اتفاق تجارى مؤقت بين الحكومتين المصرية والسويسرية | | ٩ يونيه « ١٩٢٨ |
| (١١) | اتفاق تجارى مؤقت بين مصر وبلاد الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسى (سوريا — لبنان — بلاد العلويين — جبل الدروز) | | ١٣ يونيه « ١٩٢٨ |
| (١٢) | اتفاق تجارى مؤقت بين الحكومتين المصرية والفلسطينية | | ٢١ يونيه « ١٩٢٨ |
| (١٣) | الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وتركيا | | ٢٨ مايو « ١٩٢٩ |

(ج) اتفاقات تجارية (من سنة ١٩٣٠-١٩٣٦)

- | | | | |
|-------|-----------------------------------|--------|--------------------|
| (١) | اتفاق تجارى مؤقت بين مصر واليونان | | ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ |
| (٢) | » » » » والباينا | | ٢٥ فبراير » ١٩٣٠ |
| (٣) | » » » » وشيلي | | ٥ مارس » ١٩٣٠ |
| (٤) | » » » » وبلغاريا | | ٦ » » ١٩٣٠ |

- (٥) اتفاق تجارى مؤقت بين مصر وبلاد الشرق الواقعة
تحت الانتداب الفرنسى ١١ مارس سنة ١٩٣٠
- (٦) ملحق بالاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر وبلاد
الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسى ١١ » »
- (٧) اتفاق تجارى مؤقت بين مصر ويوغوسلافيا ١٣ » »
- (٨) » » » » وتشكوسلوفاكيا ١٦ » »
- (٩) » » » » وهولاندا ١٧ » »
- (١٠) » » » » والنمسا ١٧ » »
- (١١) » » » » وفرنسا ١٩ » »
- (١٢) » » » » واليابان ١٩ » »
- (١٣) » » » » وألمانيا ٢٥ » »
- (١٤) » » » » واسبانيا ٣١ » »
- (١٥) » » » » ورومانيا ١٦ أبريل »
- (١٦) » » » » وسويسرا ١٩ » »
- (١٧) » » » » وبولونيا ٢٢ » »
- (١٨) » » » » والصين ٢٣ » »
- (١٩) ملحق الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر والصين ٢٣ » »
- (٢٠) اتفاق تجارى مؤقت بين مصر والدانمارك ٧ مايو »
- (٢١) » » » » والبرازيل ١٣ » »
- (٢٢) » » » » والولايات المتحدة الأمريكية ٢٤ » »
- (٢٣) » » » » والنرويج ٢٧ » »
- (٢٤) » » » » والاتحاد الاقصادى بين
بلجيكا ودوقية اللوكسمبورج ٢٨ » »
- (٢٥) اتفاق تجارى مؤقت بين مصر والسويد ٧ يونيه »
- (٢٦) » » » » وبريطانيا العظمى ٧ » »

- (٢٧) اتفاق تجارى مؤقت بين مصر والمجر ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠
- (٢٨) » » » » وفنلندا ١٣ » » ١٩٣٠
- (٢٩) » » » » وإيطاليا ١٦ » » ١٩٣٠
- (٣٠) » » » » وإيران ١٧ » » ١٩٣٠
- (٣١) » » » » وتركيا ٢ يوليه ١٩٣٠
- (٣٢) » » » » ودولة إيرلندا الحرة ٢٨ » » ١٩٣٠
- (٣٣) » » » » وأثيوبيا ٢٩ ديسمبر ١٩٣٠
- (٣٤) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر
وبريطانيا العظمى ٢٢ فبراير ١٩٣١
- (٣٥) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر ودولة
إيرلندا الحرة ٢٢ فبراير ١٩٣١
- (٣٦) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر
وبريطانيا العظمى ٢٦ يناير ١٩٣٢
- (٣٧) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت بين مصر ودولة إيرلندا الحرة
٢٦ يناير ١٩٣٢
- (٣٨) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت بين مصر وبريطانيا العظمى
١٩ فبراير ١٩٣٣
- (٣٩) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر
وإيرلندا الحرة ١٩ فبراير ١٩٣٣
- (٤٠) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر
وبريطانيا العظمى ١٥ فبراير ١٩٣٤
- (٤١) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر
وإيرلندا الحرة ١٩ فبراير ١٩٣٤
- (٤٢) اتفاق تجارى مؤقت بين مصر وبلاد الشرق الأدنى
الواقعة تحت الانتداب الفرنسى ١١ أكتوبر ١٩٣٤
- (٤٣) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر
وبريطانيا العظمى ١١ فبراير ١٩٣٥
- (٤٤) ملحق بالاتفاق التجارى الموقت المعقود بين مصر
وإيرلندا الحرة ١١ فبراير ١٩٣٥

- (٤٥) اتفاق تجارى مؤقت بين مصر ورومانيا ١٦ يناير سنة ١٩٣٦
(٤٦) الملحق الخاص بتحديد الاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين
المملكة المصرية وبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ... ١٥ فبراير « ١٩٣٦
(٤٧) الملحق الخاص بتجديد الاتفاق التجارى المؤقت المعقود
بين المملكة المصرية وحكومة السواريات إيريان ... ١٥ فبراير « ١٩٣٦
هذا وسأعد باذن الله قريبا رسالة خاصة عن اتفاق التضمينات لأنه لم يرد له ذكر هنا
اعتباره قانونا عاديا من قوانين الدولة .

الفصل السادس

استفتاء الشعب فى المعاهدة

ومن النظريات التى أثارها بعض الأحزاب فى مصر وجوب حل البرلمان الحاضر واستفتاء
الشعب المصرى فى هذه المعاهدة . ولا محل لهذا رأى لأن البرلمان الحالى منتخب انتخابا
حرا حديثا وفى وقت معاصر للحداثات التى انتهت بالمعاهدة الحالية . وأعتقد أن أصحاب هذا
الرأى لا يصرون عليه بعد أن شاهدوا بأعينهم كيف خرج الشعب بأسره يستقبل المتفانين
فى خدمته وهم مصطفى النحاس وصحبه الكرام ويحيونهم أحسن تحية .

وقد حدث حقيقة فى العراق أن استفتى الشعب فى المعاهدة التى أبرمت بينه وبين
الحكومة البريطانية سنة ١٩٣٠ وجرى انتخاب البرلمان العراقى على أساس هذا الاستفتاء
ولكن الحال بين مصر والعراق مختلفة إذ كان البرلمان العراقى قد مضى على انتخابه السابق
على إبرام المعاهدة وقت طويل بعكس الحال فى مصر .

هذا وقد بينا فى الصفحة ٢٥ من هذا الكتاب كيف صدق البرلمان العراقى على المعاهدة
التي أبرمت بين إنجلترا والعراق ووعدنا أن نأتى فى هذا الفصل بسبب إسراع البرلمان المذكور
فى التصديق عليها ، ولننقل الآن طرفا مما جاء فى خطاب العرش فى ٦ تشرين الثانى سنة ١٩٣٠
موضحا لهذا الموضوع ، فقد استهل بما يأتى :

”تعلمون أيها السادة أن التصريح البريطاني الأخير الذي جاء بنتيجة الجهود المتوالية مباشرة بدخولنا عصبة الأمم بلا قيد ولا شرط كان يتضمن في عين الوقت وضع معاهدة جديدة لتسوية صلاتنا مع حليفتنا على أساس المشروع البريطاني المصري^(١). ولما انتهت حكومتى من عقد المعاهدة الجديدة على الأساس المذكور رأينا أن نحل المجلس السابق ونرجع الى رأى الأمة لنمكنها من اختيار النواب الذين يعبرون عن إرادتها في هذه القضية الحيوية. وها أتم قد اجتمعتم الآن للقيام بهذه المهمة الوطنية الخطيرة، لذلك نتظر منكم وقد اطلعتم على نص المعاهدة منذ أمد بعيد أن تحكموا فيها وتهيئوا للبلاد بحكم هذا دورا هادئا وسعيدا هي أحوج ما تكون إليه في مرحلتها الأخيرة“.

وفي اليوم الذى عرضت فيه المعاهدة العراقية على مجلس النواب العراقى — وهو يوم ١٦ تشرين الثانى سنة ١٩٣٠ — أرسل رئيس الوزراء المعاهدة المذكورة مرفقة بالبيان التالى:

”ولما كانت نصوص المعاهدة العراقية — البريطانية المنعقدة فى ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ قد نشرت للرأى العام منذ مدة طويلة، وكانت انتخابات مجلس النواب قد جرت على أساس استفتاء الشعب فيها اقترح على المجلس الموقر أن يوافق على المذكرة فيها على صورة مستعجلة“.

وهذا كله يبين الحكمة من التصديق على المعاهدة المذكورة فى أقل من يوم واحد.

الفصل السابع

الشهداء والمسجونون السياسيون

وأرى واجبا لزاما على وقد أثمرت جهود الأمة وفى مقدمة صفوفها من جادوا بأرواحهم فى سبيل استقلالها، ومن قضى عليهم بأن يزجوا فى أعماق السجون لا لذنوب جنوه إلا للدفاع عن الوطن العزيز — أرى واجبا لزاما على أن أقترح وجوب تخليد ذكركم بكافة الوسائل الممكنة وأنه فى الأحوال التى تستقل فيها البلاد المماثلة لبلادنا تفتح الاعتمادات بسطاء لتعويض ورثة

هؤلاء الشهداء كما حدث ذلك في إيرلنده وغيرها منذ عهد قريب ، وأن يعفى عفوا شاملا عن حكم عليهم من محاكم عسكرية بريطانية — لا مجال هنا الآن لبيان ما وقع على هؤلاء المحكوم عليهم من ظلم أثبتته القضاء المصرى — وأن يفرج عن لا يزال يعانى ألم السجن منهم لغاية الآن وهم عدد قليل ؛ حكمت عليهم المحاكم العسكرية البريطانية جميعا بالأشغال الشاقة المؤبدة (ماعد اثنين منهم) ونذكر أسماءهم فيما يلى :

الاسم	تاريخ السجن	تاريخ وفاء ثلاثة أرباع المدة
(١) محمد شافعى البنا	٢٤ القعدة سنة ١٣٤١	٢٤ القعدة سنة ١٣٦١
(٢) محمد عبد الخالق عثمان	٢٤ القعدة » ١٣٤١	٢٤ القعدة » ١٣٦١
(٣) محمد عبد العظيم عوض الله	٢٩ رمضان » ١٣٣٧	٢٩ رمضان » ١٣٥٧
(٤) حافظ سيد إبراهيم	١٠ شوال » ١٣٣٧	١٠ شوال » ١٣٥٧
(٥) محمود إسماعيل الاسكندراني	٧ ربيع أول » ١٣٣٩	٧ ربيع أول » ١٣٥٩
(٦) عمر أبو زيد	١٠ شوال » ١٣٣٧	١٠ شوال » ١٣٥٧
(٧) عبد العزيز محمد السيد	١٤ شعبان » ١٣٣٧	١٤ شعبان » ١٣٥٧
(٨) على إبراهيم	٢٩ رجب » ١٣٣٧	٢٩ رجب » ١٣٥٧
(٩) يوسف أحمد خليل	١٥ القعدة » ١٣٣٩	١٥ شعبان » ١٣٥٨
(١٠) بدران شحاته محمد	٢ محرم » ١٣٣٧	٢ محرم » ١٣٥٧
(١١) أسعد مشرق الكاشف	١٠ شوال » ١٣٣٧	١٠ شوال » ١٣٥٧
(١٢) محمد صالح فرغلى	٢٠ الحجّة » ١٣٣٩	٢٠ الحجّة » ١٣٥٤
(١٣) أحمد خليفة	٢٩ رجب » ١٣٣٧	٢٩ رجب » ١٣٥٧
(١٤) عبيد الفتاح شلبي	٢٩ رجب » ١٣٣٧	٢٩ رجب » ١٣٥٧
(١٥) السيد محمد حسين	١٤ جماد أول » ١٣٣٧	١٤ جماد أول » ١٣٥٧
(١٦) محمود مفتاح أحمد	٢٩ رمضان » ١٣٣٧	٢٩ رمضان » ١٣٥٧

فَهْرِسُ الْكِتَابِ

صفحة	
الإهداء ...	[في صدر الكتاب] (٥)
المقدمة ...	[« »] (٦)
الباب الأول — المعاهدة من المفاوضة الى المصادقة :	١
الفصل الأول — المفاوضة ...	١ ...
» الثاني — مهد المعاهدة ...	٧ ...
» الثالث — تأليف اللجنة الوطنية ...	١٠ ...
» الرابع — تأليف الهيئة الرسمية للمفاوضات ...	١٩ ...
» الخامس — التصديق على المعاهدة وكيف يكون ؟ ...	٢١ ...
» السادس — تبادل التصديق على المعاهدة ...	٢٦ ...
الباب الثاني — في انتهاء الاحتلال :	٢٧
الفصل الأول — مصر قبل الاحتلال ...	٢٧ ...
» الثاني — متى تطلع الانجليز الى مصر ؟ ...	٢٩ ...
» الثالث — الاحتلال البريطاني لمصر ...	٣١ ...
(١) كيف وقع ...	٣١ ...
(٢) تبرير الانجليز له ...	٣٣ ...
(٣) آثاره ...	٣٣ ...
الفصل الرابع — هل انتهى الاحتلال حقا ؟ ...	٣٤ ...
(١) في المعاهدة الحالية ...	٣٤ ...
(٢) في مشروع ملستر ...	٣٤ ...
(٣) » الوفد سنة ١٩٢٠ ...	٣٥ ...
(٤) » لورد كيرزون ...	٣٦ ...
(٥) في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ...	٣٧ ...
(٦) في مشروع سعد سنة ١٩٢٤ ...	٣٨ ...
(٧) » أوستن تشمبرلين ...	٣٨ ...
(٨) في مقترحات هندرسن — محمد محمود ...	٣٨ ...

صفحة

(٩)	في مشروع النحاس — هندرسن	٤٠
(١٠)	هل انقضى الاحتلال ؟	٤٠
(١١)	هل صار الاحتلال مشروعاً ؟	٤٥
٥٠	الباب الثالث — في تحقيق الاستقلال :	
٥٠	الفصل الأول — جهود مصر في الاستقلال	٥٠
٥١	الفصل الثاني — كيف نص في المعاهدة على الاستقلال	٥١
٥٥	» الثالث — هل صارت مصر مستقلة ؟ ومتى يبدأ استقلالها ؟	٥٥
٥٩	» الرابع — مصر والامبراطورية المنة	٥٩
٦٣	» الخامس — حدود مصر	٦٣
٦٩	الباب الرابع — في تمثيل مصر السياسي :	
٦٩	الفصل الأول — مظهره وتطورات	٦٩
٧٠	(١) في مفاوضات لورد ملتر	٧٠
٧٢	(٢) » لورد كيرزون	٧٢
٧٦	(٣) في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢	٧٦
٧٧	(٤) في مفاوضات سعد زغلول مع مكديونالد	٧٧
٧٧	(٥) » ثروت باشا وسير أوستن تشمبرلين	٧٧
٧٧	(٦) في مقترحات هندرسن — محمد محمود	٧٧
٧٩	(٧) في مفاوضات النحاس — هندرسن	٧٩
٨٥	الفصل الثاني — التمثيل السياسي في المعاهدة الحالية	٨٥
٨٨	» الثالث — كيف يعين السفيران	٨٨
٨٩	» الرابع — امتيازات السفيرين	٨٩
٩١	الباب الخامس — في انضمام مصر إلى عصبة الأمم :	
٩١	الفصل الأول — لحة وجيزة إلى تاريخ العصبة وتكوينها وأغراضها وشروط الانحاق بمضويتها	٩١
٩٣	» الثاني — تاريخ النص على رغبة مصر في الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم	٩٣
١٠٠	» الثالث — طريق الانضمام إلى العصبة	١٠٠
١٠٠	(١) وجوب تقديم طلب	١٠٠
١٠٠	(٢) فحص الطلب	١٠٠
١٠١	الفصل الرابع — طلب الانضمام	١٠١
١٠١	(١) شروط قبول الطلب	١٠١
١٠٢	(٢) الحكمة من تأييد إنجلترا لطلب الانضمام	١٠٢

صفحة

الفصل الخامس — ماهية العهد الدولي التي يجب على مصر احترامها	١٠٥
» السادس — هل من المصلحة انضمام مصر الى عصبة الأمم	١٠٨
» السابع — شؤون مصر التي قد تكون موضع نظر العصبة	١١٢
» الثامن — أحكام المعاهدة وعدم تعارضها مع أحكام عهد العصبة أو ميثاق منع الحرب	١١٣
» التاسع — مصر وميثاق منع الحرب	١١٦
» العاشر — مقابلة بين النصوص الخاصة بالانضمام إلى العصبة وبين معاهدتي مصر والعراق	١١٨
» الحادي عشر — قيمة اشتراك مصر في العصبة	١١٩
» الثاني عشر — متى تنضم مصر الى العصبة ؟ وكيف يكون انضمامها ؟	١٢٠
الباب السادس — في حماية الأجانب :	١٢١
الفصل الأول — حق مصر في هذه الحماية	١٢١
الفصل الثاني — ماهية هذه الحماية	١٢٨
الفصل الثالث — إلغاء منصب المستشارين : القضائي والمالي	١٣٦
الادارة المالية	١٣٧
الادارة القضائية	١٣٨
الفصل الرابع — صندوق الدين	١٤٢
الباب السابع — في المحالفة :	١٤٥
الفصل الأول — ماهية المحالفة وتاريخها	١٤٥
الفصل الثاني — المحالفة في المعاهدة الحالية	١٤٦
الفصل الثالث — مدة المحالفة	١٤٩
(١) استمرارها	١٤٩
(٢) مدة المحالفة في المشروعات السابقة	١٥١
(٣) هل لأبدية التحالف واستمراره مثل في التحالفات الدولية	١٥٣
(٤) مدة محالفة العراق	١٥٣
الباب الثامن — أغراض المحالفة :	١٥٤
الفصل الأول — أغراضها من الوجهة العامة	١٥٤
الفصل الثاني — أغراضها من الوجهة الخاصة	١٥٥
الغرض الأول — عدم التعارض مع المحالفة	١٥٥
» الثاني — عدم إبرام معاهدات سياسية متعارضة مع المحالفة	١٦٠
» الثالث — تبادل الرأي لفض المنازعات	١٦٣
» الرابع — الانجاد والمعاونة في حالة الحرب أو ما يشبهها	١٧٠

صفحة

١٧٨	الباب التاسع — الانجاء والمعاونة :
١٧٨	الفصل الأول — الانجاء ...
١٧٨	(١) متى يحصل الانجاء ؟
١٧٩	(٢) أثر عهد عصبة الأمم وميثاق منع الحرب على الانجاء
١٧٩	(٣) نوع الانجاء
١٨١	الفصل الثاني — المعاونة ...
١٨١	(١) ظروف المعاونة
١٨٣	الفصل الثالث — الدافع الى المعاونة ...
١٨٥	» الرابع — لمن تقدير الظروف ؟
١٨٦	» الخامس — نوع المعاونة ...
١٨٦	(ا) ماهية التسهيلات (Facilities)
١٨٩	(ب) ماهية المساعدة (Assistances)
١٩٠	(ج) نطاق وحدود تلك التسهيلات والمساعدة
١٩٦	(د) طريقة استخدام المرافق المصرية
١٩٦	(هـ) مدى التسهيلات والمساعدة
	الفصل السادس — التشريع المصرى ونظام الادارة المصرية حال قيام الظروف التى تجب
١٩٧	فيها المعاونة
٢٠٢	الفصل السابع — هل فى الانجاء والمعاونة عيب وغضاضة ؟
٢٠٤	الباب العاشر — قنال السويس والقوات البريطانية التى ستربط بجواره :
٢٠٤	الفصل الأول — قنال السويس ...
٢٠٤	(١) جغرافيته ...
٢٠٤	(٢) تاريخه ...
٢٠٥	(٣) أهميته ...
٢٠٦	(٤) دوليته وحياده ...
٢٠٦	(٥) الاعتداء عليه أيام الحرب العظمى ...
٢٠٧	الفصل الثاني — القوات البريطانية
٢٠٧	(١) أصل الفكرة فى وجود النقطة العسكرية
٢٠٨	(٢) غداة الهدنة
٢٠٩	(٣) مشروع ملز الأول

صفحة

(٤)	في مشروع الوفد سنة ١٩٢٠	٢٠٩
(٥)	في مشروع ملز النهائي	٢١٠
(٦)	في مشروع كيرزون	٢١١
(٧)	في مفاوضات زغلول — ماكدونالد	٢١٤
(٨)	في مفاوضات ثروت — تشمبرلين	٢١٥
(٩)	في مقترحات هندرسن — محمد محمود	٢١٧
(١٠)	في مفاوضات النحاس — هندرسن	٢١٩
(١١)	أماكن استقرار القوات البريطانية في المعاهدة الحالية	٢٢٦
	عدد القوات البريطانية	٢٣٠
	الفصل الثالث — المنشآت التي ستقوم بها مصر	٢٣٢
(١)	كلية عامة	٢٣٢
(٢)	الطرق	٢٣٦
(٣)	السكك الحديدية	٢٤٣
	الفصل الرابع — الثكنات والمساكن والمصحة	٢٤٥
»	الخامس — التحكم في إقامة المنشآت	٢٥١
»	السادس — أغراض القوات البريطانية	٢٥٢
»	السابع — شئون الطيران	٢٥٦
»	الثامن — امتيازات القوات البريطانية	٢٦١
»	التاسع — رأى سعد في النقطة العسكرية	٢٦٥
»	العاشر — الثكنات الانجليزية الحالية	٢٦٦

الباب الحادى عشر — فى الجيش المصرى :

	الفصل الأول — تاريخ الجيش المصرى وبسالته	٢٦٧
»	الثانى — مركز الجيش فى المعاهدة الحالية	٢٦٩
»	الثالث — البعثة العسكرية	٢٧١
»	الرابع — الموظفون البريطانيون فى الجيش المصرى	٢٧٤
»	الخامس — وحدة الأسلحة	٢٧٦
»	السادس — لمن قيادة جيشى الدولتين المتحالفتين ؟	٢٧٧
»	السابع — وسائل تحسين الجيش ورفقه	٢٧٨
»	الثامن — الاحتكام إلى عصبة الأمم	٢٨٠

٢٨١	الباب الثاني عشر - في الامتيازات الأجنبية :
٢٨١	الفصل الأول - نشوء الامتيازات ونظورها
٢٨٦	» الثاني - الامتيازات والمحاكم المختلطة
٢٨٦	(١) الدول ذوات الامتيازات
٢٨٧	(٢) الامتيازات الحالية للأجانب في مصر
٢٨٩	(٣) أثر المحاكم المختلطة في الامتيازات الأجنبية
٢٩١	الفصل الثالث - الامتيازات في المشروعات السابقة
٢٩٢	(١) مشروع ملز - هيرست
٢٩٤	(٢) مشروع كيرزون سنة ١٩٢١
٢٩٥	(٣) مفاوضات سعد - ماكدونالد سنة ١٩٢٤
٢٩٥	(٤) مشروع ثروت - شميرلين سنة ١٩٢٧
٢٩٨	(٥) في مقترحات محمد محمود - هندرسن
٢٩٩	(٦) مشروع النحاس - هندرسن سنة ١٩٣٠
٣٠١	الفصل الرابع - الامتيازات في المعاهدة
٣٠١	(١) موجز عن أحكام المعاهدة
٣٠٣	(٢) أفضلية أحكام المعاهدة على المشروعات السابقة
٣٠٨	الباب الثالث عشر - السودان :
٣٠٨	الفصل الأول - السودان في المفاوضات
٣٠٨	(١) في المشروعات السابقة
٣٠٩	(١) في مشروع ملز
٣٠٩	(٢) في مشروع الوفد سنة ١٩٢٠
٣١٠	(٣) في مشروع كيرزون
٣١٠	(٤) في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
٣١٠	(٥) في مفاوضات سعد مع ماكدونالد
٣١٢	(٦) في مفاوضات ثروت باشا مع شميرلين
٣١٣	(٧) في مقترحات محمد محمود - هندرسن
٣١٤	(٨) في مشروع النحاس - هندرسن

صفحة	
٣٢١	(ب) في المعاهدة الحالية
٣٢٢	الفصل الثاني — إتفاقية سنة ١٨٩٩
٣٢٢	(١) ماهية هذه الاتفاقية
٣٢٣	(ب) مدلولها
٣٢٣	(ج) شرعيتها
٣٢٤	(د) حكم المعاهدة فيها
٣٢٦	الفصل الثالث — حاكم السودان العام
٣٢٦	(١) هل تغير مركزه ؟
٣٢٧	(ب) سكرتيره الحربى
٣٢٧	(ج) مجلسه
٣٢٨	(د) سلطته فى تعيين الموظفين
٣٢٩	(هـ) مخبراته
٣٣٣	الفصل الرابع — السيادة على السودان ؛ ولئن تكون ؟
٣٣٤	» الخامس — عودة الجيش المصرى الى السودان
٣٣٦	» السادس — حق الهجرة الى السودان
٣٣٨	» السابع — المساواة فى التجارة والمهاجرة والملكية
٣٣٩	» الثامن — ديون السودان
٣٤٠	» التاسع — الاتفاقات الدولية فى السودان
٣٤٢	الباب الرابع عشر — ما بعد المصادقة على المعاهدة :
٣٤٢	الفصل الأول — تنفيذ المعاهدة
٣٤٣	» الثانى — تسجيل المعاهدة لدى عصبة الأمم
٣٤٤	» الثالث — تفسير المعاهدة
٣٥٢	» الرابع — إعادة النظر فى المعاهدة
٣٥٦	» الخامس — إلغاء الاتفاقات والوثائق المناقضة للمعاهدة
٣٥٩	(١) اتفاقات متنوعة (من سنة ١٨٨٦ — ١٩٢٦)
٣٦٣	(ب) » تجارية (من سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٩)
٣٦٣	(ج) » » (من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣٦)
٣٦٦	الفصل السادس — استثناء الشعب فى المعاهدة
٣٦٧	» السابع — الشهداء والمسجونون السياسيون



تمّ طبع "المجاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية"
بمطبعة دارالكتب المصرية في يوم السبت ١٥ شعبان سنة ١٣٥٥
(٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦) م

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدارالكتب
المصرية

(مطبعة دارالكتب المصرية ١٩٣٦/٢١ ٤٠٠٠)

